الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

University of Ghardaia

كلية العلوم الإقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

Faculty of Economic, Business, and Management Science

قسم العلوم المالية والمحاسبة

Finance Sciences and Accounting Departement

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة بعنوان:

إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في البيئة المحاسبية الجزائرية - دراسة حالة

من إعداد الطالبة: بقدور فاطمة الزهراء

تحت إشراف: أ د . شرع يوسف و - د. بهاز الجيلالي

نوقشت وأجزيت علنا بتاريخ: 2024/02/18 من طرف اللجنة المكونة من:

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
تيماوي عبد المجيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
شرع يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
بهاز الجيلالي	أستاذ محاضر- أ -	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
بن عبد الرحمان ذهيبة	أستاذ محاضر- أ -	جامعة غرداية	مناقشا
سعيداني محمد السعيد	أستاذ محاضر- أ -	جامعة الأغواط	مناقشا
بن يوسف خلف الله	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي آفلو	مناقشا

الموسم الجامعي: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

University of Ghardaia

كلية العلوم الإقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

Faculty of Economic, Business, and Management Science

قسم العلوم المالية والمحاسبة

Finance Sciences and Accounting Departement

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة بعنوان:

إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في البيئة المحاسبية الجزائرية - دراسة حالة

من إعداد الطالبة: بقدور فاطمة الزهراء

تحت إشراف: أ د . شرع يوسف و - د. بهاز الجيلالي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2024/02/18 من طرف اللجنة المكونة من:

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
تيماوي عبد المجيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
شرع يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
بهاز الجيلالي	أستاذ محاضر- أ -	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
بن عبد الرحمان ذهيبة	أستاذ محاضر- أ -	جامعة غرداية	مناقشا
سعيداني محمد السعيد	أستاذ محاضر- أ -	جامعة الأغواط	مناقشا
بن يوسف خلف الله	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي آفلو	مناقشا

الموسم الجامعي: 2024/2023

الإهداء

﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾

بفضل من الله ومنه أتقدم بهذا الجهد المتواضع إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى – الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه الكريم الغالية أمي الحبيبة حفظها الله ورعاها وأطال بعمرها ورزقنا برّها

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير والذي لم يتهاون يوما في توفير سبيل الخير والسعادة لي ...

أبي الغالي حفظه الله ورعاهُ ورزقنا برّه

إلى سندي في هذه الحياة إخوتي محمد أشرف، عبد الرحيم، الحاج علي، أنس، من كان لهم بالغ الأثر في دعمي ومساندتي في مسيرتي العلمية

بلغكم الله مقاصدكم الخيرة ... ووفقكم لكل خير إن شاء الله

فلو لا الله ثم جهودكم ورعايتكم ووقوفكم إلى جانبي دائما في تذليل العقبات وتسهيل الصعاب لما حققت هذا الإنجاز

أُهدي لكم بحث تخرجي

سائلة المولى عزّ وجلّ أن يبارك في خطاكم ويسعدكم في الدنيا والآخرة

بقدور فاطمة الزهراء

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علي بنعمة العقل والدين شكرا يليق بجلاله وعظيم سلطانه وكبريائه وعظمته ومنه وكرمه الذي أحاطني به ورعايته في هذا الإنجاز وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

القائل في محكم التنزيل"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين"

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم **"من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه"** رواه أبو داوود.

أتقدم بفائق الشكر والتقدير لأستاذتنا الكرام المؤطر البروفيسور **شرع يوسف** وللدكتور **بهاز الجيلالي** على المساعدة في المتابعة والإرشاد لإنجاح هذا العمل.

وأيضا وفاءً وتقديراً وإعترافاً مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهدا في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل: **روابي بوحفص** على المساهمة في هذه الدراسة وكذا الأستاذ الدكتور **عجيلة محمد** صاحب الفضل في توجيهي ومساعدتي في تجميع المادةالبحثية، فجزاهم الله كل خير ولهم منا كل التقدير والإحترام.

تحية خالصة لأعضاء لجنة المناقشة على قبول تحكيم الأطروحة وتصويبها

وأثني ثناءا حسنا على أساتذتي من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وخاصة من قسم العلوم المالية والمحاسبة على التعليم العالي في المجال المحاسبي والمالي.

وأخيراً أتقدم بجزيل شكري إلي كل من مدوا لي يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة البحثية على أكمل وجه.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في آلية إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في ظل متطلبات البيئة المحاسبية الجزائرية، على شركتين ناشطتين في قطاع الصناعة الصيدلانية ومدرجتين في السوق المالية الجزائرية للفترة الممتدة من 2014 إلى 2021، وذلك بتطبيق الأدوات التقليدية الممثلة في مؤشرات التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية والتنبؤ بالفشل المالي والطرق الحديثة عن طريق الإستعانة بأساليب التنقيب في البيانات لغرض إكتشاف الأخطاء وأسلوب تحليل الإتجاهات لتقييم إستمرارية الإستغلال، وتوصلت الدراسة إلى أن إستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية لم تكن دقيقة كفاية مقارنة بالطرق الحديثة، حيث أن إستخدام أساليب التنقيب في البيانات كإجراءات للمراجعة التحليلية سمح بإكتشاف نسبة الأخطاء في الشركتين، وتم تحديد المؤشرات المالية التي تعبر عن وجود إنحرافات تستدعي تدخل المدقق، كما ساعد أسلوب تحليل الإتجاهات كإجراء تحليلي على تقييم الإستمرارية للشركتين محل الدراسة بناءا على مؤشرات لها القدرة لضمان الإستمرار في النشاط وتمثلت في الربحية ونسبة التدفق النقدي.

الكلمات المفتاحية: بيئة محاسبية جزائرية، إجراءات المراجعة التحليلية، إستمرارية الإستغلال، إكتشاف الأخطاء، شركات الصناعة الصيدلانية، السوق المالية الجزائرية.

Abstract

This study aimed to investigate the mechanism of using analytical audit procedures within the Environment of Algerian accounting requirements, The study focused on two active companies in the pharmaceutical industry, listed in the Algerian financial market, for the period from 2014 to 2021, The study applied traditional tools represented by financial analysis indicators to diagnose the financial situation and predict financial failure, as well as modern methods through data mining techniques to discover errors and trend analysis methods to assess the continuity of exploitation. The study found that using financial analysis tools such as financial ratios was not accurate enough compared to modern methods. The use of data mining techniques as analytical review procedures allowed for the discovery of error rates in the two companies. Financial indicators indicating deviations that require auditor intervention were identified. Additionally, trend analysis as an analytical procedure helped assess the continuity of the two companies studied based on indicators that ensure continuity in activity, represented by profitability and cash flow ratios.

Keywords: Algerian accounting environment, analytical audit procedures, continuity of exploitation, error detection, pharmaceutical industry companies , Algerian financial market.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	II
قائمة الإختصارات	II
قائمة الملاحق	II
مقدمة	ب
الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة	54-01
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة التحليلية	03
المطلب الأول: ماهية المراجعة التحليلية	03
المطلب الثاني: توقيت وأغراض المراجعة التحليلية	09
المطلب الثالث: آليات إجراءات المراجعة التحليلية	13
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للبيئة المحاسبية الجزائرية	23
المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للمحاسبة	23
المطلب الثاني: تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر	28
المطلب الثالث: المعايير المعتمدة في البيئة المحاسبية الجزائرية	36
المبحث الثالث: و اقع تجسيد إجراءات المراجعة التحليلية وفق متطلبات البيئة المحاسبية الجزائرية	41
المطلب الأول: أساسيات إستخدام الإجراءات التحليلية	41
المطلب الثاني: دور المدقق في إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية	45
المطلب الثالث: مجالات إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية	50
خلاصة	54
الفصل الثاني: تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة	95-55
تمهيد	56
المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة	57

المطلب الأول: تقديم الدراسات السابقة باللغة العربية	57
المطلب الثاني: تقديم الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	69
المبحث الثاني: تلخيص الدراسات السابقة	85
المطلب الأول: تلخيص ومقارنة الدراسات السابقة باللغة العربية	85
المطلب الثاني: تلخيص ومقارنة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	88
المبحث الثالث: مناقشة الدراسات السابقة	91
المطلب الأول: التعليق على الدراسات السابقة	91
المطلب الثاني: المساهمة العلمية	93
خلاصة	95
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على شركتي بيوفارم وصيدال خلال الفترة 2014 -2021	96-187
تمهيد	97
المبحث الأول: التعريف بمجال نشاط الشركتين	98
المطلب الأول: مدخل لبورصة الجزائر	98
المطلب الثاني: الصناعة الصيدلانية في الجزائر	103
المطلب الثالث: تقديم الشركتين محل الدراسة	106
المبحث الثاني: إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية وفق الطرق التقليدية	112
المطلب الأول: تقديم القوائم المالية المختصرة	112
المطلب الثاني: النسب المالية لتشخيص الوضع المالي	117
المطلب الثالث: التنبؤ بالفشل المالي	130
المبحث الثالث: الإجراءات التحليلية بإستخدام الأساليب المتقدمة	139
المطلب الأول: منهجية التنقيب في البيانات	139
المطلب الثاني: إستخدام أساليب التنقيب في البيانات كإجراءات تحليلية لإكتشاف الأخطاء	144
المطلب الثالث: الإجراءات التحليلية لتقييم إستمرارية الإستغلال	158
خلاصة	168
خاتمة	169
قائمة المصادر والمراجع	175
الملاحق	186

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-I)	التعريفات المقدمة لمصطلح إجراءات المراجعة التحليلية	06
(02-I)	إستخدام إجراءات الفحص التحليلي في عملية المراجعة	12
(03-I)	محتوى القانون 11-07 المؤرخ في 2007/11/25	26
(04-I)	المهن الثلاث والمهام الموكلة لكل منها	31
(05-I)	توزيع الأشخاص المعنوية حسب المهن الثلاث	32
(06-I)	توافق المعايير الجزائرية للتدقيق مع إصدارات المعايير الدولية للتدقيق	37
(07-I)	أنواع معايير تقارير محافظ الحسابات NRCAC	40
(08-I)	المستخدمون حسب المعلومة المطلوبة	44
(09-I)	أهم العوامل المؤثرة في إستخدام الإجراءات التحليلية الجوهرية	45
(10-I)	مؤشرات قياس إستمرارية الإستغلال للمؤسسة	50
(11-I)	مستويات إحتمالية خطر التهديد وتوصيفاتها من وجهة نظر المدقق	51
(12-I)	أنواع قرارات توجيه الإهتمام	53
(01- II)	أبرز النتائج المتوصل إليها من الدراسات السابقة	92
(02- II)	الفجوة البحثية	93
(01-III)	الشركات المدرجة في بورصة الجزائر	102
(02-III)	الشركات الصيدلانية الأكثر تحقيقا للمبيعات	106
(03-III)	العوامل المعتمدة في صحة قياس ومقارنة الشركتين	111
(04-III)	الميزانية المالية المختصرة لشركة بيوفارم	112
(05-III)	نسب الهيكلة لشركة بيوفارم	113
(06-III)	الميزانية المالية المختصرة لشركة صيدال	114
(07-III)	نسب الهيكلة لشركة بيوفارم	114
(08-III)	حسابات النتائج لشركة بيوفارم	115
(09-III)	حسابات النتائج لشركة صيدال	115

(10-III)	قائمة التدفقات النقدية لشركة بيوفارم	116
(11-III)	قائمة التدفقات النقدية لشركة صيدال	116
(12-III)	تطور نسب السيولة لدى الشركتين محل الدراسة	116
(13-III)	تطور نسب التمويل لدى الشركتين محل الدراسة	116
(14-III)	مؤشرات التوازن المالي لشركة بيوفارم	119
(15-III)	مؤشرات التوازن المالي لشركة صيدال	120
(16-III)	تطور نسب الرفع المالي لدى الشركتين محل الدراسة	121
(17-III)	تطور نسب المردودية لدى الشركتين محل الدراسة	122
(18-III)	تطور نسب الربحية لدى الشركتين محل الدراسة	123
(19-III)	المؤشرات التشغيلية لشركة بيوفارم	124
(20-III)	المؤشرات التشغيلية لشركة صيدال	125
(21-III)	تطور نسب النشاط لدى الشركتين محل الدراسة	126
(22-III)	النسب المالية لنموذج ألتمان	132
(23-III)	مؤشرات قياس نموذج ألتمان لشركة بيوفارم	132
(24-III)	أرصدة قيم متغيرات نموذج ألتمان لشركة بيوفارم	133
(25-III)	مؤشرات قياس نموذج ألتمان لشركة صيدال	135
(26-III)	أرصدة قيم متغيرات نموذج ألتمان لشركة صيدال	136
(27-III)	قيمة المتغير Z للشركتين لنموذج ALTMAN	137
(28-III)	النسب المالية المستخدمة في الدراسة	149
(29-III)	درجة الإفصاح المحاسبي	159
(30-III)	الإحصاء الوصفي للبيانات	160

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
(01-I)	توقيت وأغراض الإجراءات التحليلية	09
(02-I)	أنواع النسب المالية	18
(03-I)	الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة	29
(04-I)	توزيع الأشخاص الطبيعيون حسب المهن الثلاث	32
(05-I)	تطور عدد المهنيين للسنوات الثلاثة الأخيرة	33
(06-I)	أهداف محافظ الحسابات والخبير المحاسب	34
(07-I)	آليات تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية	47
(08-I)	أنواع الأخطاء الجوهرية	53
(01-III)	عملية اقتناء و/ أو بيع السندات في بورصة الجزائر	100
(02-III)	أسواق بورصة الجزائر	103
(03-III)	توقعات تطور حجم المنتجات الصيدلانية في السوق الإفريقية	105
(04-III)	نمو المبيعات الصيدلانية في السوق الجزائرية	105
(05-III)	الشركات الناشطة في سوق الصناعة الصيدلانية في الجزائر	106
(06-III)	يوضح تطور عدد العمال في شركة صيدال خلال سنوات الدراسة	110
(07-III)	يوضح تطور عدد العمال في شركة بيوفارم خلال سنوات الدراسة	111
(08-III)	يوضح نسب الهيكلة لشركة بيوفارم	114
(09-III)	يوضح نسب الهيكلة لشركة صيدال	116
(10-III)	يوضح مؤشرات التوازن المالي لشركة بيوفارم	120
(11-III)	يوضح مؤشرات التوازن المالي لشركة صيدال	121
(12-III)	يوضح تطور نسب التشغيلية لشركة بيوفارم	125
(13-III)	يوضح تطور نسب التشغيلية لشركة صيدال	126
(14-III)	يوضح القيمة السوقية للشركتين صيدال وبيوفارم	128
(15-III)	نموذج التنبؤ بالفشل المالي وعلاقته بإستمرارية الإستغلال	131
(16-III)	يوضح قيمة Z لنموذج ALTMAN للشركتين بيوفارم وصيدال	137
(17-III)	يوضح المقارنة لنموذج ألتمان بين شركة بيوفارم وصيدال	138
(18-III)	مهام التنقيب في البيانات	141

(19-III)	خطوات عملية التنقيب في البيانات	142
(20-III)	يوضح نوعي الأخطاء في الشركتين	152
(21-III)	يوضح توزيع نسبة الخطأ على الشركتين محل الدراسة	153
(22-III)	مخطط الصندوق لتركزات الأخطاء عبر سنوات الدراسة	154
(23-III)	أهمية السمات لإكتشاف الأخطاء	155
(24-III)	أهمية السمات لإستمرارية الإستغلال	161
(25-III)	يوضح توزيع نسبة الإستمرارية للشركتين محل الدراسة	162

قائمة الإختصارات والرموز

الرمز	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
AP	Analytical Procedures	الإجراءات التحليلية
SCF	Système Comptable Financière	النظام المحاسبي المالي
NAA	Normes Algériennes D'audit	المعايير الجزائرية للتدقيق
NRCAC	Normes De Rapport Des Commissaires Aux Comptes	معايير تقارير محافظي الحسابات
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
AICPA	American Institute Of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
IFAC	International Federation Of Accountants	الإتحاد الدولي للمحاسبين
CNC	Conseil National De La Comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
CAC	Commissaire Aux Comptes	محافظ الحسابات
EC	Experte Comptable	الخبير المحاسب
CA	Comptable Agréé	المحاسب المعتمد
IIA	Institute Of Internal Auditors	معهد المراجعين الداخليين
DM	Data Mining	التنقيب في البيانات
KDD	Database Discovery Knowledge	إكتشاف المعرفة من قواعد البيانات
IAASB	International Auditing And Assurance Standards Board	مجلس معايير التدقيق والتاكيد الدولية
IAESB	International Accounting Education Standards Board	مجلس معايير تعليم المحاسبة الدولية
AF	Analyse Financier	التحليل المالي

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
01	جدول الأصول لميزانية صيدال في سنة 2017	187
02	جدول الخصوم لميزانية صيدال في سنة 2017	188
03	جدول حسابات النتائج لشركة صيدال في سنة 2017	189
04	جدول الأصول لميزانية شركة صيدال في سنة 2018	190
05	جدول الخصوم لميزانية شركة صيدال في سنة 2018	191
06	جدول الأصول لميزانية شركة صيدال في سنة 2019	192
07	جدول الخصوم لميزانية شركة صيدال في سنة 2019	193
08	جدول حسابات النتائج لشركة صيدال في سنة 2019	194
09	جدول الأصول لميزانية شركة صيدال في سنة 2020	195
10	جدول الخصوم لميزانية شركة صيدال في سنة 2020	196
11	جدول حسابات النتائج لشركة صيدال في سنة 2020	197
12	جدول التدفقات النقدية لشركة صيدال في سنة 2020	198
13	جدول الأصول لميزانية شركة صيدال في سنة 2021	199
14	جدول الخصوم لميزانية شركة صيدال في سنة2021	200
15	جدول حسابات النتائج لشركة صيدال في سنة2021	201
16	جدول التدفقات النقدية لشركة صيدال في سنة 2021	202
17	جدول حسابات النتائج لشركة بيوفارم في سنة2021	203
18	جدول الأصول لميزانية شركة بيوفارم في سنة 2021	204
19	جدول الخصوم لميزانية شركة بيوفارم في سنة2021	205
20	جدول التدفقات النقدية لشركة بيوفارم في سنة 2021	206
21	جدول حسابات النتائج لشركة بيوفارم في سنة 2020	207
22	جدول الأصول لميزانية شركة بيوفارم في سنة 2020	208
23	جدول الخصوم لميزانية شركة بيوفارم في سنة 2020	209
24	جدول التدفقات النقدية لشركة بيوفارم في سنة 2020	210
25	جدول حسابات النتائج لشركة بيوفارم في سنة 2019	211
26	جدول الأصول لميزانية شركة بيوفارم في سنة 2019	212
27	جدول الخصوم لميزانية شركة بيوفارم في سنة 2019	213
28	جدول التدفقات النقدية لشركة بيوفارم في سنة 2019	214
29	الإرتباط بين النسب المالية	215

مقدمة

أ) - توطئة:

في ظل عالم يكتنفه التغيير المستمر وصعوبة التنبؤ بالأحداث يدرك المهتمون بالشأن المحاسبي والمالي أهمية المعلومات المحاسبية والبيانات المالية، ومع هذه التحديات ظهرت الحاجة الملحة إلى إنشاء ضوابط تحكم مجالي المراجعة والمحاسبة، حيث عمدت الدول المتقدمة إلى القيام بتنظيم أعمال التدقيق والسياسات المحاسبية والقواعد المالية وركزت جهودها على أسس وقواعد لمهنة التدقيق والمحاسبة مجسدة ذلك في ما يعرف بالمعايير الدولية للمحاسبة وكذا التدقيق، لتكون بمثابة الموجه الذي يحدد المبادئ المحاسبية ليسهل بذلك متابعة النشاط التشغيلي للشركة محل الدراسة والأداء المالي والإفصاح عنها بإنتظام وفقا للمخرجات المحاسبية ممثلة في القوائم المالية والتقارير والتي توفر معلومات آنية وتفصيلية لمستخدمي المعلومات المالية، ومتطلبات أعمال المراجعة للمدققين التي يصدرون على أساسها الرأي المحاسبي المحايد الذي بدوره يدعم الثقة في القوائم المالية ويزيد من مصداقيتها.

ثم أخذت أدوات المراجعة التي يستخدمها المدقق في التطور وأصبح من دواعي التقدم المهني مواكبة مستجدات المحاسبة، وفي ظل الإنفتاح والعولمة تبنت الجزائر المعايير الدولية للتدقيق ومعايير المحاسبية الدولية وحاولت تجسيدها بما يتماشى مع خصوصيات بيئتها المحاسبية، فتم تنظيم العمل المحاسبي وفق نظام المحاسبة المالية وكيفية إعداد القوائم المالية وبنودها، ونجد أنه تم إصدار معايير جزائرية للتدقيق ومن بينها معيار للإجراءات التحليلية رقم 520، والذي يسمح بالقيام بمقارنات وتنبؤات تسمح بالكشف عن مدى سلامة الشركة محل التدقيق، وبحسب الدراسات في الإجراءات التحليلية فإنها تستخدم تحليل النسب المالية على نطاق واسع نظرا لإمكانية تطبيقها بحكم أنها تمكن من فهم البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات قيمة تسهل تحديد نشاط الشركة محل التدقيق والتعرف على متغيراتها.

في حين وجبت الإشارة إلى التطور الحاصل في الأعمال المحاسبية الرقمية أنه تم إستحداث أساليب أكثر فعالية تسهل أداء الإجراءات التحليلية بالنسبة للمدقق في مختلف مراحل عملية التدقيق ولعدة أغراض، ومن بين هذه الأساليب تحليل البيانات وأبرز المجالات التي يمكن استخدامها في التدقيق هي من أجل دعم رأي المدقق حول التنبؤ باستمرارية الوحدة الاقتصادية وكذا لإكتشاف الأخطاء والغش والإحتيال، ولزيادة كفاءة التدقيق الداخلي والخارجي وتحديد رأي المدقق وتقييم الرقابة الداخلية.

ب) - الإشكالية: ومما تقدم طرحه يمكن صياغة وطرح الإشكالية الرئيسية التالية ؟

-ما هي متطلبات فعالية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في البيئة المحاسبية الجزائرية لدى شركتي صيدال وبيوفارم خلال الفترة 2014-2021 ؟

ت) - الأسئلة الفرعية: من خلال الإشكالية المطروحة يمكن إقتراح وتقديم الفرضيات التالية:

1-ما هي إمكانية استخدام المؤشرات المالية بإعتبارها كإجراءات تحليلية لتشخيص الوضعية المالية للشركتين محل الدراسة ؟

2-ما مدى فعالية نموذج ألتمان كإجراء تحليلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركتين محل الدراسة ؟

3-ما هي إمكانية إستخدام أساليب التنقيب في البيانات كإجراء تحليلي في إكتشاف الأخطاء للشركتين محل الدراسة ؟

4-ما هي إمكانية إستخدام أسلوب تحليل الإتجاهات كإجراء تحليلي لتقييم إستمرارية الإستغلال للشركتين محل الدراسة ؟

ث) - فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن الإعتماد على الفرضيات التالية:

1-إستخدام المؤشرات المالية كإجراءات للمراجعة التحليلية تساعد على تشخيص الوضع المالي للشركتين.

2- يتميز نموذج ألتمان كإجراء للمراجعة التحليلية بفعاليته للتنبؤ بالفشل المالي لشركتي صيدال وبيوفارم.

3-تمكن أساليب التنقيب في البيانات كإجراءات للمراجعة التحليلية من إكتشاف الأخطاء في الشركتين.

4-فعالية أسلوب تحليل الإتجاهات كإجراءات للمراجعة التحليلية لتقييم إستمرارية الإستغلال للشركتين محل الدراسة.

ج) -مبررات ودو افع إختيار موضوع الدراسة: تم إختيار الموضوع إستنادا إلى عدة دوافع والتي تمثلت في:

- **دو افع ذاتية:**

-الرغبة في البحث في معايير التدقيق المتعلقة بالمجال المالي كالإجراءات التحليلية وإستمرارية الإستغلال

-لتطوير المهارات وإكتساب المعارف حول أحدث الطرق للتنقيب في البيانات التي يمكن أن تخدم المجال المحاسبي والمالي.

- **دو افع موضوعية:**

-لدراسة أهمية إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في البيئة المحاسبية الجزائرية

-التعرف على إستخدامات المؤشرات المالية كإجراءات للمراجعة التحليلية لإكتشاف الأخطاء وإستمرارية الإستغلال.

ح) -**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما يلي:

-دراسة استخدامات الإجراءات التحليلية في البيئة المحاسبية الجزائرية: تحليل وتقييم أساليب الإجراءات التحليلية الممكن إستخدامها في البيئة المحاسبية الجزائرية وتحديد فعاليتها ومدى نجاعتها في الشركات محل الدراسة.

-تعزيز المعرفة والفهم للبيئة المحاسبية الجزائرية: تقديم خلفية نظرية حول مهنة المحاسبة في الجزائر من قوانين وتنظيم للهيئات المهنية والمعايير، كما تساهم الدراسة في فهم أفضل للعوامل المالية والاقتصادية التي تؤثر في شركات الصناعة الصيدلانية في الجزائر.

-تطبيق أساليب حديثة لتحليل البيانات: استخدام أساليب التنقيب في البيانات لعرض واستكشاف الإنحرافات المحتملة وتحليل البيانات المالية والتجارية والاقتصادية للشركات، والتقرير عن إمكانية استمرارية الاستغلال.

-إثراء الأدبيات العلمية: في مجال الإجراءات التحليلية والبيئة المحاسبية الجزائرية والتحليل المالي والأساليب المالية الحديثة، وتقديم إسهام علمي جديد في هذا المجال.

-تقديم توصيات ومقترحات عملية: ومبتكرة لتحسين الأداء المالي واستدامة الاستغلال في البيئة المحاسبية الجزائرية، وتعزيز فهمنا لعوامل النجاح والفشل في الشركات.

خ) -**أهمية الدراسة:** يمكن توضيح أهمية البحث من خلال الأهمية العلمية والعملية كما يلي:

الأهمية العلمية: يستمد هذا البحث أهميته من قلة الأبحاث المحاسبية المتعلقة بالأساليب الحديثة لتحليل البيانات المالية وإستخدامها كإجراءات تحليلية ومدى أهميتها في تحسين أداء مدقق الحسابات وتقديراته، لا سيما على مستوى البيئة المحاسبية الجزائرية.

الأهمية العملية: يمكن لهذه الدراسة البحثية أن تساهم عمليا من خلال:

-توجيه الاهتمام نحو أهمية إستخدام المؤشرات المالية لتحليل البيانات المالية وقدرتها على دعم رأي مدقق الحسابات حول إستمرارية الإستغلال للشركة وإكتشاف الأخطاء في ميدان المحاسبة والتدقيق محليا.

-التركيز على دور المؤشرات المالية في مجال المحاسبة والتدقيق المالي للتقرير عن الأداء المحاسبي للشركات الجزائرية.

-إستخدام الإجراءات التحليلية لإكتشاف الأخطاء ولتقييم إستمرارية الإستغلال.

د) -**صعوبات الدراسة:** تمثلت في:

- صعوبة الحصول على وثائق المؤسسات والمتمثلة في القوائم المالية والتقارير الخاصة والمعلومات غير المالية لإجراء الدراسة التطبيقية؛
- عدم توفر معايير مرجعية للبيانات المالية للمؤسسات في البيئة المحاسبية الجزائرية تسمح بالمقارنة للمؤشرات وعن مدى صحتها أو مع المؤسسات المماثلة لها والتي تنشط في نفس القطاع.
- مشكلة التحفظ بخصوص بيانات الشركات المحاسبية ونقص الإفصاح الكافي عن المعلومات المالية وغير المالية؛

ذ) -**حدود الدراسة:** يمكننا تفصيل حدود هذه الدراسة إلى ثلاثة:

الموضوعية: إقتصرت على دراسة الإجراءات التحليلية للمراجعة وبيئة العمل المحاسبي في الجزائر.

الزمانية: عنيت الدراسة البحثية لدراسة الموضوع خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2014 إلى 2021.

المكانية: البيئة المحاسبية الجزائرية: السوق المالية، قطاع الصناعات الصيدلانية شركتي صيدال وبيوفارم.

ر) -**منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:** إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لعرض متغيرات الدراسة والمنهج التاريخي والمقارن للدراسات السابقة وعلى المنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية.

وفي محاولة لتطبيق الإجراءات التحليلية وفق معايير علمية وأساليب منهجية تم البحث في السوق المالية الرئيسية الجزائرية بإعتبار أنها المكون الرئيسي للبيئة المحاسبية الجزائرية، تم التوصل إلى شركتي الصناعات الصيدلانية بيوفارم وصيدال لغرض المقارنة بينهما من حيث مختلف مراحل الإجراءات التحليلية وأنواعها خلال الفترة 2014-2021 نظرا لتماثل النشاط بينهما.

ز) -**هيكل الدراسة:**

بغية التوصل لإجابة عن إشكالية الدراسة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول ويضم كل فصل ثلاثة مباحث حيث أن الفصل الأول خصص لتغطية الإطار النظري والمبحث الأول تمحور حول إجراءات المراجعة التحليلية بذكرنا لماهية المراجعة التحليلية وتبيان لمراحلها والغرض المراد منها في كل مرحلة كما تم توضيح أنواعها المختلفة وكذا الأساليب المتنوعة لها، وتم في المبحث الثاني إستعرض البيئة المحاسبية الجزائرية حيث تضمن ذكر للنظام المحاسبي المالي وقانون مهنة المحاسبة ومعايير التدقيق المعتمدة محليا، بينما خصص المبحث الثالث لدراسة العلاقة بين الإجراءات التحليلية والبيئة المحاسبية الجزائرية بذكرنا لأساسيات الإجراءات التحليلية ودور المدقق في إستخدامها وتبيان مجالات الإستعانة بها.

أما الفصل الثاني خصص للأدبيات السابقة للدراسة، بعرضنا للدراسات السابقة في المبحث الأول باللغة العربية وباللغة الأجنبية وتلخيصها مع ذكر أبرز النقاط المختلفة بينها وبين دراستنا في المبحث الثاني، والمبحث الثالث لمناقشة الدراسات السابقة.

في حين أن الفصل الثالث تطرقنا فيه للجانب التطبيقي لإستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في البيئة المحاسبية الجزائرية وتحديدا لعينة من شركات الصناعة الصيدلانية خلال الفترة الممتدة من 2014-2021

وفيها تم تخصيص المبحث الأول كمدخل لنشاط الشركتين محل الدراسة، بتقديم البورصة الجزائرية وقطاع الصناعات الصيدلانية والشركتين

والمبحث الثاني عالج آلية توظيف الأساليب التقليدية لإجراءات المراجعة التحليلية والتي تم فيها عرض القوائم المالية المختصرة والتحليل المالي للنسب ونموذج للتنبؤ بالفشل المالي، والمبحث الثالث لإستخدام الأساليب الحديثة للإجراءات التحليلية لإكتشاف الأخطاء ولتقييم إستمرارية الإستغلال.

أ) -**نموذج الدراسة:** يوضح نموذج الدراسة آلية تطبيق إستخدامات الإجراءات التحليلية في البيئة المحاسبية الجزائرية وهذا بالإستعانة بالأساليب والطرق المختلفة.

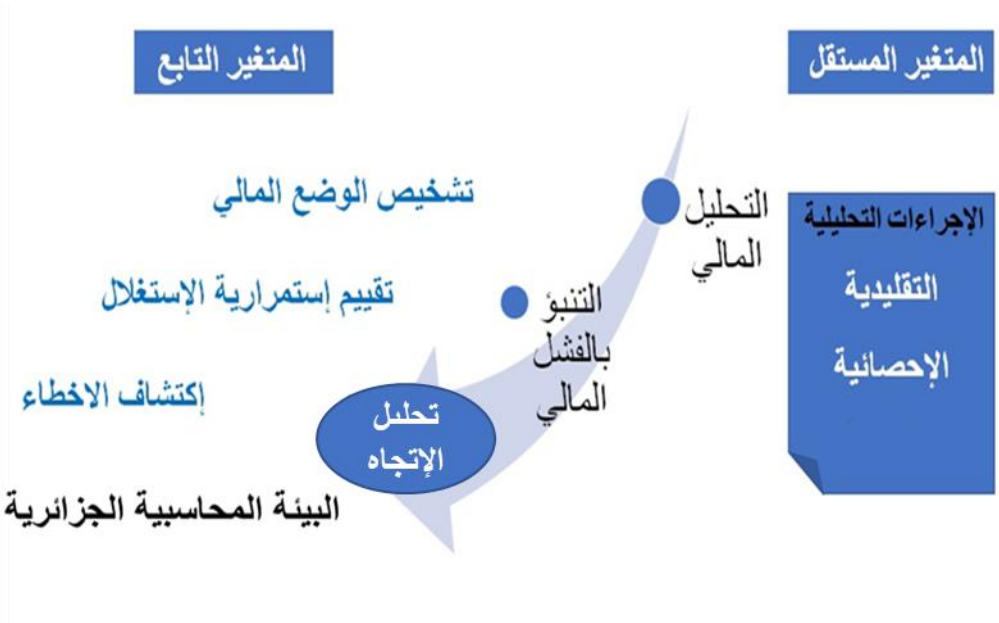

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الدراسات السابقة

الفصل الأول

التأصيل النظري

لمتغيرات الدراسة

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة

تمهيد:

تعد إجراءات المراجعة التحليلية من بين أهم المجالات البحثية المتجددة في العلوم المحاسبية كما أنها تحظى بإهتمام العديد من الباحثين، والتي تشهد مؤخرا تحديات بالنسبة للمدقق من جهة وللمؤسسة محل التدقيق من جهة أُخرى مما إستوجب مسايرة التحديثات التي تشهدها تأثيرات الثورة الصناعية على الميدان المالي والمحاسبي، وفي ظل التطور التكنولوجي الحاصل عمدت الشركات إلى اللجوء إلى أحدث التقنيات لتدقيق البيانات المالية لتقليل الأخطاء ولتفادي المخاطر المالية المرتقبة.

للإجراءات التحليلية أهمية كبيرة بين المدقق والعميل فهي تستخدم كأداة مساعدة لمدققي الحسابات في الكشف عن الإختلالات المعتبرة وكذا تسمح لهم بتقدير المخاطر، كما نجد أنه تلجأ المؤسسات للإستعانة بأعمالهم من أجل إضفاء المصداقية وزيادة الموثوقية للقوائم والتقارير المالية بغرض إكتساب مكانة في السوق ولضمان إستمرارها.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى ماهية المراجعة التحليلية والبيئة المحاسبية الجزائرية وتبيان العلاقة بينهما بحيث أسقطنا موضوع المراجعة التحليلية على البيئة المحاسبية الجزائرية عن طريق إمكانية تطبيق هذه الإجراءات وفق مقتضيات القوانين التي تحكم مهنة المحاسبة ومعايير التدقيق في الجزائر، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية كالآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة التحليلية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للبيئة المحاسبية الجزائرية

المبحث الثالث: واقع تجسيد إجراءات المراجعة التحليلية وفق متطلبات البيئة المحاسبية الجزائرية

المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة التحليلية

سنوضح في هذا المبحث مختلف عناصر المراجعة التحليلية من مفهومها وخطوات تطبيقها وأساليبها المتنوعة.

المطلب الأول: مفهوم المراجعة التحليلية

في هذا المطلب المفاهيمي نحاول تقديم التطور التاريخي للمراجعة التحليلية وتعريفها ثم إبراز أهميتها بالنسبة للأطراف الخارجية وذكر أبرز أهدافها:

أولا: التطور التاريخي للمراجعة التحليلية: اصطلح عليها قديما بالمراجعة الإنتقادية وتعني إلقاء نظرة خاطفة وسريعة على المستندات المحاسبية والسجلات، وهو ما يتطلب مراجع ذو خبرة عالية تخوله للتعرف على الأمور غير العادية، وبالتالي يركز إهتمامه عليها وفحصها فحصا وافيا ليزيل الشك الذي يتبادر إلى ذهنه والتي تكون عادة في المرحلة النهائية من عملية المراجعة والتي يتم تطبيقها على عينة حكمية مختارة بناءا على حكم المدقق وخبرته الشخصية بقصد تخفيض مخاطر المراجعة.

ثم تطورت أساليب المراجعة التحليلية، وأصبح المراجع يقوم بإجراء بعض المقارنات من خلال استخدام النسب المالية البسيطة مثل نسب الربحية والنشاط وكذلك من خلال استخدام أساليب التحليل الأفقي للقوائم المالية، لاكتشاف بعض الفروق الجوهريه والتي على أساسها يقوم بتوسيع مجال فحصه[1].

وبعدها تطورت هذه الأساليب وأصبح المراجع مطالباً بإبداء الرأي حتى على مدى قدرة الشركة على الاستمرار، الأمر الذي أدى به إلى تطوير أساليب المراجعة التحليلية وأصبحت بعض أساليبها تستخدم كمرشد للحكم والتقدير الشخصي بالإضافة إلى أنها توفر أدلة موضوعية.

ومن أجل ذلك أصبحت تستخدم أساليب كمية أكثر تعقيدا بل بعضها يحتاج إلى وسائل الكترونية من أجل الوصول إلى نتيجة ما مثل أسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد وكذلك تحليل السلاسل الزمنية وغيرها من الأساليب الأخرى المتقدمة، ونتج عن هذا التطور أن النظرة الخاطفة والفاحصة والانتقادية غير مجدية وغير كافية، الأمر الذي حتم على المراجع استخدام جميع أساليب المراجعة التحليلية البسيطة والمتوسطة والمتقدمة، وفي جميع مراحل المراجعة من مرحلة التخطيط لعملية المراجعة إلى مرحلة التنفيذ ثم المرحله النهائية لعملية المراجعة.

وقد اهتمت المنظمات المهنية بهذا الموضوع وطالبت بضرورة استخدامه عند أداء عملية المراجعة، نظرا لقدرته الكبيرة على اكتشاف الأخطاء الجوهرية وكذلك لانخفاض تكاليفه، حيث أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في سنة 1972 المعيار رقم 54 والذي تضمن ضرورة استخدام المراجعة التحليلية كأداة

[1] علي محمد موسى، **إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع**، المجلة الجامعة، المجلد 02، العدد 15، قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد- جامعة الزاوية، ليبيا، 2013، ص: 312-313.

مساعدة في التخطيط لعملية المراجعة وأيضا كمصدر للحصول على المعلومات، وفي سنة 1978 أصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعيار رقم 23 بعنوان إجراءات المراجعة التحليلية في التعرف على كافة المشاكل المتوقعة والتي يمكن إخضاعها لاختبارات المراجعة، وتتضمن التوصية كذلك تعديل المعيار الثالث من معايير العمل الميداني والذي بمقتضاه يتم الحصول على أدلة الإثبات من خلال مجموعة من إجراءات المراجعة وهي[1]:

1-اختبارات التفاصيل للعمليات والأرصدة

2-إجراءات المراجعة التحليلية للمعلومات المالية.

- أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في سنة 1988 التوصية رقم 56 بعنوان الإجراءات التحليلية والتي بناءاً عليها أصبح على المراجع ضرورة استخدامها في مرحلتي التخطيط والمرحلة النهائية لعملية المراجعة[2].

وفي سنة 1998 أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين المعيار رقم 520 والذي يتضمن ضرورة تطبيق المراجع للإجراءات التحليلية في جميع مراحل المراجعة، وذلك لأنها تساعده على التخطيط لعملية المراجعة وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة وكذلك تخفيض مخاطر الاكتشاف[3].

وفي الآونة الأخيرة توصلت الدراسات إلى إمكانية الإستعانة بأدوات الذكاء الإصطناعي والتعلم الآلي وتقنيات التنقيب في البيانات كإحدى الإجراءات التحليلية، مما يزيد من إحتمالية المساعدة في الكشف عن معلومات التدقيق ذات الصلة، والتي لا يمكن إكتشافها عن طريق الوسائل التقليدية، خصوصا أن التنقيب في البيانات يوفر سجلا للأحداث يحتوي على المدخلات والبيانات الوصفية والكمية، وأهم أدوات التنقيب في البيانات الممكن إستخدامها في هذا المجال الشبكات العصبية والمنطق المضبب[4].

ثانيا: تعريف المراجعة التحليلية

تعددت تعاريف المراجعة التحليلية إلى التدقيق التحليلي والفحص التحليلي والإجراءات التحليلية للتدقيق، إلا أنه وفي دراستنا فإننا نعتمد على مصطلح المراجعة التحليلية

---

[1] اسماعيل محمد مطر، **مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المدققين الداخليين في المصارف العاملة في قطاع غزة**،رسالة ماجستير، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، فلسطين (قطاع غزة)، 2016،ص:35.

[2] American Institute of Certified Public Accountants, **Statement on auditing standards, No 56, Analytical procedures**, 1988, p:01, New York .

[3] علي محمد موسى، **إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع**، المجلة الجامعة، المجلد الثاني، العدد 15، قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد- جامعة الزاوية، ليبيا، 2013 ، ص312. مرجع سابق.

[4] Mieke Jans & Michael Alles & Miklos Vasarhelyi(2013) , The case for process mining in auditing: Sources of value added and areas of application, International Journal of Accounting Information Systems, vol(14), No(1), p:26.

التعريف الأول: "تعرف على أنها عبارة عن مجموعة من الأساليب والنسب المالية، وتحليل الإتجاهات، الإنحدار ... الخ، التي تجرى على المعلومات المالية بهدف دراسة ومقارنة العلاقات المختلفة بين عناصرها وفحص البنود غير العادية والجوهرية فإذا أظهرت هذه البنود رصيدا منطقيا ومعقولا فإن هذا الوصف الذي جرى لها يعتبر مراجعة تحليلية".[1]

التعريف الثاني: و"يطلق على تدقيق الحسابات بإستخدام التحليل المالي بالمراجعة التحليلية كإحدى وسائل التدقيق التي يلجأ إليها المراجع للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمشروع مقارنة بفترات سابقة أو بمنشآت أخرى مماثلة، ويعتمد المراجع في مراجعته التحليلية على تحديد القيمة المتوقعة لأي حساب بناءا على العلاقات التاريخية التي تربط القوائم المالية بعضها ببعض".[2]

التعريف الثالث: كما عرفت معايير المراجعة ومراقبة الجودة الدولية الإجراءات التحليلية على أنها:"تقييم المعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات المطلوبة بين كل من البيانات المالية وغير المالية وتشمل الإجراءات التحليلية أيضا تحقيقا يعد ضروريا لتحديد التقلبات أو العلاقات غير المتسقة مع المعلومات الاخرى ذات العلاقة أو المختلفة عن القيم المتوقعة بمقدرا كبير"[3]

التعريف الرابع: لقد حدد المعيار الدولي رقم 520 مضمون الإجراءات التحليلية التي تعني إجراء تحليل للنسب والمؤشرات على غرار النتائج التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها، حيث تتمثل في القيام بدراسة مقارنة للمعلومات المالية للمؤسسة مع فترات سابقة، أو مع النتائج المرتقبة للمؤسسة، كالموازنات التقديرية أو التنبؤات، بالإضافة إلى مقارنة المعلومات المتماثلة للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.[4]

التعريف الخامس: أما بحسب معيار الإجراءات التحليلية رقم NAA 520 وفق المعايير الجزائرية للتدقيق فإنها: "تعد تقنية مراقبة تتمثل في تقدير المعلومات المالية من خلال ترابطها مع معلومات مالية أخرى و معلومات غير مالية صادرة أو غير صادرة عن الحسابات .تتضمن الإجراءات التحليلية مقارنات مع معطيات سابقة أو تقديرية للمؤسسة أو لمؤسسات مشابهة، وذلك باستخدام طرق بسيطة أو معقدة وهذا باللجوء إلى تقنيات إحصائية تم استحداثها لتحديد وتحليل التغيرات الهامة أو الاتجاهات الغير متوقعة".

---

[1] لقليطي لخضر، **دراسات في المالية والمحاسبة**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2018، ص: 71.

[2] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **المراجعة والتدقيق الشرعي**، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، السودان، 2018، ص: 124.

[3] Audit Guide: Analytical Procedures American Institute of Certified Public Accountants, **Statement on auditing standards Analytical procedures**, No 520, , 2012, p:02, New York .

[4] بن عيسى عبد الرحمان، **إستخدامات المراجعة التحليلية في تقرير محافظ الحسابات عن قدرة شركات المساهمة في الجزائر على الإستمرارية في النشاط دراسة حالة شركة بيوفارم**،مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد:08، العدد:02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر،2018، ص:466.

وأضاف المعيار بأنه يمكن اللجوء إلى استعمال النسب والمعدلات....الخ لأداء إجراءات تحليلية موضوعية مادية عندما تتناول هذه الأخيرة كما هائلا من المعطيات القابلة للتنبؤ عبر الزمن.[1]

التعريف السادس: ويمكن تعريف إجراءات التدقيق التحليلية كما يلي:"هي عملية تقييم للمعلومات المالية من خلال دراسة العلاقات بين البيانات الواردة في التقارير المالية للوقوف على الأداء المالي للمؤسسة، وتحديد مدى كفاءة سياسات الاستثمار والتمويل وتحديد تركزات المخاطر سواء في أوجه الإستثمار أو في مجلات التمويل وبالتالي تحديد مدى كفاءة القرارات الاستثمارية والتمويلية"[2].

جدول رقم (I-01) : التعريفات المقدمة لمصطلح إجراءات المراجعة التحليلية

رقم التعريف	محتوى التعريف
الأول	عرفت بأنها الأساليب التي تجرى على المعلومات المالية وأهمل التعريف المعلومات غير المالية
الثاني	الإجراءات التحليلية للمراجعة هي إحدى الوسائل التي يعتمدها المدقق (توجه لمهنة التدقيق)
الثالث	تركيز التعريف على تحليل العلاقات المطلوبة وإعتبارها تحقيق ضروري
الرابع	تعد الإجراءات التحليلية لدراسة الإنحرافات وكذا إعداد الموازنات التقديرية ومقارنة المعلومات بين الفترات السابقة والمؤسسات المماثلة
الخامس	إعتبارها تقنية مراقبة بإستخدام مختلف الطرق البسيطة والمعقدة وكذا اللجوء إلى أساليب إحصائية تم إستحداثها لتحديد الإتجاهات.
السادس	عملية لتقييم الأداء المالي ومدى كفاءة السياسات وتحديد تركزات المخاطر (نظرة مالية)

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ما ذكر سابقا

حسب ما تقدم يمكن صياغة التعريف التالي: يمكن القول بأن إجراءات المراجعة التحليلية «تعد وسيلة يلجأ إليها المدقق لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بإستخدام عدة أساليب منها البسيطة كالنسب المالية ومنها ما هو إحصائي وصولا إلى المتقدمة منها والمستندة على نماذج الذكاء الإصطناعي، ويكون ذلك بناءا على بيانات مالية لسنوات سابقة أو مع مؤسسات مماثلة لها في النشاط والتعبير عن ذلك في تقاريره الخاصة وفق معايير التدقيق المعتمدة لتقييم إستمرارية الإستغلال وإمكانية تقدير المخاطر وإكتشاف الأخطاء».

[1] DECISION N° 23 DU 15 Mars 2017 PORTANT NORMES ALGERIENNES D'AUDIT, NAA 520 : **Procédures analytiques, REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE, MINISTERE DES FINANCES**, CONSEIL NATIONAL DE LA COMPTABILITE, page :03.

[2] زاهر عطا الرمحي، **الإتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية**، دار المأمون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2017، ص:214.

ثالثا: أهمية المراجعة التحليلية: تكمن أهمية المراجعة التحليلية في أنها تفيد في توفير المعلومات المالية اللازمة لمختلف الأطراف ومنه سنبرز هذه الأهمية لذوي العلاقة بالنسبة للمدقق وإدارة المؤسسة ومستخدمي البيانات المالية وكذا موقف أصحاب المهنة

- **المراجعة التحليلية والمدقق:** يستعين المدقق بالإجراءات التحليلية في مراحل تنفيذ عملية التدقيق المختلفة لما لها من أهمية خاصة أنها تعمل على مساعدته في الآتي[1]:

أ- فهم طبيعة أعمال العميل وتقييم المخاطر الجوهرية في البيانات المالية، من خلال تكوين فكرة عن نشاط العميل وإستخدام النسب المالية في مقارنة المنشآت الأُخرى المماثلة مع منشأة العميل.

ب- تقدير قدرة الشركة على الإستمرار، حيث يستطيع المدقق التحقق من ذلك بإستخدام النسب المالية، فعندما يجد المدقق أن نسبة الديون طويلة الأجل إلى نسبة حقوق الملكية مرتفعة مع إنخفاض نسبة السيولة فإن ذلك يبين له وجود شك كبير بشأن قدرة الشركة على الإستمرار.

ت- التعرف على الأخطاء أو التحريفات المحتملة في القوائم المالية، والتي قد تظهر نتيجة إختلافات غير متوقعة بين البيانات المالية للسنة الحالية والبيانات المالية الأخرى المستخدمة في عملية المقارنة.

ث- تقليل الإختبارات التفصيلية، فعندما لا يجد المدقق تقلبات غير عادية فهذا يعني أن إحتمال وجود أخطاء أو مخالفات مادية يكون منخفض، مما يؤدي إلى قيام المدقق بتخفيض الإختبارات التفصيلية التي يجريها على أرصدة الحسابات.

ج- تقليل تكلفة أداء عملية التدقيق، حيث تكون الإجراءات التحليلية أقل تكلفة بالمقارنة مع الإختبارات التفصيلية.

- **المراجعة التحليلية ومستخدمي البيانات المالية:** إن مراجع الحسابات مطالب من المجتمع المالي ذو الفئات المختلفة من المساهمين، المستثمرين وهيئات حكومية وحتى الجهات الإدارية المشرفة العليا، بضرورة القيام بالمراجعة التحليلية وذلك للأسباب التالية:

-عدم كفاية الإفصاح في القوائم المالية التقليدية

-عدم كفاية نظام التقارير

-فشل إدارة الرقابة الداخلية

- **المراجعة التحليلية وإدارة المؤسسة:** تعتبر مهمة الإدارة في تسيير النشاط الإقتصادي للمؤسسة والرقابة عليه في تعقيد متزايد نتيجة لعدة عوامل والتي بدورها زادت من أهمية الإجراءات التحليلية منها:

-إتساع حجم المؤسسة

-إزدياد شدة المنافسة بين المؤسسات

[1] رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص:188.

-المساعدة في تقدير قدرة الشركة على الإستمرار

رفع مستوى الكفاءة والفاعلية في المؤسسة

- **المراجعة التحليلية وموقف أصحاب المهنة:** هي إيجاد بعض المؤشرات التي يمكن أن تدل على وجود بعض الثغرات والقصور في أنظمة الرقابة الداخلية، مما يساعد في وضع برنامج المراجعة بشكل مناسب، لكن أصحاب المهنة لا يفضلون الأخذ بالمفهوم الشامل للرقابة الداخلية وتقييم الأداء بإستخدام المؤشرات عند القيام بالإجراءات التحليلية وذلك للأسباب التالية:

-تكلفة عملية التدقيق

-التأهيل العلمي

-مشكلة المعايير المقبولة

-الخوف من توسيع نطاق المسؤولية

رابعا: أهداف المراجعة التحليلية: أشار المعيار رقم 56 الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA إلى أن الهدف من إستخدام أساليب المراجعة التحليلية ما يلي[1]:

-مساعدة المراجع في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الأخرى المستخدمة في عملية المراجعة

-تخفيض مخاطر الإكتشاف بإستعمالها كإجراءات جوهرية عندما يكون إستعمالها ذا تأثير وفعالية أكثر من الإختبارات التفصيلية

-لإعطاء نظرة شاملة للقوائم المالية عند مرحلة الفحص النهائي لعملية المراجعة

وبحسب الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وفق نص المعيار رقم ISA 520 [2]ووفق ما نص عليه المعيار SAS [3] 122 الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بأن أهداف المراجعة التحليلية تمكن المدقق من:

-الحصول على أدلة تدقيق ذات صلة وموثوقة عند استخدام الإجراءات التحليلية الموضوعية؛

[1] كردودي سهام، بن قدور علي، راجي الحمود تركي، **فعالية أساليب المراجعة التحليلية و دورها في تحسين أداء عملية المراجعة دراسة ميدانية**، مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة، المجلد:3، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2018، ص:173.

[2] Ifac, **Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements**, Volume-1, New York, 2020, page 457.

[3] AICPA, **Statements on Auditing Standards SAS No-122, Analytical Procedures** 520, page: 633, 2021, New York.

-تصميم وتنفيذ الإجراءات التحليلية في نهاية مرحلة التدقيق التي تساعد المدقق عند تكوين استنتاج شامل حول ما إذا كانت البيانات المالية متوافقة مع فهم المراجع للمؤسسة.

تتمثل أهم أهداف المراجعة التحليلية فيما يلي:[1]

- تعتبر الإجراءات التحليلية وسيلة اثبات حول مدى صدق القوائم المالية

- تهدف الإجراءات التحليلية باستخدام الأدوات الكمية والنسب المالية الى تحديد الانحرافات والمساهمة في توقع العمليات المالية للمراجع

- تهدف المراجعة التحليلية الى تمكين المراجع من إبداء رأيه حول البيانات المالية

- تهدف المراجعة التحليلية في تحديد المجالات التي تستلزم مراجعة إضافية بالإضافة إلى فهم الشركة محل المراجعة.

المطلب الثاني: توقيت وأغراض المراجعة التحليلية:

يتم تنفيذ إجراءات المراجعة التحليلية وفق ثلاثة مراحل مختلفة، تشمل هذه المراحل التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير، ويختلف الغرض من إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية بحسب المرحلة المراد دراستها والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (I-01): توقيت وأغراض الإجراءات التحليلية

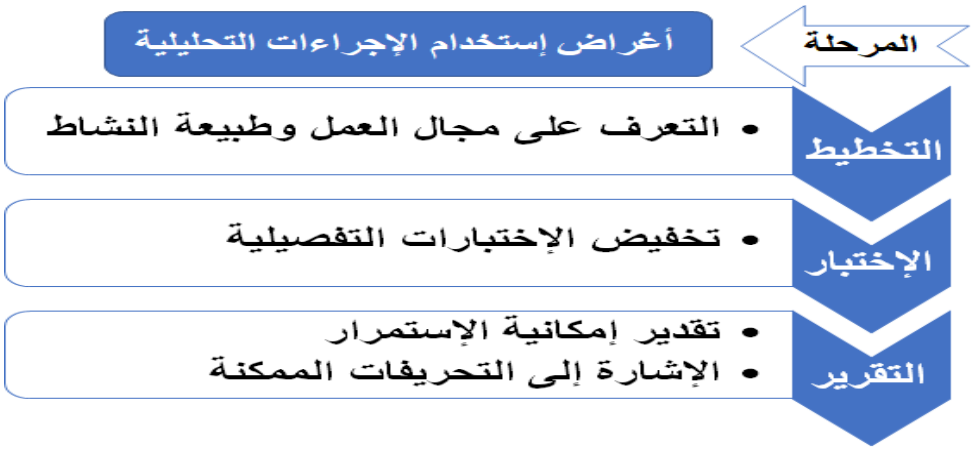

المصدر: من إعداد الطالبة

[1] لخضر لقليطي، لحسن دردوري، أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد:03 المجلد:07، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر ، الجزائر، 2017، ص: 126. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/83/7/3/33191

أولا: أغراض إستخدام الإجراءات التحليلية: تتمثل أغراض المراجعة التحليلية في :[1]

- ✓ **تفهم مجال عمل العميل والنشاط الذي يمارسه Understanding the client's Industry Business**

يتمكن المراجع الذي تتوافر له المعرفة عن العميل وممارسة المراجعة في الشركة التي يديرها العميل في فترات سابقة من تخطيط المراجعة الخاصة بهذا العام على نحو ملائم، ومن خلال تنفيذ الإجراءات التحليلية ومقارنة المعلومات التي لم يتم مراجعتها بعد وتخص العام الحالي مع ذات المعلومات التي تم مراجعتها في السنوات السابقة، يمكن للمراجع أن يقوم بتغييرات، ويمكن أن تتمثل هذه التغييرات في إتجاهات هامة أو أحداث محددة يمكن أن تؤثر في تخطيط المراجعة.

- ✓ **تقدير قدرة الشركة محل المراجعة على الإستمرار: Assessment of the Entity's Ability to continue as a going Concern**

يتم إستخدام الإجراءات التحليلية على نحو مفيد كمؤشر على الصعوبات المالية الشديدة التي يمكن أن تواجهها الشركة محل المراجعة، ويجب أن يتم أخذ إحتمال الفشل المالي في الإعتبار عند تقدير الأخطار المرتبطة بالمراجعة بالإضافة إلى ما يتصل بإستخدام الإدارة لمفهوم الإستمرار عند إعداد القوائم المالية.

- ✓ **الإشارة إلى تحريفات ممكنة في القوائم المالية: Indication of the presence of possible Misstatements in the financial statements**

يشار إلى الفروق الكبيرة غير المتوقعة بين البيانات المالية التي لم يتم مراجعتها والتي تخص السنة الحالية والبيانات المستخدمة في إجراء المقارنة بالتقلبات غير العادية Unusual Flactuations، وتحدث تقلبات غير عادية عند وجود فروق جوهرية غير متوقعة أو عند التوقع، فروق جوهرية ولكن لم تحدث. وقد يرجع السبب في كلتا الحالتين إلى وجود أخطاء أو مخالفات. وهكذا إذا كانت قيمة الفروق كبيرة، يجب أن يتعرف المراجع على السبب، وأن ذلك السبب يتعلق بحدث إقتصادي وليس نتيجة وجود خطأ أو مخالفة.

- ✓ **تخفيض الإختبارات التفصيلية: Reduction of Detailed Audit Tests**

عندما لا ينتج عن أداء الإجراءات التحليلية ظهور تقلبات جوهرية، فإن ذلك يتضمن إنخفاض إحتمال وجود خطأ كبير أو مخالفة كبيرة، وبالتالي تعد الإجراءات التحليلية دليلا أساسيا يدعم صدق عرض أرصدة الحسابات التي تم تنفيذ الإجراءات التحليلية في نطاقها ويمكن إجراء إختبارات تفصيلية أقل في هذا الإطار.

عادة ما تكون الإجراءات التحليلية أقل تكلفة بالمقارنة مع الإختبارات التفصيلية، ولذلك يفضل معظم المراجعين إحلال الإجراءات التحليلية محل الإختبارات التفصيلية كلما كان ذلك ممكنا.

ويتوقف المدى الذي يمكن أن توفر عنده الإجراءات التحليلية دليلا أساسيا مفيدا على مدى الإعتماد عليها في ظروف تنفيذها، ويمكن أن تكون الإجراءات التحليلية أفضل الإجراءات التي يمكن تطبيقها في بعض حالات

[1] ألفين أرينز وجيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل** الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية،2009، ص:257.

المراجعة ولتحقيق أهداف معينة للمراجعة، أما في بعض أهداف المراجعة والحالات الاخرى، يمكن إعتبار الإجراءات التحليلية كموجه للإهتمام فقط على أفضل تقدير والإعتماد عليها عند جمع الأدلة الأساسية.

- ✓ **تمكين مدقق الحسابات من تلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية: Enable The Auditor To Meet The Requirements Of Users Of Financial Statements**

من المساهمين والمستثمرين وغيرهم من المهتمين وذلك بسبب[1]:

-عدم كفاية الإفصاح في القوائم المالية

-عدم كفاية نظام التقارير المعدة من قبل المؤسسة

-فشل الرقابة الداخلية في القيام بالإجراءات التحليلية وذلك لتبعيتها لإدارة المؤسسة

-تعقد عملية إدارة المشروعات لإتساعها ولشيوع حالة المنافسة.

ثانيا: توقيت إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية: يمكن أداء الإجراءات التحليلية خلال ثلاثة مراحل من مراحل عملية المراجعة هي المرحلة الأولية عند التخطيط للمراجعة، ومرحلة الإختبار مع باقي إجراءات المراجعة الأخرى بالإضافة إلى مرحلة الإنتهاء من المراجعة[2].

1-مرحلة تخطيط المراجعة planing phase: حيث يجب إجراء بعض الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لمساعدة المراجع على تحديد طبيعة ومدى توقيت العمل الذي يتعين أداؤه، ويساعد ذلك المراجع على التعرف على الأمور الهامة التي تتطلب عناية خاصة خلال أداء عملية المراجعة.

2-مرحلة الإختبار Testing phase: يتم أداء الإجراءات التحليلية عادة خلال مرحلة الإختبار مع باقي إجراءات المراجعة الأخرى، حيث إن تطبيق الإجراءات التحليلية عند البدء في تنفيذ عملية التدقيق يكون كإجراءات جوهرية من أجل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى القوائم المالية وعند مستوى الاثباتات والأرصدة المكونة لهذه القوائم، بالإضافة إلى أن الغرض من تطبيقها خلال هذه المرحلة هو تخفيض مخاطر عدم الاكتشاف المرتبطة بالقوائم المالية.[3]

3-مرحلة الإنتهاء من عملية المراجعة Complating phase of the audit: يجب أداء الإجراءات التحليلية خلال مرحلة الإنتهاء من عملية المراجعة حيث يكون ذلك مفيدا في النقطة التي عندها يتم إجراء الفحص النهائي

---

[1] يرقي كريم، **إجراءات المراجعة التحليلية و استخداماتها في عملية المراجعة الخارجية في الجزائر- دراسة ميدانية** – مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات - العدد الثاني، المجلد: 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص99-100.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعة القوائم المالية بإستخدام الإجراءات التحليلية وإختبارات التفاصيل**، دون ناشر، القاهرة، 2004، ص: 111.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، المرجع نفسه، ص: 112.

للتحريفات الجوهرية أو المشكلات المالية الكبيرة، ومساعدة المراجع على التوصل إلى نظرة موضوعية أخيرة على القوائم المالية التي تم مراجعتها، ومن المتعارف عليه أن شريك المراجعة يقوم بتنفيذ الإجراءات التحليلية عند الفحص النهائي لأوراق العمل والقوائم المالية، حيث عادة ما يكون لدى الشريك إلماما كبيرا بالعميل والمجال الذي يعمل فيه نتيجة العلاقات الطويلة معه، ولا شك أن توحيد كل من المعرفة بمجال عمل العميل والإجراءات التحليلية الفعالة أحد الوسائل الممكنة للإشراف ومتابعة الأداء في المراجعة.

الجدول رقم (I-02): إستخدام إجراءات الفحص التحليلي في عملية المراجعة

المرحلة	الهدف	طبيعة الإجراءات المستخدمة
تخطيط عملية المراجعة	فهم أعمال العميل تقييم إحتمال وجود أخطاء في القوائم المالية غير المراجعة وضع حدود الأهمية النسبية تحديد مجالات المراجعة ذات مخاطر مرتفعة تقرير إمكانية إستمرار المؤسسة في النشاط تخطيط طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة	تحليل الإتجاه تحليل المؤشرات على بيانات المؤسسة تحليل مقارنة لبيانات المؤسسة مع تلك المرتبطة بمنشآت أُخرى مماثلة لها في الصناعة
إجراءات التحقق	الحصول على دليل إثبات للتأكيد أو للتصديق على أرصدة حسابات فردية أو تخفيض الإختبارات التفصيلية	تحليل المؤشرات تأسيسا على علاقات مباشرة بين الحسابات الفردية
الفحص النهائي	التأكيد أو التصديق على الإستنتاجات التي يتم التوصل إليها بخصوص صدق وعدالة: قيم حسابات النتائج/ الميزانية/قائمة التدفقات النقدية إفصاحات الإيضاحات المتممة للقوائم المالية تقدير إمكانية وإستمرارية المؤسسة في نشاطها	تحليل الإتجاه وتحليل النسب المالية للحسابات الفردية تحليل الإتجاه لبيانات القوائم المالية ويقع التركيز هنا على صدق وعدالة القوائم المالية في مجموعها كوحدة واحدة عند عرض المركز والأداء المالي للمؤسسة وتدفقاتها النقدية

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، 2009، الدار الجامعية، القاهرة ، ص: 574.

المطلب الثالث: آليات إجراءات المراجعة التحليلية

سيتم توضيح أنواع الإجراءات التحليلية بحسب مختلف التوجهات العالمية والمرجعية المحلية.

أولا: المراجعة القياسية: على المدقق القيام بدارسة مقارنة للمؤشرات، تغيراتها وتطوراتها ومدى تناسقها (أو عدمه) من دورة إلى أخرى، فيما بينها ومقارنتها مع المعلومات العامة الحاصل عليها من المؤسسة، تسمح طريقة القياس هذه تسمح للمراجع الوقوف على الاتجاهات التي تأخذها المؤشرات المدروسة.

إن القياس والتحليل هذا تقنية يلجأ إليها المراقب في بداية المهمة ليوجه عملية المراجعة التي يجب القيام بها، كما تستعمل في النهاية للتأكد من تناسق المعلومات المالية في مجموعها. هذا بالإضافة إلى مقارنة تلك المؤشرات، بعضها على الأقل، إلى المؤشرات والمعايير النموذجية للنشاط الذي تزاوله المؤسسة وللقطاع الذي تنتمي إليه لمعرفة مكانتها فيه [1].

أنواع إجراءات المراجعة التحليلية: بحسب المعيار الدولي للإجراءات التحليلية رقم 520 فإن الأنواع الممكن إجراؤها تتمثل في مقارنات للمعلومات المالية للمؤسسة مع[2]:

-معلومات قابلة للمقارنة لفترات سابقة

-النتائج المتوقعة للمؤسسة ، مثل الميزانيات أو التوقعات، أو توقعات المدقق، مثل تقدير الإستهلاك

-معلومات الصناعة المماثلة لمؤسسات أخرى ذات حجم مماثل في نفس الصناعة

كما تشمل الإجراءات التحليلية أيضا النظر في العلاقات:

-من بين عناصر المعلومات المالية التي من المتوقع أن تتوافق مع نمط يمكن التنبؤ به بناءً على خبرة المؤسسة ، مثل نسب إجمالي الهامش.

-بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات الصلة، مثل تكاليف الرواتب لعدد الموظفين.

أنواع الإجراءات التحليلية في المراجعة: توجد خمسة أنواع من الإجراءات التحليلية، ويتمثل الجانب الأهم في إستخدام تلك الإجراءات في إختيار النوع الأكثر ملائمة من الإجراءات التحليلية التالية:

1-مقارنة بيانات العميل مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه: Compare client and industry data

يساعد هذا النوع من الإجراءات التحليلية في توفير معلومات مفيدة عن الأداء الخاص بالجهة محل المراجعة وذلك عن طريق مقارنة بين طبيعة المعلومات المالية للجهة مع البيانات التي تمثل إجماليات النشاط للجهات الأخرى التي تزاول نفس النشاط الذي تعمل فيه الجهة.[3]

تتمثل أهم منافع مقارنة بيانات العميل مع بيانات الصناعة أو النشاط الذي يعمل فيه العميل في أنها تساعد على تفهم أعمال وأنشطة العميل كما أنها تقدم مؤشرا على إحتمال وجود الفشل المالي.[4]

---

[1] محمد بوتين، **المراجعة ومر اقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة: 2003، ص:60-61.

[2] IFAC: **ISA 520 Analytical Procedure, AU Section 520 Analytical Procedures Source**: SAS No. 122, parg 4 Audit Evidence, effective for audits of financial statements for periods beginning on or after December 15,2012

[3] هناء علي عبد الله، **دراسات في المراجعة المتقدمة**، جامعة بنها-كلية التجارة، جمهورية مصر العربية، بدون سنة نشر، ص:20.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سابق**، ص: 100-106.

ويوجد عيب في هذا النوع من الإجراءات التحليلية يكمن في أن بيانات النشاط التي يتم مقارنتها مع البيانات الخاصة بالجهة عبارة عن متوسطات عامة بالإضافة إلى إختلاف الطرق المحاسبية التي تتبعها الجهات في نفس النشاط والذي بدوره قد يؤثر على دقة النتائج وبالتالي يؤثر على مدى الإعتماد عليها.[1]

2-مقارنة بيانات العميل مع البيانات المماثلة في الفترة السابقة: Compare clients data with similar prior- period data

في هذا النوع من الإجراءات التحليلية يقوم المراجع بمقارنة النسب والمؤشرات المالية للجهة محل المراجعة للسنوات السابقة مع النسب والمؤشرات المالية للجهة في السنة المالية الجارية، وإذا لوحظ إرتفاع أو إنخفاض ملحوظ في هذه النسب والمؤشرات فعليه أن يتنبأ بالأسباب التي تؤدي إلى ذلك الإرتفاع أو الإنخفاض حسب خبرته.[2]

تتنوع صور الإجراءات التحليلية الي يتم فيها مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها في فترة أو فترات سابقة، حيث يتم مقارنة رصيد السنة الحالية مع نظيرها في السنة السابقة، أو مقارنة تفاصيل إجمالي رصيد السنة الحالية مع نظيرها في السنة السابقة أو حساب النسب المئوية والنسب المالية للعلاقات ومقارنتها مع نظيرتها في السنوات السابقة.

3-مقارنة بيانات العميل مع النتائج المتوقعة المحددة عن طريق العميل: Compare Client data with client- Determined expected results

تقوم معظم المنشآت بإعداد موازنات بنتائج التشغيل والنتائج المالية وتمثل بعض الموازنات توقعات العميل عن النتائج عن الفترة المحاسبية، وقد يشير إجراء فحص معظم الجوانب الهامة التي يوجد بها فروق بين الموازنة والنتائج الفعلية إلى إحتمال وقوع تحريفات، وإذا لم توجد فروق فإن ذلك قد يشير إلى عدم وجود إحتمال بحدوث تحريفات.

وجدير بالبيان أن هناك أمران يتعين الإهتمام بهما عند عقد مقارنة بيانات العميل مع نتائج الموازنات أولهما يجب على المراجع أن يقوم بتقييم مدى واقعية الموازنة وثانيهما وجود إمكانية لقيام موظفي العميل بتعديل المعلومات المالية الحالية حتى تتوافق مع الموازنة، وإذا ما حدث ذلك فلن يجد المراجع أي فروقات عند مقارنة البيانات الفعلية مع بيانات الموازنة حتى في ظل وجود تحريفات في القوائم المالية.

4-مقارنة بيانات العميل مع النتائج المتوقعة المحددة من المراجع: Compare client data with auditor determined expected results

يمكن مقارنة بيانات العميل مع النتائج المتوقعة التي يقوم بتحديدها عن طريق قيام المراجع بعمليات حسابية للتوصل إلى قيم متوقعة لأرصدة القوائم المالية، وتمثل توقعات المراجع القيمة التي يجب أن تكون عليها

[1] هناء علي عبد الله، **المرجع السابق**، ص:20.

[2] هناء علي عبد الله، **المرجع نفسه**، ص:20.

ارصدة الحسابات في ضوء علاقة كل رصيد مع الأرصدة الأخرى بالميزانية أو قائمة الدخل أو من خلال تصور قيمة الرصيد بناءا على بعض الإتجاهات التاريخية.[1]

5-مقارنة بيانات العميل مع النتائج بإستخدام بيانات غير مالية: COMPARE Client data with results using non financial data

يستخدم محافظ الحسابات البيانات غير المالية في تقدير قيمة حسابات معينة، ثم يقارن ما توصل إليه بالنتائج الفعلية، حيث يمكن الإعتماد مثلا على معدل (أجر/ ساعة) في تقدير تكلفة أجور عمال المصانع في المؤسسات الصناعية، وبالمثل يمكن الوصول إلى تكلفة المبيعات المقدرة عن طريق متوسط تكلفة وحدة الإنتاج التام وحجم المبيعات.[2]

تتضمن المراجعة التحليلية دراسة العلاقات بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة كتلفة المرتبات مع عدد الموظفين، وذلك أن المعلومات غير المالية لا تشتق مباشرة من القوائم المالية، وتشمل العديد من العوامل مثل الظروف الإقتصادية العامة، والتغيرات التكنولوجية في صناعة العميل، وطرح منتجات جديدة بواسطة المنافسين، وبالرغم من أهمية المعلومات غير المالية، فإن البعض يرى أن المراجعين يولون إهتماما غير كاف لهذه المعلومات عند مراجعة القوائم المالية، ولقد أدركت مؤسسات المراجعة مؤخرا الحاجة إلى الأخذ بعين الإعتبار المعلومات غير المالية عند أداء عملية المراجعة، ولذلك تم تنظيم المؤسسات حسب التخصص في صناعة العميل، إعتقادا بأن ذلك سوف يشجع على معرفة أكبر بظروف عمل العميل، وبالتالي تعزيز فعالية وكفاءة عملية المراجعة، ويتمثل الأمر الأساس في إستخدام البيانات غير المالية في مدى دقة هذه البيانات[3].

ولا شك أن هذه المقارنات تفيد في تحديد المجالات التي من المحتمل أن يكون بها أخطاء جوهرية، كما أنها تعتمد في المقام الأول على الحكم الشخصي للمراجع وإجتهاده المهني ونظرته الفاحصة المبنية على خبرته الشخصية.[4]

ثانيا: أساليب المراجعة التحليلية: تطورت أساليب المراجعة التحليلية مع تطور الوسائل التكنولوجية فنجد عدة أساليب منها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث كالتالي:

أ)- إجراءات المراجعة التحليلية الوصفية: وتنقسم هذه الإجراءات بدورها إلى عدة أنواع هي :

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سابق**، ص: 100-106.

[2] بولحبال فريد، **دور أساليب المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة**، مجلة معارف، العدد:23، المجلد:12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة - الجزائر ، 2017، ص:452.

[3] كردودي سهام، **دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات-دراسة حالة مركب تكرير الملح لوطاية بسكرة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسير، جامعة محمد خيضر بسكرة -الجزائر، 2015، ص:27.

[4] هناء علي عبد الله، **مرجع سابق**، ص:22.

- **الاستفسار:Inquiry** تعتمد هذه الطريقة على قيام المدقق بالاستفسار عن بعض العمليات أو القضايا والتي يصعب التحقق منها مستنديا، ويمكن للمدقق الاستفسار من خلال استقصاءات تعد لهذه الغاية، أو بالاستفسار الشفوي، ويتم اللجوء إلى هذه الطريقة في غالب الأحيان عندما يكلف المدقق بتدقيق نشاط، أو مركز عمال لم يسبق أن قام بتدقيقه، ولا يوجد اجراءات عمل منظمة له، ويمكن للمدقق أيضا الاستفسار من جهات ادارية أخرى عن بعض القضايا، أو العمليات عند وجود غموض أو تناقض بها، وهنا ينصح بأن يكون الاستفسار كتابيا[1].
- **التوقعات من نتائج المراجعة السابقة:** كالأخطاء التي إكتشفت في عملية التدقيق السابقة ومقابلة المدقق السابق وذلك لتحديد المواقع التي يمكن أن تسبب صعوبات وعراقيل لعملية التدقيق الحالية مع فهم المدقق لفعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وأنواع المشاكل التي تطلبت معالجات محاسبية في الفترات السابقة، ومن المصادر التي توفر المعلومات للمدقق عن نتائج التدقيق السابقة[2]:

-مراجعة أوراق عمل التدقيق للسنة السابقة ومراجعة أي ملخصات لنتائج التدقيق السابقة

-مراجعة مكونات رسالة الإدارة الموجهة من المدقق إلى الإدارة السابقة ورد الإدارة عليها

-مقابلة المدقق السابق في حالة تدقيق حسابات المؤسسة لأول مرة (للمدقق الجديد)، ومناقشته في الأمور التي يعتقد أنها تؤثر على عملية التدقيق الحالية

-التغييرات الهامة التي مرت بها المؤسسة أو عملياتها منذ الفترة المالية الأخيرة.

- **مراجعة المعلومات الخارجية غير الكمية:** يجب على المدقق أن يحصل على معرفة كافية للأمور الاقتصادية المهمة والتي تتعلق بطبيعة عمل الشركة المراد تدقيقها، وعلى أي متطلبات قانونية وتنظيمية وذلك ليقوم بعملية التدقيق بشكل فعال، إن مثل هذه المعرفة تساعد المدقق في تقييم معقولية تقديرات الإدارة المختلفة لأية مخصصات أو احتياطات بالإضافة إلى معرفة إمكانية وجود أية مخالفات أو أخطاء. ويتم الحصول على هذه المعرفة بعدة طرق منها[3]:

[1] زاهر عطا الرمحي، **مرجع سبق ذكره**، ص:49.

[2] لونيس نعيم، **إستخدام المراجعة التحليلية في تدقيق حسابات المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة: مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019-2020، ص:25.

[3] حجاز خديجة، **إستخدام أساليب التحليل الإحصائي كمدخل لترشيد الحكم الشخصي للمدقق في مجال المراجعة التحليلية-دراسة مجموعة من المدققين الخارجيين في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018-2019، ص:55.

- الاطلاع على المنشورات المختلفة والتي من ضمنها أدلة التدقيق والمحاسبة والسجلات التجارية والدوريات الأخرى المتعلقة بالصناعة.

- مراجعة التقارير السنوية وما صدر من السوق المالية عن العميل والشركات الأخرى في الصناعة نفسها.

- مراجعة أية تقارير تصدر عن شركات مالية أو شركات وساطة أو أية شركات أخرى تخص المؤسسة أو الصناعة.

- **مراجعة المعلومات الداخلية ذات الطبيعة غير الكمية:** من واجب المدقق أن يتعرف على الصفات و الخصائص المميزة للمؤسسة بالإضافة إلى التغيرات التي ظهرت في السنوات السابقة. ومن الوسائل التي تساعد في ذلك[1]:

- مراجعة النظام الداخلي للشركة وعقد التأسيس، وكذلك مراجعة محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع اجتماع الهيئة العامة .

- الاطلاع على ملفات الموظفين، وملفات المراسلات بالإضافة إلى سجلات الإنتاج.

ب)- الإجراءات الكمية التقليدية: "يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل للوضع المالي بإستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف إستخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية"[2] وهو ما يطلق عليه أيضا بالتحليل المالي.

التحليل المالي:AF "يعرف Pierre Conso التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة الطرق والإجراءات التي تهدف إلى تفقد الوضع المالي للمؤسسة، وكشف الأعراض والعلامات والظواهر الطارئة التي بإمكانها عرقلة، في فترة قصيرة أو طويلة، الغايات والأهداف المسطرة أو جعل توقعات وأنشطة المؤسسة في خطر أو منعها من تنفيذ إلتزاماتها الخارجية"[3]، فحسب هذا التعريف يشير إلى استخدام الأدوات المالية كآلية للكشف عن الصحة المالية للمؤسسة.

تحليل الإتجاهات: وهو ما يعرف بالتحليل الأفقي، حيث يأخذ شكل التحليل المالي الأفقي للقوائم المالية على مدار عدة فترات مالية، ويستخدم هذا النوع لدراسة حركة كل عنصر من عناصر القوائم المالية على مدار فترة التحليل ويتصف هذا النوع من التحليل بالحركة حيث يوضح التغييرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة[4].

---

[1] حجاز خديجة، نفس المرجع السابق، ص:55.

[2] بن الساسي إلياس ، قريشي يوسف ، بن عبد الرحمان ذهيبة، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2020، ص:55.

[3] بادي عبد المجيد، **تحليل القوائم المالية وفق منظور التحليل المالي**، المطبعة العالمية، الجزائر، 2022، ص:52،

[4] مجدي الجعبري، **التحليل المالي المتقدم**، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2014، ص:14.

تحليل النسب المالية: تتضمن الإجراءات التحليلية إستخدام النسب المالية العامة خلال مرحلة التخطيط والفحص النهائي في مراجعة القوائم المالية، حيث يؤدي ذلك إلى توفير تفهم مفيد لمعظم الأوضاع والأحداث المالية الجارية، وفحص القوائم المالية من منظور المستخدم[1].

النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية، حيث أن النسبة المالية هي العلاقة القائمة بين عنصر أو عناصر وعنصر آخر أو عناصر أخرى من القوائم المالية، وتكون هذه العلاقة بشكل نسبة مئوية أو بشكل كسر بسيط أو كسر عشري وتشكل العلاقة بينهما مدلولا معينا.

الشكل رقم (I-02) : أنواع النسب المالية

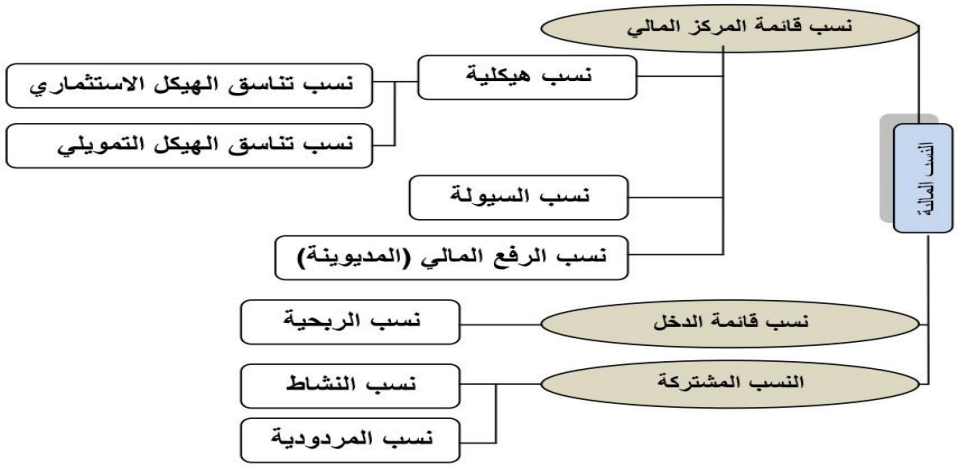

المصدر: بن سانية عبد الرحمان، **مطبوعة أساسيات التحليل المالي**، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة غرداية، 2018، ص: 102.

ج)- أدوات كمية متطورة: يعاب على إستخدام أدوات المجموعة السابقة في الإجراءات التحليلية إعتمادها على التقدير الشخصي للمدقق وإفتقارها إلى أساس منهجي دقيق للحكم على مدى معقولية الأرصدة موضع التدقيق، فظهرت الحاجة إلى إستخدام أساليب موضوعية بحيث يتمكن المدقق من خلال إستخدامها في التنبؤ بقيمة تقترب إلى حد كبير من الواقع، لذلك إتجه المدققون إلى إستخدام بعض الأساليب الإحصائية في التنبؤ بقيمة الأرصدة موضع التدقيق ومن أشهر الأساليب ما يلي[2]: تحليل الإتحدار، تحليل السلاسل الزمنية، نموذج التخطيط المالي، نموذج التدفق النقدي.

أولا: الأساليب الإحصائية:

[1] ألفين أرينز وجيمس لوبك، مرجع سابق، ص:264.

[2] كردودي سهام، عباسي صابر، **تقييم فعالية إستخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق المحاسبي دراسة تطبيقية في المؤسسة الإقتصادية- جيجل الكاتمية للفلين**، الملتقى الدولي الأول حول الطرق والأدوات الكمية المطبقة في التسيير،19/20 نوفمبر 2013، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، ص:08.

1/أسلوب تحليل السلاسل الزمنية: يعتمد أسلوب تحليل السلاسل الزمنية على مقارنة الأرصدة والمؤشرات المالية محل الفحص والتحقق بالأرصدة والمؤشرات المتوقعة بناء على النتائج المستمدة من تحليل السلاسل الزمنية لتلك الأرصدة، وبالتالي يمكن لمحافظ الحسابات التعرف على إنحرافات الأرصدة الفعلية وتتبعها وتقرير مدى معقوليتها.

أهمية تحليل السلاسل الزمنية في عملية المراجعة: إن أهمية دراسة السلاسل الزمنية من طرف محافظ الحسابات تتلخص في الآتي: [1]

-التعرف على طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الحسابات خلال فترة زمنية محددة؛

-تحديد الدورات التي تغيرت فيها قيم الحسابات محل المراجعة؛

-تشخيص الأسباب التي أدت إلى حدوث التغير في قيم الحسابات وتفسيرها؛

-تقدير ما سيحدث من تغيرات في قيم الحسابات مستقبلا على ضوء ما حدث في الماضي.

2/تحليل الإنحدار: يستخدم تحليل الإنحدار لدراسة العلاقة بين متغيرين أو أكثر وإستخدام العلاقة المستنتجة في تقدير أو التنبؤ بقيم أحد هذه التغيرات، لذلك فإن أول خطوة لإستخدام تحليل الإنحدار هي ضرورة الدقة في إختيار المتغيرات أي أنه يستخدم لتقييم معقولية الرصيد وذلك بالربط بين الحساب الذي يريد المراجع الحكم على معقوليته (متغير تابع)، وبعض الحسابات الأخرى (متغير مستقل) وبذلك يمكن التنبؤ بقيمة المتغير التابع وبمقارنته بالرصيد الفعلي يستطيع المراجع أن يحكم على ما إذا كان معقولا، فإذا إختلفت القيمة المتنبأ بها عن القيمة الفعلية المسجلة بالدفاتر، عندئذ يعرف المراجع أن هناك إحتمال كبير لوجود أخطاء جوهرية في هذا الحساب، مما يتطلب منه تخصيص جهد أكبر والتوسع في فحص هذا الحساب.

وعلى المراجع أن يراعي الإعتبارات التالية عند إستخدام تحليل الإنحدار لخدمة أهداف المراجعة:[2]

-ضرورة وجود علاقة إحصائية ذات معنى بين كل من المتغير المستقل والمتغير التابع

-أن تكون للعلاقة بين المتغيرين أهمية لتحقيق أهداف المراجعة.

ثانيا: أساليب التنبؤ المالي: تسمح هذه النماذج والأساليب للمراجع الخارجي بتقييم مدى فعالية الأداء المستقبلي للشركة محل الدراسة وذلك لأخذ التقديرات المستقبلية بشأن الأوضاع التي قد تحدث لاحقا، فهي تعتبر كمراجعة مسبقة..... ونذكر منها

[1] بولحبال فريد، **دور أساليب المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة**، مجلة معارف، العدد:23، المجلد:12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة - الجزائر ، 2017، ص:456.

[2] هناء علي عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص:35.

1/أسلوب التخطيط المالي: يعرف التخطيط المالي بأنه اتخاذ القرارات بما سيتم عمله لمواجهة التطورات التي قد تنشأ في المستقبل والتخطيط لمواجهتها، هذه التطورات متعددة منها الداخلي الذي يمكن السيطرة عليه ومنها الخارجي الذي لا يستطاع التحكم به .

تعرف الخطة المالية بأنها عبارة عن وثيقة تحدد ما يجب القيام به خلال فترة مستقبلية محددة، لذلك فإن عملية التخطيط المالي تتضمن القيام بما يلي:[1]

-تحليل أثر الخيارات المالية والاستثمارية المتاحة للمؤسسة؛

-توقع النتائج المستقبلية للقرارات الحالية تجنبا للمفاجآت وتفهم العلاقات بين الحاضر والمستقبل؛

-التقرير بشأن اختيار أحد البدائل المتاحة؛

-قياس النتائج في ضوء الخطة الموضوعة.

2/أسلوب التدفق النقدي: يرسم نموذج التدفق النقدي صورة بأصول العميل وإيراداته ونفقاته واستثماراته وديونه لعرض أداء الشركة في المستقبل. تعمل هذه النماذج استنادًا إلى إطار عمل يأخذ في الاعتبار معدلات النمو المتوقعة ، وأسعار الفائدة، والتضخم، والزيادات في الأجور لتحديد مكان التدفق النقدي للأعمال في فترة معينة. يجمع اسلوب التدفق النقدي الفعال بين التخطيط المالي وممارسات التنبؤ مثل التنبؤات المتجددة وتحليل الميزانيات التقليدية وتقنيات وضع الاستراتيجيات. يوفر هذا للعملاء توقعات قائمة على أداء الشركة في المستقبل، مما يمكنهم من إدارة التدفق النقدي وفقًا لذلك.[2]

استخدم أسلوب التدفق النقدي من طرف المدقق الخارجي وذلك من أجل التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة محل التدقيق، التي تمكنه من تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق تدفق نقدي ايجابي في المستقبل بالإضافة إلى التنبؤ بالفشل المالي، لقد تزايد الطلب على معلومات التدفقات النقدية بسبب تزايد حالات الإعسار المالي والإفلاس.[3]

د)-الأساليب الحديثة (المتقدمة):

1- نماذج التنبؤ بالفشل المالي: Financial Failure Prediction Models توجد العديد من الإشارات الدالة للشركات والتي توحي بفشلها في وقت مبكر حيث تتيح لنا التنبؤ بذلك قبل وقوعه، ويمكن إستخدام هذه

[1] عميرش إيمان، مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي -دراسة مقارنة بين كل من الجزائر وفرنسا، أطروحة دكتوراه- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف - 01، 2017، ص:45.

[2] https://ecapitaladvisors.com/blog/cash-flow-model-what-does-it-mean

[3] عميرش إيمان، المرجع السابق،ص: 47.

الإشارات بشكل مسبق كمتغيرات في نماذج التنبؤ بالفشل المالي، مما يخولها لإتخاذ التدابير الوقائية اللازمة وفي الوقت المحدد وتضمن لها البقاء في بيئة الأعمال غير المستقرة.[1]

ويعود سبب إستخدام النسب المالية كبيانات في دراسات تقدير الفشل المالي إلى أن النسب المالية متوافقة مع تعريف الفشل المالي وتعكس تدهور أداء المؤسسة بشكل أفضل، إضافة إلى تقييم الوضع المالي تعد مفيدة أيضا لوظائف التخطيط والتدقيق.[2]

يتم الإعتماد على نماذج إحصائية للتنبؤ بالفشل المالي حيث تتم صياغتها على شكل معادلات رياضية تتضمن مجاهيلها نسب مالية (السيولة، الملاءة، الربحية، الرفع المالي، نسب النشاط).

حيث تعد أكثرها إستخداما : ALTMAN, SHERROD, KIDA وغيرها من النماذج المالية كنموذج **SHIRATA** .

ترى الباحثة أنه تدخل ضمن الأساليب الحديثة أدوات ونماذج للذكاء الإصطناعي كأساليب التنقيب في البيانات المالية والتي تندرج تحتها الشبكة العصبية الإصطناعية وعدة خوارزميات للتعلم الآلي والتي سيجري توضيحها في الفصول القادمة.

2- **التنقيب في البيانات (DM): DATA MINING** يعد التنقيب في البيانات على أنه خطوة من خطوات إكتشاف المعرفة من قواعد البيانات KDD (Database Discovery knowledge)، باعتبار أنه آلية لتحليل وتلخيص الكثير من البيانات لإكتشاف المعرفة والتعرف على أنماط أو الحصول على معرفة جديدة ومختلفة بالإعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي والاحصاء[3].

إهتمام المنظمات المهنية بأساليب التنقيب في البيانات: لقد تم الاعتراف بأهمية التنقيب في البيانات من قبل العديد من المنظمات المهنية كالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA إذ أدرجه ضمن أهم عشر تقنيات في مجال تحليل البيانات)، كما عده معهد المدققين الداخليين IIA واحدا من الأبحاث الأربعة ذات الأولوية في مجال التدقيق، أيضا طلب IAASB من المدققين وفي سياق استجابتهم لمخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش والتي قد تؤثر على الأرصدة والعمليات والإفصاحات ضمن معيار التدقيق الدولي 240(مسؤوليات المدقق ذات العلاقة بالغش عند تدقيق القوائم المالية)، أن يقوموا برد فعل تجاه تلك المخاطر، ومن أبرز الأمور التي تمثل رد فعل للمدقق هي: اتباع أساليب عمل بمساعدة الحاسوب مثل التنقيب في البيانات، لاختبار وتحديد الحالات

---

[1] عايدة خلالف، بلقاسم بلقاضي، 2021،"**دور لجان المراجعة في التنبؤ باستمرارية الشركات أو فشلها المالي من خلال تطبيق نموذج"Sherrod** ، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 01 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس- الجزائر، ص.223-224.

[2] Nezir Aydin, Nida Sahin, Muhammet Seveci, Dragan Pamucar, **Prediction of financial distress of companies with artificial nueral networks, Machine learning with applications**, volume 10, 15 december 2022, 100432, p:03.

[3] Ashour A N Mostafa, Hamdi Elmburok Abdulghani Mahmoud, (2022). **Review of Data Mining Concept and its Techniques**. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, p:2 . Vol. 1 2 , No. 6, 2022, E-ISSN: 2222-6990 . HRMARS

الشاذة في مجتمع البيانات الخاضع للتدقيق[1]، كما اشير إلى المجالات العامة لتقنيات المعلومات والتطورات المتعلقة بالتعليم المحاسبي في التقرير الذي نشر بعنوان (مهارات تقنيات المعلومات والاتصالات) ومن المحتمل أن تتم الاستفادة منها وأهمها: الحوسبة السحابية، أمن البيانات، التنقيب في البيانات، الوعي التقني، تحليلات بيانات التدقيق، البيانات الضخمة وهذا بحسب ما أشار إليه مجلس معايير التعليم المحاسبة الدولي IAESB [2].

الاستخدامات الممكنة والمتوقعة للتنقيب في البيانات في المحاسبة: يتم إستخدامها في التالي[3]:

- **تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:** كتوفير بيانات دقيقة من خلال تقديم نتائج خالية من الأخطاء وضمان عدم تكرارية تسجيل البيانات فضلا عن إمكانية توفير البيانات في الوقت المناسب، من خلال سرعة التحليل والمعالجة، والمرونة أثناء عمل التحليلات والتقديرات من خلال إمكانية التعديل على المتغيرات المالية، كذلك الاستفادة من التنقيب في البيانات في إجراء المقارنات بسهولة وبأكثر من صورة.
- **زيادة كفاءة نظم المعلومات المحاسبية:** يمكن استخدام التنقيب في البيانات في عملية جمع البيانات المحاسبية وتحليلها لعرضها في شكل يسمح بتوليد المعلومات وخلق المعرفة.
- **التنبؤ بالفشل والتعثر المالي:** استخدمت العديد من الأساليب والأدوات للتنبؤ بفشل الشركات كالشبكات العصبية وشجرة القرارات والانحدار والتصنيف والخوارزميات الجينية وفي محاولات ودراسات أخرى تم استخدام المنطق المضبب واستنتاج القاعدة خاصة في البنوك.
- **المحاسبة المالية والتحليل المالي:** إذ تم استخدام أساليب وأدوات التنقيب في البيانات في تحليل النسب المالية والتنبؤ بالأداء المالي من خلال الاعتماد على الشبكات العصبية وشجرة القرارات وشبكة الاعتقاد بايزن، وأساليب التصنيف والتنبؤ والارتباط والانحدار وغيرها من أساليب التنقيب والتي أعطت مرونة للتعامل مع المتغيرات المالية التي تمثل جزءا مهما في عملية التحليل المالي والتنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية[4].

---

[1] وحيد محمود رمو، عبد الواحد غازي النعيمي، **متطلبات تطبيق التنقيب في البيانات في التدقيق تحديد مخاطر التدقيق نموذجا**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد: 06/ العدد: 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة – الجزائر، 2021، 341.

[2] IAESB (2017), **Information and Communications Technology skills iaesb task force research**, www.iaesb.org/system/files/meetings/files/4-3-IAESB-ICTSurvey-Report.pdf, p: 11.

[3] وحيد محمود رمو، وآخرون، المرجع السابق، 341.

[4] Farzaneh A. Amani & Adamm. Fadlallab(2017), **Data mining applications in accounting: A review of the literature and organizing framework**, International Journal of Accounting Information Systems, vol(24), p:41.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للبيئة المحاسبية الجزائرية

إن مجال البيئة المحاسبية في الجزائر يعد موضوعا مترامي الأطراف وفي هذه الدراسة تم التركيز على النظام المحاسبي المالي بإعتباره مجموعة القواعد التي تضبط آلية العمل وقانون مهنة المحاسبة الذي يحكم المدقق وكذا المعايير المعتمدة.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للمحاسبة

في ظل العولمة المحاسبية تبنت الجزائر معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية، والتي سنوجزها في هذا المطلب إنطلاقا من متطلبات تطبيقها في البيئة المحاسبية الجزائرية.

أولا: متطلبات تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS/IAS) في الجزائر: من أجل التطبيق السليم والكفء للمعايير الدولية للمحاسبة **(IFRS/IAS)**، يجب على الدولة والهيئات والجمعيات المهتمة بالمحاسبة والتدقيق وكذا الجامعات والمعاهد، أن تقوم بمجموعة من الإجراءات والإصلاحات، ويمكن إرجاء المتطلبات في ما يلي[1]:

1-الأنظمة والقوانين الناظمة للمحاسبة: يحتاج تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى أسس قانونية تستند إليها المؤسسات، حيث أنها ستطبق على مؤسسات المساهمة بالدرجة الأولى.

2-دور مجلس المحاسبة وجمعيات المحاسبين: ويكون ذلك من خلال: اعتماد المعايير والعمل على تطبيقها ونشرها على نطاق واسع،إقامة الندوات والمشاركة في المؤتمرات الرامية لتطبيق هذه المعايير في الميدان، والقيام بالدراسات والأبحاث المتعلقة بمدى ملائمة المعايير الدولية للمحاسبة وصعوبات تطبيقها.

3-التأهيل العلمي والعملي للمحاسب: المحاسب هو الركيزة الأساسية بإعتباره العنصر المهني الممارس لمعايير المحاسبة، فلابد أن يتلقى تأهيلا علميا وعمليا ليكون قادرا على تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة بشكلها الصحيح.

4-تطوير المؤسسات: سيتم تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في المؤسسات، وبالتالي يجب عليها الإمتثال للمعايير العالمية وتعديل أنظمتها الداخلية ونظامها المالي والمحاسبي بما يتوافق مع متطلبات هذه المعايير.

5-دور الإعلام: للإعلام دور أساسي في التبليغ وإيصال المعلومة الصحيحة غير مزيفة من خلال الوسائل المتاحة لديه، حيث يتم التواصل بين جميع الأطراف المعنية مما يسهل التطبيق والانخراط في الجهود الموجهة نحو نجاح واتساع تطبيق هذه المعايير على نطاق واسع.

وهو ما تم تفعيله جزئيا في الجزائر حيث بذلت جهودا حثيثة للتماشي والتوافق المحاسبي الدولي، بإعتبار أنها تمتلك أرضية تحكم ضوابط المحاسبة وهو ما تم تجسيده وفقا لمشروع النظام المحاسبي والمالي، وقانون تنظيم مهنة المحاسبة الذي عمل على تخصيص هيئات مهنية ولجان مختصة، ويذكر في هذا السياق التكوين المحاسبي للتدرج في المهن الثلاث الذي يشهد تحديثات في السنوات الأخيرة، وتبني المعايير الجزائرية للتدقيق المستمدة من المعايير

[1] سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية) (IAS/ IFRS) (دراسة تحليلية تقييمية)**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية – المجلد 2/ العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تيسمسيلت، الجزائر، مارس 2018، ص: 259.

الدولية، غير أنها تبقى ناقصة لتطبيقها بشكل كامل، كما يمكن توضيح محاولة الجزائر من خلال الإنجازات والمساهمات في العناصر البحثية القادمة بالترتيب.

ثانيا: المرجعية الفكرية للنظام المحاسبي المالي:

تم تبني المعايير المحاسبية الدولية على المستوى بشكل متزايد للإلتزام بتطبيقها وفي هذا الإطار تفاعلت البيئة الجزائرية تفاعلا إيجابيا ومضطردا مع التوحيد العالمي في المجال المحاسبي المهني والذي يترادف مع المجال الاقتصادي فإن الأمر تطلب حتمية تبني الجزائر نظريا للمعايير المحاسبية الدولية مثال ذلك (المعايير رقم: 01-02-07-08-10-12-16-..)[1]

1-الإطار العام للنظام المحاسبي المالي (SCF): في سنة 2001 وبدعم مالي من البنك العالمي إنطلق إصلاح النظام المحاسبي الجزائري، حيث تحت إشراف وزارة المالية أوكلت هذه المهمة إلى المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) وبالتشارك مع عدد من الخبراء الفرنسين، وهو ما أدى في أواخر سنة 2004 إلى مشروع النظام المحاسبي المالي، وبعد سنتين وبالضبط بتاريخ 14 ماي 2007 تم فحصه وقبوله لدى مجلس الوزراء ثم تمت المصادقة عليه في البرلمان وحدد تاريخ 01 جانفي 2009 كتاريخ للشروع في تطبيقه قبل أن يتم تأجيل التطبيق إلى غاية 01 جانفي 2010[2].

2-مشروع النظام المحاسبي المالي: مشروع النظام المحاسبي المالي SCF يعتبر أفضل خيار حسب مجلس المحاسبة الوطني CNC لتحسين النظام المحاسبي الجزائري الذي يندرج في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاح الإقتصادي، حيث يحتوي هذا النظام في تطبيقه على جزء هام من معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS المنصوص عليها في إطار عرض القوائم المالية.[3]

3-مفهوم النظام المحاسبي المالي: بحسب المادة رقم 03 من القانون رقم 07-11 ذكر SCF بمصطلح المحاسبة المالية: والتي هي عبارة عن "نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين بيانات قاعدية في صورة عددية، ويسمح بتسجيلها ثم تقييمها كما يتم تصنيفها وفق جداول تدعى بالقوائم المالية تعرض الوضعية المالية للمؤسسة ومدى نجاعتها وطبيعة خزينتها في نهاية السنة المالية".[4]

ثالثا: القوانين التنظيمية والتشريعية: صدر مؤخرا في جوان 2023 ما يفيد بتكييف النظام المحاسبي المالي مع القطاع الفلاحي والسياحي وقطاع الأشغال العمومية، حيث سيتم وضع الصيغة والوصف القانوني والتنظيمي لهذه الأنشطة بما يتماشى مع الأنظمة التجارية ووفقا للبيئة المحاسبية الجزائرية، كما نذكر بما تم إصداره للنظام المحاسبي المالي الجديد في شكل نصوص تشريعية هي كالتالي:

---

[1] شعيب شنوف، **المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي** SCF، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص:25.

[2] سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، مرجع سبق ذكره، ص: 260.

[3] يقور أحمد، صفيح صادق، **المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان-الجزائر، 2017، ص:13.

[4] المادة 03، **القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007المتعلق بالنظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية، العدد 74 ،ص03.

-القانون رقم 11-07 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي، يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي سمي في صلب الموضوع المحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه؛

-المرسوم التنفيذي رقم 156-08 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 27 بتاريخ 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11-07؛ والمتكون من 43 مادة قانونية، وأوضح هذا المرسوم الإطار التصوري من ناحية أهدافه، كما ركز المرسوم على خصائص المعلومة الواردة في الكشوف المالية والمبادئ والطرق المحاسبية وعرض أيضا الكشوف المالية؛

-القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 25 مارس 2009 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، تضمن هذا القرار كل التفاصيل وبشكل دقيق لموضوع المحاسبة المالية؛

-قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة. حسب الجريدة الرسمية رقم 19 مارس 2009 يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف الآتية وذلك خلال سنتين متتاليتين مسك محاسبة مالية مبسطة؛

-المرسوم التنفيذي رقم 110-09 المؤرخ في 07 أفريل 2009 الجريدة الرسمية رقم 21 الصادرة في 8 أفريل 2009 يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة انظمة الإعلام الآلي؛

-التعليمة الوزارية رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي بصدور هذه التعليمة المتضمنة الطرق الواجب إتباعها والإجراءات الواجب اتخاذها من اجل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، يكون قد تأكد عزم وزارة المالية على بدأ تطبيق النظام المحاسبي المالي بتاريخ 01 جانفي 2010.

رابعا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي: حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للقانون 07 - 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، والمعنيون بمسك المحاسبة هم)قانون07 - 11 ،2007 ،المادة 4 و5[1] – (:

- ✓ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- ✓ التعاونيات؛

[1] غنية بن حركو، **التنظيم المحاسبي في الجزائر وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 1، العدد 2- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، ديسمبر 2015 ،ص:39.

- ✓ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة؛
- ✓ كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوين أو تنظيمي؛
- ✓ ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها والحد المعني، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

الجدول رقم (I-03): محتوى القانون 11-07 المؤرخ في 2007/11/25

الفصل	عنوان الفصل	محتوى الفصل	المرجع
01	التعاريف ومجال التطبيق	تعريف المحاسبة المالية، مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي	05-02
02	مضمون SCF	الإطار التصوري المبادئ المعترف بها عامة، المعايير المحاسبية ومدونة الحسابات	09-06
03	تنظيم المحاسبة	العمليات الإجبارية، الوثائق الثبوتية والدفاتر المحاسبية، شروط وكيفية مسك محاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي	24-10
04	الكشوف المالية	الكشوف المالية وكيفية إعدادها	30-25
05	الحسابات المجمعة والمدمجة	شروط وكيفيات طرق وإجراءات إعداد ونشر الحسابات المدمجة والحسابات المركبة	36-31
06	تغيير التقديرات والطرق المحاسبية	الغرض من تغيير التقديرات والطرق المحاسبية وكيفية تغيير التقديرات والطرق المحاسبية	40-37
07	أحكام ختامية	تاريخ دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ	43-41

المصدر: محمد الحبيب مرحوم، **النظام المحاسبي المالي، محاسبة قواعد أم محاسبة مبادئ ؟**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 4, العدد 2، 2018، 204.

خامسا: القيود المرتبطة بتطبيق النظام المحاسبي المالي: بعد مرور عقد من تبني SCF لوحظ أن بعض المعايير والأحكام الخاصة بالإطار المحاسبي الجزائري غير مطبقة بشكل كاف أو حتى غير مطبقة بالكامل من قبل المؤسسات الجزائرية، على الرغم من كل الجهود المبذولة لتنفيذه وقد يكون هذا الموقف بسبب ما يلي:[1]

-إعداد النظام المحاسبي المالي في شكل إطار تصوري مفاهيمي ذو طابع قانوني دون الإشارة إلى معايير المحاسبة الدولية / المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولا تفسيرها، على الرغم من أنها مستوحاة إلى حد كبير منها.

-صدور قانون المحاسبة في 25/11/2007 في حين أنه لم تظهر النصوص التنظيمية والملاحظات المنهجية للتطبيق الأول إلا في 2009-2010 و تبقى المعايير المرجعية المحلية الواردة في المادة 30 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 الخاص بتنفيذ أحكام القانون رقم 07-11 بشأن SCF ثابتة، على الرغم من التغييرات العديدة في المعايير المرجعية الدولية معايير المحاسبة الدولية / المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

[1] Nebeg Kouider, Djekidel Yahia, Boudjelal Ahmed ,**Le système comptable financier et les difficultés de son application ainsi que les mesures pour son amelioration**, Finance and Business Economics Review Volume 5 /Number 2/ August / 2021/ p364-365

-لم يتم تحديث القانون التجاري وهو قانون الشركات والأعمال فيما يتعلق بأحكام النظام المحاسبي المالي والذي يستند في جوهره إلى مفاهيم غالبا ما يتم فهمها.

-يتألف النسيج الإقتصادي الجزائري بشكل أساسي من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يمتلك أصحابها مديرين بينما النظام المحاسبي يعتمد بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS الموجه للشركات الكبيرة المدرجة في البورصة.

-النظام المحاسبي المالي موجه نحو إختيار القيمة السوقية كمرجع للتقييم المحاسبي مما يشكل تغييرا رئيسيا في الثقافة المحاسبية.

-النظام الضريبي الجزائري قائم على مفهوم قانوني وليس إقتصادي.

-المستوى المنخفض للمكونين في معايير IAS/IFRS الجديدة.

سادسا: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية: يواجه النظام المحاسبي المالي تحديات عديدة تم تقسيمها حسب ثلاثة أبعاد وهي كالتالي:[1]

أ/جبائية: إن المبدأ الذي تبناه النظام المحاسبي المالي والمتمثل في تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني سيؤدي بالضرورة إلى إحداث اختلافات هامة بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية. حيث نتج عن ذلك:

-**إختلاف الأهداف:** حيث يسعى SCF يسعى لتعزيز الشفافية والمصداقية في عرض القوائم المالية، في حين أن القواعد الجبائية تسعى لتعظيم إيرادات الدولة

-**عدم موضوعية القواعد الجبائية والمحاسبية:** حيث تعطي أولوية لخدمة مصالح طرف معين أو هي متأثرة بهذه المصالح. حيث أن القواعد الجبائية تخدم الخزينة العامة، والقواعد المحاسبية تطرح مجموعة إختبارات تؤدي لنفس الحل.

ب/مهنية: عرفت مهنة المحاسبة منذ فترة طويلة اختلالات وانتكاسات كثيرة، مما نتج عنه مشاكل عديدة في تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر نذكر منها:

-**عدم منح الاعتمادات:** بسبب المتابعة غير المنتظمة للطلبات التي تمتد بعضها إلى عدة سنوات، مع توقيف التربصات التطبيقية وعدم منح شهادات نهاية التربص للخبراء المحاسبين المتربصين الذين ينعكس نقص تأطيرهم على درجة استعدادهم لممارسة المهنة؛

-**الاعتماد على اجتهادات مهنية قديمة:** لم تخضع للتكييف مع المعايير الدولية لفحص الحسابات والتي تؤدي الى رقابة غير صادقة، ولا تمنح ضمانات كافية للمصداقية والصورة الحقيقية للوضعية المالية والمؤسسات المراقبة؛

[1] غنية بن حركو، مرجع سابق ،ص 42 – 48.

ج/تعليمية: بالرغم من صدور مراسلة وزارة المالية لمؤسسات التعليم العالي بخصوص تطبيق SCF والتي اعتبرتها وزارة التعليم العالي أنها وثيقة عمل بيداغوجية أساسية ينبغي أن يسترشد بها الأساتذة في ميدان المحاسبة فإن كل ما يتم تقديمه يعتمد على إجتهادات شخصية من قبل الأساتذة الجامعيين. وهناك نقائص تمثلت أبرزها في:

- **ضعف مساهمة الأستاذ الجامعي في اختيار استراتيجية الإصلاح المحاسبي:** ويتضح هذا من خلال تمثيله في المجلس الوطني للمحاسبة الذي يتولى مهمة إصلاح النظام المحاسبي والتي لا تتعدى 08 % عى اعتبار أنه من المفترض أن تكون للأستاذ الجامعي معرفة علمية حول معايير المحاسبة الدولية وبعض التطبيقات المحاسبية للمؤسسات.

-**الفجوة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية:** حيث أن التعليم المحاسبي خصوصا الجديد يتطلب إجراء تربصات ودراسات ميدانية تسمح للطلبة بمعاينة مختلف العمليات المحاسبية؛

المطلب الثاني: تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر:

نعرض فيه إعادة هيكلة مهنة المحاسبة حسب القانون 01/10 مع دراسة لعدد المهنيين وطبيعة التكوين كما يلي:

أولا: أسباب إعادة تنظيم مهنة المحاسبة بالجزائر: قامت الحكومة الجزائرية بإصلاح مهنة المحاسبة نظرا لوجود الكثير من المشاكل التي تواجه المهنة، و الناتجة أساسا عن مجموعة من الأسباب، وتمثلت أسباب صدور القانون 10_01 في النقاط التالية:[1]

-**فشل التدقيق Failure Audit** في الجزائر: أي إصدار محافظي الحسابات تقارير خاطئة واستخدام مساعدين غير أكفاء والدليل على ذلك تقارير حول شركات وبنوك مفلسة؛

-**ظهور مخاطر للتدقيق Risk Audit** في الجزائر: إصدار محافظي الحسابات تقارير إيجابية بينما القوائم المالية تحتوي على تحريفات ذات أثر جوهري؛

كما تجدر الإشارة لذكر أسباب أُخرى كما يلي:[2] النقص في التدريب المهني الكافي للمدققين بسبب عدم وجود معهد تدريبي متخصص يقوم بتنظيم ندوات ودورات تدريبية لرفع كفاءة المدققين؛

-عدم ملائمة أتعاب التدقيق مع حجم العمل وثقل المسؤولية؛

-ضعف نظام الرقابة الداخلية لدى المؤسسات محل التدقيق؛

-التنافس غير الشريف بين المدققين وهي مرتبطة بعدم ملائمة أتعاب المراجعة مع حجم العمل؛

---

[1] بوحفص رواني، **التدقيق المالي والمحاسبي دروس نظرية**، مطبوعة بيداغوجية، قسم العلوم المالية والمحاسبة - جامعة غرداية، الجزائر، 2018، ص: 56.

[2] سليمة بن نعمة، أمين مخفي، **واقع الممارسة المهنية للمحاسبة و التدقيق في الجزائر (دراسة مقارنة للقانون 91 _و 08 القانون 10**(_0مجلة مجاميع المعرفة/ رقم: 05 ... عدد أكتوبر 2017، https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/347/3/2/74948 .ص:157.

– عدم مواكبة بعض أعضاء المهنة للتطورات التقنية في استخدام الحاسوب ونظم المعلومات؛

–ضعف دور النقابات المهنية في تطوير مستوى الكفاءة لدى أعضائها وتنمية وتوثيق روح التعامل بين أعضائها؛

–عدم وجود معايير تدقيق متعارف عليها تلائم الواقع الجزائري؛

كما قد يرجعها البعض إلى العاملين التاليين:[1]

-ضعف القانون السابق المنظم لمهنة المحاسبة في الجزائر؛

-المنافسة الشديدة لمهنة المحاسبة الجزائرية من قبل خبراء المحاسبة الأجنبية المؤهلين تأهيلا عاليا.

ثانيا : عرض محتوى مشروع قانون تنظيم مهنة المحاسبة قررت الحكومة بموجب القانون 10 - 01 إعادة تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر، ومن خلال هذا القانون تم استرجاع وزارة المالية الوصاية على الهيئات المهنية عن طريق المجلس الوطني للمحاسبة وعن طريق تعيين ممثليه لدى مختلف مجالس المهنيين، و لقد تم بموجبه[2]:

–منح الاعتماد لممارسة المهنة الذي أصبح من صلاحيات وزير المالية؛

– مراقبة النوعية المهنية والتقنية لأعمال الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين تخول إلى وزير المالية؛

– التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات من طرف مؤسسة تعليم مختصة تابعة لوزارة المالية والتكفل بتكوين المحاسبين المعتمدين من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التكوين المهني.

الشكل رقم (I-03): الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة

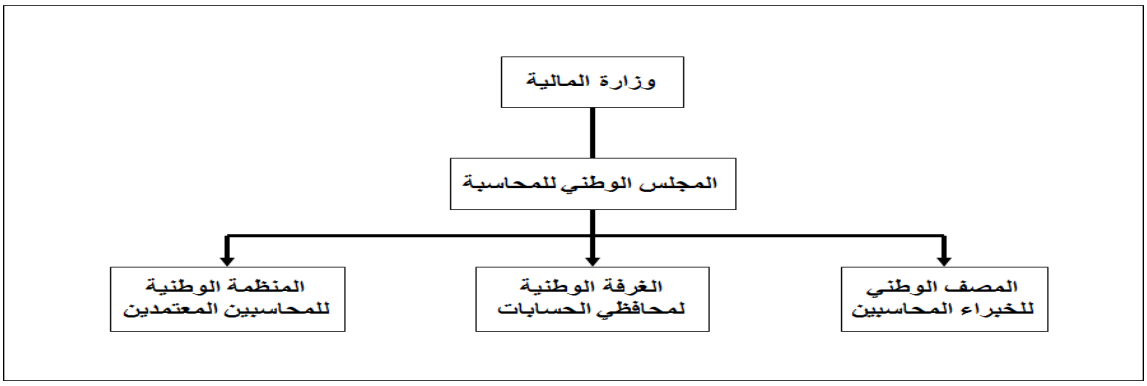

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القانون رقم 10-01

[1] Abdelhalim Miliani, **Accounting Reform in Algeria under International Accounting Standards IAS/IFRS**, Ph.D. thesis, Finanace Sciences and Accounting Departement, University of Djilali liabess-Sida Bel-Abbes, Algeria, 2021/2022, p:112.

[2] سليمة بن نعمة، أمين مخفي، مرجع السابق، ص:158.

ثالثا: الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة: تمت إعادة هيكلة وتنظيم مهنة المحاسبة بالجزائر سنة 2010، وجسد ذلك من خلال النص القانوني رقم 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 والمتعلق بتنظيم المهن المحاسبية الثلاث، وقد جاء هذا القانون ليلغي سابقه القانون 91-08، حيث تم نقل الصلاحيات من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى وزارة المالية، وتم إنشاء ثلاث أغطية مهنية جديدة تشرف على المهنة (المصف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين) تحت وصاية وزارة المالية، وقد جاء هذا القانون بهدف إعادة تشكيل مهنة المحاسبة وترقيتها وتأهيلها مع المعايير والمقاييس الدولية، إن على رأس الهيئات التي تحكم مهنة المحاسبة في الجزائر المجلس الوطني للمحاسبة سيتم ذكرها كما أوضحها الشكل الآتي:

1/المجلس الوطني للمحاسبة:Conseil National De La Comptabilité هو هيئة استشارية وتنظيمية ذات طبيعة إدارية له مهمة مشتركة بين الإدارات وبين المهنيين يتبع وزارة المالية، أنشئ في آذار / مارس 1998، وهدفه هو التنسيق في مجال البحث المحاسبي والتوحيد والتقييس والتطبيقات ذات الصلة. ويهتم بكل الأمور المتعلقة بالتوحيد المحاسبي وتطبيق المعايير.[1]

كما نصت المادة 05 من قانون 10- 01 على أنه تنشئ لدى المجلس الوطني للمحاسبة خمس لجان متخصصة:

_لجنة معايرة الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية؛ _لجنة الاعتماد؛ _ لجنة الإنضباط والتحكيم؛ _لجنة مراقبة النوعية؛ _لجنة التكوين.

2/المصف الوطني للخبراء المحاسبين: L'Ordre Des Experts Comptables Algériens يضم جميع الخبراء المحاسبين المسجلين بانتظام ويخضع للقانون رقم 10-01 المؤرخ 29 يونيو 2010، المرسوم رقم 11-25 المؤرخ في 27 يناير 2011، الذي يحدد تكوين وصلاحيات وقواعد العمل الخاصة بالخبراء المحاسبين. المجلس الوطني لمصف الخبراء المحاسبين.[2]

3/الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات :La Chambre Nationale Des Commissaires Aux Comptes
تضم جميع محافظي الحسابات المسجلين بانتظام ويخضع للقانون رقم 10-01 المؤرخ 29 يونيو 2010، المرسوم رقم 11-26 المؤرخ في 27 يناير 2011، والذي يحدد تكوين وصلاحيات وقواعد تشغيل المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.[3]

4/المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين: L'organisation Nationale Des Comptables Agréés
تضم جميع المحاسبين المعتمدين المسجلين بانتظام في مجلس المحاسبة الوطني، ويحكمها القانون رقم 10-01

[1] الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني للمحاسبة، تاريخ الإطلاع : 2023/01/12، بتوقيت 14:02 على الرابط التالي: http://www.cnc.dz
[2] الموقع الإلكتروني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين، تاريخ الإطلاع: 2023/01/12، بتوقيت 15:35 على الرابط:https://www.cn-onec.dz
[3] الموقع الإلكتروني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ، تاريخ الإطلاع: 2023/01/10، بتوقيت 21:22 على الرابط: https://cn-cncc.dz

المؤرخ 29 يونيو 2010 وكذلك المرسوم رقم 11-27 المؤرخ في 27 يناير 2011. تحديد تكوين وصلاحيات وقواعد عمل المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.[1]

رابعا: المهام الموكلة للمهن المحاسبية: يمكننا ذكر أن كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس بصفة عادية ولحسابه الخاص وتحت مسؤوليته المهام الموكلة إليه حسب كل من المهن الثلاث في الجدول الموالي:

الجدول رقم (I-04): المهن الثلاث والمهام الموكلة لكل منها

المهنة	المهمة
الخبير المحاسب	-تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات. - ويؤهل لممارسة وظيفة محافظ الحسابات. حسب أحكام نص القانون، كما يقوم الخبير المحاسب أيضا مسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل. -يعد المؤهل الوحيد للقيام بالتدقيق المالي والمحاسبي للشركات والهيئات، ويؤهل لتقديم استشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي.
محافظ الحسابات	- المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به. - يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات، - يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص، - يصادق أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار. - يبدي عن رأيه في تقارير خاصة والمصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير،
المحاسب المعتمد	-مسك وفتح وضبط محاسبات وحسابات التجار والشركات أوالهيئات التي تطلب خدماته. -يعرض تحت مسؤوليته وعلى أساس الوثائق والأوراق المحاسبية المقدمة إليه، الكتابات المحاسبية وتطور عناصر ممتلكات التاجر والشركة أو الهيئة التي أسندت إليه مسك محاسبتها. -يعد جميع التصريحات الاجتماعية والجبائية والإدارية المتعلقة بالمحاسبة التي كلف بها.

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على قانون المهنة رقم 10-01

خامسا: تقسيم ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر: ينقسم عدد ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر إلى 3 أنواع: محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين والذين بدورهم يصنفون إلى أشخاص معنوية وأشخاص طبيعية، حيث أنه في عام 2022 شكل عدد شركات محافظة الحسابات نصف عدد الشركات المرخصة في مهنة المحاسبة بالجزائر، حيث تتواجد 16 شركة ما يمثل نصف الشركات الممارسة للمحاسبة تليها في ذلك

[1] الموقع الإلكتروني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، تاريخ الإطلاع: 2023/01/13، بتوقيت 10:40 على الرابط: https://www.onca.dz/

شركات الخبرة المحاسبية ب 9 شركات وما يمثل 30 بالمئة وأخيرا شكلت شركات المحاسبة المعتمدة ما مجموعه 6 شركات وبنسبة تقارب 20 بالمئة.

وبعد الإطلاع على قوائم المهنيين حسب إحصائيات السنوات الأخيرة كان آخرها قائمة السنة الحالية 2023 والتي كانت حسب: مقرر رقم 75 المؤرخ في 15 مارس 2023 يحدد قوائم المهنيين المسجليين في جداول المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، بعنوان نشاط 2023.

تم التوصل إلى أن الشركات المحاسبية التي حصلت على الإعتمادات المهنية كان عددها كالتالي:

الجدول رقم (I-05): توزيع الأشخاص المعنوية حسب المهن الثلاث لسنة 2023

2023	الخبراء المحاسبين		محافظي الحسابات		المحاسبين المعتمدين	
الأشخاص المعنويون	10	30%	17	%50	06	%20

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على موقع المجلس الوطني للمحاسبة

يلاحظ إرتفاع نسبي في عدد المهنيين إجمالا بالجزائر من 2020 إلى 2023 وحسب آخر إحصائيات لسنة 2023 أن الخبراء يشكلون أصغر نسبة وتمثيل بنسبة 5 بالمئة بـ 333 خبيرا محاسبيا.

في حين أنه تم تسجيل تشابها في عدد المنتمين للمهنتين لمحافظة الحسابات والمحاسب المعتمد تقريبا بالتناصف حيث قدر عددهم بـ 2853 للمحاسبين المعتمدين بنسبة 47 بالمئة، في حين أن محافظي الحسابات يشكلون ما نسبته 48 بالمئة وبعدد قدر بـ: 2933 محافظ محاسبيا.

الشكل رقم (I-04): توزيع الأشخاص الطبيعيون حسب المهن الثلاث

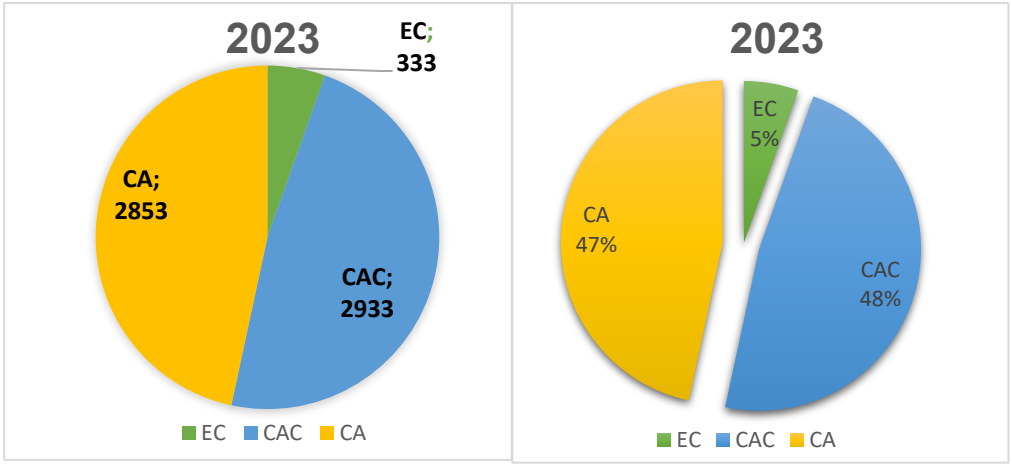

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مواقع الهيئات المشرفة على المهن الثلاث

ويبدو لنا أن هناك تراجعا لعدد الخبراء المحاسبين بشكل ضئيل من 331 في سنة 2020 إلى 323 ب2021 مقارنة بسنة 2022 بـ 316 ثم ارتفعت بعدها في 2023 إلى 333، في حين هناك إرتفاع في عدد المتحصلين على شهادة مهنة محافظة الحسابات من 2591؛2729؛2835 من 2020 إلى غاية 2022 بالترتيب وصولا إلى 2933 في سنة 2023.
أما المحاسبين المعتمدين فيلاحظ أن هناك تزايدا يظهر جليا حيث سجل على النحو التالي: 2416 ؛ 2618؛ 2746؛ 2853 من 2020 إلى غاية 2023 بالترتيب.

الشكل رقم (I-05): تطورعدد المهنيين للسنوات الأربعة الأخيرة

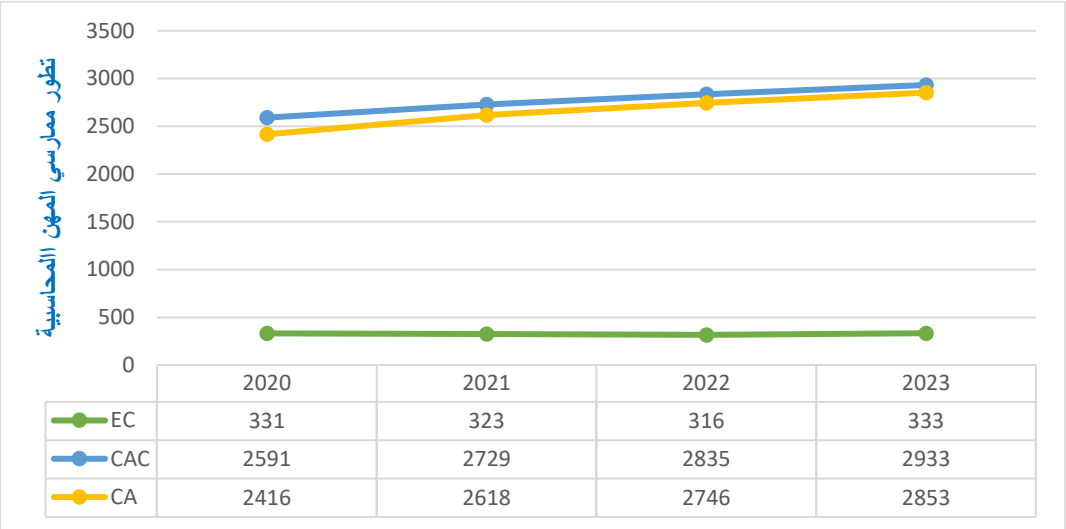

	2020	2021	2022	2023
EC	331	323	316	333
CAC	2591	2729	2835	2933
CA	2416	2618	2746	2853

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على موقع المجلس الوطني للمحاسبة

بهذا ويبقى عدد المهنيين الحاصلين على إعتمادات تخولهم من مزاولة مهنة المحاسبة في البيئة الجزائرية ضئيلا مقارنة ببيئات مقاربة لها، خصوصا أن هناك تنامي في عدد النشاطات والمؤسسات التي تتطلب المتابعة المحاسبية والمراقبة تماشيا مع توجه الدولة لدعم الفكر المقاولاتي لإنشاء مؤسسات مصغرة وناشئة.

سادسا: التكوين المحاسبي والخبرة: سنعرج في هذه الجزئية لمفهوم الخبرة المحاسبية وآليات التكوين في المهنة.

الخبرة المحاسبية: L'expertise Comptable

تتقاطع عموما الخبرة المحاسبية مع محافظة الحسابات، حيث أن الهدف من الخبرة المحاسبية هو تقييم صحة ومصداقية القوائم المالية المعدة في نهاية السنة، هناك ثلاثة أنواع من المهام التي يمكن أن يكلف بها الخبير المحاسبي: عرض La Présentation ، إختبار L'examen وتدقيق L'audit القوائم المالية النهائية للسنة المالية، حيث تتمثل الأولى في عرض المعلومات المالية وفق شكل متعارف عليه، بالنسبة للمهمة الثانية فهي عملية إختبار محدودة للمعلومات المالية الملخصة في القوائم المالية النهائية، أما الثالثة فهي مهمة تدقيق متكاملة (تقييم جودة نظام الرقابة الداخلي، تقييم جودة المعلومة المالية ...)[1]

[1] نصر الدين عيساوي، **التدقيق المالي**، مؤسسة نوميديا غراف للنشر والإشهار، قسنطينة-الجزائر، 2018، ص:16.

الشكل رقم (I-06): أهداف محافظ الحسابات والخبير المحاسب

المصدر: محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات، ص:24.

التكوين المحاسبي: إنطلاقا من القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 الذي جاء لتنظيم مهنة المحاسبة، توالت بعد ذلك عملية اصدار النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمهنة المحاسبة، وذلك من خلال مجموعة من المراسيم التنفيذية وقد جاء المرسوم التنفيذي رقم 11-30 المؤرخ في2011/01/27 لتحديد شروط وكيفيات الحصول على الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، تلاه المرسوم التنفيذي رقم 11-393 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 والمرسوم التنفيذي رقم 12-288 المؤرخ في 2012/07/21 والذي قام بتوضيح مكونات المسار التعليمي لمهني المحاسبة في الجزائر.

إرتبط المرسوم التنفيذي رقم 12-288 بشكل أساسي بتقديم معلومات عن الجهة المقدمة للتعليم المتخصص الموجه للمترشحين للممارسة المهنة، وهذا من ناحية توضيح مهامها، وكيفية تنظيمها وتسييرها.إن معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة سينشأ ليتخذ شكل مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،وتخضع للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقتها مع الدولة، وتتمثل المهمة الأساسية للمعهد في ضمان التكوين المتخصص لطلبته قصد تمكينهم من الحصول على الشهادة المطلوبة في إطار سعيهم لتحقيق متطلبات ممارسة مهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات، إلى جانب هذا يقوم المعهد بالعمل على[1]:

[1] دواق سميرة، **مدى ملاءمة البيئة المحاسبية في الجزائر لمتطلبات القياس والإفصاح وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية** أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2020، ص: 174-175.

-المساهمة في تطوير البحث في مجال المحاسبة والجباية والمالية والتدقيق؛

-انجاز الدراسات والمنشورات التي تتعلق بمهامه؛

-المشاركة في تعميم التقنيات العصرية لهندسة التكوين في المحاسبة والمالية والتدقيق؛

-إقامة علاقات تبادل وتعاون مع الهيئات الوطنية أو الدولية التي تنشط في نفس مجال نشاطه.

إلى غاية ماي2017 لم تقدم معلومات كافية عن الجوانب المتعلقة بالتكوين الذي سيتلاقاه المنتسبون إلى المعهد ولا عن مقر المعهد، بعدها صدر قرار مشترك مؤرخ في2017/03/07 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 45 المؤرخة في2017/07/30 والذي حدد:

-قائمة الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة؛

-عدد وطبيعة ومعامل وبرامج الاختبارات وكذا تشكيل لجنة الاختبارات والقبول بمعهد التعليم المتخصص لمهنةالمحاسبة؛

-سير التكوين وكذا برامج التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات؛

المعهد لم يتم افتتاحه لحد الساعة، وتم اختيار كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سعد دحلب بولاية البليدة كمقر للمعهد المقرر افتتاحه قريبا، ولكن بقي التكوين الخاص بمهنة المحاسب المعتمد لحد الساعة غير واضح لأسباب مجهولة.

بعدها صدر المرسوم التنفيذي رقم 21-449 المؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1443 الموافق لـ 15 نوفمبر سنة 2021 الجريدة الرسمية العدد 87،والمعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 11-393 مفاده بأنه منح الشهادات التي تخول حق القبول في التربص المهني لممارسة مهنة المحاسب المعتمد بموجب قرار مشترك بين وزير المالية ووزير التعليم العالي والوزير المكلف بالتكوين، وكما يقبل لإجراء تربص مهني للمحاسب المترشحون الحاصلون على: -شهادة تمنح من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

-شهادة نهاية دورة التكوين المتخصص لمؤسسات التكوين والتعليم المهنيين أو المعتمدة من طرف الوزارة الوصية.

أخيرا صدور القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1444 الموافق 2022/12/12 الصادر في الجريدة الرسمية العدد 11 بتاريخ 02/22 لسنة 2023 والذي يحدد قائمة الشهادات التي تمنح وتخول حق القبول في التربص المهني للمحاسب المعتمد. تسمح لحاملي شهادة الليسانس في كل من النظام الكلاسيكي لشعب العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير وحاملي الشهادات الجامعية التطبيقية في المحاسبة والجباية ونظام ل م د لشعبتي العلوم المالية والمحاسبة والعلوم الإقتصادية، إضافة إلى شهادة تقني سام في المحاسبة والمالية أو المحاسبة والتسيير وشهادتان إثنتان: شهادة التحكم في التقنيات المحاسبة وشهادة الإقتصاد والقانون.

-وبعد تجميد التكوين لأكثر من 10 سنوات فإنه مؤخرا وبتاريخ 14 ماي 2023 قد صدر بيان إعلامي عن وزارة المالية يوضح أن عملية الحصول على شهادة التربص المهني لممارسة مهنة محاسب معتمد، ستنطلق بعد التسجيل المسبق حيث يشير فيه إلى أن هذا الأخير سينشر بيانا عبر موقعه الإلكتروني يحدد جميع المعلومات والوثائق اللازمة. وعقب ذلك تم الإعلان عن إنطلاق عملية التسجيل بتاريخ 09 جوان في منصة مخصصة لذلك عبر الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني للمحاسبة، وبعد فتح المنصة بشكل تجريبي بذات التاريخ السابق تم الإعلان مجددا عن الفتح الرسمي لها والذي سيكون من يوم 18 جوان إلى 27 جويلية في إنتظار ما ستسفر عنه العملية من تبعات إيجابية للرقيّ بمهنة المحاسبة، وفي إطار متابعة المجلس الوطني للمحاسبة تسوية الملفات القديمة لمنح الإعتمادات للمهن الثلاث، وجه هذا الأخير دعوة برسم سنة 2023 للطلبة المهنيين القدماء الذين ليس لديهم إعتماد حاليا وحائزين على شهادة نهاية التربص AFS للنظام القديم والذين يتمتعون بخبرة سنوية تقدر بثلاث سنوات عمل بمكتب محاسبة.

المطلب الثالث: المعايير المعتمدة في البيئة المحاسبية الجزائرية

تماشيا مع التوجهات الدولية لقضية التوحيد المحاسبي فإن الجزائر تخطو وفق نهج الدول المتقدمة في مجال تدقيق الحسابات، من حيث تبني معايير الدولية للتدقيق وبناءا عليه تم إعتماد معايير محلية مستمدة من نظيرتها الدولية وهي كما التالي:

أولا: معايير التدقيق وفق التشريع الجزائري: لقد تبنت الجزائر منذ سنة 2016 المعايير الجزائرية للتدقيق كأداة فعاّلة في سبيل إضفاء الثقة في تقديم المعلومات المالية لمختلف الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة سواء (المؤسسات المالية، هيئات الضمان الاجتماعي، مصلحة الضرائب، مساهمين، مسيري المؤسسة، محللين ماليين) وغيرهم من الأعوان الاقتصاديين الذين هم بحاجة إلى القوائم المالية[1].

1/ إصدارات المعايير الجزائرية للتدقيق NAA: يرتكز إصدارها على اللجنة الخاصة المسؤولة عن وضع معايير التدقيق الجزائرية والتي تم إنشاؤها في إطار المجلس الوطني للمحاسبة منذ منتصف عام 2011، حيث تم تنفيذ العديد من الإتفاقيات الوطنية المستمدة إلى حد كبير من معايير التدقيق الدولية بالتكيف مع البيئة المحاسبية الجزائرية، وبحسب قرارات وزارة المالية في هذا المجال تم نشر أربعة مجموعات من المعايير الجزائرية للتدقيق:[2]

- بتاريخ 04 فيفري 2016 الإصدار الأول وهي كل من المعايير رقم 210-505-560-580

-في 11أكتوبر 2016 كان الإصدار الثاني من أربعة معايير أخرى: 300-500-510-700

[1] قرموني سراج زكرياء، **المصادقة على الحسابات المالية كضمان الجودة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم الإقتصادية، تخصص: تدقيق مالي ومحاسبي، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2020/2019، ص:58.

[2] Benyoucef Meriem- Hadjadj Zineb, **The application of the Algerian auditing standards in the performance of the audit function of companies - Conducting a personal interview with a sample of auditors in the center** – Journal of Economics and Human Development, Volume 10 No.2,Page 149-163-2019

-وفي 15 مارس 2017 كان الإصدار الثالث من أربعة معايير أخرى على النحو التالي: 520-620-610-570

-أخيرا في سبتمبر 2018 صدر العدد الرابع من أربعة معايير اخرى: 230-501-530-540.

2/ عرض المعايير الجزائرية للتدقيق: إن المعايير الجزائرية للتدقيق مستوحاة من نظيرتها الدولية حيث يتطرق كل معيار منها إلى المفهوم وتبيان الهدف منه إضافة إلى تطبيقه وواجبات المدقق وبعض الأحكام الرئيسية الأخرى المستنبطة من المرجعية الدولية، وتصنف ISA بدورها إلى 8 أقسام وفيما يلي سوف نقوم بعرض في جدول مفصل المعايير الدولية والمحلية الحديثة التي جاء بها المجلس الوطني للمحاسبة تحت توصيات وزارة المالية.

الجدول رقم (I-06): توافق المعايير الجزائرية للتدقيق مع إصدارات المعايير الدولية للتدقيق

الفئة	المعايير الدولية للتدقيق ISA	الرقم	المعايير الجزائرية للتدقيق NAA
المبادئ العامة والمسؤوليات	الإتفاق على شروط التكليف بالتدقيق	210	الإتفاق حول أحكام مهمة التدقيق
	وثائق التدقيق	230	وثائق التدقيق
تقييم المخاطر والإستجابة في تقدير الأخطاء	التخطيط لتدقيق البيانات المالية	300	التخطيط لتدقيق الكشوف المالية
أدلة التدقيق	أدلة التدقيق	500	العناصر المقنعة
	أدلة التدقيق - إعتبارات محددة لبنود مختارة -	501	العناصر المقنعة - إعتبارات خاصة
	المصادقات الخارجية	505	التأكيدات الخارجية
	عمليات التدقيق الأولية- للأرصدة الإفتتاحية	510	مهام التدقيق الأولية- للأرصدة الإفتتاحية -
	الإجراءات التحليلية	520	الإجراءات التحليلية
	أخذ عينات التدقيق	530	السبر في التدقيق
	تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة	540	تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها
	الأحداث اللاحقة	560	الأحداث اللاحقة
	المنشأة المستمرة	570	إستمرارية الإستغلال
	الإقرارات الخطية	580	التصريحات الكتابية
الإستفادة من أعمال الآخرين	إستخدام عمل المدققين الداخليين	610	إستخدام أعمال المدققين الداخليين
	إستخدام عمل مدقق خبير	620	إستخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق
نتائج وتقارير التدقيق	تكوين الرأي وإعداد تقارير حول البيانات المالية	700	تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية

المصدر: وداد تهامي، منيرة حامد، المعايير الجزائرية للتدقيق ، لمحة تاريخية وإستعراض للحالة الراهنة دراسة إستطلاعية، مجلة المؤسسة، المجلد: 09، العدد: 01، 2020، ص: 31 . بتصرف.

3/ نطاق المعايير الجزائرية للتدقيق: يمكن تقديم نظرة عامة حول نطاق معايير التدقيق في البيئة الجزائرية:[1]

-معالجة الواجبات العامة للمدقق، بما فيها الإعتبارات المكملة لعمل المدقق والتي يتعين تطبيقها على جوانب محددة؛

-تحتوي على الأهداف والمتطلبات ومعلومات توضيحية أُخرى لتزويد المدقق للتوصل إلى تأكيد معقول؛

-لا تتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق المسؤوليات التي قد ينص عليها التشريع أو النظام؛

-يتم إستخدام NAA كمجموعة لتشكل معايير عمل المدقق لتحقيق الأهداف العامة للتدقيق؛

-تتم صياغة NAA في سياق التدقيق الكامل للقوائم المالية التاريخية أو لقائمة مالية واحدة أو لبند في قائمة ما تنفذ من قبل المدقق؛

-يجب تعديلها إذا تطلب الأمر وفقا للظروف عند تطبيقها على عمليات تدقيق المعلومات المالية التاريخية الأخرى؛

-تتعلق بتدقيق المؤسسات الكبيرة والصغيرة، لهذا تشير NAA إلى المصطلح العام مدراء الشركات للإشارة إلى المسؤولين عن إعداد القوائم المالية إستنادا للقانون؛

-لا تفرض NAA مسؤوليات على إدارة المؤسسة؛

-تقتضي من المدقق الإمتثال وممارسة الحكم المهني والشك المهني عند التخطيط وكذا عند أداء عملية التدقيق ومن بين أمور اخرى:

-تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري، سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ، بناءا على معرفته بالمؤسسة، وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية؛

-الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتحديد ما إذا كانت هناك أخطاء جوهرية، وكذا من خلال تصميم وتنفيذ إجراءات إستجابة المخاطر التي تم تقييمها.

-تكوين رأي حول البيانات المالية إنطلاقا من الإستنتاجات المستخلصة من أدلة التدقيق التي تم جمعها والتوصل إليها.

-تفرض على المدقق إلتزاما بالإتصال وإبلاغ المستخدمين أو المدراء أو الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة لتقيم التقرير عن عملية التدقيق، وقد يتم هذه الإلتزامات عن طريق المعايير أو القانون.

[1] Djelloul BOUBIR, **Le cadre conceptuel des normes d'audit ISA, la norme ISA1 200, future norme algérienne, NAA 200, audit financier et concepts de base**, REVUE PERIODIQUE de L'auditeur N°6, Alger, Octobre 2016, p:25. https://cn-cncc.dz/wp-content/uploads/2016/10/revue-6-CNCC-pdf.pdf

-يحتوي كل معيار من NAA على هدف واحد أو أكثر يوفر رابطا بين العناية المهنية اللازمة والأهداف العامة للمدقق.

ثانيا: إصدار معايير تقارير محافظ الحسابات:NRCAC تم إصدار معايير تقرير محافظ الحسابات بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1432 الموافق لـ 26مايو سنة 2011، والذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وآجال إرسالها، وقد تضمن هذا القرار الصادر من قبل وزير المالية، مجموعة من المواد التي تحدد وتنظم مجالات ومحتوى تقارير محافظ الحسابات.

وبناءا على المادة 715-10 مكرر من القانون التجاري التي تنص على محافظ الحسابات بعد إتمام مهمته بتقديم تقرير شامل يشرح في كل الأعمال التي قام بها بصفة مختصرة، ويشهد على أن الحسابات التي فحصها تستوفي صفة الشرعية والصراحة طبقا للقانون.[1]

إن المقررات التي صاحبت صدور معايير تقارير محافظ الحسابات (Normes Rapport CAC)، استوحت روحها من القوانين، الأوامر والمراسيم التالية:[2]

-الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20رمضان عام 1395الموافق ل26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم؛

-القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذو القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر سنة 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المعدل؛

-القانون رقم 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق لـ 29 يونيو سنة 2010، والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛

-المرسوم الرئاسي رقم 12-326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق لـ 4 سبتمبر سنة 2012، والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة.

[1] خديجة هاجر دويدي، فيصل سعدي، **واقع تقارير المراجعة في الجزائر في ظل الإصلاحات**، ضمن أعمال الملتقى العلمي الوطني حول: واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 11-2018/04/12، ص: 187.

[2] نصر الدين عيساوي، مرجع سبق ذكره، ص:195-196.

الجدول رقم (I-07): أنواع معايير تقارير محافظ الحسابات NRCAC

التقرير العام للتعبير عن الرأي حول القوائم المالية	ينقسم إلى جزأين حيث أن الجزء الأول: التقرير العام للتعبير عن الرأي: يقوم المدقق بتقديم الرأي حول القوائم المالية سواءا بالقبول او بالرفض أو بالتحفظ إضافة إلى فقرة الملاحظات، أما عن الجزء الثاني: فإنه يتعلق بالمراجعات والمعلومات الخاصة الخلاصات الناتجة عن بعض المراجعات الخاصة والمخالفات.
الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة	يهدف إلى التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة ويتم إعداد تقرير تعبير محافظ الحسابات وفق المبادئ الأساسية وكيفية تطبيقها والمنصوص عليها في المعيار المتعلق بتقرير المصادقة على الحسابات الفردية كما يخضع إلى إلتزامين مختلفين ومن ثم إعداد تقريرين منفصلين.
الاتفاقيات المنظمة	ويقصد بها الاتفاقيات التي تبرمها المؤسسة مع الغير بهدف التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفية التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات بخصوص الإتفاقيات المنظمة وكذا محتوى التقرير الخاص بها.
المبلغ الإجمالي لأعلى خمس اوعشر تعويضات	يهدف إلى التعريف بالمبادئ الأساسية للمعيار وكيفية إعداد هذا التقرير الخاص بمحافظ الحسابات الذي بدوره يتأكد من أن المبلغ المفصل للتعويضات يتطابق مع المعلومات المتحصل عليها والتي دقق فيها آنفا.
الامتيازات الممنوحة للمستخدمين	تتمثل الامتيازات الخاصة النقدية منها والعينية الممنوحة لمستخدمي الكيان، في تلك التي لا تتعلق بالتعويض العادي أو المعتاد للخدمات المقدمة.
تطورنتيجة السنوات الخمس 05	يهدف إلى تحديد كيفية التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات، فيما يخص عرض تطور نتيجة الدورة، أو نتيجة السهم أو نتيجة الحصة الإجتماعية.
إجراءات الرقابة الداخلية	في إطار قيام محافظ الحسابات بمهمته العامة، يسعى إلى التعرف على العناصر الدالة المتعلقة بالرقابة الداخلية للمؤسسة، وهذا بغرض الوقاية من أخطار الإختلالات المعتبرة.
إستمرارية الإستغلال	يهدف إلى تحديد كيفية التطبيق المتعلقة بدور محافظ الحسابات تجاه الاتفاقية المحاسبية القاعدية حول إستمرارية الإستغلال والتي يستند عليها في إعداد الحسابات بما فيها التقرير الذي تعده الإدارة حول قدرة المؤسسة على متابعة إستغلالها أو نشاطها.
اسهم الضمان	يهدف إلى التعريف بالمبادئ الأساسية، وتحديد كيفية التطبيق فيما يخص تدخل محافظ الحسابات حول أسهم الضمان.
رفع رأس المال	يهدف لتحديد كيفية التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات عند رفع رأس المال الإجتماعي وكذا محتوى التقرير الخاص برفع رأس المال الإجتماعي وكذا محتوى التقرير الخاص به.
خفض رأس المال	يهدف لتحديد كيفية التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات عند خفض رأس المال الإجتماعي، وكذا محتوى النقرير الخاص به.
إصدارقيم منقولة اخرى	يهدف لتحديد كيفية التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات عند إصدار قيم منقولة اخرى وكذا محتوى التقرير الخاص به.
توزيع التسبيقات على ارباح الأسهم	يهدف لتحديد كيفية التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات بخصوص توزيع التسبيقات على ارباح الأسهم في مؤسسة تجارية وكذا محتوى تقرير محافظ الحسابات.
الفروع والمساهمات والشركات المراقبة المسيطرعليها	يهدف إلى تحديد كيفية التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات بخصوص تحديد الفروع، المساهمات والشركات المراقبة المسيطر عليها وذلك وفقا لقواعد النظام المحاسبي المالي.

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على النصوص القانونية

المبحث الثالث: و اقع تجسيد إجراءات المراجعة التحليلية وفق متطلبات البيئة المحاسبية الجز ائرية

خصص هذا المبحث لغرض البحث في علاقة إجراءات المراجعة التحليلية بالبيئة المحاسبية الجزائرية وكان كالتالي:

المطلب الأول: أساسيات إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية

يوضح المطلب مصادر بيانات الإجراءات التحليلية ومستخدميها بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في إستخدامها.

أولا: مصادر بيانات إجراءات المراجعة التحليلية

من أهم مصادر هذه البيانات التي يستخدمها المراجع للحصول على القيمة المتوقعة لأي عنصر من العناصر موضع التقرير ما يلي:[1]

- **عناصر القو ائم المالية الجارية (الحالية):** وذلك يوجد علاقة داخلية بين عناصر القوائم المالية محل المراجعة وبما يمكن توقعها، فمثلا حدوث زيادة ملموسة في المبيعات يترتب عليه زيادة متوقعة في مستويات التخزين من الإنتاج التام.
- **بيانات عن الفترات السابقة:** حتى يعترف هذا المصدر بأن البيانات المالية يمكن توقعها تتماشى مع النماذج السابقة، مثال ذلك مصروفات الصيانة للسنة المالية يمكن توقعها بحيث تكون قريبة بدرجة معقولة من رصيد السنة السابقة، إذا تم الحصول على مستويات مقارنة النشاط.
- **تقديرات وتنبؤات يتم إعدادها عند بداية الفترة موضع المراجعة:** يفترض هذا المصدر بأن نتائج عمليات الفترة المالية الجارية، يجب أن تتماشى مع التقديرات والتنبؤات التي تعد في بداية الفترة محل المراجعة.
- **بيانات غيرمالية:** وهي البيانات التي لا يتم الحصول عليها بطريقة مباشرة من القوائم المالية، وتشمل عناصر مثل الحالة الإقتصادية العامة للنشاط والتغيرات التكنولوجية في طبيعة نشاط العميل، والمنتجات الجديدة للمنافسين، عدد الوحدات المنتجة أو المباعة، عدد العاملين وغير ذلك، وعادة ما يكون مصدرها الإفصاحات غير المالية مثل: إتجاه الصناعة، الإنتاج والتسويق، وعمليات التوزيع، وجميعها مصدرها تقرير الإدارة لوصف أداة المنشأة، مع المقارنة بالنسبة السابقة وتحديد التغير وأسبابه، وفي بعض الحالات قد تكون درجة الإرتباط بين البيانات المالية والتي مصدرها الأساسي القوائم المالية، والبيانات غير المالية أكثر إقناعا من مقارنة البيانات المالية بشكل منفرد.

ثانيا: القو ائم المالية

الكشوف المالية في النظام المحاسبي المالي: "الكشوف المالية عبارة عن وثائق مالية مهيكلة تحتوي معلومات شاملة ناتجة عن معالجة العديد من المعلومات مع مراعات التفصيل في العناصر المهمة والتجميع في

[1] أسامة سعيد عبد الصادق، **المراجعة الإستر اتيجية والإدارية والتحليلية**، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، 2022، ص: 175-176.

العناصر قليلة الأهمية، وكذلك مدى التوازن بين المنافع المرجوة من استخدام هذه الكشوف وتكاليف إعدادها ونشرها. تتكون الكشوف المالية من":[1]الميزانية .حسابات النتائج .جدول الخزينة .جدول الأموال الخاصة، الملحق.

مفهوم القوائم المالية: تتشكل القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي من: الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، الملحق.

1.2.1 تعريف القوائم المالية: حسب المواد 26-27-28-29 من القانون رقم 07-11 القوائم المالية هي تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه 4 أشهر من تاريخ إقفال السنة المحاسبية، حيث تتوفر على معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وتجدر الإشارة إلى إلزامية عرضها بالعملة الوطنية.[2]

1-الميزانية: هناك عدة تعاريف قدمت للميزانية أهمها: عرفت المادة من المرسوم التنفيذي رقم 02-156 والمؤرخ في 26 ماي 2008 الميزانية كالتالي: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول والخصوم في الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية".

الميزانية عبارة عن جدول ذو جانبين، يعد بتاريخ معين، ويظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة وبالجانب الأيسر خصومها.[3]

الميزانية عبارة عن كشف يبين الموارد المتاحة للمؤسسة ومصادر تمويل هذه الموارد في لحظة زمنية معينة، ومن ناحية الشكل هي عبارة عن جدول بيانات ينقسم إلى جانبين، جانب أيمن وجانب أيسر، حيث أن الجانب الأيسر يبين إلتزامات المؤسسة أو مصادر الأموال ويطلق عليها إسم الخصوم (المطالب)، أما الجانب الأيمن يبين إستعمال الأموال أي ممتلكات المؤسسة وتسمى الأصول (الموجودات).

2-حسابات النتائج: "حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات (الإيرادات) المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة "، نميز بين نوعين من حسابات النتائج :[4]

---

[1] محمد الصالح زويتة، **دورحساب النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 3, العدد: 2– سبتمبر 2012، ص:223.

[2] حمزة فيلالي، محمد بوشريبة، **أهمية أخلاقيات مهنة محافظ الحسابات في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية الواردة ضمن القوائم المالية**، دراسة لعينة من المؤسسات الإقتصادية لولاية قسنطينة بإستخدام النموذج SPSS23.، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 9 / العدد: 1(جوان /2022 ،)ص:173.

[3] مراد كواشي، **المحاسبة المالية حسب قواعد النظام المحاسبي المالي SCF**، الطبعة الأولى، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص:35.

[4] القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، **يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،ليوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق 25 مارس سنة ، 2009 العدد 19 ،ص24.

حسابات النتائج حسب الطبيعة: حيث تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها مما يسمح من حساب مجاميع التسيير الرئيسية، وهي بمثابة أرصدة وسيطية تسمح من حساب - في النهاية - النتيجة الصافية للدورة المالية.

حسابات النتائج حسب الوظيفة: حيث تصنف الأعباء والإيرادات حسب الوظيفة التي تسببت فيها.

3-جدول تدفقات الخزينة: الهدف من جدول تغيرات الخزينة هو تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال وماشابهها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، ويقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخرجات الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها.

4-جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة: يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

5-الملحق: يعتبر أحد مكونات القوائم المالية وهو بيان محاسبي يتضمن ملاحظات حول القواعد والأساليب المحاسبية المتبعة، والغرض منه هو توضيح المعلومات الواردة في القوائم المالية والتعليق عليها[1].

القوائم المالية والمؤسسة معدة التقرير: تمثل القوائم المالية المخرجات الرئيسة للنظام المحاسبي والتي تمثل حلقة الوصل بين المؤسسة والأطراف ذات المصالح في المؤسسة.

الغرض من القوائم المالية: يتمثل الهدف من القوائم المالية في توفير بيانات مالية عن المركز المالي للمؤسسة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لها، وبحيث تكون البيانات التي تحتويها القوائم المالية مفيدة في إتخاذ القرارات الإقتصادية لقاعدة عريضة من مستخدمي القوائم المالية.[2]

وتهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول نتيجة أداء المؤسسة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية بحيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي تلك القوائم المالية لإتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة.

ثالثا: مستخدمي القوائم والتقارير المالية

مستخدمي القوائم المالية والتقارير للشركة: هناك العديد من مستخدمي البيانات المالية التي تنتجها المؤسسة، ويتغير عدد مستخدمي القوائم المالية والتقارير باستمرار ويختلف حسب الظروف الاقتصادية المحددة، في حين أن اهتمامات المستخدمين فيما يتعلق بمحتوى المعلومات الخاصة به ثابتة تمامًا. مستخدموا البيانات المالية هم كيانات قانونية وأفراد مقسمون بشروط إلى مجموعتين رئيسيتين حيث أن: [3]

---

[1] Arrêté du 26 juillet 2008 fixant les regles d'evaluation et de comptabilisation, le contenu et la presentation des etats financiers ainsi que la nomenclature et les regles de fonctionnement des comptes. Correspondant au 25 mars 2009, N° 19, P23.

[2] جمعة فلاح حميدات، **منهاج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERT** ، طبعة: 2019، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، المملكة الأردنية الهاشمية، ص:38.

[3] https://www.ersj.eu/dmdocuments/26.OSADCHY_ET_AL_XXI_2_18.pdf

***المجموعة الأولى المستخدمين الخارجيين:**

- المساهمون في الشركة والمستثمرين والملاك - المقرضون الحاليون والمحتملون- الهيئات التشريعية- الموردين والعملاء- بورصات الأوراق المالية- وكالات الصحافة والإعلام- النقابات العمالية.

***المجموعة الثانية ممثلة بالمستخدمين الداخليين:**

- إدارة الشركة (التي تتخذ القرارات الإدارية)؛- مديرو المستويات ذات الصلة، ويضيف بعضهم عنصري المنافسين والمحللين الماليين بإعتبارهم من الأطراف الخارجية التي تحتاج البيانات المالية للشركة لأغراض خاصة.

ويمكننا أن نوجز نوع المعلومات المطلوبة حسب إحتياجات كل مستخدم وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (I-08): المستخدمون حسب المعلومة المطلوبة

المعلومة / المستخدم	نتائج المؤسسة	تقييم التسيير	آفاق المؤسسة	تقييم المخاطر	التوازن المالي	تقييم السيولة	المقارنة بين المؤسسات	إحترام القوانين	المساهمة في تطوير المجتمع
المستثمرون	+	+	+	+	+	+	+	+	+
المقرضون	+	+	+	+	+	+			
مكاتب الإستشارة	+	+	+	+	+	+	+		
الزبائن			+	+	+	+			
الموردون				+	+	+			
مصالح الضرائب	+					+			
عامة الناس	+								
المجموع	5	3	4	5	5	6	2	1	1
الترتيب	02	04	03	02	02	01	05	06	06

المصدر: بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر،2019، ص49.

يظهر الجدول بأن تقييم السيولة يحظى بإهتمام أغلب فئات المستخدمين الماليين، تليها نتائج المؤسسة وتقييم المخاطر والتوازن المالي في نفس المستوى الثاني، ثم جاءت الإهتمام بدراسة آفاق المؤسسة وخططها المستقبلية ثالثا.

كما تعنى عملية تقييم التسيير بالإهتمام من قبل فئة المستثمرين والمقرضين ومكاتب الإستشارة، لتقارن مع المؤسسات، وحلت في الأخير درجة إحترام القوانين ومدى المساهمة في تطوير المجتمع من قبل المستثمرين الذين يبدون أكثر إهتماما بمختلف تفاصيل المعلومات المالية للمؤسسة.

رابعا: أهم العوامل المؤثرة في إستخدام الإجراءات التحليلية: إن تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي يتوقف على طبيعة المؤسسة محل التدقيق وعملياتها، بالإضافة إلى طبيعة المعلومات التي تتضمنها

القوائم المالية من حيث مدى توفرها وأهميتها ودقتها، والمعرفة المسبقة المكتسبة من طرف المدقق الخارجي حول هذه المعلومات.

الجدول رقم (I-09): أهم العوامل المؤثرة في إستخدام الإجراءات التحليلية الجوهرية

العوامل	تأثيرها في الإستخدام
المعقولية/ التنبؤ بالعلاقات	إذا كانت العلاقات قوية فإن تطبيق الإجراءات التحليلية لوحدها يكفي.
درجة تجميع المعلومات المتاحة	إن الإجراءات التحليلية هي أكثر تطبيقا إذا تم تطبيقها على المكونات (عناصر القوائم المالية).
مدى توفر المعلومات المالية وغير المالية	إذا تم إعداد البيانات غير المالية بشكل مستقل فهذا يسمح بأداء إجراءات أكثر فعالية
أهمية المعلومات	إن الميزانيات التي تم إعدادها على أساس التوقع تكون أكثر فائدة واستعمالا من وضع الأهداف.
مقارنة المعلومات	قد تكون بيانات الصناعة الواسعة غير متعلقة بالبيانات المتخصصة
المعرفة المكتسبة مسبقا	تستند الإجراءات التحليلية الفعالة على الاعتراف بالاختلافات غير العادية (غير المتوقعة)، إذا كانت المعرفة محدودة فيكون من الصعب معرفة ما يمكن توقعه.
دقة مختلف أنواع البيانات	إذا كانت البيانات المستعملة غير دقيقة وستكون النتائج غير دقيقة لا يمكن الاعتماد عليها وبالتالي الإجراءات ستكون أقل فعالية.
طبيعة المؤسسات وعملياتها	هناك بعض المؤسسات التي تكون مناسبة لتطبيق الإجراءات التحليلية، ذلك كون أن الاتجاهات في تطور ثابت وبالتالي فإنه من السهل معرفة ما يمكن توقعه ومعرفة التغيرات.

المصدر: عميرش إيمان، مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي -دراسة مقارنة بين كل من الجزائر وفرنسا، أطروحة دكتوراه- سطيف01، 2017، ص: 120.

المطلب الثاني: دور المدقق في إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية

بناءا على ما سبق ذكره في المبحث الثاني فإن مدقق الحسابات وفق التشريع الجزائري يكون محافظ حسابات بشكل قانوني أو في إطار تعاقدي خبير محاسبي، سيتم توضيح دوره في إستخدام الإجراءات التحليلية.

أولا: مدى إعتماد المدقق على نتائج الإجراءات التحليلية

إن ثقة المدقق بنتائج الإجراءات التحليلية يعتمد إلى حد كبير على مدى تقديره للمخاطر الناتجة من هذه الإجراءات، حيث قد تشخص العلاقات المرتبطة بالإجراءات التحليلية كما هو متوقع منها، وبرغم ذلك فإن الحقيقة قد تشير إلى معلومات خاطئة أساسية بها.

وقد أوضحت الفقرة 15 من المعيار الدولي 520 أن إعتماد المدقق على نتائج الإجراءات التحليلية يتوقف على مجموعة من العوامل هي:[1]

- ✓ **الأهمية النسبية للبند قيد الفحص:** يتعين على المدقق مراعاة الأهمية النسبية للبند قيد الفحص، فإذا كان بند معين ذو أهمية نسبية عالية يجب عليه البحث عن وسيلة فحص أخرى غير الإجراءات التحليلية حتى يعتمد على نتائجها.
- ✓ **مدى تطابق إجراءات التدقيق المطبقة على نفس البند مع نتائج الإجراءات التحليلية:** حتى يثق المدقق في نتائج الإجراءات التحليلية ويعتمد عليها، يجب عليه التحقق من مدى تطابق نتائج إجراءات التدقيق المطبقة على نفس البند قيد الفحص مع نتائج الإجراءات التحليلية المنفذة من قبل المدقق.
- ✓ **دقة التنبؤ بالنتائج المتوقعة من الإجراءات التحليلية:** تعتمد دقة التنبؤ المتوقعة من الإجراءات التحليلية على طبيعة ومدى ثبات البند قيد التدقيق، فمثلا يتوقع المدقق عادة ثبات أكبر عند مقارنة حدود مجمل الربح بين فترة وأخرى.
- ✓ **مدى تقدير المخاطر اللازمة والمخاطر الرقابية:** حيث عندما تزيد تقديرات المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية من جهة فإن درجة الإعتماد على الإجراءات التحليلية تقل من جهة أخرى ويتم التركيز على إجراءت إختبارات التفاصيل بدرجة أكبر، فمثلا في حالة كون الرقابة الداخلية على عملية طلبات المبيعات ضعيفة، فإن مخاطر الرقابة ستكون عالية، لذا فإن الإعتماد على الإختبارات التفصيلية للمعاملات والأرصدة سيكون أكثر من الإعتماد على الإجراءات التحليلية لغرض إستخلاص الإستنتاجات المطلوبة لحسابات المدينين.

يمكننا إستنتاج أنه في البيئة النحاسبية الجزائرية يمكن تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية حسب المعيار الجزائري للتدقيق رقم 520 وإنطلاقا من التشخيص المالي للشركة محل التدقيق ويكون هذا كخطوة أولية، وبالإستعانة بالمؤشرات المالية كإجراءات تحليلية يمكن توظيف عدة أساليب إحصائية ومتقدمة لأغراض مختلفة، وفي المرحلة الأخيرة يمكن التقرير عن نتيجة عملية التدقيق إستنادا إلى الإجراءات التحليلية.

ووفقا لما سبق ذكره يمكن تلخيص أهم النقاط للمبحث الثالث من مصادر الحصول على البيانات ووفقا لأنواع وأساليب المراجعة التحليلية المذكورة آنفا وذلك وفق ثلاثة مراحل.

والتي تم توضيحها في الشكل التالي:

[1] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره، ص:192.

الشكل رقم (I-07): آليات تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية

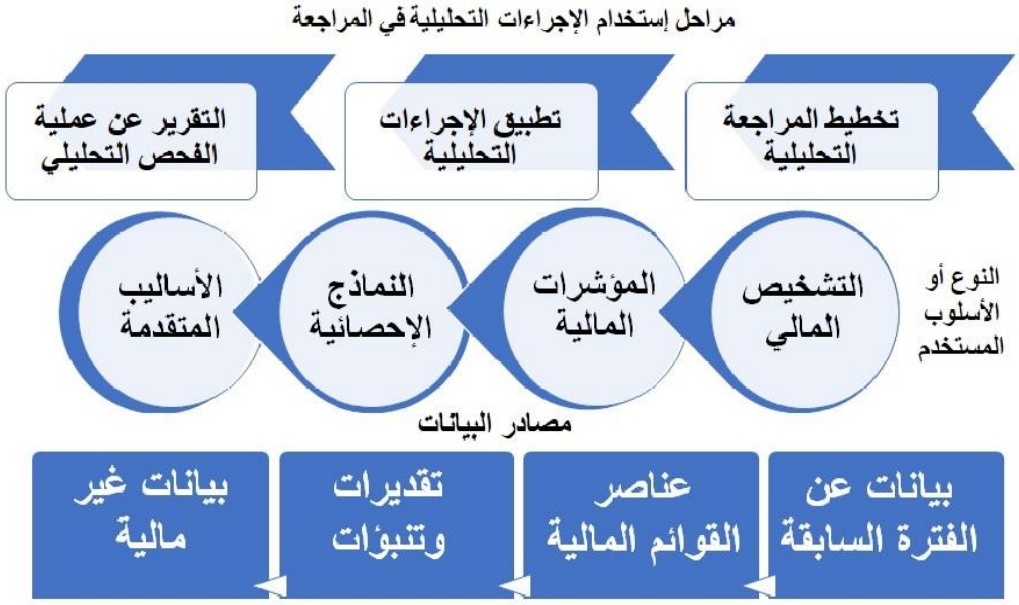

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ما تقدم ذكره

ثانيا: إستخدام مدقق الحسابات للإجراءات التحليلية وفق المعايير الجزائرية للتدقيق

1/دور المدقق في إستخدام الإجراءات التحليلية وفق المعيار رقم:520[1]

أ) **الإجراءات التحليلية المادية:** قد تأخذ الرقابة المادية التي يمكن أن يقوم بها المدقق حيز التنفيذ ثلاثة أشكال:إجراءات تحليلية مادية، فحوصات مفصلة، كما يمكن المزاوجة بين نوعين في نفس الوقت.

على المدقق تقييم وإختيار الإجراءات التحليلية الخاصة بدلالة التأكيدات المحددة كما عليه أن يتأكد من فعاليتها في تحديد الإختلالات، والتي قد ينجر عنها-منفردة أو متراكمة مع إختلالات أخرى- قوائم مالية تشوبها إختلالات معتبرة.

كما يمكن اللجوء إلى نسب، معدلات ... بغرض تطبيق إجراءات تحليلية مادية، لاسيما حالة تطبيقها على حجم معتبر من المعلومات المقدرة مستقبلا.

وتتأثر موثوقية المعطيات بما يلي: مصدرها (داخلي أو خارجي)، إمكانية مقارنتها (ديناميكيا، أو مع كيانات مماثلة)، طبيعتها (واقعية، موضوعية)، كما تتأثر أيضا بدلالة الظروف التي تم فيها جمعها، وكذا بحجم ونوع الرقابة التي طبقت على هذه المعلومات.

من أجل تقييم النتائج المتوقعة من تطبيق الإجراءات التحليلية في تحديد الإختلافات

[1] نصر الدين عيساوي، مرجع سابق، ص:94-95.

-منفردة أو متراكمة مع إختلالات أخرى -ومن ثم فيما إذا كانت القوائم المالية تتضمن إختلالات معتبرة، فعلى المدقق الأخذ بالحسبان مجموعة من الشروط الواجب توفرها في مثل هذه النتائج والمتمثلة في مدى: دقتها، موثوقيتها، تجزئتها وتوفرها.

على المدقق تحديد مبلغ الهامش المقبول بين المبلغ المسجل والقيمة المنتظرة وفي حال تجاوز المبلغ المعياري، على المدقق وضع إجراءات تدقيق، لتفسير هذه الفروق وجمع العناصر المقنعة حول تناسق هذه الفروق من عدمها.

ب) **الإجراءات التحليلية كأداة لتأسيس نتائج عامة:** على المدقق تصور وتنفيذ إجراءات تحليلية في تاريخ يكون قريبا من تاريخ نهاية مهمة التدقيق، بغرض تأسيس نتيجة عامة حول تناسق القوائم المالية مغ مغلومات خاصة بالكيان.

ج) **تحليل نتائج تطبيق الإجراءات التحليلية:** عندما تؤدي الإجراءات التحليلية بالمدقق إلى تحديد أخطار لم يتم إكتشافها من قبل فعليه تحديد ضرورة إضافة إجراءات تحليلية تكميلية، لما تم انجازه من قبل وذلك من خلال:

-طلب معلومات من الإدارة ومقارنتها مع العناصر المقنعة المجمعة في شأنها، وذلك بغرض التأكد من الردود المحصل عليها؛

-وضع حيز التنفيذ إجراءات تدقيق، والتي تعتبر ضرورية في ظروف ما.

ثالثا: مدقق الحسابات وإستمرارية الإستغلال حسب 570

1/ تعريف إستمرارية الإستغلال: بحسب النظام المالي المحاسبي فإنها تعني: "الوضعية العادية للكيان التي لا يفترض بموجبها أن ليس له نية أو ضرورة في وضع حد لنشاطاته أو التقليل منها بصورة مهمة في مستقبل مرتقب"[1].

2/ فرضية إستمرارية الاستغلال: بموجب هذه الفرضية تعد المؤسسة مستمرة في نشاطها إلى مدى غير محدد، ويتم إعداد الكشوفات المالية للإستخدام العام على أساس المؤسسة المستمرة، ما لم تنوي الإدارة تصفية المؤسسة أو إيقاف العمليات أو لم يتوفر لديها بديل واقعي آخر، وعندها يتم تسجيل الأصول والخصوم على أساس أن المؤسسة ستكون قادرة على تحقيق أصولها والوفاء بإلتزاماتها في سياق النشاط الطبيعي[2].

[1] قرار وزير المالية رقم 71. (25 03, 2009). المؤرخ في 07/26/ 2008 **المحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيره**. *(العدد: 19)*. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

[2] الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC. (2010). **إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة**. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المترجمون) عمان، الاردن: مجموعة طلال ابو غزاله.

إنطلاقا من التعريفين السابقين يمكن تعريف إستمرارية الإستغلال بأنها الوضعية العادية التي تؤدي فيها المؤسسة أعمالها مادام لم يكن هناك نية أو ضرورة لوضع حد لنشاطاتها أو التقليل منها في المستقبل، وعندها تعد القوائم المالية ذات الإستخدام العام وفق فرض الإستمرارية[1].

1-3-2- مسؤولية المدقق عن الاستمرارية في الاستغلال:

أوضح المعيار الجزائري للتدقيق والمستمد من معايير التدقيق الدولية مسؤولية المدقق حول إستمرارية الإستغلال للمؤسسة وفق ما يلي:[2]

- يجب على المدقق القيام بجمع أدلة إثبات كافية وملائمة من أجل تقديره لمدى تطبيق إدارة المؤسسة لفرضية إستمرارية الإستغلال عند إعداد وعرض القوائم المالية؛
- أثناء تنفيذ وأداء مهمة التدقيق، يتوجب على المدقق البقاء متيقظا للعناصر المقنعة والتي قد تشير إلى أحداث أو ظروف من شأنها أن تثير شكا كبيرا حول قدرة المؤسسة على مواصلة إستغلالها؛
- إنطلاقا من العناصر المقنعة المجمعة، يتوجب استنتاج وجود عدم يقين معتبر والذي يعود حجم تأثيره المتوقع وإحتمالية حدوثه متوقفة على الحكم الشخصي للمدقق لما يترتب عليه من آثار حول معلومة مناسبة وهذا لضمان مصداقية القوائم المالية وإمكانية مطابقتها.

-مسؤولية محافظ الحسابات تجاه إستمرارية الإستغلال حسب قانون المهنة في الجزائر:[3]

-يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال. **حسب المادة: 25.**

-يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.**حسب المادة رقم:23**

1-3-3- الظروف المثيرة للشك حول إستمرارية المؤسسة في الإستغلال: في إطار مهمته يقوم محافظ الحسابات، بتحليل بعض الحقائق أو الأحداث التي تشكل عند أخذها في الاعتبار معًا أو بشكل منفصل مؤشرات تؤدي إلى أسئلة حول استمرارية النشاط، وهي تتمثل في المؤشرات التالية:

---

[1] بقدور فاطمة الزهراء، **دور مدقق الحسابات في إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية لتقييم إستمرارية الإستغلال دراسة حالة CAAT**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد:06-العدد:02، الوادي- الجزائر، 2022، ص:37.

[2] مقرر رقم 23. (2017). المؤرخ في 15 مارس **المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق** NAA. وزارة المالية والمجلس الوطني للمحاسبة. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

[3] قانون رقم 10-01 ،**يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد** ، الجريدة الرسمية العدد 42 ، ج ج د ش، 11جوان 2010 ، ، ص: 07.

الجدول رقم (I-10):: مؤشرات قياس إستمرارية الإستغلال للمؤسسة

النوع	الدلالة
المؤشرات ذات الطابع المالي	-رؤوس أموال خاصة سالبة، -عدم القدرة على تسديد الإلتزامات عند تاريخ إستحقاقها؛ -ديون ذات أجل محدد وثابت دون آفاق لتجديدها أو لتأخير سدادها؛ -اللجوء المبالغ فيه لقروض قصيرة الاجل بغية تمويل أصول طويلة الأجل؛ -توفر إمكانية سحب المقرضين أو الدائنين لدعمهم المالي؛ -تسجيل نسب مالية هيكلية في غير صالح المؤسسة؛ -إستمرار تسجيل قدرة تمويل ذاتي غير كافية؛ -توقيف توزيع الأرباح على المساهمين؛ -تسجيل خسائر بصفة متكررة ومتجددة ومن ثم تدهور معتبر لقيم الأصول الجارية؛ -عدم توفر إمكانية الحصول على تمويل بغرض تطوير منتجات جديدة أو للقيام بإستثمارات حيوية أُخرى.
مؤشرات عملياتية	-عدم القدرة على تعويض مغادرة أهم المستخدمين، والذين كانوا يشغلون مناصب مهمة -خسارة صفقة مهمة، خسارة إعفاء، رخصة أو مورد رئيسي -نزاعات إجتماعية جسيمة، -نفاذ المواد الأولية التي لا يمكن الإستغناء عنها، وذلك بصفة متكررة.
أُخرى	-عدم إحترام الواجبات المرتبطة بالرأسمال الإجتماعي، أو واجبات أساسية أُخرى. -وجود نزاعات قائمة مع الكيان، والتي من شأنها أن تخلف آثارا مالية لا يمكن للكيان مجابهتها.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإطلاع على: R.A.D.P, arrêté fixant le contenu des normes des rapports des commissaires aux comptes,24 juin 2013, p15.

المطلب الثالث: مجالات إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية

بالإضافة إلى تقييم إستمرارية الإستغلال التي تطرقنا لها في ما سبق تستخدم إجراءات المراجعة التحليلية أيضا في التالي:

أولا: تقدير مخاطر التدقيق بمؤشرات الإجراءات التحليلية

وجبت الإشارة أولا إلى طبيعة العلاقة بين مخاطر التدقيق والأهمية النسبية.

العلاقة بين مخطر التدقيق والأهمية النسبية: يمثل مخطر التدقيق مقياسا لعدم التأكد أما الأهمية النسبية فتمثل مقياسا لحجم أو مقدار التحريف الجوهري، فعلى سبيل المثال: المدقق يؤكد ويثق بدرجة 95% أن القوائم المالية عادلة، ومعنى ذلك أن درجة عدم التأكد أو المخطر هي 5% أن تكون القوائم المالية غير عادلة[1].

إن تقدير مخاطر التدقيق فكان من خلال الأهمية النسبية للفقرات الواردة في القوائم المالية وربطها بإمكانية إحتوائها على تحريفات مادية ممكن تؤثر على تحديد طبيعة ووقت ومدى إجراءات التدقيق، إذ تستخرج النسب

[1] علي بن يحي، **التدقيق المالي والمحاسبي الإطار النظري والعملي**، دار نزهة الألباب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2023، ص:163.

المالية وبعدها يتم تحديد إحتمالية حدوث الخطر ، ومعرفة مدى تأثير الخطر في التدقيق، ومستوى الخطر المقدر وكما موضح بالجدول(1)، تتضمن كل فقرة من فقرات الجدول ثلاث خيارات يؤشر مدقق على واحد منها ليمثل إحتمالية الخطر، يأخذ أحدها تقدير مرتفع إذا ما تم إختياره وجوده يرفع إحتمالية الخطر، في حين يكون تقدير الإختبار الثاني متوسط وكان وجوده يجعل إحتمالية الخطر في موقع يتوسط ما بين المرتفع والمنخفض، بينما يكون التقدير المقابل للإختيار الأخير منخفض إذا ما تم إختياره عوضا عن أي من الإختيارين السابقين وكان وجوده يجعل إحتمالية الخطر منخفضة، يبين الجدول تصنف إحتمالية حدوث التهديدات والأضرار المترتبة عليها، مع تقديم بيان وصفي لتأثير كل مستوى.[1]

الجدول رقم (I-11):: مستويات إحتمالية خطر التهديد وتوصيفاتها من وجهة نظر المدقق

مستوى الإحتمالية	بيان وصفي للإحتمالية
مرتفع	هناك تهديد عال التحفز وله القدرة في التسبب بضرر لمؤسسة التدقيق
متوسط	هناك تهديد متحفز وله قدرة في التسبب بضرر لمؤسسة التدقيق، ويمكن تخفيف الضرر
منخفض	هناك تهديد يفتقر للحافز أو القدرة على التسبب بضرر، ويمكن منع الضرر

المصدر: زهراء قيس جخيور، سهاد صبيح فرج، إستعمال الإجراءات التحليلية في تقدير مخاطر أعمال التدقيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، المجلد:68،العدد:04، 2022،ص:06-07.

يوضح جدول 2 ضمن نفس السياق تأثير التهديد لثلاث مستويات مع وصف لتأثير كل مستوى

مستوى التأثير	بيان وصفي للتأثير
مرتفع	يمكن أن يؤدي إلى توقف أو إعاقة عمل مؤسسة التدقيق أو إلحاق الضرر بسمعتها أو مصلحتها
متوسط	يمكن أن يؤدي إلى تعطل أو الإضرار بأعمال مؤسسة التدقيق.
منخفض	يمكن أن يؤدي إلى التأثير سلبا في أعمال مؤسسة التدقيق أو سمعتها

يقدر مستوى الخطر في ضوء علاقة إحتمالية حدوث الخطر مع تأثير خطر التهديد بإستعمال مصفوفة موضحة بالجدول 3، على سبيل المثال عند وجود إحتمالية مرتفعة للخطر، وفي ظل تأثير مرتفع لخطر صعوبات مالية، فإن تقدير مستوى الخطر يكون مرتفعا، وهكذا توضع تقديرات لبقية الحالات.

إحتمالية خطر التهديد	تأثير الخطر على المدقق		
	مرتفع	متوسط	منخفض
مرتفع	مرتفع	مرتفع	متوسط
متوسط	مرتفع	متوسط	منخفض
منخفض	متوسط	منخفض	منخفض

[1] زهراء قيس جخيور، سهاد صبيح فرج، إستعمال الإجراءات التحليلية في تقدير مخاطر أعمال التدقيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، المجلد:68،العدد:04، 2022،ص:06-07.

يوضح الجدول 3 تقديرات خطر التعاقد (مرتفع متوسط منخفض) والإجراءات المقترحة للتعامل مع الخطر.

ثانيا: إكتشاف الأخطاء بإجراءات المراجعة التحليلية: AP & Detecting Material Errors

1/الشبكة العصبية الإصطناعية: Artificial Neural Network

إن الشبكات العصبية الاصطناعية Artificial Neural Network غالبا ما تسمى بالشبكة العصبية Artificial Neural وهي نموذج رياضي أو نموذج حاسوبي a computational model يستند على الشبكات العصبية البيولوجية، فهي تتكون من مجموعة مترابطة من الشبكات العصبية والمعلومات المعالجة باستخدام منهج ترابطي للحوسبة ومحاكاة الشبكات العصبية الاصطناعية يشير إلى محاكاة هيكلة العقل، التفكير والتعليم البشري، وفي الغالب أن الشبكات العصبية الاصطناعية هي نظام تكيفي، حيث تتغير بنيتها بالاستناد إلى المعلومات الداخلية والخارجية التي تتدفق داخل الشبكة خلال مرحلة التعلم.[1]

2/ تطبيقات للشبكات العصبية الإصطناعية في المراجعة التحليلية من أداء عملية التدقيق: إن الشبكات العصبية الإصطناعية تملك إمكانية لتحسين إجراءات المراجعة التحليلية، وتكمن أهم مجالات تطبيقات الشبكات العصبية الإصطناعية في المراجعة التحليلية فيما يلي:[2]

ممارسات التزوير التي تقوم بها الإدارة: Management Fraud وكذا تحديد مشاكل الضائقة المالية: Financial Distrres، إضافة إلى تقييم مخاطر الرقابة: Control Risk Assessment، وكذا أهمها إكتشاف الأخطاء الجوهرية: Detecting Material Errors

إن أكبر مجال لتطبيق الشبكات العصبية الإصطناعية في عملية المراجعة التحليلية هي الأخطاء الجوهرية، حيث إن تطبيقات الشبكات العصبية تسمح برصد الأخطاء الجوهرية بتوجيه إهتمام المدقق إلى قيم الحسابات المالية عندما تكون العلاقات الحالية لا تتوافق مع العلاقات المتوقعة، فالمدقق له القرار فيما إذا وما هي طبيعة إشارات التدقيق الإضافية المطلوب القيام بها لتفسير النتائج غير المتوقعة، ونماذج الشبكات العصبية الإصطناعية للأخطاء الجوهرية تخص كل من توقع القيم المستقبلية أو ترتيب البيانات.[3]

وينتج من تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية نوعين من الإشارات:

- **الإشارة الأولى:** المراجعة التحليلية تشير إلى تحقيقات إضافية في أرصدة الحسابات المالية:

-النتيجة الأولى: إشارة صحيحة، إذا كان في الحقيقة أن البيانات المدققة يشوبها تزوير (تلاعب)

---

[1] Kerdoudi Sihem , Moussi Sihem ,**The importance of analytical review under the artificial neural network system to improve the performance of the audit process**, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE, Year : 2021 Vol.4 No.1 Special, p:188.

[2] كردودي سهام، مرجع سبق ذكره، .ص: 163.

[3] كردودي سهام، المرجع نفسه، .ص: 163.

-**النتيجة الثانية:** إشارة خاطئة، تكون عندما تشير المراجعة التحليلية إلى وجود خطأ عندما لا يوجد خطأ جوهري في أرصدة حسابات الميزانية، ويسمى الخطأ الإيجابي أو خلال التدقيق الناتج "خطأ من النوع I "

- **الإشارة الثانية:** المراجعة التحليلية لا تشير إلى تحقيقات إضافية في أرصدة الحسابات المالية:[1]

-**النتيجة الثالثة:** إشارة صحيحة، إذا كانت البيانات المدققة خالية من الأخطاء نظيفة Clean

-**النتيجة الرابعة:** إشارة خاطئة، تكون عندما يكون المفهوم الضمني للبيانات المدققة يتضمن تزوير في أرصدة حسابات الميزانية، يسمى هذا التزوير غير المكتشف أو الخطأ السالب "خطأ من النوع II".

ويمكن تلخيص هذه الحالات في الشكل التالي:

الشكل رقم (I-08): أنواع الأخطاء الجوهرية

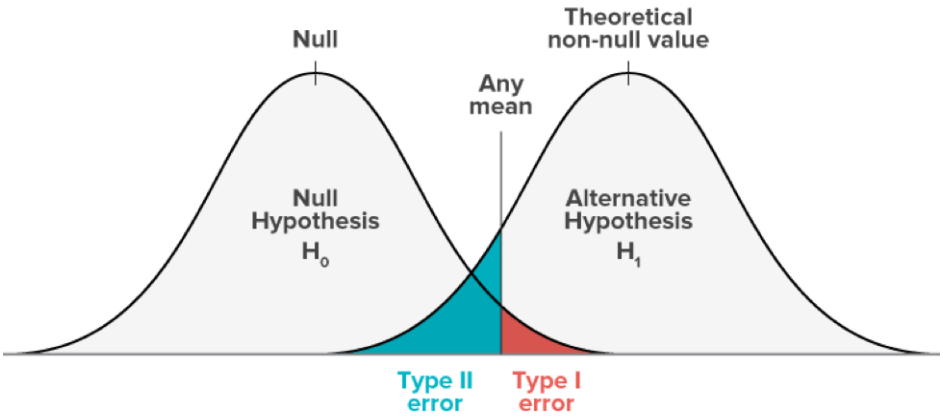

المصدر: كردودي سهام، بن قدور علي، تركي راجي المحمود، 2018)، **فعالية أساليب المراجعة التحليلية ودورها في تحسين أداء عملية المراجعة - دراسة ميدانية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة المجلد:03- العدد:01، 2018- ص:176.

الجدول رقم (I-12): أنواع قرارات توجيه الإهتمام

	نتائج المراجعة التحليلية	
حجم الخطأ في تقرير أرصدة الحسابات	الإشارة إلى تحقيقات إضافية	عدم الإشارة إلى تحقيقات إضافية
أقل من عتبة الأهمية النسبية	Type I error = α	Power = 1- β قرار صحيح
أكبر من أو يساوي عتبة الأهمية النسبية	1 – α قرار صحيح	Type II error = β

المصدر: كردودي سهام، بن قدور علي، تركي راجي المحمود، 2018)، **فعالية أساليب المراجعة التحليلية ودورها في تحسين أداء عملية المراجعة - دراسة ميدانية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة المجلد:03- العدد:01، 2018- ص:175-177.

[1] كردودي سهام، بن قدور علي، تركي راجي المحمود، 2018)، **فعالية أساليب المراجعة التحليلية ودورها في تحسين أداء عملية المراجعة - دراسة ميدانية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة المجلد:03- العدد:01، 2018- ص:175-177.

خلاصة الفصل الأول:

يلخص الفصل الأول التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة وذلك من خلال توضيح إجراءات المراجعة التحليلية ومتطلبات البيئة المحاسبية الجزائرية، تم إبراز آليات إستخدام الإجراءات التحليلية على أرض الواقع وأهم إستخداماتها والتي سيتم التركيز عليها في الجانب التطبيقي.

إنقسم الفصل الأول والمتضمن الإطار النظري للدراسة إلى ثلاثة مباحث وتطرق المبحث الأول من الفصل الأول للإطار المفاهيمي للمراجعة التحليلية حيث تم فيه تقديم مفهوم للمراجعة التحليلية وأنواعها وأهم أساليبها.

وتم تخصيص مبحث للبيئة المحاسبية الجزائرية إنطلاقا من القانون المحاسبي والمالي في المطلب الأول وقانون تنظيم مهنة المحاسبة في المطلب الثاني وفي المطلب الأخير تم عرض المعايير المعتمدة في الجزائر والمتمثلة في معايير الجزائرية للتدقيق ومعايير تقارير محافظي الحسابات، كما شملت الدراسة أحدث الإحصائيات للمهنيين في السنوات الأخيرة كما وأشرنا إلى أبرز التحديثات التي تعنى بالتكوين المحاسبي.

والمبحث الأخير المعنون بواقع تجسيد إجراءات المراجعة التحليلية وفق متطلبات البيئة المحاسبية الجزائرية والذي كان يمثل حلقة الوصل بين المتغيرين إجراءات المراجعة التحليلية والبيئة المحاسبية الجزائرية، حيث تضمن أساسيات إجراءات المراجعة التحليلية ودور المدقق في إستخدامها وأبرز المجالات التي تعالجها.

وبعد التعرف على إجراءات المراجعة التحليلية وأساليبها وكذا ما تتطلبه البيئة المحاسبية في الجزائر لتطبيقها، دعت الضرورة إلى البحث عن دراسات سابقة لموضوعنا البحثي سواءا عالج نفس الإشكالية في الجزائر أو خارجها، وهو ما سيتم التطرق له في الفصل الموالي حتى يتسنى لنا فهم ما تم التوصل له من نتائج لآلية إستخدام الإجراءات التحليلية.

الفصل الثاني

تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة

الفصل الثاني: تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة

تمهيد:

بغية القيام بدراسة بحثية تحتوي على إضافة علمية وجب الإطلاع على ما سبق من أوراق بحثية حيث أنها تتضمن نتائج وتوصيات والتي أُعدت وفق إفتراضات مختلفة، حيث قد تبنى هذه الأخيرة على عينة ما أو تتبع منهجا مغايرا أو كانت في فترة زمنية بخلاف أُخرى، وبالتالي توفر نظرة أولية للباحث تتيح له الخوض في البحث العلمي وفق أسس منهجية سليمة وتحدد له المسار بدقة.

وبذلك إرتأينا في دراستنا هاته تخصيص فصل كامل للدراسات السابقة، وبعد عملية المسح والإطلاع على الأبحاث الورقية والإلكترونية تم إنتقاء عدد من الدراسات ذات العلاقة المباشرة بمتغير الدراسة الرئيسي والذي يتمثل في إجراءات المراجعة التحليلية.

يعرض هذا الفصل الدراسات السابقة لموضوع إجراءات المراجعة التحليلية حيث تم تخصيص المبحث الأول له لتقديم الدراسات التي سبق لها البحث في إجراءات المراجعة التحليلية وفق تسلسل تاريخي من الأحدث إلى الأقدم، وتصنيفها إلى قسمين وفق اللغة حيث تطرق المبحث الأول لتقديم الدراسات السابقة المعدة باللغة العربية والثاني إختص بالدراسات باللغة الأجنبية بغض النظر عن إن كانت في بيئة محلية أو أجنبية،

في حين خصص المبحث الثاني لتلخيص الدراسات السابقة باللغة العربية وباللغة الأجنبية وذكر أوجه الإختلاف والتشابه بينها وبين الدراسة الحالية، وخصص المبحث الثالث للتعليق على الدراسات التي سبق عرضها وكما تم ذكر أوجه الإستفادة من الدراسات السابقة وأبرز ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها في الجانب النظري والتطبيقي.

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة

حاولنا عرض أكبر عدد من الدراسات السابقة لفهم الإجراءات التحليلية وأغراضها ولتحديد آليات تطبيقها.

المطلب الأول: تقديم الدراسات السابقة باللغة العربية

سنعرض في هذا المطلب الدراسات السابقة التي كانت تبحث في الإجراءات التحليلية باللغة العربية.

1- "دراسة: (زهراء قيس جخيور، سهاد صبيح فرج، 2022) بعنوان: إستعمال الإجراءات التحليلية في تقدير مخاطر أعمال التدقيق".[1]

إشكالية الدراسة: هل يؤثر إستعمال الإجراءات التحليلية في تقدير مخاطر أعمال التدقيق ؟

هدف الدراسة: يتمثل في توضيح مخاطر أعمال التدقيق، وأثرها في صياغة المسؤولية القانونية والمهنية، مع بيان دور الإجراءات التحليلية في تنفيذ مهام التدقيق وتقويم تلك المخاطر.

عينة وأداة الدراسة: قامت الباحثتان بإعداد الجانب العملي للبحث من خلال إجراء دراسة تحليلية في أحد المصارف العراقية الخاصة مصرف الإئتمان العراقي بإعتماد انموذج معد لغرض تحليل إستعمال الإجراءات التحليلية لتقدير مخاطر أعمال التدقيق، وإتخاذ قرار قبول أو رفض الوحدة محل التدقيق.

نتائج الدراسة: من أبرز الإستنتاجات هي:

- أن هناك ضرورة لأخذ المدقق في الحسبان مخاطر أعمال التدقيق من خلال تطبيق مجموعة مؤشرات مرتبطة بالإجراءات التحليلية؛
- يساعد فهم المدقق لمخاطر أعمال التدقيق من خلال مؤشرات الإجراءات التحليلية في تحديد منهجية للتعامل وتخفيض الخطر من خلال قبول أورفض الوحدة محل التدقيق فضلا عن تحديد طبيعة ووقت ومدى إجراءات التدقيق.

توصيات الدراسة: أما أبرز التوصيات فكانت من خلال:

- أخذ مخاطر التعاقد في الحسبان لحماية المدقق من المساءلة القانونية والمهنية مما قد يواجهه من إتهامات بالتقصير من قبل المستخدمين الخارجيين كنتيجة للفجوة بين ما هو متوقع من أداء تدقيقي وبين الأداء المهني؛
- ضرورة وضع تقدير لمخاطر التدقيق من خلال ما تم تطبيقه على الموجودات، المطلوبات وحقوق المساهمين، والإفصاحات المحاسبية للإيرادات والمصروفات مع إمكانية تعميمها على جميع الأنشطة التدقيقية المنفذة في أية وحدة إقتصادية.

[1] زهراء قيس جخيور، سهاد صبيح فرج، **إستعمال الإجراءات التحليلية في تقدير مخاطر أعمال التدقيق**، مقال منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة العدد الثامن والتسين- نيسان -العراق. 2022

2-"دراسة: (عفراء الفاضل محمد عثمان، أيمن عبد الله محمد أبو بكر، 2021)"، والموسومة بعنوان "دور المراجعة التحليلية في ضمان استمرارية المنشاة (دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة بولايتي الخرطوم والبحر الأحمر بالسودان)"[1]

إشكالية الدراسة: هل هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدام أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة وكذا المتطورة وضمان استمرارية المنشأة ؟

هدف الدراسة: تمثل في دراسة المراجعة التحليلية وأهميتها وأهدافها وأساليبها، مع بيان دور اساليب المراجعة التحليلية التقليدية على استمرارية المنشأة.

عينة وأداة الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة الأسس والقواعد المطبقة لدى المراجعين الخارجيين في السودان، وتم استخدام استمارة استبانة في جمع البيانات الأولية من مكاتب المراجعة الخارجية بولاية البحر الأحمر و ولاية الخرطوم خلال العام 2020م.

نتائج الدراسة: كما وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها:

- أن جميع أساليب المراجعة التحليلية قد تحصلت على درجة موافقة عالية من قبل أفراد عينة الدراسة؛
- كذلك أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة قوية وتأثير ذي دلالة إحصائية لكافة متغيرات الدراسة المستقلة مجتمعة (أساليب المراجعة التحليلية) في إستمرارية المنشأة؛
- أن استخدام المراجعين للمراجعة التحليلية له دور فاعل في ضمان استمرارية المنشأة؛
- كما أوضحت نتائج الدراسة بأن استخدام اساليب المراجعة التحليلية له تأثير مباشر على معرفة الوضع العام للمنشأة والتنبؤ بالمخاطر التي قد تواجهها.

توصيات الدراسة: كما خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

- تؤكد الدراسة ضرورة التزام المراجعين بإجراءات المراجعة التحليلية بشقيها التقليدي والمتطور لضمان استمرارية المنشأة، ضرورة وجود خطط مستقبلية للمنشاة لتعزيز قيمة المنشأة وضمان استمراريتها،
- تقترح الدراسة إجراء المزيد من البحوث المستقبلية يتم فيها دراسة أساليب أخرى للمراجعة إلى جانب المتغيرات التي تناولتها هذه الدراسة، وقياس أثر هذه المؤشرات على استمرارية المنشأة.

3-"دراسة: (وليد عمر عويس، وأحمد علي بواعنة، 2021) بعنوان أثر الإجراءات التحليلية في تعزيز الحكم المهني لمدقق الحسابات القانوني في الأردن".[2]

---

[1] عفراء الفاضل محمد عثمان، أيمن عبد الله محمد أبو بكر، **دور المراجعة التحليلية في ضمان استمرارية المنشاة)دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة بولايتي الخرطوم والبحر الأحمر بالسودان**("مقال مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد: 02، العدد: 04، السودان-2021

[2] وليد عمر عويس، وأحمد علي بواعنة، **أثر الإجراءات التحليلية في تعزيز الحكم المهني لمدقق الحسابات القانوني في الأردن**، مقال للمجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 17، العدد: 03. 2021

إشكالية الدراسة: ما أثر الإجراءات التحليلية في تعزيز الحكم المهني لمدقق الحسابات القانوني في الأردن ؟

هدف الدراسة: تطرقت إلى التعرف على أثر الإجراءات التحليلية في تعزيز الحكم المهني لمدقق الحسابات القانوني في الأردن

عينة وأداة الدراسة: ولتحقيق أهداف الدراسة، صممت إستبانة وزعت على **عينة مكونة من 192 مدققا ينتمون** إلى جمعية المحاسبين القانونيين الأدرنيين، وإستخدم **المنهج الوصفي**، لوصف الإجراءات التحليلية وجمع البيانات وتصنيفها، ومعالجتها وتحليليها ومعرفة النتائج، والمنهج الإستدلالي، لتحليل الإستنتاجات وتفسيرها وإستخلاصها بالإعتماد على عينة الدراسة،

نتائج الدراسة:

- أظهرت وجود أثر للإجراءات التحليلية المتمثلة في المؤشرات والنسب المالية، وتقييم المخاطر، والمقارنات للبيانات المالية في الحكم المهني لمدقق الحسابات القانوني الأردني.
- بينما كان أثر الإختبارات التفصيلية في الحكم المهني، ضعيفا.

توصيات الدراسة: وأوصت الدراسة بضرورة رفع مستوى كفاءة مدققي الحسابات عن مفهوم الإختبارات التفصيلية في الحكم المهني ضعيفا،

-بضرورة رفع مستوى كفاءة مدققي الحسابات عن مفهوم الإختبارات التفصيلية كأحد أبعاد الإجراءات التحليلية،

-عقد دورات تطبيقية لمعيار التدقيق الدولي رقم 520 الخاص بالإجراءات التحليلية.

4- "دراسة: (أبو القاسم محمود أبوستالة، 2021) ناقشت هذه الدراسة **مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراحل المراجعة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالمنطقة الغربية"[1]**

إشكالية الدراسة: ما مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراحل المراجعة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي ؟

هدف الدراسة: هدفت إلى التعرف على مدى إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية الوصفية والكمية والمتقدمة في مراحل المراجعة من قبل **مراجعي ديوان المحاسبة الليبي** ومعرفة صعوبات إستخدام الإجراءات التحليلية في مراجعة الحسابات،

عينة وأداة الدراسة: وذلك كان بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم إستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية والمعلومات الإحصائية من عينة الدراسة، حيث تم توزيع عدد 30 إستمارة على عينة من مجتمع الدراسة وبعد منح المشاركين فترة كافية للإجابة على أسئلة الإستبيان، تم إستلام عدد 27 من الإستمارات الموزعة

[1] أبو القاسم محمود أبوستالة، **مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراحل المراجعة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالمنطقة الغربية"** ، مقال لمجلة آفاق إقتصادية، المجلد: 07، العدد: 14 – جامعة المرقب- ليبيا-2021

وقد تم إستخدام كل من أساليب الإحصاء الوصفي والإستنتاجي من خلال إستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات وإستخلاص النتائج بأسرع وقت وأكثر دقة.

نتائج الدراسة: وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن مراجعي ديوان المحاسبة الليبي أكدوا إستخدامهم لإجراءات المراجعة التحليلية الوصفية، وكذلك إجراءات المراجعة التحليلية الكمية البسيطة، في حين توصلت إلى أن هناك إستخدام متدني لإجراءات المراجعة التحليلية المتقدمة، وكذلك خلصت إلى وجود صعوبات في إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية،
- وتوصلت الدراسة إلى أنه يتم إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراحل المراجعة قبل مراجعي ديوان المحاسبي الليبي، حيث تستخدم الاساليب الوصفية والكمية البسيطة تعتمد على (التحليل النسبي- تحليل الإتجاه -تحليل إنحرافات الموازنة) في مراجعة مؤسسات الدولة الليبية بشكل عال وذلك لسهولة التطبيق وإنخفاض التكفلة مقارنة مع تطبيق الإجراءات التحليلية إحصائية كمية متقدمة (تحليل الإنحدار- نموذج التخطيط المالي-نموذج التدفق النقدي- تحليل السلاسل الزمنية).

توصيات الدراسة: وإعتمادا على نتائج الدراسة أوصى الباحث بضرورة إلزام المراجعين بالديوان بإستخدام إجراءات المراجعة التحليلية بشكل أفضل وخاصة إجراءات المراجعة التحليلية المتقدمة.

- يوصي الباحث بالتركيز على إستخدام الإجراءات الكمية البسيطة وخاصة نسب التحليل المالي، لما له الدور الكبير في توضيح بيانات المؤسسة لمستخدمي القوائم المالية.
- بضرورة إلزام أعضاء المراجعة بديوان المحاسبة خاصة والمراجعين الليبيون عامة بإستخدام إجراءات المراجعة التحليلية بشكل أفضل وخاصة إجراءات المراجعة التحليلية المتقدمة
- يجب الإهتمام بدرجة أكبر بموضوع المراجعة التحليلية بإعتبارها وسيلة من الوسائل الحديثة في عملية المراجعة ولما لها من أهمية كبيرة في إنجاز وقت المراجعة وتخفيض تكلفتها.

5 عالجت "دراسة: (صحراوي فارس، زعرور نعيمة، 2021)، استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين عملية التدقيق. دراسة حالة الشركة التابعة حبوب الزيبان-المركب الصناعي القنطرة".[1]

إشكالية الدراسة: هل الاستخدام الفعال لأساليب المراجعة التحليلية يساعد في تحسين عملية التدقيق ؟

هدف الدراسة: إلى معرفة فعالية استخدام المراجعة التحليلية في مختلف مراحل عملية التدقيق وكذا أهمية استخدام أساليب المراجعة التحليلية في عملية التدقيق.

عينة وأداة الدراسة: الشركة التابعة حبوب الزيبان-المركب الصناعي القنطرة في بسكرة

[1] صحراوي فارس، زعرور نعيمة، استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين عملية التدقيق. دراسة حالة الشركة التابعة حبوب الزيبان-المركب الصناعي القنطرة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد: 08، العدد:01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر-2021

نتائج الدراسة: توصلت إلى

- أن أساليب المراجعة التحليلية من أهم الإجراءات التي يعتمد عليها المدقق في عملية التدقيق، للتمكن من اكتشاف الأخطاء والتلاعبات الموجودة في القوائم المالية،
- وأن المراجعة التحليلية تساعد في اكتشاف الثغرات الموجودة في القوائم المالية والدفاتر الخاصة بالمؤسسة، كما أن الخبرة في أساليب المراجعة التحليلية تمكن المدقق من الوصول إلى نتائج أكثر فعالية،
- في حين تم التوصل بأن تطبيق أساليب المراجعة التحليلية الوصفية والكمية البسيطة تساعد في التخطيط لعملية التدقيق، وأساليب المراجعة التحليلية تمكن المدقق من اكتشاف الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة وكذا التلاعب الموجود في المبيعات، وأن عملية تطبيقها تمكن المراجع من التنفيذ الصحيح لعملية التدقيق.

توصيات الدراسة: لا توجد توصيات من قبل الباحثان.

6- "دراسة: (عثمان عبد القادر حمه أمين، كولالة عاصي محمد، 2020)، موسومة بعنوان: أثر الإجراءات التحليلية على تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمدققين الخارجيين في اقليم كوردستان/ العراق[1]

الاشكالية: هل هناك أثر للإجراءات التحليلية على فجوة التوقعات في بيئة التدقيق في إقليم كوردستان /العراق؟

هدف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى بيان أهمية الإجراءات التحليلية في بيئة التدقيق، وكذلك دراسة وتحليل ماهية إجراءات التدقيق التحليلية وبيان مدى مساهمة الأساليب غير الكمية الكمية البسيطة والكمية المتقدمة في تقليص فجوة التوقعات، فضلا عن التعرف على آراء الأكاديميين والمدققين الخارجيين في مجال المحاسبة والتدقيق حول العوامل المؤثرة على تضييق فجوة التوقعات في التدقيق

عينة وأداة الدراسة: ولتحقيق أهداف البحث تم الإعتماد على المنهج الوصفي النظري في جمع المعلومات الخاصة بالبحث وتم توزيع الإستبانة على عينة البحث في إقليم كوردستان /العراق والتي تتكون من مجموعتين: مدققون خارجيون مجازون ويمارسون مهنة تدقيق ومراقبة الحسابات وأكاديميون مختصون بالمحاسبة والتدقيق العاملين في مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إقليم كوردستان(جامعات حكومية وأهلية ومعاهد) الذين يحملون شهادة الماجستير والدكتوراه، و وزعت الباحثين 150 إستمارة على الفئتين بواقع 75 إستبانة لكل فئة وبطريقة عشوائية. وقد تم إسترداد 61 إستمارة من الفئة الأولى و68 من الفئة الثانية وكانت صالحة للتحليل وبالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي بإستخدام البرانامج SPSS .

نتائج الدراسة: يمكن تحديد أهم الإستنتاجات التي توصل إليها البحث وهي كالآتي:

[1] عثمان عبد القادر حمه أمين، كولالة عاصي محمد، **أثر الإجراءات التحليلية على تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمدققين الخارجيين في اقليم كوردستان/ العراق**، المجلة العلمية لجامعة جيهان -السليمانية SJCUS، المجلد 04- العدد 02 سنة 2020

- هناك تأثير واضح لتطبيق وإستخدام الإجراءات التحليلية بجميع أنواعها (غير الكمية، الكمية البسيطة، الكمية المتقدمة) على تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق في إقليم كوردستان /العراق
- إستخدام المدقق للإجراءات التحليلية في مختلف مراحل التدقيق (التخطيط والفحص أو مرحلة الإختبارات ومرحلة الإنتهاء) تسهل عملية التدقيق وتقلص فجوة التوقعات بين المدققين ومستخدمي التقارير المالية في بيئة التدقيق في إقليم كوردستان/ العراق.
- تم التوصل إلى عدد من الإستنتاجات من أهمها: إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات التحليلية وتقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق إذ بلغ معامل الإرتباط بينهما 0.694، كما وأن هناك تأثيرا ذا دلالة معنوية للإجراءات التحليلية على تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق في إقليم كوردستان /العراق .

توصيات الدراسة: أوصت الدراسة بالتالي:

- العمل على توعية مستخدمي التقارير المالية لتقليص فجوة التوقعات في إقليم كوردستان العراق
- ضرورة وضع مجموعة من معايير التدقيق بما ينسجم مع واقع بيئة إقليم كوردستان العراق
- تعزيز وسائل الإتصال بين المدققين والأطراف المستفيدة من خدماته خلال تحسين الصياغة المستخدمة في تقرير المدقق.

7-"دراسة: (ساهر محمد محمود عدوس، 2019) تطرقت إلى دور تطبيق الإجراءات التحليلية في التدقيق على تخفيض مخاطر الأعمال (في شركات الوساطة المالية الأردنية)"[1]

إشكالية الدراسة: هل يستخدم مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين الإجراءات التحليلية في معيار التدقيق الدولي رقم 520 في عملية التدقيق ؟

هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تطبيق مدققي الحسابات الخارجيين للإجراءات التحليلية الواردة ضمن معيار التدقيق الدولي رقم 520، كما هدفت إلى بيان دور الإجراءات التحليلية التي يستخدمها مدققي الحسابات الخارجيين في تخفيض مخاطر الأعمال في شركات الوساطة المالية الأردنية.

عينة وأداة الدراسة: وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى نتائج الدراسة، واستخدم العديد من الأساليب الإحصائية من خلال برنامج الحزمة الإحصائية spss، حيث تم توزيع استبانة على عينة من المدققين الخارجيين وتم استرداد 74 استبانة منها صالحة للتحليل الإحصائي،

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن مدققي الحسابات الخارجيين يستخدمون الإجراءات التحليلية أثناء قيامهم بعملية التدقيق،

[1] ساهر محمد محمود عدوس، **دور تطبيق الإجراءات التحليلية في التدقيق على تخفيض مخاطر الأعمال (في شركات الوساطة المالية الأردنية)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد: 06، العدد: 01 – الأردن-2019

- أنه يقوم مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بإستخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق والواردة ضمن معيار التدقيق الدولي رقم 520، حيث يهتم المدققين بإستخدام النسب المالية وفحص الأرصدة ومتابعتها ومقارنتها مع أرصدة السنوات السابقة، كما يتم مقارنة نتائج بعض النسب المالية مع المؤشرات المعيارية،
- وأن الإجراءات التحليلية في التدقيق تعمل على تخفيض مخاطر الأعمال الإستراتيجية ومخاطر الأعمال الناتجة عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة، كما تبين أن عملية التدقيق تهتم بمجالات عديدة عدا عن عملية التدقيق المالي فهي تهتم بفحص مخاطر الأعمال والمخاطر الأخرى مثل المخاطر المالية والتشغيلية.
- كما توصلت الدراسة إلى أن هناك دور كبير للإجراءات التحليلية التي يستخدمها مدققي الحسابات الخارجيين في تخفيض مخاطر الأعمال الواردة ضمن قانون بازل 2003.

توصيات الدراسة: وأوصت الدراسة بضرورة دراسة أثر الإجراءات التحليلية على مخاطر التشغيل أو المخاطر المالية.

8-"**دراسة: (حجاز خديجة، 2019-2018) ناقشت إستخدام أساليب التحليل الإحصائي كمدخل لترشيد الحكم الشخصي للمدقق في مجال المراجعة التحليلية – دراسة مجموعة من المدققين الخارجيين في الجزائر**".[1]

إشكالية الدراسة: ما مدى تأثير أساليب التحليل الإحصائي في ترشيد الحكم الشخصي لمدققي الحسابات بالجزائر في مجال المراجعة التحليلية؟

هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر استخدام أساليب التحليل الإحصائي في ترشيد الحكم الشخصي لمدققي الحسابات في الجزائر في مجال المراجعة التحليلية.

عينة وأداة الدراسة: أين تم اعتماد أربع أساليب تمثلت في: منهج تحليل السلاسل الزمنية، منهج تحليل الانحدار، نموذج التخطيط المالي ونموذج التدفق النقدي. لتحقيق الهدف المراد الوصول إليه، تم تصميم استبيان يتضمن مجموعة من الأسئلة تتعلق بموضوع الدراسة، وقد تم توزيعه بطريقة عشوائية على 93 محافظ حسابات وخبير محاسب يتمركزون ببعض الولايات في الجزائر، لتحليل بيانات الاستمارة واختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.v23 اعتمادا على المتوسطات الحسابية، الانحدار الخطي، الانحدار المتعدد وغيرها.

نتائج الدراسة: وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان أبرزها:

- أن مستوى اعتماد مدققي الحسابات في الجزائر لأساليب التحليل الإحصائي في مجال المراجعة التحليلية متوسط؛

[1] حجاز خديجة، 2019-2018)، **إستخدام أساليب التحليل الإحصائي كمدخل لترشيد الحكم الشخصي للمدقق في مجال المراجعة التحليلية – دراسة مجموعة من المدققين الخارجيين في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1

- أن استخدام أساليب التحليل الإحصائي يساهم إيجابا وبدرجة قوية في ترشيد الحكم الشخصي لمدققي الحسابات الجزائر في مجال المراجعة التحليلية؛
- أن أساليب التحليل الإحصائي الأكثر تأثيرا في ترشيد الحكم الشخصي لمدققي الحسابات في الجزائر هي بالترتيب :نموذج التدفق النقدي، منهج تحليل الانحدار ونموذج التخطيط المالي.
- أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة حول مساهمة أساليب التحليل الإحصائي في ترشيد الحكم الشخصي للمدقق في مجال المراجعة التحليلية تعزى للمتغيرات التعريفية: (المؤهل العلمي، المؤهل العملي، الخبرة المهنية وتلقي تدريب حول استخدام الأساليب الإحصائية في التدقيق).

توصيات الدراسة: أهم ما جاء في المقترحات المقدمة:

- ضرورة اهتمام الباحثين بترشيد الحكم الشخصي للمدقق والاهتمام بالمدخل الكمي كأحد أهم المداخل لترشيد الحكم الشخصي للمدقق مع الاستفادة قدر الإمكان من المداخل الأخرى لترشيد الحكم الشخصي للمدقق.
- ضرورة وجود هيئات لمراقبة مدى تطبيق المعايير الصادرة ومدى التزام المدققين بها أثناء تنفيذ مهمة التدقيق، فهيئة الاصدار لا تعني بالضرورة هيئة المراقبة.

9-"(كردودي سهام، بن قدورعلي، تركي راجي المحمود، 2018)، فعالية أساليب المراجعة التحليلية ودورها في تحسين أداء عملية المراجعة - دراسة ميدانية".[1]

إشكالية الدراسة: هل الاستخدام الفعال لأساليب المراجعة التحليلية يساهم في تحسين أداء عملية المراجعة؟

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على فعالية أساليب الإجراءات التحليلية ودورها في تحسين أداء عملية المراجعة من خلال توضيح أهمية الإجراءات التحليلية بمستوياتها الثلاث (وصفية، بسيطة، متطورة)، وكذا التعرف على أهم التقنيات المستخدمة ومعرفة فيما إذا كان هناك أية مشاكل أو عوائق تحد من إستخدام المراجعة التحليلية والدور الذي تلعبه في الرفع من كفاءة وفعالية المراجعة،

عينة وأداة الدراسة: ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستبانة على عينة عشوائية من الأكاديميين والمهنيين الحائزين على شهادات علمية في المحاسبة والمراجعة ، أو ممن يمتلكون الخبرة المهنية، تم إسترجاع 60 إستمارة من ولايات باتنة، سطيف، تيزي وزو، حيث تم إستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي وإختبار التباين.

نتائج الدراسة: وبينت النتائج أن:

- أساليب المراجعة التحليلية لها دور فعال في الرفع من كفاءة وفعالية المراجعة، كما أنها ممارسة في جميع مراحل المراجعة ما سمح بتحقيق نتائج جيدة من حيث أداء المراجع.

[1] كردودي سهام، بن قدور علي، تركي راجي المحمود، 2018)، **فعالية أساليب المراجعة التحليلية ودورها في تحسين أداء عملية المراجعة - دراسة ميدانية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة -المجلد:03- العدد:01، 2018.

- كلما كانت هناك مصداقية في نتائج أساليب الإجراءات التحليلية مثل تحليل النسب، كلما كان هناك كفاءة وفعالية في عملية المراجعة.

توصيات الدراسة: لم يقدم الباحثون توصيات بخصوص هذه الدراسة.

10- "حاولت دراسة: (بن عيسى عبد الرحمان، 2018) التطرق لاستخدامات المراجعة التحليلية في تقرير محافظ الحسابات عن قدرة شركات المساهمة في الجزائرعلى الاستمرارية في النشاط - حالة شركة بيوفارم".[1]

إشكالية الدراسة: دراستها حول: هل يمكن الاعتماد على الإجراءات التحليلية من طرف مراجع الحسابات في الجزائر للتقرير عن مدى قدرة المؤسسات الاقتصادية على الاستمرارية في النشاط؟

هدف الدراسة: تمثلت في إبراز كيفية استخدام الإجراءات التحليلية من قبل محافظ الحسابات في الجزائر للتقرير عن مدى قدرة شركات المساهمة على الاستمرارية في النشاط، باعتباره مسؤولا عن ذلك أمام المساهمين والأطراف ذوي العلاقة، وهذا حسب النصوص القانونية المنظمة للمهنة، وكذا المعايير الدولية والجزائرية.

عينة وأداة الدراسة: ولتحقيق ذلك، فقد ركزنا على دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي باعتبارها من بين أهم الأدوات المستخدمة في المراجعة التحليلية، من أجل تحديد إمكانية مواجهة الشركات والمؤسسات الاقتصادية لخطر الإفلاس والفشل المالي، و من ثم عدم القدرة على الاستمرارية في النشاط. كما اعتمدنا على دراسة حالة لشركة مدرجة في بورصة الجزائر لتوضيح ذلك.

نتائج الدراسة: ولقد توصلت في الأخير إلى:

- وجود ارتباط وثيق بين الإجراءات التحليلية وبين تقرير محافظ الحسابات عن مدى قدرة شركات المساهمة في الجزائر على الاستمرارية في النشاط، وهذا من خلال اعتماده على نماذج التنبؤ بالفشل المالي.
- الملاحظ على تقارير المراجعة في الجزائر التي يقوم بإعدادها محافظوا الحسابات أنها لا تتضمن غالبا ذكر عبارة القدرة على الاستمرارية في النشاط من عدمه.
- لا يلتزم محافظوا الحسابات في الجزائر غالبا بإعداد تقرير خاص عن الاستمرارية، على الرغم من وجود نص قانوني ملزم بذلك، على غرار التقرير الخاص عن نظام الرقابة الداخلية.

توصيات الدراسة: لم تتضمن الدراسة أية توصيات.

11-"ناقشت دراسة: (عميرش إيمان، 2016-2017) مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي-دراسة مقارنة بين كل من الجزائروفرنسا".[2]

---

[1] بن عيسى عبد الرحمان، **استخدامات المراجعة التحليلية في تقرير محافظ الحسابات عن قدرة شركات المساهمة في الجزائر على الاستمرارية في النشاط حالة شركة بيوفارم**، مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد: 08، العدد: 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2018.

[2] عميرش إيمان، 2016-2017)، **مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي-دراسة مقارنة بين كل من الجزائروفرنسا**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في مالية، محاسبة وتدقيق - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1

إشكالية الدراسة: ما مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي؟

هدف الدراسة: حاولت التعرف على مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا، من أجل فهم وتقييم مخاطر التدقيق الخارجي وتخفيضها إلى المستوى المقبول عموما.

عينة وأداة الدراسة: من أجل تحقيق هدف الدراسة فقد تم تصميم استبيان وزع على ممارسي المهنة في كلا الدولتين.

نتائج الدراسة: ومن بين النتائج المتوصل إليها هي:

- وجود فروق جوهرية بين مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، من حيث عدم قيام المدقق الخارجي في الجزائر بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي وعدم استخدامه لأساليب الإجراءات التحليلية في تقييم هذه المخاطر، هذا راجع لوجود معوقات أثناء ممارسة المهنة تحد من تطبيقه لهذه الإجراءات.
- وفي المقابل بينت نتائج الدراسة قيام المدقق الخارجي في فرنسا بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي واستخدام الأدوات التي تمكنه من الاستجابة لها في مقدمتها الإجراءات التحليلية، هذا لإدراكه لمدى أهميتها في تخفيض هذه المخاطر إلى المستوى المقبول عموما وقدرتها على تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في ممارسة نشاطها في المستقبل .

توصيات الدراسة: في الأخير قدمت الدراسة جملة من المقترحات التي تهدف إلى إصدار معايير محلية تحكم مهنة التدقيق الخارجي وترشد أداء ممارسيها، في مقدمة هذه المعايير: معيار التدقيق الجزائري NAA 520 المتعلق بتطبيق الإجراءات التحليلية في مهنة التدقيق الخارجي، ومعيار التدقيق الجزائري NAA 315 المتعلق بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها، بالإضافة إلى تقديم مقترحات أخرى من أجل تحسين مستوى مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر لتواكب التطورات الحاصلة على المستوى الدولي.

12-"تطرقت دراسة: (بولحبال فريد، 2017) لإستخدامات المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة".[1]

إشكالية الدراسة: هل يمكن الاعتماد على الإجراءات التحليلية من طرف مراجع الحسابات في الجزائر للتقرير عن مدى قدرة المؤسسات الاقتصادية على الاستمرارية في النشاط؟

هدف الدراسة: هدفت إلى التعرف على أهمية إستخدام أساليب الفحص التحليلي على جودة مراجعة الحسابات، ومساعدة محافظ الحسابات على إتخاذ القرارات الرشيدة بأقل وقت وجهد وتكلفة وبأعلى جودة وبيان كيفية مساهمة أساليب المراجعة التحليليلة في تحسين أداء عملية المراجعة.

[1] بولحبال فريد، **استخدامات المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة مقال لمجلة معارف**، المجلد:12، العدد: 23، الجزائر-2017.

عينة وأداة الدراسة: وتم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وعلى جمع البيانات الأولية من خلال الإستبيان وتحليله وفق برنامج الحزمة الإحصائية(SPSS) .

نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن قيام محافظ الحسابات بأداء إجراءات المراجعة التحليلية على عينة من العمليات أو الحسابات وعدم ظهور تقلبات جوهرية يدل على إنخفاض إحتمال وجود أخطاء مادية كبيرة أو مخالفات في مجتمع الدراسة، وبالتالي توفر أساليب المراجعة التحليلية دليل قوي يدعم صدق وعدالة عرض الحسابات التي تم تنفيذ إجراءات الفحص والتحقق في نطاقها.
- تساعد أساليب المراجعة التحليلية على تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة، فهي تسمح بمعرفة مواطن الضعف التي تتطلب إجراءات إضافية للتأكد من صحتها، كما تسمح بمعرفة نقاط القوة التي لا تتطلب إجراءات إضافية.
- الإعتماد على الأساليب الكمية في أداء عملية المراجعة يؤدي إلى تأكد محافظ الحسابات بدرجة معقولة من مدى صحة وعدالة القوائم المالية.
- يشكل إستخدام أساليب المراجعة التحليلية ضمانا دائما للأطراف المستفيدة من عملية المراجعة بفعل الثقة الموجودة في المعلومات المعلن عنها.

توصيات الدراسة: أوصت الدراسة بضرورة الإستعانة بالخبراء والمستشارين من المتخصصين لمواجهة الصعوبات والمشاكل التي قد تنشأ عند تطبيق الأساليب الكمية، والإهتمام خلال الدراسة الجامعية بالأساليب الكمية بشكل يضمن تخريج أجيال جديدة من محافظي الحسابات يتقبلون إستخدام الأساليب الكمية، فتعليم المحاسبة في الوقت الحاضر ينبغي أن ينفتح على مجالات جديدة كالتحليل المالي، الرياضيات، الإحصاء، بحوث العمليات، الحاسبات الإلكترونية، وسائل الإتصال والقواعد الأخلاقية وغيرها .

13 -"ناقشت دراسة: (إسماعيل محمد مطر، 2016) مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المدققين الداخليين في المصارف العاملة في قطاع غزة".[1]

إشكالية الدراسة: تمثلت في ما مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المدققين الداخليين في المصارف العاملة في قطاع غزة ؟

هدف الدراسة: تمثلت في التعرف على مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المدققين الداخليين في المصارف العاملة في قطاع غزة.

عينة وأداة الدراسة: ويتكون مجتمع الدراسة من جميع المدققين الداخليين في البنوك العاملة بقطاع غزة والبالغ عددهم (25) مدققا، يعملون في عدد (11) بنك من البنوك العاملة في قطاع غزة، وتم استرداد (25) استبانة، و بعد فحص الاستبيانات تم استبعاد استبانة، و بذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (24) استبانة،

[1] إسماعيل محمد مطر، 2016) **مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المدققين الداخليين في المصارف العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجيستير- الجامعة الإسلامية غزة - فلسطين

واعتمد الباحث لإجراء الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت على أسلوب الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة،

نتائج الدراسة: وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- يتم استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب تحليلية وصفية من قبل المراجع الداخلي أعلى من المتوسطة، حيث يتم متابعة نظام الرقابة الداخلية ومتابعة الإجراءات المتعلقة بالتغيرات التي تحدث في أوضاع الموظفين.
- يتم استخدام الإجراءات التحليلية بأساليب كمية تعتمد على التحليل المالي (التحليل النسبي-تحليل الاتجاه- تحليل انحرافات الموازنة) من قبل المراجع الداخلي في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية بدرجة أعلى من المتوسطة حيث يقوم المدقق بمقارنة بعض النسب المالية الفعلية في البنك مع نفس النسب المالية المماثلة لها لسنوات سابقة مدل نسب السيولة و نسب المالية للتعرف على مدى وجود اِحتمال تحريف يتسم بالمادية، يقوم المدقق بمقارنة النتائج الفعلية مع الاهداف المخطط لتحديد الانحراف و معرفة الأسباب.
- هناك معوقات تحد من عمليات تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات على النحو المطلوب، و يظهر ذلك من خلال عدم الاهتمام بالملاحظات التي يظهرها تقرير المدقق وعدم متابعتها كما لا يتم متابعة أداء نظام الرقابة الداخلية الامر الذي يحد من قدرة المراجعين على تطبيق الإجراءات التحليلية للمراجعة.

توصيات الدراسة: وخلصت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها:

- يجب الاهتمام من قبل البنوك العاملة في قطاع غزة بالمدققين الداخليين من ناحية التدريب والتأهيل المستمر لهم ودفعهم إلى استخدام الأساليب الحديثة في عملية المرجعة و منها إجراءات المراجعة التحليلية.
- يجب الاهتمام أكبر بموضوع المراجعة التحليلية باعتبارها وسيلة من الوسائل الحديثة في عملية المراجعة ولما لها من أهمية كبيرة في إنجاز وقت المراجعة وتخفيض تكلفتها.
- يتعين إعطاء الاهتمام الكافي من قبل الادارة المصرفية بتقرير المدققين الداخليين ومتابعة تصويب الملاحظات التي تتضمنها التقارير المتعلقة بنتائج المراجعة.

14 -"دراسة: (نادية عبد المجيد أبو سنيدة، 2015) والتي تطرقت إلى دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق من وجهة نظر المحاسب القانوني في قطاع غزة".[1]

إشكالية الدراسة: ما دور المراجعة التحليلية في تضييق فجوة التوقعات في بيئة التدقيق في قطاع غزة ؟

[1] نادية عبد المجيد أبو سنيدة، **دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التوقعات من وجهة نظر المحاسب القانوني في قطاع غزة**، رسالة ماجيستير، الجامعة الإسلامية غزة – فلسطين، 2015.

هدف الدراسة: هدفت للتعرف على دور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضييق فجوة التوقعات في بيئة التدقيق في قطاع غزة، وكذا التعرف على دور المراجعة التحليلية الوصفية والمقارنة والإحصائية في تضييق فجوة التوقعات في بيئة التدقيق في قطاع غزة.

عينة وأداة الدراسة: تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وعلى جمع البيانات الأولية من خلال الإستبيان وتحليله وفق برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS)

نتائج الدراسة: فيما خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تبين أن أكثر أنواع المراجعة التحليلية إستخداما هي المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية وأقلها إستخداما هي المراجعة التحليلية الإحصائية
- بينت الدراسة أن المراجعة التحليلية الوصفية أو بالمقارنة أو الإحصائية تلعب دورا مهما في تضييق فجوة التوقعات في بيئة التدقيق بقطاع غزة من وجهة نظر المحاسب القانوني
- تبين عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة حول دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق من وجهة نظر المحاسب القانوني في قطاع غزة تعزى إلى (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، عدد الدورات التدريبية، عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق).

توصيات الدراسة: في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة نوصي بما يلي:

- الإهتمام بالمراجعة التحليلية الإحصائية حيث توفر إمكانية إجراء عمليات حسابية أكثر تعقيدا وأكثر موضوعية.
- العمل على تفعيل دور المراجعة التحليلية لتعزيز أدلة الإثبات التي من شأنها أن تدعم الثقة في القوائم المالية وتضييق فجوة التوقعات.
- تطوير أداء المحاسبين القانونيين فيما يتعلق بالمراجعة التحليلية بكافة أنواعها وخاصة الإحصائية وذلك عبر توفير دورات تدريبية لهم في هذا المجال.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

سنعرض في هذا المطلب الدراسات السابقة التي كانت تبحث في الإجراءات التحليلية باللغة الأجنبية.

1- "دراسة: /Hasan Al Qtaish, Mohammed Hassan Makhlouf, Abdul Hakim Joudeh 2022

أثر استخدام المدققين للإجراءات التحليلية في ضوء معيار المراجعة الدولي 520 على جودة المراجعة: أدلة من الأردن".[1]

The Effect of Auditors' Use of Analytical Procedures in the Light of ISA 520 on Audit Quality: Evidence from Jordan

إشكالية الدراسة: ما هو أثر استخدام المدققين للإجراءات التحليلية في ضوء معيار المراجعة الدولي 520 على جودة المراجعة في الأردن؟

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح تأثير استخدام المدققين للإجراءات التحليلية في ضوء معيار المراجعة 520 (ISA 520) على جودة المراجعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في الأردن.

عينة وأداة الدراسة: تمت الإستعانة باستبانة وزعت على 60 مدققا وعولجت وفق البرنامج الإحصائي SPSS،

نتائج الدراسة: وتم التوصل إلى أنه

- هناك أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام المراجعين للإجراءات التحليلية على جودة المراجعة لكل من: استخدام المدقق للنسب المالية ومقارنة النسب المالية والمعلومات المستخرجة بمعايير محددة سلفا (معايير التحليل المالي).
- كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر استخدام المراجعين للإجراءات التحليلية على جودة المراجعة تعزى إلى المتغيرات الشخصية (المؤهل التعليمي، التخصص، مدة الخدمة).

توصيات الدراسة: وأخيراً قدم الباحثان بعض التوصيات لتطوير عملية المراجعة من أهمها: على الجهات الرقابية التأكد من التزام مكاتب التدقيق والمراجعين بمعايير التدقيق الدولية بشكل عام وفي مجال الإجراءات التحليلية القائمة على معيار التدقيق الدولي (520) وكذلك المعيار رقم (220) بشأن رقابة الجودة على وجه الخصوص. والمعايير المهنية وتلبية رغبات مستخدمي القوائم المالية لتحقيق رقابة الجودة وتخضع لمراجعة النظراء.

2-دراسة "**Wadesango Newman, Jonathan January, Malatji Stephen**"/،**2021**

"والتي كانت بعنوان **تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الداخلي"**[2]

"THE APPLICATION OF ANALYTICAL PROCEDURES IN THE INTERNAL AUDIT PROCESS"

[1]Hasan Al Qtaish, Mohammed Hassan Makhlouf, Abdul Hakim Joudeh, **The Effect of Auditors' Use of Analytical Procedures in the Light of ISA 520 on Audit Quality: Evidence from Jordan**, Studies of Applied Economics, volume: 40, issue: 01, 2022. DOI: 10.25115/eea.v40i1.6637

[2] Wadesango Newman, Jonathan January, Malatji Stephen, **THE APPLICATION OF ANALYTICAL PROCEDURES IN THE INTERNAL AUDIT PROCESS**, Academy of Accounting and Financial Studies Journal USA ،Volume 25, Issue 3, Zimbabwi, 2021.

إشكالية الدراسة: كيف يطبق المدققون الداخليون الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق؟

هدف الدراسة: هدفت هذه الورقة البحثية إلى اختبار العلاقة بين الإجراءات التحليلية وجودة التدقيق وتقييم قدرة الشركات على الاستمرار.

عينة وأداة الدراسة: على عينة من المدققين الداخليين وتمت الإستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS

نتائج الدراسة: أشارت نتائج هذه الدراسة إلى:

- أن المدققين الداخليين بحاجة إلى تقديم الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الداخلي لأن ذلك يضيف قيمة إلى عملية التدقيق إضافة إلى تحسين جودة التدقيق وفعاليته،
- كما ظهر من خلال النتائج التي توصل إليها تطبيق هذه الإجراءات يعتمد على كفاءة المدقق الداخلي ، وكذا مدى توافر وسلامة البيانات الموثوقة.
- كما أشارت نتائج هذه الدراسة إلى افتقار المدققين الداخليين للكفاءة في تطبيق الإجراءات التحليلية والتعليم المحدود في هذا الموضوع

توصيات الدراسة: توصي بضرورة قيام المدققين الداخليين بمزيد من الإجراءات التحليلية في أدائهم لعمليات التدقيق وإضافة قيمة لعمليات التدقيق التي تقيس ممارساتهم في تنفيذ التحليلات وفقًا للمعايير الدولية، ويوصى بأن تزيد الهيئات المهنية مثل معهد المراجعين الداخليين من الحلقات الدراسية وحلقات العمل من أجل التطوير المهني وزيادة المهارات للمدققين الداخليين لتطبيق الإجراءات التحليلية بشكل فعال.

3- دراسة: " / 2021 "Dhyaa Abdulrazaq Abduljabar Al-Laban, Hassan Joudah Alhassany

"الإجراءات التحليلية لمدقق ريادة الأعمال الخارجي ودورها في تقليل مخاطر التدقيق (دراسة تطبيقية في عينة من البنوك العر اقية")[1]

"Analytical Procedures for the External Entrepreneurship Auditor and their Role in Reducing Audit Risks (An Applied Study In A Sample of Iraqi Banks)"

إشكالية الدراسة: ما مدى إتباع المراجع الخارجي الإجراءات التحليلية عند تدقيق الحسابات المصرفية لعينة البحث وإمكانية التقليل من مخاطر المراجعة ؟

هدف الدراسة: يهدف البحث إلى معرفة مدى استخدام المدققين الخارجيين للأساليب والإجراءات التحليلية في مراحل عملية المراجعة، ويهدف البحث إلى محاولة تقليل مخاطر المراجعة إلى أدنى مستوى مقبول، من خلال

[1] Dhyaa Abdulrazaq Abduljabar Al-Laban, Hassan Joudah Alhassany, **Analytical Procedures for the External Entrepreneurship Auditor and their Role in Reducing Audit Risks (An Applied Study In A Sample of Iraqi Banks)**, Academy of Entrepreneurship Journal ،Article: Vol: 27 -Issue: 3, 2021, Iraq.

التخطيط المسبق للأنشطة التي من المحتمل أن تتعرض لأكثر من الآخرين للمخاطر وفحصها باستخدام إجراءات تحليلية،

عينة وأداة الدراسة: تم تمثيل عينة البحث من قبل مجموعة من المراجعين الخارجيين المسؤولين عن تدقيق البنوك الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، وتم تطبيق البحث عن بيانات السنة المالية 2019 من أجل تقييم الإجراءات التحليلية للمراجع الخارجي بشكل يساعد على تقليل التدقيق، إعتمدت الدراسة على الاستبيان وعلى البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات.

نتائج الدراسة: تم خلال هذا البحث التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالتالي:

- أشارت النتائج إلى أنه يستخدم المدققون أساليب الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة مما ساعد على تقليل مخاطر المراجعة
- تمثل الإجراءات التحليلية وسيلة مهمة لجمع الأدلة في عملية المراجعة ، والتي يمكن للمراجع الاعتماد عليها واستخدامها كأسلوب ومنهج يزيد من جودة عملية المراجعة وأداء المراجع.
- تشمل الإجراءات التحليلية العديد من الأنواع التي تعتمد على تحليل العلاقات ودراسة المتغيرات المختلفة في عمليات وأنشطة الوحدة الخاضعة للتدقيق ، مثل المقارنات البسيطة ، والتحليل المالي والنوعي ، وأنظمة الذكاء الاصطناعي.
- يستخدم المراجع الإجراءات التحليلية خلال جميع مراحل عملية المراجعة، ولكن استخدامها في مرحلة التخطيط هو الأكثر أهمية لأنه سيحدد مسار عملية المراجعة بأكملها.
- هناك العديد من العوامل التي تؤثر على نتائج الإجراءات التحليلية وتؤثر على نجاحها، ويجب على المدقق أخذها في الاعتبار لضمان نجاح عملية المراجعة ، مثل الأهمية النسبية والأدلة.

توصيات الدراسة: اعتمادًا على نتائج البحث ، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- من الضروري أن يتبنى مدقق الحسابات أنواع الإجراءات التحليلية كنهج وطريقة معتمدين عند تنفيذ عملية المراجعة ، مما يساهم في تعزيز فعالية عملية المراجعة ويعزز نتائجها.
- اعتماد العينات الإحصائية عند إجراء عملية التحقق بدلاً من العينات العشوائية التي قد تسبب الكثير من الأخطاء الناتجة عن فشل هذه العينة في تمثيل المجتمع الذي تم أخذها منه.
- اختيار الأشخاص الأكفاء والمؤهلين علميًا وعمليًا لأداء مهمة مراقبة الحسابات ليكونوا من ذوي المهارات الفنية والأكاديمية.
- إجراء دورات تأهيلية بشكل مستمر للأفراد المسؤولين عن مراجعة الحسابات ، وإبلاغهم بكل ما هو جديد في نهج التدقيق ، ومن ثم تحديد أساليبهم بناءً على المعلومات التي يحصلون عليها.

4 -"دراسة: **Modar Abdullatif, Aya Banna, Duha El-Sahsah, Taher Wafa/ 2021 :"**

"استكشاف تطبيق الإجراءات التحليلية من قبل المدققين الخارجيين الأردنيين"[1]

"Exploring the application of analytical procedures by Jordanian external auditors; "

إشكالية الدراسة: ما هو واقع إستخدام المراجعين الخارجيين في الأردن للإجراءات التحليلية؟

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تطبيق الإجراءات التحليلية (AP) كإجراء تدقيق خارجي رئيسي في سياق المملكة الأردنية الهاشمية، وهو سياق يتميز بانتشار الطلب المحدود على المراجعة الخارجية عالية الجودة.

عينة وأداة الدراسة: للقيام بذلك، أجرى الباحثون مقابلات شبه منظمة مع اثني عشر مدققًا خارجيًا أردنيًا متمرسًا. القضايا الرئيسية التي تمت تغطيتها هي الاستخدام التفصيلي لـ AP كإجراء تدقيق وأهم القضايا التي قد تحد من فعالية وموثوقية هذا الإجراء في البيئة الأردنية.

نتائج الدراسة: تشمل النتائج الرئيسية للدراسة أن:

- APيستخدمها ويفضلها المدققون الأردنيون بشكل عام، على الرغم من إدراكهم للعديد من المشاكل التي تواجه تطبيقAP، والتي من المحتمل أن تحد من موثوقيتها وفعاليتها. تشمل هذه المشكلات الضوابط الداخلية الضعيفة لبعض العملاء، وتدني جودة البيانات المقدمة من قبل بعض العملاء، ونقص توافر برامج تدقيق متخصصة للعديد من المراجعين، ونقص معايير الصناعة الأردنية المحلية التي يمكن استخدامها لتطوير التوقعات اللازمة للتطبيق المناسب لAP
- وافق جميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على أن الإجراءات التحليلية يتم إجراؤها في مرحلة التخطيط للمراجعة من أجل اكتساب فهم عام للبيانات المالية للعميل وتحديد أي مجالات من الأخطاء الجوهرية المحتملة فيها. بالنسبة لمرحلة المراجعة النهائية، يتم تنفيذ الإجراءات التحليلية لغرض التأكد من معقولية البيانات المالية للعميل بعد الانتهاء من التدقيق. ومع ذلك، فقد اختلف الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من حيث آرائهم حول موثوقية الإجراءات التحليلية كاختبار تدقيق موضوعي. أوضح العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأن موثوقية الإجراءات التحليلية مرتبطة بدقة البيانات التي تم تحليلها وفعالية الضوابط الداخلية للعملاء.

توصيات الدراسة: توصي الدراسة بإنشاء مثل هذه المعايير الصناعية، جنبًا إلى جنب مع مراقبة أفضل من قبل السلطات التنظيمية لجودة بيانات الشركة، وزيادة جهود هذه السلطات في تعزيز استخدام المراجعين لبرامج التدقيق المتخصصة في أداء AP .

5 -"دراسة 2021 /Amina Bendjaballah, Ahmed Chemseddine Bouarar ":

[1] Modar Abdullatif, Aya Banna, Duha El-Sahsah, Taher Wafa, **Exploring the application of analytical procedures by Jordanian external auditors**; Journal of Governance & Regulation, volume 10, Issue 3, Jordan, 2021.

"والموسومة بعنوان: أثر تطبيق الإجراءات التحليلية على جودة التدقيق: دراسة ميدانية"[1]

"The Effect of Applying Analytical Procedures on Audit Quality: An Empirical Study"

إشكالية الدراسة: ما هو أثر تطبيق الإجراءات التحليلية على جودة التدقيق وإستمرارية الإستغلال ؟

هدف الدراسة: بحثت هذه الورقة في العلاقة بين الإجراءات التحليلية، وجودة المراجعة، وتقييم قدرة الشركات على الاستمرار.

عينة وأداة الدراسة: تم إستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، واستخدمت استبياناً لجمع البيانات من 78 مدققاً خارجياً.

نتائج الدراسة: أظهرت النتيجة التالي:

- أن الإجراءات التحليلية كان لها تأثير إيجابي على جودة المراجعة، وبصياغة أخرى كلما كان الإجراء التحليلي أكثر فعالية، كلما كانت جودة المراجعة أعلى مستوى.
- كما أشارت النتائج إلى أن تطبيق الإجراءات التحليلية يساهم بشكل كبير وفعال في تقييم استمرارية الشركة، كما أشارت النتائج إلى أن مستوى أعلى من جودة التدقيق يزيد من إمكانية المراجعين لإصدار رأي الاستمرارية، خاصة عندما تواجه الشركات صعوبات مالية. وفقًا لذلك، يمكننا القول أن تطبيق الإجراءات التحليلية يمنح فائدة كبيرة، لا سيما تحسين جودة التدقيق وزيادة قدرة المدقق في تقييم استمرارية الشركة.
- أشارت النتائج إلى أن الإجراءات التحليلية وجودة المراجعة أثرت بشكل إيجابي على تقييم استمرارية الشركة.
- كما أظهرت النتائج أن الإجراءات التحليلية كان لها تأثير إيجابي على جودة المراجعة.

توصيات الدراسة: لم يقدم الباحثان أية توصيات بخصوص الدراسة.

06- "دراسة: **Alaa Fareed Abdulahad, Sawsan Fadel jassim/2021"**

"الإجراءات التحليلية و أثرها في تقليل مخاطر المراجعة في تقرير المراجع"[2]

[1] Amina Bendjaballah, Ahmed Chemseddine Bouarar, **The Effect of Applying Analytical Procedures on Audit Quality: An Empirical Study**, Journal of the Développements Policies and the Prospective Studies, VOL : 06 - N°:02 – Algeria- 2021- P 384-393.

[2] Alaa Fareed Abdulahad, Sawsan Fadel jassim, **Analytical Procedures and Their Impact on Reducing Audit Risks in the Auditor's Report**, Proceedings of 2nd International Multi-Disciplinary Conference Theme: Integrated Sciences and Technologies, IMDC-IST 2021, 7-9 September 2021, Sakarya, Turkey

"Analytical Procedures and Their Impact on Reducing Audit Risks in the Auditor's Report"

إشكالية الدراسة: ما مدى مساهمة التنوع في استخدام الإجراءات التحليلية في تقليل مخاطر المراجعة في تقرير المراجع؟

يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة، وأثر استخداماتها المختلفة في الحد من مخاطر المراجعة في تقرير المراجع.

عينة وأداة الدراسة: وقد مثلت عينة البحث بمجموعة من تقارير المراجعين لعدد من الشركات المساهمة المختلطة والخاصة المدرجة في هيئة سوق المال العراقي.

نتائج الدراسة: وجدت الدراسة في جانبها العملي والتطبيقي

- أن التنوع في استخدام الإجراءات التحليلية يساهم في تقليل مخاطر المراجعة في تقرير المدقق، من خلال زيادة ثقة المستفيدين من القوائم المالية في خلوهم من مخاطر اكتشاف الأخطاء الجوهرية. التي تؤثر على عدالة تقديم تلك البيانات. حيث يقلل استخدام الإجراءات التحليلية المختلفة من المخاطر المختلفة التي تتعرض لها البيانات المالية ويعزز الصدق والنزاهة في عرضها.
- خلص الباحثون أيضًا إلى أن هناك تناقضًا بين استخدام الإجراءات التحليلية في إعداد التقارير من قبل المراجعين في مكتب الرقابة المالية، واستخدامها من قبل المراجعين في مكاتب المراجعة الخاصة. حيث أن أساليب الإجراءات التحليلية الكمية وغير الكمية تستخدم على نطاق أوسع في التقارير التي يعدها المدققون في مكتب الرقابة المالية، بينما يقتصر استخدامها في مكاتب المراجعة الخاصة على الملاحظات الثانوية،
- وهناك ضعف في استخدام الإجراءات التحليلية الكمية، حيث أن معظم الإجراءات المستخدمة هي إجراءات وصفية (غير كمية). بناءً على الاستنتاجات السابقة.

توصيات الدراسة: يوصي الباحثون بضرورة استخدام الإجراءات التحليلية من قبل مدققي الحسابات عند تدقيق البيانات المالية للوحدات الخاضعة للتدقيق، وتنوع استخدامها، مع مراعاة أنها متوافقة مع أرصدة الحسابات التي يتم تدقيقها.

07 -"دراسة Amirouche ARBANE, Tassadit BOUSBAINE/ 2020 : والمعنونة بتصميم وتنفيذ شبكة عصبية إصطناعية لتقييم الأخطاء الجوهرية في سياق إجراءات المراجعة التحليلية (حالة مجمع صيدال)"[1]

"Conception et réalisation d'un réseau de neurones artificiels pour l'évaluation des erreurs significatives dans le cadre des procédures d'audit analytiques (cas du groupe SAIDAL)"

[1] Amirouche ARBANE, Tassadit BOUSBAINE, **Conception et réalisation d'un réseau de neurones artificiels pour l'évaluation des erreurs significatives dans le cadre des procédures d'audit analytiques (cas du groupe SAIDAL),** Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies; Vol 07, Number 01 – June 2020- Algeria.

إشكالية الدراسة: ما هو مستقبل المدققين في إكتشاف الأخطاء الجوهرية المحتملة في ظل الشبكات العصبية الإصطناعية ؟

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى إثبات إستخدام التقنيات القائمة على الشبكات العصبية من قبل المراجعين أثناء تنفيذ برنامج التدقيق لاكتشاف الأخطاء المحتملة عن طريق نموذج لشبكة عصبية إصطناعية.

عينة وأداة الدراسة: حالة مجمع صيدال

نتائج الدراسة: من بين أبرز نتائج الدراسة:

-توفر عملية التدقيق التحليلي جنبًا إلى جنب مع شبكة عصبية إصطناعية للمدققين أداة تحليل وتوقع قوية جدًا

-يتيح تعلم شبكة عصبية اصطناعية باستخدام خوارزمية النسب المتدرج إمكانية تصميم نماذج قادرة على عمل تنبؤات تقترب من التصنيف العالمي بنسبة 100٪

توصيات الدراسة: لم يذكر الباحثان أية توصية لشركة صيدال.

08-" دراسة 2019 /Miloud toumi, Naim Lounis :والموسومة بعنوان تطبيق الاجراءات التحليلية في عملية تدقيق الحسابات دراسة حالة شركة بيوفارم للأدوية للفترة (2014-2017)"[1]

"Application of Analytical Procedures in the Audit Process Case study of Biofarm Company for the period 2014-2017"

الإشكالية: ما هو تأثير تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية على عملية تدقيق الأدوية الحيوية ؟

هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى:

-شرح المفاهيم الأساسية والأساسية لإجراءات المراجعة التحليلية.

-كشف الأدوات المستخدمة في المراجعة التحليلية.

-تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية على ميزانية شركة بيوفارم للأدوية

عينة وأداة الدراسة: تحليل النسب المالية على ميزانية مؤسسة بيوفارم لسنوات. (2014-2017)

نتائج الدراسة: وخلصت الدراسة في جوانبها النظرية والتطبيقية إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن استخدام إجراءات المراجعة التحليلية تساعد المدقق في تكوين رأيه عن مدى صحة وعدالة القوائم المالية المعدة من طرف الإدارة، كما تسمح بتقليل تكلفة عملية التدقيق وكذا الوقت المستغرق للقيام بها

[1]Miloud toumi, Naim Lounis, **Application of Analytical Procedures in the Audit Process Case study of Biofarm Company for the period 2014-2017**, Journal of Economics and Human Development, Volume 10 No: 2. Pages 294 – 309- Algeria, 2019.

- تستند إجراءات المراجعة التحليلية إلى المقارنة وعلى أساس العلاقة بين الحسابات واستمرار وجود هذه العلاقة في المستقبل.
- يحسن استخدام إجراءات المراجعة التحليلية عملية المراجعة.
- المدققون في الجزائر لا يستخدمون مثل هذه الإجراءات وهناك من يجهل وجودها. حتى على المستوى الرسمي، لم تولي الجهات المعنية، ولا سيما وزارة المالية، الاهتمام الواجب لمعايير التدقيق ، إلا مؤخرًا، أطلق على بعض المعايير اسم "معايير التدقيق الجزائرية"، تحت التسمية 520 "الإجراءات التحليلية ."
- يسمح استخدام النسب المالية كأداة للمراجعة التحليلية بتقديم دليل إضافي للمراجع، ومع ذلك، تظل هذه الطريقة ضعيفة وكلما كانت التقنية أكثر تعقيدًا، يتم توفير دليل أكثر موثوقية، بما في ذلك استخدام السلاسل الزمنية.
- الغرض من استخدام الأساليب الإحصائية في المراجعة هو مقارنة النسب أو مقارنة القيم المتوقعة في حالة استخدام تحليل الانحدار أو السلاسل الزمنية وتحديد الاختلافات والاختلافات المختلفة إن وجدت، ومحاولة إيجاد الأسباب الحقيقية وراء هذه الاختلافات، هذا لا يعني أن المدقق لا يستطيع تقديم المشورة للإدارة .

توصيات الدراسة: بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، نقدم الاقتراحات التالية:

- إيجاد حلول مناسبة للصعوبات التي تحد من تطبيق الإجراءات التحليلية في الجزائر وتحديد نسب لكل قطاع بحيث تكون جاهزة للمراجع للاستدلال عليها؛
- على المراجعين في الجزائر مواكبة التطورات في مجال التدقيق ومحاولة تطبيق معايير التدقيق الدولية.
- تفعيل القرار رقم 23 تاريخ 15 آذار 2017 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق
- ضرورة عقد دورات تدريبية للمراجعين الجزائريين لتمكينهم من تطبيق هذه الأساليب المتقدمة.

09-"دراسة / Adnan Kadhum Matrood, Diana Naeemah Abd alrazaq, Naeem Sabah Khilkhal : 2019تحت عنوان: تأثير تطبيق الإجراءات التحليلية من قبل مدقق خارجي وفقًا لمعيار ISA 520 على تحسين أداء التدقيق: دراسة استكشافية في مكاتب التدقيق العر اقية والشركات"[1]

"THE IMPACT OF APPLYING ANALYTICAL PROCEDURES BY EXTERNAL AUDITOR IN ACCORDANCE WITH ISA 520 ON AUDIT PERFORMANCE IMPROVEMENT: AN EXPLORATORY STUDY IN THE IRAQI AUDIT FIRMS AND COMPANIES"

[1] : Adnan Kadhum Matrood, Diana Naeemah Abd alrazaq, Naeem Sabah Khilkhal, **THE IMPACT OF APPLYING ANALYTICAL PROCEDURES BY EXTERNAL AUDITOR IN ACCORDANCE WITH ISA 520 ON AUDIT PERFORMANCE IMPROVEMENT: AN EXPLORATORY STUDY IN THE IRAQI AUDIT FIRMS AND COMPANIES**, Academy of Accounting and Financial Studies Journal ،Research Article: Vol: 23 Issue: 01; 2019– IRAQ.

إشكالية الدراسة: هل يتم تطبيق الإجراء التحليلي المنصوص عليه في معيار المراجعة الدولي (520) من قبل المدققين العراقيين عند إجراء التدقيق؟

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى

1 .بيان مدى التزام مكاتب التدقيق العراقية بتطبيق الإجراءات المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم 520.

2 .تحديد أثر استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المدقق العراقي في كشف الغش والأخطاء الجوهرية.

3 .التعرف على أبرز النسب المالية المستخدمة في الإجراءات التحليلية الواردة في المعيار الدولي رقم 520.

عينة وأداة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من عدد من مكاتب التدقيق العاملة في جمهورية العراق موزعة على مدن عراقية مختلفة. تم اختبار الفئات التي تحمل تخصص علوم المحاسبة بدرجات متفاوتة فقط لضمان الإجابة الموضوعية على الأسئلة التي تم تطويرها. تم اختيار ما مجموعه (48) شركة تدقيق عشوائياً وتوزيع 196 استبانة مباشرة على العاملين بهذه المكاتب (تخصص محاسبة). بلغ عدد الاستبيانات التي تم استرجاعها (187) استبانة تمثل 95٪ من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة واستبعد 12 استبانة أخرى لعدم صلاحيتها للتحليل. أما باقي الاستبيانات (175) فقد تم تحديدها للدراسة والتحليل وتمثل (93.5٪) من عدد الاستبيانات المسترجعة.

نتائج الدراسة: تم التوصل إلى النتائج التالية:

- على الرغم من أن المدققين العراقيين لم يكونوا على دراية بأهمية استخدام الإجراءات التحليلية ، إلا أن المستوى العام للاعتراف بأهمية إجراءات المراجعة التحليلية ومتطلبات معيار المراجعة الدولية 520 كان جيدًا.
- معوقات استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المراجعين العراقيين هي تدني مستوى الدورات التدريبية.
- تُستخدم إجراءات المراجعة لمساعدة المراجع في تخطيط وتوقيت المراجعة وتأثيرها المادي على اكتشاف التحريفات والتحريفات في البيانات المالية.
- يؤكد المستفيدون من خدمات المراجعة على توافر الخبرة والتأهيل العلمي للمراجع مما يسهل استخدام الإجراءات التحليلية.

توصيات الدراسة:

- ضرورة قيام جمعية المحاسبين القانونيين في العراق بتنظيم ورش عمل ودورات وندوات للمحاسبين العراقيين حول استخدام الإجراءات التحليلية.
- تعميم استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مكاتب المراجعة في العراق والعمل على رفع مستوى الوعي بالإجراءات التحليلية في جميع مراحل المراجعة.
- يجب على المشرفين على مكاتب المراجعة أن يطلبوا من شركات المراجعة تطوير إجراءات مراقبة الأداء.

- ضرورة حصر اهتمام المدققين العراقيين بإجراءات المراجعة التحليلية كطريقة جيدة وهامة لإتمام عملية التدقيق بأقل جهد وتقليل الوقت والتكلفة.

10-"دراسة: Oksana Dolinska ,(2019)"

"IMPROVEMENT OF THE MODEL OF USING ANALYTICAL PROCEDURES AT INTERNAL AUDITING OF A BANK"

"تحسين نموذج استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق الداخلي للبنك"[1]

إشكالية الدراسة: كيف يتم إستخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق المصرفي الداخلي؟

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى بيان آليات إستخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق الداخلي للبنوك

تم النظر في جوهر تعريف "الإجراءات التحليلية" وتحديده. تم فصل الإجراءات التحليلية عن مكونات المراجعة، كما تم تحليل جانبها النظري.

عينة وأداة الدراسة: تم تحليل تصنيف طرق الإجراءات التحليلية للحصول على أدلة المراجعة. تتكون الإجراءات التحليلية من طرق تقدير النظام الداخلي وتحليل الوضع المالي للبنك وكذلك تحليل عمليات الأعمال الخاصة بالبنوك في أوكرانيا، تم تقديم مزايا وعيوب المكونات المنهجية للإجراءات التحليلية وتحليلها. تمت دراسة مراحل مهمة التدقيق. يتم النظر في الإجراءات التحليلية في ثلاث مراحل من التدقيق الداخلي: التخطيط، أداء المهمة والتقرير عن النتيجة، موضحة من خلال منظور التحليل الاقتصادي. تؤخذ في الاعتبار المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي التي تنظمها. يتم فصل أسئلة أوراق العمل التي تعمم نتيجة استخدام الإجراءات التحليلية

نتائج الدراسة: أثبتت تصفية 104 من البنوك في أوكرانيا أنها لا تستطيع إدارة مخاطرها واتخاذ قرارات إدارية صحيحة في الوقت المناسب، كما أن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل سيء. يشتمل هذا النظام فقط على قسم فرعي للتدقيق الداخلي لم يتعامل مع الكشف في الوقت المناسب عن عدم الدقة، لذا لم يتم وضع توصيات معقولة للقرارات الإدارية. لتوفير وظائف التدقيق الداخلي للبنك، يستخدم التقسيم الفرعي إجراءات التدقيق. وهي تشمل الإجراءات التحليلية التي بدورها تعتبر أساسية لتحقيق أهداف مهمة التدقيق.

1.عند تحقيق وظيفة المراجعة الداخلية، تم فصل المراحل الثلاث: التخطيط، وتنفيذ المهمة والنتيجة. في مرحلة التخطيط، يتم استخدام الإجراءات التحليلية لتقدير مستوى المخاطر باستخدام التحليل المقارن في مرحلة مهمة التدقيق، تم استخدام التحليل الأفقي والعمودي والمعياري في المرحلة الأخيرة للتقرير، يقوم المراجع بتحليل وتقدير أدلة المراجعة التي تم جمعها لإعداد تقرير مراجعة.

[1] Oksana Dolinska, **IMPROVEMENT OF THE MODEL OF USING ANALYTICAL PROCEDURES AT INTERNAL AUDITING OF A BANK**, «EUREKA: Social and Humanities», Number 4, Ukraine; 2019, DOI: 10.21303/2504-5571.2019.00947.

2 .تم تحقيق التعميم النظري للمناهج العلمية لمحتوى مفهوم "الإجراءات التحليلية". لقد تم الكشف عن أنه يجب تفسيرها من خلال منظور التحليل الاقتصادي. تم تقديم نموذج الإجراءات التحليلية للتدقيق الداخلي للبنوك الذي اقترح خطوات لاستخدامها. وقد أدت نتائج البحث إلى تجسيد وإثبات أساليب الإجراءات التحليلية في مراحل المراجعة الداخلية التي تشكل أدلة المراجعة.

توصيات الدراسة: يمكن أخذ ما توصلت إليه الدراسة من نتائج كتوصيات منهجية لإستخدامها في الدراسات.

11- "دراسة: Israa Mansour , Mutasem Kalib /2019"

"أثر استخدام الإجراءات التحليلية في خفض تكلفة التدقيق الضريبي "دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية"[1]

"The Impact of Using Analytical Procedures on Reducing the Cost of Tax Audit "The Jordanian Income and Sales Tax Department"

إشكالية الدراسة: "ما هو تأثير استخدام الإجراءات التحليلية خلال جميع مراحل التدقيق على خفض تكلفة التدقيق الضريبي في الأردن؟"

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى فحص أثر استخدام الإجراءات التحليلية في خفض تكلفة التدقيق الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.

كما هدفت إلى تحديد أثر استخدام الإجراءات التحليلية في خفض تكلفة المراجعة الضريبية في المراحل الثلاث المختلفة للمراجعة (التخطيط، التنفيذ الميداني، المرحلة النهائية).

عينة وأداة الدراسة: ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة والممثلة من مدققي مديرية كبار دافعي الضرائب ومديريات المكلفين المتوسطين بدائرة ضريبة الدخل والمبيعات الذين يعملون في هذه المديريات. تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للعثور على النتائج.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على أثر استخدام الإجراءات التحليلية في خفض تكلفة التدقيق الضريبي في الأردن. كما تم استخدام الكتب والأدبيات السابقة والتعليمات والتشريعات والتقارير المالية المتعلقة بالضرائب في الأردن. تم استخدام استبانة في جمع المعلومات: يتكون هذا الاستبيان من جزأين. الأول يتعلق بالخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة. والثاني يتعلق بالمتغيرات المستقلة (مراحل المراجعة) والمتغير التابع (تكلفة المراجعة الضريبية).

نتائج الدراسة:

[1] Israa Mansour , Mutasem Kalib, **The Impact of Using Analytical Procedures on Reducing the Cost of Tax Audit "The Jordanian Income and Sales Tax Department"**, International Business Research; Vol. 12, No. 2; 2019 ISSN 1913-9004 E-ISSN 1913-9012, Published by Canadian Center of Science and Education; URL: https://doi.org/10.5539/ibr.v12n2p52.

- يعتمد المدقق الضريبي في عملية المراجعة بشكل أساسي على الإجراءات التحليلية لتحقيق عمله في جميع مراحل التدقيق الضريبي بأقل وقت وجهد وتكلفة.
- وأظهرت النتائج أن استخدام الإجراءات التحليلية أدى إلى خفض تكلفة التدقيق الضريبي في جميع مراحل المراجعة.
- المرحلة التي لها أكبر الأثر في استخدام الإجراءات التحليلية في خفض التكلفة هي مرحلة المراجعة النهائية تليها مرحلة التخطيط ومرحلة التنفيذ (العمل الميداني).

توصيات الدراسة: أوصت الدراسة بضرورة إلزام المراجعين في دائرة الضرائب باستخدام الإجراءات التحليلية لأنها تقلل من تكلفة التدقيق الضريبي وضرورة عقد ورش عمل وبرامج تدريبية لتحديد أهمية الإجراءات التحليلية في التدقيق الضريبي

بناءً على ما سبق ، لأن الإجراءات التحليلية تساعد على توفير تكلفة التدقيق الضريبي، يجب أن تشجع المدقق على استخدام الإجراءات التحليلية أثناء عملية التدقيق الضريبي وسن القوانين واللوائح التي تلزم المراجعين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات باستخدامها. في جميع مراحل المراجعة لرفع كفاءة وفعالية العمل بأقل التكاليف. بالإضافة إلى عقد الندوات وورش العمل المهنية في مجال الإجراءات التحليلية لإطلاع المراجعين على أهميتها في رفع كفاءة العمل. وكذلك تحسين التفاعل بين مؤسسات المحاسبة المهنية والجمعيات ذات الصلة لتطوير وتحسين مهنة التدقيق وتحديث معايير وأساليب مهنة التدقيق لتواكب التطورات الأخيرة والمتطلبات المهنية في هذا المجال.

أخيرًا ، سيؤدي استخدام الإجراءات التحليلية إلى زيادة كفاءة وفعالية مهنة التدقيق ودعم الأبحاث والدراسات التي تبحث في تطوير مهنة التدقيق التي ستعمل بشكل عام على تطوير مهنة التدقيق الضريبي

12 -"دراسةA. Ježovita, B. Tušek, L. Žager 2018 :"

"حالة الإجراءات التحليلية في التدقيق الداخلي كآلية لحوكمة الشركات"[1] ،

"THE STATE OF ANALYTICAL PROCEDURES IN THE INTERNAL AUDITING AS A CORPORATE GOVERNANCE MECHANISM, Journal of Contemporary Management Issues,"

إشكالية الدراسة: كيف يتم استخدام الإجراءات التحليلية في ارتباطات التأكيد كرافعة لفعالية وكفاءة نشاط التدقيق الداخلي؟

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في مستوى واختلافات وتعقيد الإجراءات التحليلية المستخدمة في التدقيق الداخلي من أجل تحديد الوضع الحالي وآفاق تحسين الفعالية والكفاءة.

[1] : Ana Ježovita, Boris Tušek, Lajoš Žager, **THE STATE OF ANALYTICAL PROCEDURES IN THE INTERNAL AUDITING AS A CORPORATE GOVERNANCE MECHANISM**, Journal of Contemporary Management Issues, Management, Vol. 23, , No.2, Croatia. 2018, pp: 15-46.

تبحث الدراسة إلى أي مدى تتكيف وظائف التدقيق الداخلي في كرواتيا مع ظروف العمل المعاصرة والعمليات المهنية المتغيرة، وذلك بقياس مستوى تطبيق الإجراءات التحليلية. يتم تحليل قضايا البحث باستخدام الجانب النظرية، والتوجيهات المقدمة من المؤسسات المهنية، وأهمية التدقيق الداخلي كآلية لحوكمة الشركات. سيوفر البحث رؤى حول ما إذا كان وإلى أي مدى يتم احترام المنهجية المطلوبة وسيقيم التقدم المحرز في التدقيق الداخلي الكرواتي في بيئة معاصرة. سيتم تقييم تقدم التدقيق الداخلي في كرواتيا من خلال مقارنة نتائج البحث بالحالة العالمية للمهنة. بالإضافة إلى ذلك، سينتج عن البحث وجهات نظر التقدم في التدقيق الداخلي المتعلقة بمهارات ومعرفة المدققين الداخليين فيما يتعلق بالتكنولوجيا المعاصرة وكفاءتهم في استخدام التحليلات المعقدة في عملهم.

عينة وأداة الدراسة: تم جمع بيانات البحث باستخدام المسح. تم تحليل الردود التي تم الحصول عليها باستخدام الإحصائيات المناسبة) الترددات والنسب واختبارات Chi-Square و Kruskal-Wallis و Mann-Whitney U و Kolmogorov-Smirnovو.(Shapiro-Wilk

نتائج الدراسة: تظهر النتيجة النهائية أن المدققين الداخليين في كرواتيا ليسوا "معاصرين" ويمكن اعتبارهم "تقليديين". يستخدم المدقق الداخلي الكرواتي "التقليدي" إجراءات تحليلية بسيطة، في الغالب في تخطيط وتنفيذ مراحل ارتباطات التأكيد. في هذا السياق، يمكن استنتاج أن نظام التعليم والباحثين والمنظمين والمهنة يجب أن يرفعوا الوعي بأهمية وإمكانية استخدام الإجراءات التحليلية في عمليات التأكيد كأسلوب قيم لزيادة فعالية وكفاءة التدقيق الداخلي في كرواتيا. يمكن مقارنة وجهات نظر استخدام التحليلات في التدقيق الداخلي في كرواتيا بالاتجاهات العالمية. كما وجد البحث ، يمكن وضع حالة تطبيق الإجراء التحليلي في مرحلة البداية مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن المدققين يستخدمون في الغالب إجراءات بسيطة تتم معالجتها باستخدام MS Excel.

توصيات الدراسة: في هذا السياق، تشمل وجهات النظر مستوى تنفيذ أعلى لأنظمة تخطيط موارد المؤسسات في بيئة أعمال الشركات التي ستزود المدققين الداخليين ببيانات أكثر تفصيلاً، والقدرة على التبديل من العينات إلى مجموعات بيانات التدقيق. علاوة على ذلك،

تشمل وجهات النظر دمج برامج المدققين الداخليين مع أنظمة تخطيط موارد المؤسسات التي ستمكن من تدقيق البيانات مباشرة من نظام الشركات. ستشمل الخطوة المهمة التالية قدرة المدققين على التعامل مع البيانات الضخمة. في تلك المرحلة، سيكون استخدام التحليلات المتقدمة أمرًا حتميًا وضروريًا. لكي يتمكن المدققون الداخليون من القيام بذلك، يحتاجون إلى الحصول على المعرفة المناسبة فيما يتعلق بتطبيق التكنولوجيا، وفهم التحليلات.

13 -"دراسة: J. Kritzinger & K. Barac ,2017"

"The application of analytical procedures in the audit process: A South African perspective"

"تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة: منظورجنوب أفريقي"[1]

[1]J. Kritzinger & K. Barac, **The application of analytical procedures in the audit process: A South African perspective**; Southern African Business Review Volume. 21; NO. 1, 2017.

إشكالية الدراسة: ما هو واقع تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة حسب آراء المدققين في جنوب أفريقيا؟

هدف الدراسة: كان الهدف من هذه الدراسة هو التحقيق في تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق من قبل مدققي جنوب أفريقيا. وتربط هذا التطبيق بالممارسات العالمية.

عينة وأداة الدراسة: تم اختيار نهج بحث نوعي، باستخدام ثلاث وحدات تحليل، وتم جمع البيانات من خلال مقابلات مع 15 من كبار مديري التدقيق في شركات تدقيق كبيرة في جنوب إفريقيا) .أكبر 4 شركات تدقيق ، وشركات تدقيق من الدرجة الثانية و(AGSA ، تم الحصول على تصوراتهم حول استخدام الإجراءات التحليلية والعوامل التي تؤثر على استخدامها ، والنظر فيها.

نتائج الدراسة: كشفت نتائج الدراسة أن المدققين في جنوب إفريقيا يدركون أن الإجراءات التحليلية تضيف قيمة إلى التدقيق وأن استخدامها يعزز كفاءة وفعالية التدقيق.

- تؤكد الدراسة أن تطبيق المراجعين الجنوب أفريقيين للإجراءات التحليلية يتفق مع الممارسات المتبعة من قبل نظرائهم العالميين.
- يطبق المدققون في جنوب إفريقيا إجراءات تحليلية في جميع مراحل عملية التدقيق. تم تحديد العوامل التي لها تأثير على استخدام الإجراءات التحليلية: منهجية مخاطر الأعمال، تسريع التقدم في التكنولوجيا، والاستخدام المتزايد للمعلومات غير المالية لتقييم مدى معقولية البيانات المالية.
- تشير هذه الدراسة إلى أن المشاركين تصوروا الإجراءات التحليلية على أنها جزء لا يتجزأ من عملية المراجعة، وأنهم طبقوا إجراءات تحليلية أثناء التخطيط، والعمل الميداني، والاستنتاج، والتقييم، ومراحل إعداد التقارير الخاصة بالمراجعة.
- وجدت الدراسة أن المشاركين في شركات التدقيق في Big 4 بدأوا عمليات التحقيق الخاصة بهم للاختلافات بين توقعاتهم الخاصة وتمثيلات الإدارة مع تنقيح الافتراضات المستخدمة في تطوير توقعاتهم الخاصة. وأشار المشاركون إلى أنهم حصلوا بشكل رئيسي على تفسيرات للفروق بين الإدارة والموظفين الماليين، كان التعامل مع المدققين الداخليين وإجراء مناقشات مع الموظفين غير الماليين من الأساليب التي تم استخدامها بشكل أقل تكرارًا.

توصيات الدراسة: يوصى بأن يستخدم الباحثين نتائج هذه الدراسة لإجراء مزيد من البحث حول تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق. من أجل زيادة جودة عمليات التدقيق، توصي الدراسة الممارسين بدمج المزيد من الإجراءات التحليلية في أدائهم لعمليات التدقيق. يوصى أيضًا بأن يستخدم الممارسون نتائج هذه الدراسة لربط ممارساتهم في تطبيق الإجراءات التحليلية بالممارسات العالمية.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن العوامل المؤثرة في استخدام الإجراءات التحليلية أنه حدد المشاركون العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي لها تأثير على مدى استخدامهم للإجراءات التحليلية. يعتبر تقييم المراجع لمخاطر التحريف الجوهري هو المحدد الرئيسي لمدى استخدامهم للإجراءات التحليلية. العوامل الأخرى التي تؤثر على

استخدام الإجراءات التحليلية التي حددها المدققون في جنوب إفريقيا تشمل ما يلي: توافر وجودة وموثوقية بيانات العميل

أما فيما يخص استخدام الإجراءات التحليلية: وجدت الدراسة أن المشاركين يعتقدون أنهم بحاجة إلى تطبيق إجراءات تحليلية لأنها تضيف قيمة إلى المراجعة، وتمكن المدققين من اكتساب فهم أفضل للعميل، وهو مطلب إلزامي، ولديها القدرة على تحسين جودة المراجعة، وهو فعال من حيث التكلفة. كطريقة لتحديد المخاطر.

14-" دراسة: Ali Veysel:2016"

"PROBLEMS IN APPLICATION OF THE ANALYTICAL AUDIT PROCEDURES"

"مشاكل في تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية"[1]

هذه المقالة مخصصة للتطبيق العملي للإجراءات التحليلية وفقًا للمعيار الدولي للتدقيق 315 (ISA) تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري من خلال فهم الكيان وبيئته و ISA 520 الإجراءات التحليلية. يعرض طبيعة الإجراءات والمتطلبات التحليلية لتطبيقها وفقًا لقائمة المراجعة لمعهد المحاسبين القانونيين المعتمدين - بلغاريا.

إشكالية الدراسة: ما هي المشاكل التي تواجه المحاسبين القانونيين المعتمدين عند تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية؟

هدف الدراسة: الهدف من هذه الدراسة هو عرض الثغرات في تطبيق الإجراءات التحليلية وإتاحة الفرص للتغلب عليها من خلال دراسة متطلبات معايير التدقيق الدولية والممارسات العالمية الجيدة، تم إعتماد المنهج الوصفي.

عينة وأداة الدراسة: تمثلت في معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في بلغاريا.

نتائج الدراسة: تسمح الإجراءات باستخلاص الاستنتاجات التالية الأكثر أهمية:

- يجب استخدام تحليل الاتجاهات (على سبيل المثال المقارنات) وتحليل النسبة لتقييم المخاطر في المراجعة؛ في تحليل المعاملات، من الضروري التأكيد على الأرصدة النهائية لبنود الميزانية؛ لا ينبغي تفصيل المعلومات، لأن الهدف هو تحديد مناطق الخطر فقط يمكن أيضًا استخدام تحليل الانحدار، الأمر الذي يتطلب المزيد من الحسابات

توصيات الدراسة: لم يقدم الباحث أية توصيات.

[1]Ali Veysel , **PROBLEMS IN APPLICATION OF THE ANALYTICAL AUDIT PROCEDURES**, Journal of ICPA, Bulgaria - IDES, 4/ 2016.

المبحث الثاني: عرض مختصر للدراسات السابقة ومقارنة الدراسات

حاولنا في هذا المبحث ذكر أهم أوجه التشابه والإختلاف للدراسة الحالية مع ما سبق من الدراسات

المطلب الأول: تلخيص ومقارنة الدراسات السابقة باللغة العربية

تم تقديم ملخص عن كل دراسة سابقة معدة باللغة العربية على حدة ومقارنتها مع الدراسة الحالية.

اسم الباحث	عنوان الدراسة	عينة الدراسة ونوعها	التعليق على الدراسة
زهراء قيس جخيور، سهاد صبيح فرج 2022	إستعمال الإجراءات التحليلية في تقدير مخاطر أعمال التدقيق	دراسة تحليلية في أحد المصارف العراقية الخاصة مصرف الإئتمان العراقي	إختلفت عن دراستنا من ناحية بيئة إجراء الدراسة حيث أُعدت في إحدى المصارف بالعراق، وكذا اعتمدت الأسلوب التحليلي.
عفراء الفاضل محمد عثمان، أيمن عبد الله محمد أبو بكر 2021	"دور المراجعة التحليلية في ضمان استمرارية المنشاة (دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة بولايتي الخرطوم والبحر الأحمر بالسودان)"	المراجعين الخارجيين من مكاتب المراجعة الخارجية 2020	إختلفت عن الدراسة الحالية من حيث البيئة والمنهج حيث أُعدت لدراسة مكاتب المراجعة الخارجية بالسودان، إتفقت الدراستين على إستخدام المراجعين للمراجعة التحليلية لتقييم إستمرارية الإستغلال.
وليد عمر عويس، أحمد علي بواعنة 2021	أثر الإجراءات التحليلية في تعزيز الحكم المهني لمدقق الحسابات القانوني في الأردن	192 مدققا ينتمون إلى جمعية المحاسبين القانونيين الأدرنيين	إختلفت كلية عن الدراسة الحالية من حيث أداة وهدف الدراسة لأثر الإجراءات التحليلية في تعزيز الحكم المهني لمدقق الحسابات القانوني وطبيعة الدراسة التي كانت ميدانية
أبو القاسم محمود أبو ستالة 2021	مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراحل المراجعة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي "دراسة ميدانية من وجهة نظر مراجعي الديوان المحاسبي الليبي بالمنطقة الغربية"	30 إستمارة لمراجعي ديوان المحاسبة الليبي	إختلفت عن الدراسة الحالية من حيث البيئة المخصصة للدراسة وكذا نوع الدراسة، كما توافقت مع الدراسة الحالية في متغير إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية
صحراوي فارس، زعرور نعيمة	استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين عملية التدقيق. دراسة حالة الشركة	الشركة التابعة حبوب الزيبان-المركب	إتفقت مع الدراسة الحالية من حيث بيئة إجراء الدراسة وكذا نوعها دراسة حالة وتقاطعت معها في

2021	التابعة حبوب الزيبان-المركب الصناعي القنطرة	الصناعي القنطرة بسكرة الجزائر	إمكانية استخدام الإجراءات التحليلية لإكتشاف الأخطاء
عثمان عبد القادر حمه أمين، كولالة عاصي محمد 2020	أثر الإجراءات التحليلية على تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمدققين الخارجيين في اقليم كوردستان/ العراق	دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمدققين الخارجيين	إختلفت عن الدراسة الحالية من حيث البيئة المحاسبية وكذا من ناحية المتغير المتعلق بتقليص فجوة التوقعات
ساهر محمد محمود عدوس 2019	دور تطبيق الإجراءات التحليلية في التدقيق على تخفيض مخاطر الأعمال (في شركات الوساطة المالية الأردنية)	مدققي الحسابات الخارجيين في شركات الوساطة المالية الأردنية	أُجريت في بيئة مخالفة لبيئة الدراسة الحالية، وكذا درست آراء مدققي الحسابات كما إتفقت مع دراستنا من حيث إستخدام النسب المالية عبر السنوات السابقة أو مع المؤشرات المعيارية.
حجاز خديجة 2019	إستخدام أساليب التحليل الإحصائي كمدخل لترشيد الحكم الشخصي للمدقق في مجال المراجعة التحليلية – دراسة مجموعة من المدققين الخارجيين في الجزائر	مجموعة من المدققين الخارجيين في الجزائر تتكون من 93 محافظ حسابات وخبير محاسب	إتفقت مع دراستنا من حيث أنها أعدت في البيئة المحاسبية الجزائرية غير أنها كانت إستطلاعية لمدى إعتماد مدققي الحسابات لأساليب التحليل الإحصائي في مجال المراجعة التحليلية
كردودي سهام، بن قدور علي، تركي راجي المحمود، 2018	فعالية أساليب المراجعة التحليلية ودورها في تحسين أداء عملية المراجعة - دراسة ميدانية	عينة عشوائية من الأكاديميين والمهنيين في ولايات بالجزائر	تشابهت مع دراستنا في البيئة المحاسبية الجزائرية إلا أنها إختلفت من حيث أنها دراسة ميدانية
بن عيسى عبد الرحمان 2018	استخدامات المراجعة التحليلية في تقرير محافظ الحسابات عن قدرة شركات المساهمة في الجزائر على الاستمرارية في النشاط - دراسة حالة شركة بيوفارم -	شركة Biopharm الجزائر	إتفقت مع الدراسة الحالية في الشركة المدروسة وتقاطعت معها في الإجراءات التحليلية وبين تقرير محافظ الحسابات على الاستمرارية في النشاط، وهذا من خلال اعتماده على نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

عميرش إيمان 2017	مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي-دراسة مقارنة بين كل من الجزائر وفرنسا-	ممارسي المهنة في كل من الجزائر وفرنسا	إتفقت مع الدراسة الحالية من حيث البيئة المحاسبية وإختلفت من حيث نوعها الميداني لآراء ممارسي المهنة كما انها بحثت في إمكانية تقييم المخاطر
بولحبال فريد 2017	استخدامات المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة	200 من أفراد الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بالشرق الجزائري	تشابهت مع الدراسة الحالية من حيث بيئة المحاسبية الجزائرية وإختلفت من حيث نوعها الميداني وإتفقت مع دراستنا الإعتماد على الأساليب الكمية في أداء عملية المراجعة التحليلية يعكس مدى صحة وعدالة القوائم المالية
إسماعيل محمد مطر 2016	مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المدققين الداخليين في المصارف العاملة في قطاع غزة فلسطين	جميع المدققين الداخليين في البنوك العاملة بقطاع غزة والبالغ عددهم (25) مدققا، يعملون في (11) بنك	تباينت عن الدراسة الحالية بإعتمادها منهج دراسة إستطلاعية للمدققين كما أنها أُجريت على البنوك، إلا أنهما بحثتا في إمكانية استخدام الإجراءات التحليلية على التحليل المالي
نادية عبد المجيد سليمان أبو سنيدة 2015	دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التوقعات من وجهة نظر المحاسب القانوني في قطاع غزة فلسطين	87 إستبانة لمهنيين موزعين على 66 مكتب لتدقيق الحسابات في قطاع غزة	إختلفت عن الدراسة الحالية من حيث نوع الدراسة وكذا بيئتها إضافة إلى المتغير الثاني المتعلق بفجوة التوقعات

المطلب الثاني: تلخيص ومقارنة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

تم تقديم ملخص عن كل دراسة سابقة معدة باللغة الأجنبية على حدة ومقارنتها مع الدراسة الحالية.

اسم الباحث	عنوان الدراسة	عينة الدراسة	نتائج الدراسة
Hasan Al Qtaish, Mohammed Hassan Makhlouf,	The Effect of Auditors' Use of Analytical Procedures in the Light of ISA 520 on Audit Quality: Evidence from Jordan	60 من المراجعين الخارجيين في الأردن	إختلفت بيئتها عن الدراسة الحالية كما أنها ميدانية لإستطلاع آراء المراجعين تشابهت مع دراستنا في استخدام المدقق للنسب المالية ومقارنة النسب

Abdul Hakim Joudeh/ 2022			المالية بمعايير محددة سلفا (معايير التحليل المالي) كإجراءات التحليلية
Wadesango Newman, Jonathan January, Malatji Stephen/ 2021	THE APPLICATION OF ANALYTICAL PROCEDURES IN THE INTERNAL AUDIT PROCESS Zimbabwi	عدد من المدققين الداخليين بزيمبابوي	تباينت مع الدراسة الحالية في بيئة المحاسبية في حين خصصت لمجموعة من المدققين الداخليين لتطبيق الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الداخلي لأنه يحسن جودة التدقيق وفعاليته
Dhyaa Abdulrazaq Abduljabar Al-Laban, Hassan Joudah Alhassany 2021	Analytical Procedures for the External Entrepreneurship Auditor and their Role in Reducing Audit Risks (An Applied Study In A Sample of Iraqi Banks)	90 إستبانة على مدققين خارجيين العراق	إختلفت عن دراستنا من حيث البيئة ونوع الدراسة المتمثلة في دراسة إستطلاعية يستخدم المدققون أساليب الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة تقاطعت مع الدراسة الحالية على تقليل مخاطر المراجعة
Modar Abdullatif, Aya Banna, Duha El-Sahsah, Taher Wafa 2021	Exploring the application of analytical procedures by Jordanian external auditors	أجرى الباحثون مقابلات شبه منظمة مع اثني عشر مدققًا خارجيًا أردنيًا متمرسًا	تباينت بيئة الدراسة عن دراستنا حيث أُجريت في الأردن كما أنها كانت إعتمدت أداة مختلفة والمتمثلة في المقابلة لإكتشاف تطبيق الإجراءات التحليلية
Amina Bendjaballah, Ahmed Chemseddine Bouarar 2021	The Effect of Applying Analytical Procedures on Audit Quality: An Empirical Study	78 مدققاً خارجياً في الجزائر	تشابهت مع الدراسة الحالية من حيث الإجراءات التحليلية في البيئة المحاسبية الجزائرية إلا أنها تطرقت لهذا وفق دراسة ميدانية، كما أنهما تقاطعتا من حيث تأثير تقييم استمرارية الشركة.
Alaa Fareed Abdulahad Sawsan Fadel jassim 2021	Analytical Procedures and Their Impact on Reducing Audit Risks in the Auditor's Report	تقارير المراجعين في الشركات المساهمة المدرجة في هيئة سوق المال العراقي	إختلفت الدراسة عن دراستنا من حيث أنها تطرقت لتقارير المراجعين وفي مكان التطبيق المتمثل في العراق، في حين أنها تشابهت من حيث إستهدفها الشركات المدرجة في سوق المال، وأن استخدام

			الإجراءات التحليلية يساهم في تقليل مخاطر المراجعة
Amirouche ARBANE, Tassadit BOUSBAINE 2020	Conception et réalisation d'un réseau de neurones artificiels pour l'évaluation des erreurs significatives dans le cadre des procédures d'audit analytiques (cas du groupe SAIDAL)	حالة مجمع صيدال الجزائر	تشابهت مع دراستنا من حيث الشركة محل الدراسة إضافة إلى تطبيق نموذج الشبكات العصبية الإصطناعية لإكتشاف الأخطاء ضمن الإجراءات التحليلية يذكر أنها كانت في فترة مختلفة
Miloud toumi, Naim Lounis 2019	Application of Analytical Procedures in the Audit Process Case study of Biofarm Company for the period 2014-2017	دراسة حالة شركة بيوفارم للأدوية للفترة (2017-2014) الجزائر	تشابهت مع دراستنا في البيئة المحاسبية الجزائرية إضافة إلى التطرق لشركة بيوفارم لاستخدام إجراءات المراجعة التحليلية ممثلة في النسب المالية، وإختلفت عنها في فترة الدراسة.
2019 Oksana Dolinska	IMPROVEMENT OF THE MODEL OF USING ANALYTICALPROCEDURES AT INTERNAL AUDITING OF A BANK Ukraine	104 من البنوك في أوكرانيا	توافقت الدراستان من حيث استخدام الإجراءات التحليلية لتقدير مستوى المخاطر في ما إختلفت معها في مكان الدراسة الذي شمل دولة أوكرانيا وكما درست مؤسسات مالية ممثلة في البنوك
Israa Mansour, Mutasem Kalib 2019	The Impact of Using Analytical Procedures on Reducing the Cost of Tax Audit "The Jordanian Income and Sales Tax Department"	مدققي مديرية الضرائب ومديريات المكلفين بضريبة الدخل والمبيعات الأردن	تباينت عن دراستنا من حيث إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية مع متغير التدقيق الضريبي كما أُعدت في بيئة مختلفة، إضافة لإستخدامها أداة الإستبيان بعكس الدراسة الحالية
Adnan Kadhum Matrood, Diana Naeemah Abd alrazaq, Naeem Sabah Khilkhal 2019	THE IMPACT OF APPLYING ANALYTICAL PROCEDURES BY EXTERNAL AUDITOR IN ACCORDANCE WITH ISA 520 ON AUDIT PERFORMANCE IMPROVEMENT: AN EXPLORATORY STUDY IN THE	دراسة استكشافية في مكاتب التدقيق العراقية	إختلفت دراسة الباحثين عن دراستنا من حيث المكان بالإضافة إلى نوعها بأنها دراسة استكشافية غير أنهما تعرضتا للمعيار الدولي للتدقيق رقم 520 المتعلق إجراءات التحليلية

		IRAQI AUDIT FIRMS AND COMPANIES	
إختلاف دراستنا عنها بشكل واضح إنطلاقا من البيئة والأداة والهدف حيث تطرق الباحثين في دراستهم لتطبيق الإجراء التحليلي في التدقيق الداخلي من قبل المدققين في كرواتيا	عينة من المدققين الداخليين في كرواتيا	THE STATE OF ANALYTICAL PROCEDURES IN THE INTERNAL AUDITING AS A CORPORATE GOVERNANCE MECHANISM Croatia	Ana Ježovita, Boris Tušek, Lajoš Žager 2018
استخدمت الدراسة أداة مغايرة وفي بيئة بخلاف دراستنا ممثلة في المقابلة مع مدققين في جنوب إفريقيا والتي بحثت في تطبيق الإجراءات التحليلية على التدقيق	مقابلات مع كبار مديري التدقيق في شركات تدقيق كبيرة في الجنوب إفريقيا.	The application of analytical procedures in the audit process: A South African perspective	2017, J. Kritzinger & K. Barac
كان هناك إختلاف كبير بين الدراستين حيث سعت هذه الدراسة لإبراز المشاكل الخاصة بإجراءات المراجعة التحليلية في بلغاريا، وتوافقت الدراستان من حيث المعيار الدولي للمراجعة 520	عدد من المراجعين لمعهد المحاسبين القانونيين المعتمدين - بلغاريا	PROBLEMS IN APPLICATION OF THE ANALYTICAL AUDIT PROCEDURES Bulgaria	Ali Veysel 2016

المبحث الثالث: مناقشة الدراسات السابقة

سنورد في هذا المبحث أهم ما جاء في الدراسات السابقة لموضوع الإجراءات التحليلية بشكل كلي للوصول إلى مساهمة الدراسة الحالية.

المطلب الأول: التعليق على الدراسات السابقة

إختلفت مصادر الحصول على المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة فنجد أغلب الدراسات السابقة عبارة عن مقالات وأبحاث منشورة في المجلات العلمية والدوريات وكما شملت الملتقيات ورسائل الماجيستير وأطروحات الدكتوراه، أما تحليلنا لهذه الدراسات فتم فحصها بحسب العناصر الآتية:

أهم متغير: بالنسبة للمتغير الرئيسي الذي شملته كل الدراسات السابقة ما يعرف بإجراءات المراجعة التحليلية أو ما يعرف بالإجراءات التحليلية في التدقيق .

عدد الدراسات: تم الإعتماد على 28 دراسة سابقة تهتم بإجراءات المراجعة التحليلية وجاءت تناصفا 14 دراسة باللغة العربية و 14 دراسة باللغة الأجنبية، وكانت الدراسات في البيئة المحاسبية الجزائرية 9 دراسات بنسبة 32.14% وتمثل حوالي ثلث الأدبيات المعروضة، في حين أنه كانت معظم الدراسات ميدانية إستكشافية عن طريق المقابلة أو الإستبيان و4 دراسات لمؤسسات كانت في الدراسات المحلية أي حوالي 14.28% .

الفترة: إن فترة إجراء الدراسات السابقة كانت ترتيبية عبر تسلسل تاريخي وفق سلسلة زمنية حديثة نوعا ما خلال سبعة سنوات بداية من 2015 إلى غاية 2022 .

المكان: بالنسبة لبيئة إجراء الدراسات السابقة فكانت كالتالي منها ما كان محليا وبعض منها في البلدان العربية كالسودان والمملكة الهاشمية الأردنية وليبيا والعراق وفلسطين وإقليم كردستان، فيما كانت الأخرى في الدول الأجنبية زيمبابوي كرواتيا ودولة الجنوب إفريقيا وبلغاريا وفرنسا وأوكرانيا.

نوع الدراسة: كما تطرقت الأدبيات السابقة لدراسة إجراءات المراجعة التحليلية بالإعتماد على عينة بشكل إستطلاعي أي ميدانيا أو في عدة قطاعات تطبيقيا نذكرها كالتالي: كبرى شركات التدقيق العالمية BIG04 بالإضافة إلى عينة من المدققين العاملين في مكاتب التدقيق والمحاسبة كالغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ومعاهد المحاسبين القانونيين المعتمدين وجمعية المراجعين وكما كانت دراسة الحالات في شركات الصحة (الصناعة الصيدلانية) وإنتاج الأدوية، قطاع البنوك والمصارف الخاصة وشركات الوساطة المالية هذا بالإضافة إلى الصناعات وإجراء مقابلات ودراسة لتقارير المراجعين لعدد من الشركات المساهمة المختلطة والخاصة المدرجة في هيئة سوق المال، ومدققي مديرية كبار دافعي الضرائب ومديريات المكلفين المتوسطين بدائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

الأداة: كانت أغلب الأدبيات السابقة قد إعتمدت أداة الإستبيان وتم الإستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية SPSS لعينة من المهنيين لإستطلاع الرأي حول مدى إستخدام هذه الإجراءات وأنواعها وأثرها على التدقيق.

أبرز النتائج المتوصل إليها من الدراسات السابقة: إتضح لنا أنه هناك تشابها بين البيئتين المحلية والعربية من حيث غرض الإجراءات التحليلية للمراجعة كضمان الإستمرارية وترشيد الحكم الشخصي للمدقق وكانت النتائج إجمالا ترتكز على:

الجدول رقم (II-01): مقارنة نتائج الدراسات السابقة

	محليا	عربيا	دوليا
النوع	يتم إستخدامها بشكل متوسط تستخدم خلال مختلف مراحل المراجعة وجود إرتباط وثيق بين الإجراءات التحليلية وبين تقرير محافظ الحسابات للإستمرارية النشاط	-أجمعت الدراسات على أنه يتم إستخدام الأساليب الوصفية للمراجعة التحليلية بشكل كبير في حين أن النسب المالية والإحصائية بشكل متوسط، بينما الأساليب المتقدمة متدنية	يتم استخدام الإجراءات التحليلية لتقدير مستوى المخاطر باستخدام التحليل المقارن في مرحلة مهمة التدقيق، يتم استخدام التحليل الأفقي والعمودي والمعياري في المرحلة الأخيرة للتقرير
الغرض	تخفيض تكلفة أداء عملية التدقيق وتساهم في ترشيد الحكم الشخصي للمدقق تمكن من إكتشاف الأخطاء والتلاعبات الموجودة في القوائم المالية -عدم إستخدامها لتقدير المخاطر	-تضييق فجوة التوقعات في بيئة التدقيق -ترشيد الحكم المهني لمراجع الحسابات تخفيض مخاطر التدقيق ضمان إستمرارية الإستغلال	تطبيق الإجراء التحليلي في مرحلة البداية مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن المدققين يستخدمون في الغالب إجراءات بسيطة تتم معالجتها باستخدام MS Excel. -تحسين جودة التدقيق وفعاليته أن التنوع في استخدام الإجراءات التحليلية يساهم في تقليل مخاطر المراجعة في تقرير المدقق

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ما تقدم من دراسات سابقة

جاءت هذه الدراسة لتكون متابعة لسلسلة الأبحاث في الدراسات السابقة ومكملة لها بشقيها النظري والتطبيقي.

أوجه الإستفادة من الدراسات السابقة: ساعدت الدراسات السابقة في تشكيل الهيكل النظري لمتغيرات الدراسة الحالية والمتمثلة في إجراءات المراجعة التحليلية

-علاقة إجراءات المراجعة التحليلية بإكتشاف الأخطاء

-علاقة إجراءات المراجعة التحليلية بإستمرارية الإستغلال

وهذه العلاقات بدورها تم أخذها لتنفيذها في الجانب التطبيقي، حيث تمت الإستعانة بدراستين رئيسيتين بإعتبارهما المرتكز الأساسي لإختيار عينة الدراسة حيث كل واحدة تطرقت لشركة لحالها، حيث ركزت الأولى على إستمرارية الإستغلال أما الثانية فتطرقت لإكتشاف الأخطاء وبناءا عليه تم إختيار كلا الشركتين محل الدراسة

لعمل مقارنة ولتطبيق الإجراءات التحليلية وبالتالي تبين أنه يمكن البحث في إمكانية إكتشاف الأخطاء وكذا تقييم إستمرارية الإستغلال، وهو ما سيتم التطرق له في الفصل الثالث التطبيقي لغرض دراسة كل من الشركتين مع بعضهما دراسة مقارنة

-علاقة التنبؤ بالفشل المالي بإستمرارية الإستغلال لكلا الشركتين

-الشبكات العصبية الإصطناعية لإكتشاف الأخطاء الجوهرية لكلا الشركتين

المطلب الثاني: المساهمة العلمية

أولا: الفجوة البحثية:

وبعد إستعراض ومناقشة الدراسات السابقة حول الإجراءات التحليلية، وبيان لأوجه الشبه والإختلاف مع الدراسة الحالية فإنه يظهر جليا وجود فجوة بحثية والتي تركزت وفق ما يلخصه الجدول التالي:

الجدول رقم (II-02): الفجوة البحثية للدراسة

الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	الدراسة الحالية
إجتمعت الدراسات السابقة على إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية لأجل غرض واحد	لم تتطرق الدراسات السابقة لإستخدام إجراءات المراجعة التحليلية لأغراض متغيرات البيئة المحاسبية في الجزائر	أبرزت الدراسة الحالية مفاهيم تتعلق بكيفية تجسيد إجراءات المراجعة التحليلية وفق متطلبات البيئة المحاسبية الجزائرية
تعرضت أغلب الدراسات السابقة إلى التعرف على أثر إجراءات المراجعة التحليلية على جودة المراجعة والحكم المهني للمدقق	الدراسة الحالية كانت مكملة ومفصلة بشكل أعمق وأشمل لإستخدام كل الأساليب لإجراءات المراجعة التحليلية في بيئة مختلفة وتاريخ حديث ووفق منهج المقارنة	أُجريت الدراسة الحالية في فترة حديثة وعن طريق سلسلة زمنية على مدى تسعة سنوات من 2014- 2022 وعلى شركتين متنافستين بعكس الدراسات السابقة محاولة دراسة كل القوائم المالية
أُجريت في بيئات محاسبية مختلفة وكما أنها إستهدفت عدة مؤسسات مالية وصناعية ومكاتب المحاسبة إستخدمت معظم الدراسات المعالجة الميدانية عن طريق أداة الإستبيان لإستطلاع آراء المدققين	كما لم تدرس علاقة الإجراءات التحليلية للتنبؤ بالفشل المالي مع الإستمرارية في الإستغلال وكذا إكتشاف الأخطاء إلا ما ندر لم تتعرض لآليات إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية وفق مقتضيات البيئة المحاسبية الجزائرية وكذا مجال الصناعة الصيدلانية	إجراء دراسة تحليلية مقارنة بين شركتين متماثلتين في النشاط إعداد دراسة بالتوافق مع ما تنص عليه القوانين والتشريعات في البيئة المحاسبية الجزائرية إعتمدت على منهجية الدراسة القياسية المقارنة وتمت الإستعانة بدمج الأساليب التقليدية وأحدث التقنيات للتنقيب عن البيانات المالية

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: مساهمة الدراسة الحالية

من خلال إطلاعنا وتحليل الدراسات السابقة لموضوع البحث الذي يخص الإجراءات التحليلية للمراجعة فإننا نلاحظ أن هناك توافقا لمجموعة من البحوث لإستخدام إجراءات المراجعة التحليلية لتقدير المخاطر حيث إتبعت هذه الدراسات منهج الدراسة الميدانية لعينة من المدققين كما أنها تشابهت في أهدافها، غير أن دراستنا إختلفت عنها كما سبق وذكر في الفجوة البحثية ونعرض في ما يلي مميزاتها:

أولا: أهم ما قدمته الدراسة في الجانب النظري:

- تحديد العلاقة بين المتغيرات المتمثلة في المراجعة التحليلية والبيئة المحاسبية الجزائرية؛
- الربط بين معايير التدقيق ممثلة في معيار الإجراءات التحليلية مع إستمرارية الإستغلال؛
- اعداد إطار نظري للمهن المحاسبية المعتمدة في الجزائر ودراسة توزيعهم خلال السنوات الأربعة الأخيرة؛
- بيان لدور المدقق المحاسب عند إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في البيئة المحاسبية الجزائرية؛
- تحديد لأساليب الإجراءات التحليلية وفقا لمتطلبات المعايير الجزائرية للتدقيق ومعايير تقارير محافظي الحسابات؛
- عرض لأبرز التطورات وأحدث الوسائل والأدوات للمراجعة التحليلية في مجال المحاسبة والتدقيق.

ثانيا: أهم ما قدمته الدراسة في الجانب التطبيقي:

- القيام بدراسة مقارنة لشركتين متماثلتي النشاط وفي مجال زمني أحدث؛
- الجمع بين أكثر من طريقة والدمج بين مختلف الأساليب لإجراءات المراجعة التحليلية؛
- حداثة الأدوات والبرامج المستعملة في الدراسة وتسلسلها وفق مراحل المراجعة؛
- الإعتماد على مصادر بيانات مالية متنوعة ومختلفة الطبيعة (مالية، تشغيلية، إقتصادية، محاسبية... إلخ)؛
- الربط بين الإجراءات التحليلية ودلالاتها في المراجعة نذكر منها إستمرارية الإستغلال، إكتشاف الأخطاء، تقدير المخاطر؛
- الإستعانة بأساليب التنقيب في البيانات لإكتشاف الأخطاء وتقدير إستمرارية الإستغلال.

خلاصة الفصل الثاني:

في محاولة منا لتوضيح أهمية الدراسة البحثية خصصنا فصلا كاملا حول الأدبيات التي تتعلق بالموضوع بلغات مختلفة العربية منها والأجنبية، حيث يلخص الفصل الثاني الدراسات السابقة لإجراءات المراجعة التحليلية، وذلك من خلال التطرق إلى ثلاثة مباحث، وكان الأول قد تطرق لإستعراضها بعنوان عرض الدراسات السابقة، وتم توضيحها وفق مطلبين أولها تقديم الدراسات السابقة باللغة العربية وكان عددها 14 دراسة وثانيها باللغة الأجنبية أربعة عشر، والمبحث الثاني خصص لتلخيص ما تقدم ومقارنته مع الدراسة الحالية بتبيان أبرز أوجه الشبه والإختلاف، أما المبحث الثالث فكان بقصد إبراز المساهمة العلمية لدراستنا عن بقية الدراسات فتم فيه مناقشة الدراسات السابقة مجموعة وتم التوصل للفجوة البحثية وأهم ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها.

وما تم إستنتاجه أن معظم الدراسات السابقة إعتمدت الإجراءات التحليلية لغرض تقدير المخاطر أو تقدير الحكم المهني للمدقق وفق المنهج الميداني إلا بعض الدراسات التي كانت بخلاف ذلك، وإتضح لنا أيضا قلة الدراسات السابقة المناقشة لإستخدامات إجراءات المراجعة التحليلية بأساليب حديثة، مما يظهر الإضافة العلمية للدراسة الحالية في هذا المجال والتي كانت عبارة عن دراسة حالة لإستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في البيئة المحاسبية الجزائرية بإستخدام نوعين من الأدوات التقليدية والمتقدمة والتي سيتم الإستفاضة في شرحها في الفصل التطبيقي الموالي.

الفصل الثالث: دراسة

تطبيقية على شركتي صيدال

وبيوفارم للفترة 2014-2021

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على شركتي صيدال وبيوفارم للفترة 2014-2022

تمهيد:

إنطلاقا مما تقدم توضيحه عن المفاهيم الأساسية لإجراءات المراجعة التحليلية والبيئة المحاسبية الجزائرية، وبعد التعرف على الدراسات التي سبقت في دراسة الموضوع في الفصلين السابقين.

سنحاول إسقاط الجانب النظري على الدراسة التطبيقية بشكل واقعي من خلال تطبيق إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في البيئة المحاسبية الجزائرية، حيث وقع الإختيار على شركتين تنشطان في قطاع الصناعة الصيدلانية والمدرجتين في السوق المالية الجزائرية وهذا خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2022 لإعداد دراسة مقارنة بينهما بإعتبار توفر البيانات المالية لإستخدام الأدوات التقليدية والحديثة كإجراءات تحليلية لتحقيق مختلف الأغراض التي يمكن أن تحققها ومن أجل الإلمام بالدراسة بمختلف جوانبها العملية شكلنا هذا الفصل وفق المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: التعريف بمجال نشاط الشركتين

المبحث الثاني: إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية وفق الطرق التقليدية

المبحث الثالث: إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية وفق الطرق الحديثة

المبحث الأول: التعريف بمجال نشاط الشركتين

يتمحور هذا المبحث حول التعريف بمجال النشاط للشركتين محل الدراسة السوق المالية الجزائرية قطاع الصناعة الصيدلانية، إضافة إلى تقديم الشركتين.

المطلب الأول: مدخل لبورصة الجزائر

تم عرضها بإعتبار أنها السوق الرسمية والمنظمة من حيث توفر المعلومات المالية للشركتين محل الدراسة.

أولا: التعريف ببورصة الجزائر

هي سوق لتداول الأوراق المالية مركزها في الجزائر العاصمة، وتعد المسؤولة عن إدارة وأمن وتعزيز السوق الجزائرية وسنداتها الضمانية، وأُنشئت بورصة الجزائر سنة 1997 تحت مسمى "مؤسسة تسيير بورصة القيم المنقولة" بمساهمين ممثلون في ستة بنوك عمومية وهي كل من القرض الشعبي الجزائري CPA وبنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR BANQUE وبنك التنمية المحلية bdl. والصندوق الوطني للتوفير والإحتياط CNEP Banque والبنك الوطني الجزائري BNA وبنك الجزائر الخارجي bea.[1]

كان الإدراج الأول في بورصة الجزائر للشركة العمومية للصناعات الغذائية "الرياض سطيف" 3 سبتمبر 1999: و التي فتحت رأسمالها بنسبة 20 بالمائة انسحبت الشركة من البورصة سنة 2006.

- 20 سبتمبر 1999: ادراج المجمع العمومي الصيدلاني "صيدال" .

- 14 فبراير 2000: دخول الفندق العمومي الأوراسي البورصة.

ثانيا: نظام التسوية و التسليم في البورصة الجزائرية:

تعتبر سوق البورصة الجزائرية سوقاً فورية، وهو ما يعني أن المشتري يجب أن يدفع على الفور المبالغ المقابلة لأمر الشراء الذي أصدره كما يجب على البائع أن يسلم السندات المتعلقة بأمر البيع الذي أجراه. وبعد إقفال الحصة، تقوم شركة تسيير بورصة القيم المنقولة بنشر نتائج الحصة في مقصورة التداول، وعلى شاشات التلفزيون وعلى موقعها على الانترنت من أجل إطلاع الجمهور عليها، بعد تنفيذ الأمر، يتم نقل ملكية السندات المباعة وتسوية السندات المشتراة. ويتم إجراء العملتين بشكل متزامن عبر نظام الجزائرية للتسوية بعد ثلاثة أيّام (يوم+3) بالنسبة للقيم المنقولة ويوم واحد (يوم+1) بالنسبة لسندات الخزينة العمومية[2].

ومنذ تنصيب نظام الجزائرية للتسوية تم التخلي عن التعامل الورقي بالنسبة للقيم المنقولة. إذ صارت تُسجّل في حسابات السندات وتُدار من قبل ماسكي الحسابات-محافظي السندات. (TCC)

من المهم الإشارة إلى أن الوسطاء في عمليات البورصة ملزمون بالتأكد من أن أصحاب الأوامر يملكون السندات أو الأموال لتغطية العملية التي يرغبون في إجراءها. وفي حالة عدم تسليم السندات خلال الآجال المحددة، يُعلن

[1] موقع وكالة الأنباء الجزائرية، التعريف ببورصة الجزائر، بتاريخ: 2023/02/16 بتوقيت: 12:20، على الرابط التالي:
https://www.aps.dz/ar/economie/72016-2019-06-09-15-43-30

[2] الموقع الرسمي للبورصة الجزائرية، بتاريخ: 2022/02/10، بتوقيت: 18:13، على الرابط:
https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=148

الوسيط في عمليات البورصة متخلفاً عن التسليم. ويمكن لشركة تسيير بورصة القيم المنقولة، في هذه الحالة، أن تقوم بإعادة شراء السندات التي لم يتم تسليمها في السوق

ويبين الشكل التالي عملية اقتناء و/ أو بيع السندات في البورصة:

الشكل رقم (III-01) : عملية اقتناء و/ أو بيع السندات في بورصة الجزائر

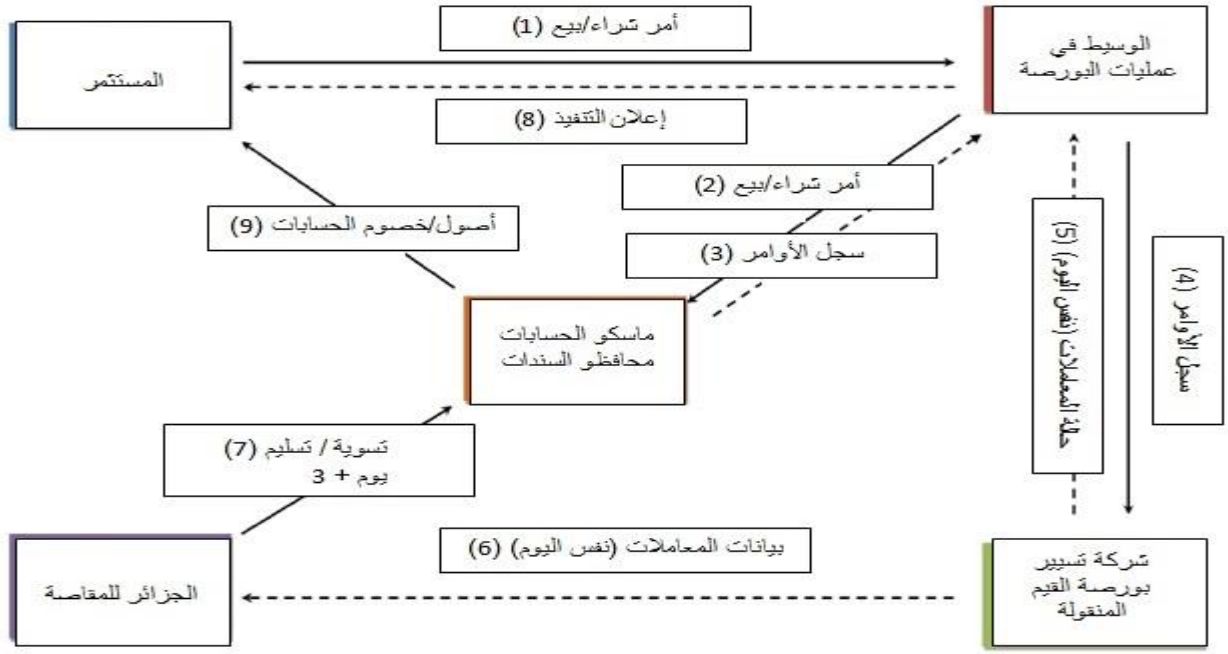

المصدر: من موقع البورصة الجزائرية بالإطلاع على:

https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=148، تاريخ الإطلاع: 2022/11/16.

ثالثا: تنظيم بورصة الجزائر

- شركة تسيير بورصة القيم .
- المؤتمن المركزي على السندات المسمى"الجزائر كليرينغ" وهي شركة أسهم مملوكة من قبل البنوك والشركات المدرجة في البورصة.
- وسطاء في عمليات البورصة.
- لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة و التي تشكل السلطة المنظمة لسوق الأوراق المالية.

تتكون البورصة في الجزائر من مجموعة من الهيئات والمؤسسات التي تعمل بشكل متكامل لضمان سير عمليات البورصة وعمل البورصة نفسها، حيث تمثل بورصة الجزائر حاليا تجمعا للعديد من المؤسسات والمهنيين، وبموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المنظم لها، تتكون بورصة الجزائر من الهيئات التالية:

1- **لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB):** تشكل السلطة المنظمة لسوق الأوراق المالية والتي تمثّل سلطة السوق المالي الساهرة على ضمان احترام أنظمة البورصة السارية المفعول وحماية المدخرين[1]، وأنشئت بموجب المادة 20 من المرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 23 مايو 1993، والتي كانت تنص على أنه: "تنشأ لجنة لتنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، وتتكون من رئيس وستة أعضاء". ولكن هذا القانون لم يعطها الاستقلالية المالية والمعنوية بل إكتفى فقط بتوضيح مهامها وكيفية سيرها، إلا أن القانون رقم 04/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المعدل والمتمم للمرسوم 10/93 قد منحها الاستقلالية المالية والشخصية المعنوية[2].

2- **شركة تسيير بورصة القيم SGBV**(،المعروفة عامة باسم بورصة الجزائر، وهي شركة ذات أسهم مملوكة للوسطاء في عمليات البورصة. وتتمثّل مهامها في التنظيم العملي لعمليات إدخال الشركات إلى البورصة، وتنظيم جلسات التداول، وتسيري نظام التسعرية ونشر المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالبورصة)من خلال النشرة الرسمية للتسعرية وقنوات الإعلام الأخرى: مواقع الانترنت، الومضات المتلفزة، الصحف الوطنية.)...

3- **الوسطاء في عمليات البورصة (IOB)** : هم البنوك والمؤسسات المالية والشركات التجارية التي تتمحور نشاطاتها أساساً حول القيم المنقولة. ويتم اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها.

المؤتمن المركزي: تأسس المؤتمن المركزي للأوراق المالية "الجزائر للتسوية" بموجب قانون بورصة القيم المالية رقم 93/10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المعدل و المكمل للقانون 03-04 المؤرخ في 17 فبراير 2003 و الخاص بحفظ الأوراق المالية و تسوية المعاملات التى تتم بالبورصة و تحت رقابة لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها "COSOB" و التي تلعب دور سلطة الضبط، يبلغ رأس مال الشركة 240 مليون دينار جزائري ويساهم فيه الشركتان العموميتان:

-مؤسسة التسيير الفندقي "شركة فندق الأوراسي"

-مجمع الصناعات الصيدلانية "مجمع صيدال"

بالإضافة إلى بعض البنوك العمومية[3].

المؤتمن المركزي على السندات المسمى"الجزائر كليرينغ" وهي شركة أسهم مملوكة من قبل البنوك والشركات المدرجة في البورصة، والذي ينشط تحت اسم "الجزائر للمقاصة" وهو عبارة عن شركة ذات أسهم، تتمثل مهمتها في ضمان حفظ السندات المالية المصدرة، وإدارة الحسابات الجارية المفتوحة باسم ماسكي الحسابات حافظي السندات TCC(،وإنجاز معاملات على السندات لفائدة الشركات المصدرة، ونزع الصفة المادية عن السندات وترميزها وفقاً المعايير الدولية (ISIN: الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية).

[1] مطوية لبورصة الجزائر، على الرابط: https://www.sgbv.dz/commons/ar/document/document833843090.pdf

[2] مورا د حطاب، **نشاط بورصة الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد:22 / العدد: 10، 2022، ص: 1433

[3] الموقع الإلكتروني لمنصة الجزائر للتسوية، بتاريخ: 18/02/2023، على الخط: https://www.algerieclearing.dz/index.php/ar /

4- **-ماسكوا الحسابات حافظوا السندات): TCC)**وهم البنوك والمؤسسات المالية وشركات التجارة التي تمتلك صفة الوسطاء في عملية البورصة، ويوفر ماسكو الحسابات حافظو السندات للمستثمرين خدمات فتح وتسيير الحسابات الجارية المخصصة للقيم المنقولة المكتتب عليها في السوق الأولية أو المكتسبة في السوق الثانوية.

5- **-هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة: (OPCVM)** وتتألف من شركات ذات رأس المال المتغير SICAV والصناديق المشتركة للتوظيفFCP، وتعتبر هذه الهيئات بمثابة محفزات حقيقية لضمان السيولة على مستوى سوق البورصة، ولهم دور جوهري في نشر القيم المنقولة في أوساط فئات واسعة من جمهور المستثمرين.

وتوجد في البورصة الجزائرية حالياً شركة استثمار ذات رأس مال متغير واحدة وهي المسماة "شركة الاستثمار المالي" (SICAV CELIM).

رابعا: أسواق بورصة الجزائر: تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقاً لسندات رأس المال وسوقاً لسندات الدين.

I-سوق سندات رأس المال: تتكون من: السوق الرئيسية: الموجهة للشركات الكبرى. ويوجد حالياً أربعة (04) شركات مُدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي:

- مجمع صيدال: الناشط في القطاع الصيدلاني.

- مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي: الناشطة في قطاع السياحة،

- أليانس للتأمينات: الناشطة في قطاع التأمينات،

- مؤسسة بيوفارم: الناشطة في القطاع الصيدلاني.

-سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إنشاء هذه السوق في سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 12-01 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012، المعدّل والمتمّم للنّظام رقم 97-03 المؤرخ في 17 رجب 1418 الموافق 18 نوفمبر 1997 المتعلّق بالنّظام العام لبورصة القيم المنقولة. (صادر في الجريدة الرسمية رقم 41 بتاريخ 15 يوليو 2012)

ويمكن لهذه السوق أن توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقتها مصدراً بديلاً للحصول على رؤوس أموال ما يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق مُحكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم.

AOM Invest هي الشركة الوحيدة المدرجة في هاته السوق

II - سوق سندات الدين: تتكون من سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم.

-وسوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT) المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية. وتأسست هذه السوق في سنة 2008 وتحصي حالياً أكثر من 25 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي قريب من 400 مليار دينار جزائري.

ويتم التداول على سندات الخزينة، التي تتنوع فترات إستحقاقها بين 7 و 10 و 15 عاماً، من خلال الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة "المتخصصين في قيم الخزينة" بمعدل خمس حصص في الأسبوع، ويمثل الشكل البياني التالي التسعيرة الرسمية لبورصة القيم:

الشكل رقم (III-02): أسواق بورصة الجزائر

المصدر: من موقع البورصة الجزائرية، بتاريخ: 2022/11/19 وبالإطلاع على: https://www.sgbv.dz/ar

خامسا: شركات بورصة الجزائر: وتشتمل في الوقت الحالي بورصة الجزائر على خمسة سندات والمتمثلة في شركات عمومية كلا من مجمع "صيدال" وفندق الاوراسي وشركات خاصة هي أليانس للتأمينات، "بيوفارم" اضافة إلى أوم للاستثمار، مع قيمة سوقية تقدر ب 45 مليار دج ما يمثل 0,2 بالمائة من الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (III-01): الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

الرمز في البورصة	اسم الشركة	القطاع / الفئة	القيمة الاسمية دج	عدد الأسهم
ALL	أليانس للتأمينات	التأمينات	200	9 287 217
AUR	م.ت.ف. الأوراسي	الفندقة	250	6 000 000
SAI	صيدال	الصناعة الصيدلانية	250	10 000 000
BIO	بيوفارم	الصناعة الصيدلانية	200	25 521 875
AOM	أوم انفست	سياحة	100	4 596 030

المصدر: من موقع البورصة الجزائرية بالإطلاع على https://www.sgbv.dz/ar/?page=ligne_societe : تاريخ الإطلاع: 2022/11/18.

المطلب الثاني: الصناعة الصيدلانية في الجزائر

استحدثت الحكومة الجزائرية وزارة الصناعة الصيدلانية التي كانت في البداية وزارة منتدبة تابعة لوزارة الصحة، قبل أن ترقى إلى وزارة مستقلة، وذلك بهدف رفع الإنتاج المحلي، وتقليص فاتورة الاستيراد، وتسعى الجزائر إلى إحداث توازن بين الحاجيات الوطنية للأدوية والمخازن الموجودة حاليا، وتنظيم سوق الأدوية في الجزائر المبني على ثلاثة محاور تتمثّل في ضمان وفرة الأدوية، وتطوير الصناعة الصيدلانية المحلية وتخفيض فاتورة استيراد الأدوية[1].

شكل إنشاء وزارة الصناعة الصيدلانية؛ نفسا جديدا للمصنعين الجزائريين بالنظر إلى قطاع الأدوية كقطاع استراتيجي[2].

بعض اختصاصات وزارة الصناعة الصيدلانية:

•اقتراح واتخاذ أي إجراء يهدف إلى تنظيم نشاط المؤسسات الصيدلانية من حيث التصنيع والاستيراد والتصدير والتشغيل والتوزيع؛

•الموافقة على المؤسسات الصيدلانية لتصنيع واستيراد وتصدير وتشغيل وتوزيع المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية وشركات الترويج الطبي ومقدمي الخدمات؛

•وضع سياسة وطنية لتحديد الأسعار ، للإنتاج الوطني وكذلك للواردات، مع ضمان إمكانية الوصول إلى هذه المنتجات وضمان تنفيذها؛

•وضع استراتيجية تسعير في إطار السياسة الصيدلانية والتأكد من تنفيذه؛

•إصدار التصاريح المؤقتة لاستخدام الأدوية غير المسجلة وفقاً للتشريعات والأنظمة المعمول بها؛

• اقتراح واتخاذ أي إجراء يهدف إلى ضمان تنظيم الأنشطة الصيدلانية، لا سيما في مجال التسجيل والموافقة على المنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية.

سوق الأدوية الجزائري: تعد السوق الجزائرية للصناعة الصيدلانية من أنشط الأسواق على مستوى إقليم MENA الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث بلغ حجم سوق الأدوية الأفريقية 23 مليار دولار أمريكي في عام 2019 بتطور قدره 8.7٪ مقارنة بعام 2018.

[1] م. أسماء، **استحداث وزارة للصناعة الصيدلانية**، يومية المساء الإخبارية، 2022/12/06، تاريخ الإطلاع: 2023/04/15.https://www.el-massa.com/dz/

[2] الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة الصيدلانية، بتاريخ:2023/03/09، على الرابط التالي:https://miph.gov.dz

وكما مثّلت الجزائر 13.8٪ من حجم السوق الأفريقية في عام 2019. ويغطي الإنتاج المحلي الآن أكثر من 50٪ من احتياجات الأدوية، وبالتالي تُصنف كأول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تغطي أكثر من نصف احتياجاتها للمواد الصيدلانية.

تحتل الجزائر المرتبة الثانية في إفريقيا بعد ليبيا من حيث مبيعات الأدوية للفرد بـ: 98 دولار أمريكي هو نصيب الفرد من مبيعات الأدوية حسب إحصائيات 2019

الشكل رقم (III -03): توقعات تطور حجم المنتجات الصيدلانية في السوق الإفريقية

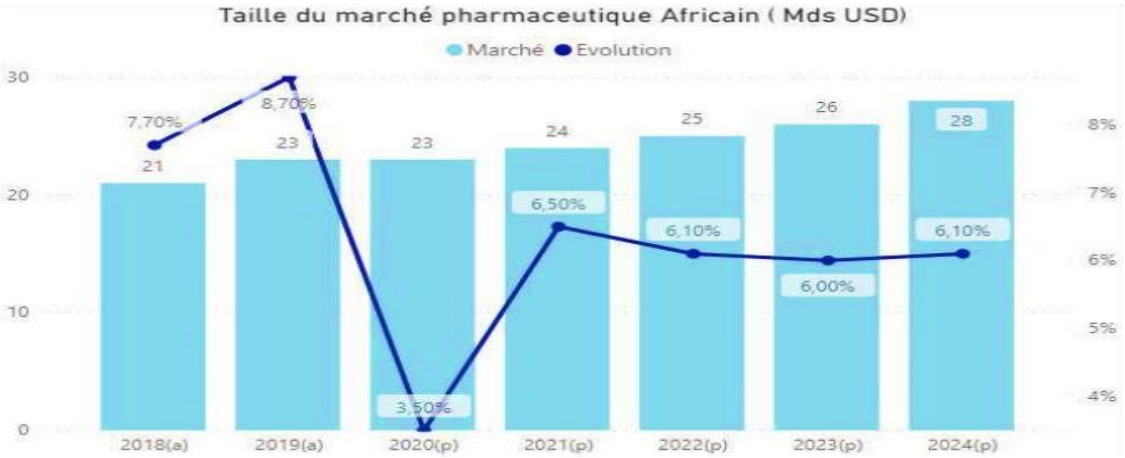

المصدر: تقرير التسيير السنوي لشركة بيوفارم لسنة 2020 RapportAnnuelGestion2020.BIOPHARM

وطنيا: يمكن القول بأن الصناعة الصيدلانية في الجزائر لا تزال فتية إلا أنها تشهد نموا غير مسبوق

الشكل رقم (III -04): نمو المبيعات الصيدلانية في السوق الجزائرية

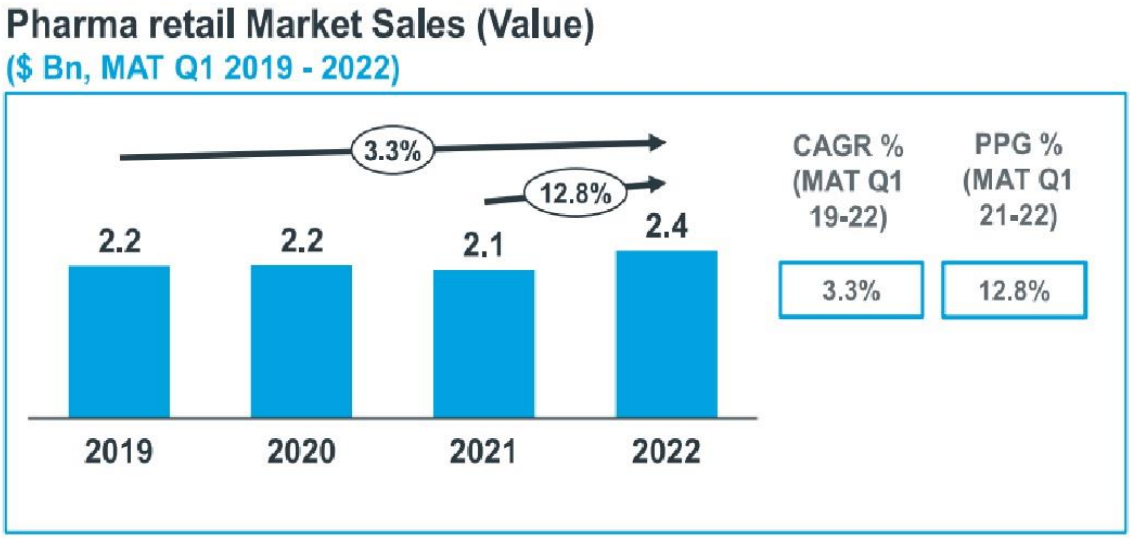

Source: IQVIA MIDAS and Local data MAT Q1 2019 – 2022, Ex-Mnf Price, Retail

تشهد سوق الصناعة الصيدلانية في الجزائر نموا كبيرا خلال 2021 -2022

حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب 3.3 خلال السنوات الأربع الأخيرة 2019-2022

في حين بلغت نسبة النمو خلال الربع الأول من الموسم 2021-2022 12.8

-تحظى الصناعة الصيدلانية بأهمية كبيرة خصوصا بعد أزمة كوفيد-19، كما أنها عرفت تطورات كبيرة على المستويين العالمي والمحلي، ساهمت صناعة الأدوية الجنيسة في كسب مكانة للشركات المحلية، كما ساعدت على ظهور أسواق ناشئة تنافس الشركات العالمية المحتكرة.

الشكل رقم (III -05): الشركات الناشطة في سوق الصناعة الصيدلانية في الجزائر

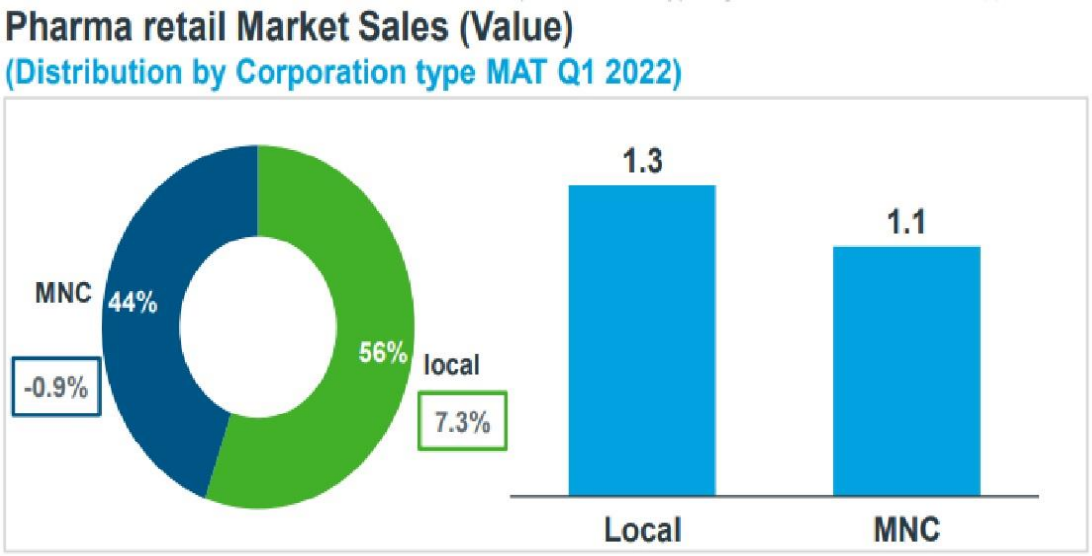

Source: IQVIA MIDAS and Local data MAT Q1 2019 – 2022, Ex-Mnf Price, Retail

تشكل الشركات المحلية ما يعادل 56% من إجمالي الشركات الناشطة في السوق الصناعة الصيدلانية في الجزائر في حين تمثل ما بقي منها 44% شركات متعددة الجنسيات.

الشركات الرائدة في قطاع الصناعة الصيدلانية بالجزائر

يشهد سوق الصناعات الصيدلانية في السنوات الآخيرة عدة تغيرات، حيث نجد بعض المؤسسات الكبيرة والرائدة تسيطر عليه، كما أنه بالنسبة لشركتين محل الدراسة، فإنه يشهد تحقيق شركة صيدال تراجعا من المركز العاشر في سنة 2019 إلى الثالث عشر سنة 2022 في سوق الصناعة الصيدلانية على المستوى الوطني خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2022، بينما تحصلت شركة بيوفارم على المركز الخامس في سنة 2022 بعد حلولها في المرتبة السابعة سنة 2019 في ذات التصنيف حيث يمكننا أن نوضح تغطية حجم مبيعات الأدوية على المستوى الوطني.

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (III-02): الشركات الصيدلانية الأكثر تحقيقا للمبيعات

Rank (2022)	Rank (2019)	Top 16 players	Sales MAT Q1 2022 (Mn $)	Volume MAT Q1 2022 (Mn Units)	MS%	Value CAGR ('19 – '22)	Value PPG ('21 – '22)
1	1	Sanofi	295,6	90,6	12%	3%	5%
2	3	Novo Nordisk	197,0	24,1	8%	9%	20%
3	2	El kendi	166,1	44,8	7%	1%	2%
4	5	Hikma Pharma	140,8	45,2	6%	20%	52%
5	7	Biopharm	83,4	47,0	4%	12%	15%
6	6	Pharmalliance	80,8	41,3	3%	2%	24%
7	4	GSK	78,7	41,7	3%	-4%	40%
8	8	Merinal	72,3	57,8	3%	7%	29%
9	9	Beker	71,6	16,1	3%	8%	12%
10	20	Vital Care	63,8	7,9	3%	30%	14%
11	19	Frater Razes	57,6	20,4	2%	25%	62%
12	16	Biogalenic	52,6	34,6	2%	13%	32%
13	10	Saidal	52,1	69,6	2%	3%	7%
14	17	Merck Kgaa	48,4	22,5	2%	12%	24%
15	12	Novartis	46,2	9,3	2%	1%	24%
16	13	Biocare	46,0	23,3	2%	1%	56%
Others			825,1	319,7	35%	4%	13%
Total Market			**2378,0**	**915,9**	**100%**	**3%**	**13%**

Below market average, Above market average

المصدر: بحسب التقرير Dynamique du marché du médicament en Algérie الصادر IQVIA بتاريخ 28 جوان 2022. ص: 10.

وبهذا حققت شركات الأدوية المحلية أداءً قويًا خلال الفترة الماضية[1].

المطلب الثالث: تقديم الشركتين محل الدراسة

إرتأينا إتخاذ السوق المالية الجزائرية كمجتمع للدراسة التطبيقية بإعتبارها أحد أبرز مكونات البيئة المحاسبية الجزائرية، ونظرا لطبيعة إجراءات المراجعة التحليلية والتي تقتضي معايير موحدة ومقاييس للمقارنة تم الإعتماد على شركتين متماثلتين في النشاط وممثلتين في شركتي صيدال وبيوفارم للصناعات الصيدلانية.
حيث كان إختيار شركات الدراسة كالتالي:

يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الجزائرية الخاضعة للنظام المحاسبي المالي وقانون مهنة المحاسبة 01/10 والمتملثة في المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائرية.

[1] https://www.miph.gov.dz/fr/wp-content/uploads/2022/06/Dynamique-du-Marche-du-Medicament-en-Algerie-juin-2022-Version-Finale-1.pdf

أما عينة الدراسة فعلى ضوء ما تم تقديمه مسبقا وفي إطار إنتقاء أفضل تمثيل للمجتمع وبهدف تعميم نتائج الدراسة وقع الإختيار على شركتين من أصل خمس مدرجة بالبورصة الجزائرية وبإستخدام ما يعرف بأُسلوب العينة القصدية، تم التركيز على شركتين رائدتين في مجال الصناعة الصيدلانية والناشطة في السوق المالية الوطنية البورصة الجزائرية ممثلة في شركة صيدال، وبيوفارم.

للقيام بالدراسة المقارنة وفق أسس صحيحة يجدر الذكر إلى أن تحقيق التجانس للعينة من تماثل المعلومات يتطلب ما يلي:

البيانات المالية والشكل القانوني: حيث تعد الشركتين الأكثر إلتزاما بقوانين المحاسبة المالية والإفصاح عن المعلومات المالية وكذلك بالنظر إلى طبيعة ملكيتها بصفتها القانونية شركات أموال شركات ذات أسهم متداولة في السوق المالية، تحت رقابة المدققين وكما تخضع للقوانين وللجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بالإضافة إلى أنها محل إهتمام المساهمين والأطراف الأُخرى كالمحللين الماليين والباحثين في المجال المالي.

أما **إطار الدراسة الزماني:** فكان بداية من سنة 2014 إلى غاية 2022 مع الأخذ بعين الإعتبار تأثير الظرف الصحي للأزمة الصحية العالمية كوفيد-19 لآخر ثلاث سنوات.

الإطار المكاني: الموقع الجغرافي للشركتين حيث مقرهما الرئيسي بالجزائر وكما تنشطان في السوق المالية الجزائرية وسوق الصناعة الصيدلانية.

متغيرات الدراسة: شملت مدخلات الدراسة القوائم المالية للمجمع في حالة الشركتين وذلك بحساب مختلف النسب والمؤشرات المالية إنطلاقا من النسب الهيكلية للقائمتين الرئيسيتين وقائمة التدفقات النقدية.

وحساب مختلف مؤشرات التوازن المالي، وكذا نسب السيولة والتمويل والربحية والمردودية والنشاط ونسب الرفع المالي.

وعن توفر الملاحظات التوضيحية لبنود القوائم المالية في الملحق الذي يحتوي على جدول المؤونات والإهتلاكات وكذا كشف الديون والحسابات الملحقة لها والفوائد المالية.

- وجبت الإشارة إلى أنه تم الحصول على هذه المعلومات المالية من خلال المواقع الإلكترونية للشركات عينة الدراسة SAIDAL 2022 , BIOPHARM 2022 إضافة إلى الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة الجزائر . SGBV2022

هدفنا من هذه الدراسة هو مقارنة للشركتين المتماثلتيين في النشاط والمتمثل في مجال الصناعة الصيدلانية، وكذا المدرجتين في بورصة الجزائر شركة صيدال مع شركة بيوفارم إنطلاقا من مخرجات القوائم المالية للشركتين لحساب مختلف النسب المالية والمؤشرات بغرض تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية وفق متطلبات البيئة المحاسبية الجزائرية.

تقديم الشركتين: سيتم تقديم لمحة تعريفية عن الشركتين محل الدراسة

أولا: تقديم شركة صيدال

المواصفات

الاسم: المجمع الصناعي صيدال

المُنشيء: القابضة العامة للكيمياء والصيدلة

-**رأس المال الاجتماعي:** 2.500.000.000 دينار جزائري أو ما يعادل 10000000 سهم بقيمة اسمية قدرها 250 دينار جزائري.

-**الكمية المعروضة:** 2000000 سهم تمثل 20٪ من رأس المال الاجتماعي.

-**سعر العرض:** 800 دينار جزائري

-**فترة العرض:** من 15 فبراير 1999 إلى 15 مارس 1999

-**الوسيط في عمليات البورصة المر افق:** المؤسسة المالية العامةSogefi

- **الوسطاء في عمليات البورصة المكلفون بجمع أوامر الشراء:** المؤسسة المالية العامة Sogefi، الراشد المالي، المؤسسة المالية للإرشاد والتوظيف Soficop و شركة توظيف القيم المنقولة SPDM.

صيدال هو أول مخبر صيدلاني ينتج الأدوية الجنيسة في الجزائر. تأسس المجمع في عام 1982 لتلبية حاجة إقامة صناعة صيدلانية محلية قادرة على توفير الأدوية للمواطنين ، حاليا صيدال منظمة على شكل مجمع صناعي متخصص في تطوير وإنتاج وتسويق المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري.

صيدال شركة ذات أسهم برأسمال 2.500.000.000 دينار جزائري. تم إدراج رأسمالها في البورصة سنة 1999 ، 80 % من رأسمال صيدال ملك للدولة والـ 20 % المتبقية ملك للمستثمرين من المؤسسات والأشخاص.

تمتلك مجموعة صيدال أربع شركات فرعية وهي بيوتيك (Biotic) في الحراش وسوميديال (Somédial) في واد السمار وفارمال (Pharmal) في الدار البيضاء وانتيبيوتيكال (Antibiotical) في المدية، بالإضافة إلى 9 وحدات إنتاج.

النشأة:

تأسست الصيدلية المركزية الجزائرية في عام 1969 بموجب مرسوم رئاسي أسند لها مهمة ضمان احتكار الدولة لاستيراد وتصنيع وتسويق المواد الصيدلانية ذات الاستخدام البشري. وفي إطار مهامها الإنتاجية، أنشأت الصيدلية في عام 1971 وحدة إنتاج الحراش، واشترت على مرحلتين (في سنة1971 ثم 1975) وحدتي "بيوتيك (BIOTIC) " و"فارمال. (PHARMAL) "

وفي أعقاب إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية، أصبح فرعها للإنتاج يُسمى الشركة الوطنية للإنتاج الصيدلاني بموجب المرسوم 161/82 الصادر في أبريل 1982.

وكانت مهمة الشركة الوطنية للإنتاج الصيدلاني هي ضمان احتكار إنتاج وتوزيع الأدوية والمواد الشبيهة والتفاعلية، وهدفها تزويد السوق الجزائرية على نحو كاف ومنتظم.

ثم إن هذه الشركة غيّرت اسمها في سنة 1985 لتصبح صيدال. وفي أعقاب تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لعام 1989، صارت صيدال مؤسسة اقتصادية عامة تملك استقلالية الإدارة واختيرت لتكون من بين الشركات الوطنية الأولى التي تحصل على وضع الشركة ذات الأسهم.

وفي عام 1993، تم إجراء تغييرات على النظام الأساسي للشركة ما مكّنها من المشاركة في كل العمليات الصناعية أو التجارية ذات الصلة بأغراض الشركات من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع تابعة.

في فبراير 1999: قام مجمع صيدال بفتح رأس ماله عن طريق العرض العلني للبيع. وانصب مبلغ العرض على 20 ٪ من رأس مال المجمع، أي ما يعادل 500 مليون دينار جزائري موزعة على 2 مليون سهم.

في سبتمبر 1999 : وبعد استيفاء شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال لمجمع صيدال في جدول التسعيرة الرسمية . (وقُدر مبلغ الإدراج ب 800 دينار جزائري).

الشكل رقم (III -06): يوضح تطورعدد العمال في شركة صيدال خلال سنوات الدراسة

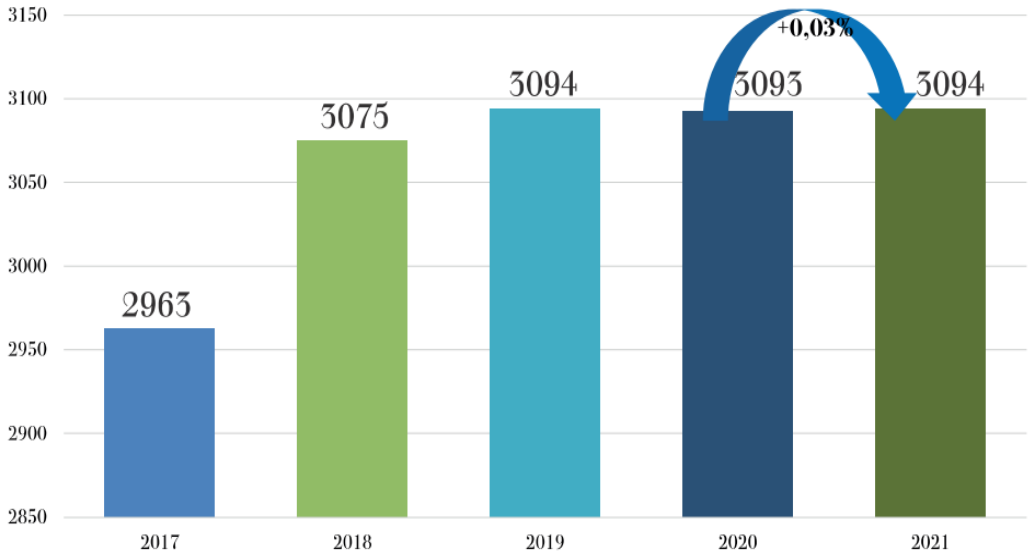

المصدر: من التقرير السنوي لشركة صيدال

ثانيا: تقديم بيوفارم: شركة جزائرية للأدوية، هي مجموعة صناعية وتجارية استثمرت في قطاع الأدوية في أوائل التسعينيات ولديها الآن وحدة إنتاج تلبي المعايير الدولية وشبكة توزيع لتجار الجملة والمعالجات. الصيدليات.

القطاع :الأدوية و الأعشاب الطبية

العنوان :المنطقة الصناعية وادي سمار، القطعة رقم 62 ، طريق 36 ، الجزائر العاصمة 16000 - الجزائر.

لجنة التدقيق: اجتمعت لجنة التدقيق في 5 مايو 2020 و 24 نوفمبر 2020

تاريخ الإنضمام للبورصة الجزائرية: بعد عملية العرض العمومي لبيع أسهم المجمع الصيدلاني "بيوفارم" و التي امتدت من 13 مارس الى 07 أفريل 2016 فقد تم انضمام الشركة رسميا اليوم الأربعاء 20 أفريل 2016 و ذلك في أولى جلساتها للتسعيرة في القائمة الرسمية لبورصة الجزائر

تقديم BIOPHARM: بيوفارم مختبر يختص بالصناعة الصيدلانية في الجزائر، استثمر في قطاع صناعة الأدوية في مطلع سنوات التسعينات وتمتلك اليوم وحدة إنتاج تتماشى مع المعايير الدولية وشبكة توزيع للصيدليات ولتجار الجملة تغطي كامل القطر الجزائري.

أسست في 14 أكتوبر 1991 كشركة ذات مسؤولية محدودة وفي 12 أوت 1993 تغير الشكل القانوني

إلى شركة مساهمة تمتلك فيها شركة WLL Entreprises ADP %49 من رأس المال والذي يعتبر المساهم الأكبر في الشركة وما تبقى من الأسهم يقسم على ستة مساهمين الآخرين. تكمن مهمة الشركة في تصنيع، تطوير، إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري ويمتلك مجمع بيوفارم خمسة شركات فرعية تابعة له، ويتمثل هدفها الأساسي في تعزيز مكانته في إنتاج الأدوية الجنيسة والمسامهة بشكل فعلي في تجسيد السياسة الوطنية للدواء التي انتهجتها السلطات العمومية في الجزائر.

الشكل رقم (III-07): يوضح تطورعدد العمال في شركة بيوفارم خلال سنوات الدراسة

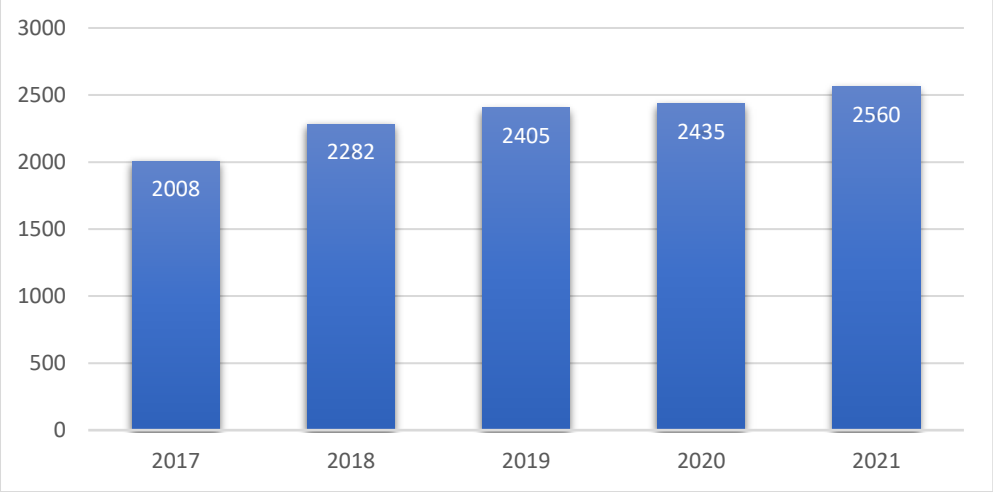

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تقارير شركة بيوفارم

في محاولة منا لتفهم مجال عمل الشركتين فقد تم عرض السوق المالية الجزائرية بإعتبارها المنظم لسيرها، كما تم التطرق لقطاع الصناعات الصيدلانية بحكم أنها تمثل نشاطها الرئيسي، سنقوم بالتشخيص المالي بإعتباره إجراءا تحليليا كونه يعد من المجالات التي يتم تطبيقها في البيئة المحاسبية الجزائرية وهذا بالنظر لتزامن إدراجه كإمتحان للتأهيل في مهنة الخبرة المحاسبية مؤخرا.

إضافة إلى محاولة التنبؤ بالفشل المالي بحسب نموذج ألتمان؛

كما تم إستخدام أساليب التنقيب في البيانات كإجراءات تحليلية مدعمة بالتعلم الآلي وبإعتماد أسلوب الإنحدار اللوجيستي وخوارزمية الشبكات العصبية الإصطناعية كونهما الأكثر تداولا في مجال المراجعة المالية.

كما سنحاول توظيف المؤشرات المالية وغير المالية لتقييم إستمرارية الإستغلال للشركتين محل الدراسة وخلال الفترة الممتدة من 2014 -2022.

ولتحقيق نتائج الإجراءات التحليلية بالإستناد إلى ما سبق تمكننا من عرض ما يلي:

الجدول رقم (III-03): العوامل المعتمدة في صحة قياس ومقارنة الشركتين

المتغير/	طبيعة المتغير	مجالات المتغير
X1	**عمر المؤسسة**	**أكثر من 20 سنة**
X2	**طبيعة النشاط**	**قطاع الصناعة الصيدلانية**
X3	**الشكل القانوني**	**مجمع/SPA**
X4	**عدد العمال**	**يفوق 2500 عامل**
X5	**فحص ملفات التدقيق**	**بشكل دوري**
X6	**المعايير العالمية**	**إدارة الجودة والأمن البيئي**
X7	**القوانين**	**SCF وقانون التدقيق 10-01**
X8	**الموقع الجغرافي**	**داخل الجزائر**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ما تم إستخلاصه

وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحثين المواليين.

المبحث الثاني: إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية وفق الطرق التقليدية

في محاولة منا لفهم مجال عمل الشركتين فقد تم عرض السوق المالية الجزائرية بإعتبارها المنظم لسيرها، كما تم التطرق لقطاع الصناعات الصيدلانية بحكم أنها تمثل نشاطها الرئيسي.

المطلب الأول: عرض مختصر لبيانات القوائم المالية للشركتين

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض أهم القوائم المالية والمتمثلة في قائمة الميزانية وحسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية.

القوائم المالية المختصرة:

بغرض إستخدام تحليل النسب والمؤشرات المالية كإجراءات تحليلية، وجب التطرق للقوائم المالية المعتمدة في البيئة المحاسبية الجزائرية، وبالتالي سيجري إعداد الميزانية وحسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية لكلا الشركتين محل الدراسة بشكل مختصر وذلك خلال الفترة 2014-2021، والتي تم إعدادها بناءا على القوائم المالية المنشورة والمدرجة في موقع البورصة الجزائرية.

عرض الميزانية المالية المختصرة لشركة بيوفارم:

تم الإعتماد في الدراسة الحالية على الميزانية المحاسبية والتي هي مطابقة للميزانية المالية المعدة حسب قواعد النظام المحاسبي المالي وهذا حسب رأي مدققي حسابات شركة بيوفارم، وسنعرض فيما يلي الميزانية المالية المختصرة لشركة Biopharm بشكل مختصر بالمبالغ الصافية بغرض حساب المؤشرات المالية وتحليلها لتساعدنا على تقييم الأداء المالي خلال السنوات 2014-2021.

الجدول رقم (III-04): الميزانية المالية لشركة بيوفارم الوحدة: 10^6دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول الجارية	28 879	34 108	35 982	43 932	48 786	57 738	61 259	63 208
الأصول الثابتة	3 737	4 087	4 273	4 660	6 600	8 961	13 078	16 351
مجموع الأصول	32 616	3 8195	40 255	48 592	55 386	66 699	74 337	79 559
الأموال الخاصة	14 906	19 252	23 297	28 111	33 069	37 737	40 416	45 293
الخصوم غير الجارية	1 184	968	709	537	546	4 154	4 238	4 722
الخصوم الجارية	16 526	17 975	16 248	19 944	21 772	24 809	29 683	29 544

المصدر: من إعداد الطالبة

تحليل نسب الهيكلة لشركة بيوفارم: توضح تشكيل وتوزيع الوزن النسبي لعناصر الميزانية من أصول وخصوم.

الجدول رقم (III-05): نسب الهيكلة لشركة بيوفارم

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول الجارية	88,54%	89,30%	89,39%	90,41%	88,08%	86,57%	82,41%	79,45%
الأصول الثابتة	11,46%	10,70%	10,61%	9,59%	11,92%	13,43%	17,59%	20,55%
الأموال الخاصة	45,70%	50,40%	57,87%	57,85%	59,71%	56,58%	54,37%	56,93%
الخصوم غير الجارية	3,63%	2,53%	1,76%	1,11%	0,99%	6,23%	5,70%	5,94%
الخصوم الجارية	50,67%	47,06%	40,36%	41,04%	39,31%	37,19%	39,93%	37,13%

المصدر: من إعداد الطالبة

تراوحت نسبة الأصول الجارية من 90 إلى 80، بينما الأصول غير الجارية ما يقدر بـ: 10 إلى 20، وهو ما يفسر بأن قيمة الأصول الثابتة المملوكة أو المستثمرة في شركة بيوفارم أقل من قيمة الأصول الجارية أو قصيرة الأجل، فيما تراوحت نسبة الأموال الخاصة ما بين 45 إلى 60 كأعلى نسبة لها والخصوم الجارية من50 إلى 37، الخصوم غير الجارية من 1 إلى 6 وهو ما يفسر بقلة حجم الديون المالية طويلة الأجل لشركة بيوفارم بسبب استراتيجية التمويل المختارة، مثل تقليل الديون الطويلة الأجل وتفضيل الاعتماد على التمويل الذاتي.

الشكل رقم (III -08): يوضح نسب الهيكلة لشركة بيوفارم

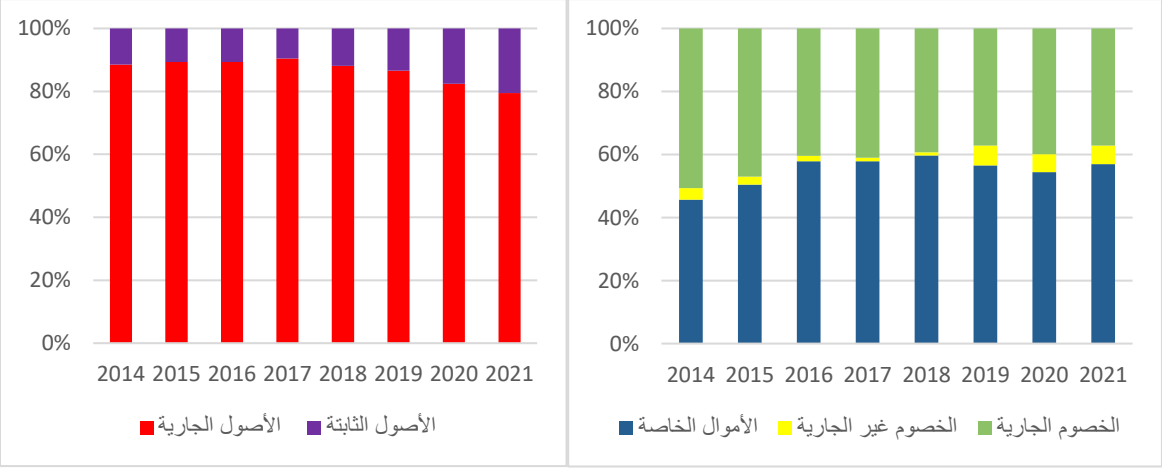

المصدر: من إعداد الطالبة

الميزانية المالية المختصرة لصيدال:

تم الإعتماد في الدراسة الحالية على الميزانية المحاسبية والتي هي مطابقة للميزانية المالية المعدة حسب قواعد النظام المحاسبي المالي وهذا حسب رأي مدققي حسابات شركة صيدال، وسنعرض فيما يلي الميزانية المالية

المختصرة لشركة Saidal بشكل مختصر بالمبالغ الصافية بغرض حساب المؤشرات المالية وتحليلها لتساعدنا على تقييم الأداء المالي خلال السنوات 2014-2021.

الجدول رقم (III-06): الميزانية المالية لشركة صيدال الوحدة: 10^6دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول الجارية	13 003	15 767	30 441	33 959	24 830	26 773	25 802	26 393
الأصول الثابتة	18 584	19 154	15 948	14 359	14 743	13 660	14 884	18 418
مجموع الأصول	31 587	34 921	46 390	48 318	39 574	40 434	40 687	44 811
الأموال الخاصة	17 590	20 465	27 464	27 931	19 796	21 776	22 234	22 912
الخصوم غير الجارية	8 488	7 773	11 397	13 318	12 971	12 464	12 054	15 176
الخصوم الجارية	5 508	6 682	7 529	7 068	6 806	6 193	6 398	6 722

المصدر: من إعداد الطالبة

تحليل النسب الهيكلة لصيدال: توضح تشكيل وتوزيع الوزن النسبي لعناصر الميزانية من أصول وخصوم .

الجدول رقم (III- 07): نسب الهيكلة لشركة صيدال

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول الثابتة	41,17%	45,15%	65,62%	70,28%	62,74%	66,21%	63,42%	58,90%
الأصول الجارية	58,83%	54,85%	34,38%	29,72%	37,25%	33,78%	36,58%	41,10%
الأموال الخاصة	55,69%	58,60%	59,20%	57,81%	50,02%	53,86%	54,65%	51,13%
الخصوم غير الجارية	26,87%	22,26%	24,57%	27,56%	32,78%	30,83%	29,63%	33,87%
الخصوم الجارية	17,44%	19,13%	16,23%	14,63%	17,20%	15,32%	15,72%	15,00%

المصدر: من إعداد الطالبة

الأصول الجارية تراوحت بين 30 إلى حوالي 60 والتي كان النصيب الأكبر منها للمخزونات وفي المقابل كانت الأصول الثابتة اغلبيتها أصول عينية تشكل ما تراوح من 70 إلى 40 ما يلاحظ على شركة صيدال أنها محققة للتوازن بين استثماراتها الطويلة وقصيرة الأجل ومثلت الأموال الخاصة أكثر من نصف الخصوم في حين الخصوم غير الجارية شكلت الربع ممثلة في الديون الطويلة الأجل، والخصوم الجارية في حدود 15%.

والشكل التالي يوضح أكثر هذه التوزيعات.

الشكل رقم (III -09): يوضح نسب الهيكلة لشركة صيدال

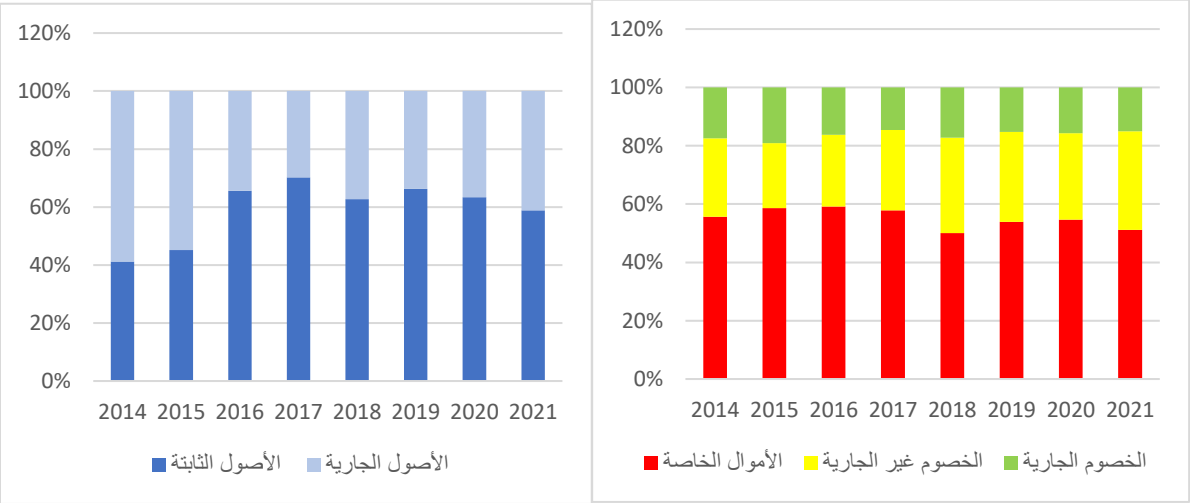

المصدر: من إعداد الطالبة

الأرصدة الوسيطية للتسيير: سنوضح أهم الأرصدة لقائمة حسابات النتائج للشركتين محل الدراسة والمساعدة في تحليل النسب المالية الخاصة بهذه القائمة من ربحية ومردودية ونشاط.

الجدول رقم (III-08): حسابات النتائج لشركة بيوفارم الوحدة: 10^6دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
رقم الأعمال	48943	51042	56376	58567	63055	67838	71475	82139
الفائض الإجمالي للإستغلال	3187	4697	6057	8042	9082	9893	10004	10476
القيمة المضافة	6246	8091	9982	11885	13193	14464	14694	15516
نتيجة الإستغلال	5044	5974	7325	8309	8835	9401	7418	9823
النتيجة الصافية	3854	4453	5552	6499	7525	7604	5570	7814

المصدر: من إعداد الطالبة

الجدول رقم (III-09): حساب النتائج لشركة صيدال الوحدة: 10^6 دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
رقم الأعمال	9789	9984	9609	10265	10317	9392	9809	10211
الفائض الإجمالي للإستغلال	2576	2282	2550	1915	1398	1117	1107	1035
القيمة المضافة	6003	5505	5588	4949	4898	4787	4918	5142
نتيجة الإستغلال	1618	1433	2093	1480	1293	995	329	426
النتيجة الصافية	1348	1099	1567	1194	1132	721	234	371

المصدر: من إعداد الطالبة

عرض قائمة التدفقات النقدية لكلا الشركتين: تم عرض قائمة التدفق النقدي لكلا الشركتين بشكل مختصر للأرصدة للأنشطة التشغيلية والتمويلية والإستثمارية.

الجدول رقم (III-10): قائمة التدفقات النقدية لشركة بيوفارم: **الوحدة: 10^6دج**

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التدفق النقدي التشغيلي	3405	3591	1655	3640	3064	6586	7361
التدفق النقدي الإستثماري	-625	-569	-665	-2253	-2510	-3218	-4015
التدفق النقدي التمويلي	143	-1660	-2153	-2953	337	-2910	-2334
التغير في الخزينة	263	136	-1162	-1566	890	457	1012
توزيعات الأرباح	0	1403703	1685	2553	2936	2936	2935

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن التدفق النقدي التشغيلي لدى شركة بيوفارم قيمه موجبة، ويشير هذا إلى القدرة التشغيلية الجيدة وإمكانيتها في الحصول على أموال لسداد إلتزاماتها المتداولة، والتدفق النقدي الإستثماري يعد مؤشرا جيدا حيث تقوم شركة بيوفارم بشراء أصول بغرض التوسع والمساعدة في توليد الدخل للأنشطة التشغيلية، كما أن التدفق النقدي التمويلي في أغلب السنوات بإستثناء سنتي 2015 و 2019 كان سالب مما يدل على أنه لشركة بيوفارم أموالا فائضة من الأنشطة التشغيلية.

الجدول رقم (III-11): قائمة التدفقات النقدية لشركة صيدال **الوحدة: 10^6 دج**

السنوات	2018	2019	2020	2021
التدفق النقدي التشغيلي	-1324	-1022	659	-1395
التدفق النقدي الإستثماري	-219	344	438	-91
التدفق النقدي التمويلي	-375	78	-342	2974
التغير في الخزينة	-1920	-599	756	1488
توزيعات الأرباح	342	44	52	13

المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ تسجيل قيم سالبة للتدفق النقدي التشغيلي ويعني أن شركة صيدال تدفع أكثر مما تتحصل وهذا مؤشر سيئ وقد يؤدي إلى الإفلاس، لأنها ستسبب لها عجزا عن سداد إلتزاماتها وتصبح غير قادرة على توليد الدخل، التدفق النقدي الإستثماري الموجب يدل على أن شركة صيدال تتنازل عن بعض أصولها لسداد الأنشطة التشغيلية أو تمويلية وهذا يعد مؤشرا خطيرا يهدد بقاء شركة صيدال، أما عن التدفق النقدي التمويلي الموجب خلال سنتي 2019 و2021 تعني وجود أموال مقترضة لتغطية النشاط التشغيلي، حيث يعد مؤشرا سلبيا يشير لعدم البقاء في المستقبل.

المطلب الثاني: إستخدام النسب المالية كإجراءات للمراجعة التحليلية

سنقوم بالتشخيص المالي كونه يعد من المجالات التي يتم تطبيقها في البيئة المحاسبية الجزائرية هذا بالنظر لتزامن إدراجه كإمتحان للتأهيل في مهنة الخبرة المحاسبية مؤخرا.

تحليل النسب المالية:

عن طريق حساب وتحليل مختلف النسب المالية والمؤشرات الممكنة لكلا الشركتين وهذا في سنوات الدراسة.

أولا:نسب السيولة: تستخدم نسب السيولة لقياس قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الحالية. ويشمل ذلك دفع فواتيرها ورواتبها ومصاريف أخرى. كلما ارتفعت نسبة السيولة، زادت قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

الجدول رقم (III–12): يوضح تطور نسب السيولة لدى الشركتين محل الدراسة

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العامة	السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية							
Biopharm	1,7475	1,8975	2,2145	2,2028	2,2408	2,3273	2,0638	2,1395
SAIDAL	3,3740	2,8665	2,1182	2,0316	2,1662	2,2057	2,3264	2,7400
السريعة	السيولة السريعة = (الأصول الجارية-المخزونات) / الخصوم الجارية							
Biopharm	0,9677	1,1539	1,3797	1,3181	1,2676	1,3423	1,2678	1,4065
SAIDAL	2,3562	2,1235	1,3573	1,3407	1,2511	1,0937	1,3026	1,2815
الجاهزة	السيولة الجاهزة = خزينة الأصول / الخصوم الجارية							
Biopharm	0,1429	0,2974	0,3413	0,2889	0,1440	0,1429	0,1873	0,2133
SAIDAL	0,9437	0,8960	0,6815	0,6703	0,4606	0,3097	0,4353	0,5608

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية

نلاحظ من الجدول أن نسبة السيولة العامة أو ما يطلق عليها بنسبة التداول والتي تمثل سرعة تحول الأصول المستخدمة في نشاط الشركة في الصناعة الصيدلانية إلى نقد جاهز قابل للتداول أي سيولة.

وبناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج فإنه يلاحظ أن نسبة السيولة العامة كانت أكبر تماما من 1 خلال سنوات الدراسة، مما يعني أن شركتي صيدال وبيوفارم قادرة على الإيفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل بالإعتماد على أصولها الجارية.

قدرت نسبة السيولة السريعة بما يفوق 1 لكلا الشركتين وهو معدل مرتفع جدا مقارنة مع النسب المعيارية.

أما بالنسبة للسيولة الجاهزة لشركة بيوفارم فعرفت إرتفاعا تدريجيا من سنة 2014 إلى 2016 من نسبة 14% إلى 34% أين إعتبرت أنها مؤشر جيد لأنها تقارب النسبة المعيارية والتي تقدر بـ: 30% وتفاوتت نسبتها بعد ذلك في بقية

السنوات بين 14 و28 مما يعني أنه يمكن الشركة أن تقوم بتغطية ديونها قصير الأجل في آجال إستحقاقها عن طريق القيم الجاهزة (المتاحات).

فاقت نسبة السيولة الجاهزة لدى شركة صيدال قيمة شركة بيوفارم حيث أنها إنخفضت تدريجيا من 94 إلى 30 خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019 محققة بذلك النسبة المعيارية، لترتفع مرة أُخرى.

ثانيا: نسب التمويل: بهدف البحث لمعرفة مساهمة الهيكل التمويلي للشركة بيوفارم وصيدال في تمويل إستثماراتها وفي تسديد ديونها نذكر مجموعة النسب وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (III-13): يوضح تطور نسب التمويل لدى الشركتين محل الدراسة

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
	التمويل الذاتي = الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة							
Biopharm	3,9888	4,7105	5,4521	6,0324	5,0105	4,2112	3,0904	2,7700
SAIDAL	1,3528	1,2980	0,9022	0,8225	0,7973	0,8134	0,8617	0,8681
	التمويل الدائم = الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة							
Biopharm	4,3056	4,9474	5,6181	6,1476	5,0932	4,6748	3,4144	3,0588
SAIDAL	2,0055	1,7910	1,2766	1,2147	1,3197	1,2789	1,3289	1,4431
	التمويل الأجنبي = مجموع الديون/ الأصول الثابتة							
Biopharm	4,4046	4,2444	3,8671	3,9747	3,2605	3,1415	2,3773	1,9392
SAIDAL	1,0281	0,8706	0,5951	0,5768	0,7715	0,6666	0,6794	0,8163

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية

يوضح الجدول نسب التمويل مرتفعة لدى شركة بيوفارم عنه لدى شركة صيدال، حيث إرتفعت من 4 إلى 6 إنطلاقا من سنة 2014 إلى2017 ثم تراجعت إلى 3، ونسبة التمويل الذاتي توضح مدى مساهمة الأموال الخاصة لشركتي صيدال وبيوفارم في تمويل الأصول الثابتة وكذا الأصول الجارية، يمكن ملاحظة النسب الخاصة بالتمويل الذاتي مرتفعة لشركة بيوفارم بينما تصل إلى أقل من الواحد في شركة صيدال.

وأن نسبة التمويل الدائم جيدة وتفوق 1 لدى شركة صيدال وهي توضح نسبة رأس المال العامل حيث تشرح لنا سياسة شركة الصناعة الصيدلانية المعتمدة في تمويل الإستثمارات عن طريق الأموال الدائمة.

أما نسبة التمويل الخارجي هي الأُخرى ظهرت مثل النسبتين السابقتين حيث أن بيوفارم محققة لنسب أعلى من 1 بالرغم من تناقصها بشكل تدريجي وشركة صيدال أقل من الواحد.

وهي تعكس مدى إعتماد الشركة على مصادر خارجية لتمويل أنشطتها واحتياجاتها المالية.

1-مؤشرات التوازن المالي: لبيوفارم

عن طريق تحليلنا للميزانية المالية قمنا بحساب مؤشرات التوازن المالي لمعرفة مدى قدرة شركة بيوفارم للصناعات الصيدلانية على مواجهة إلتزاماتها المختلفة حسب آجال إستحقاقها.

يعرض الجدول التالي مؤشرات التوازن المالي لشركة بيوفارم خلال سنوات الدراسة:

الجدول رقم (III-14): مؤشرات التوازن المالي لشركة بيوفارم **الوحدة: 10^6دج**

التوازن المالي	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
FRN	12353	16133	19733	23988	27015	32930	31576	33664
BFR	11241	12384	14622	20186	24678	30195	28847	29921
TN	1112	3749	5112	3802	2336	2734	2729	3743

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على Microsoft Office EXCEL 2019

يلاحظ تسجيل قيم موجبة للخزينة مقارنة مع رأس المال العامل موجب وكذا هذا الأخير أكبر من الإحتياج في رأس المال العامل على مدى سنوات الدراسة.

كما أنه إرتفعت الخزينة الصافية من 2014 إلى 2015 لتصل إلى ذروتها في 2016 وتعود للإنخفاض مجددا وتستقر بعدها من 2018 إلى غاية 2020 لترتفع مجددا سنة 2021، هذا إلى جانب إنخفاض رأس المال العامل والإحتياج فيه من سنة 2014 إلى غاية 2015 ثم إرتفاعهما سنة 2016 ثم معاودة الإنخفاض سنة 2017 ليثبتا بعدها إلى غاية 2020 ثم يرتفعان سنة 2021

التفسير: إن تسجيل قيم موجبة للإحتياج في رأس المال العامل يعد مؤشرا سلبيا ويدل على تسجيل المجمع لحالة الإحتياج لتمويل الإستخدامات عن طريق الموارد

الشكل رقم (III -10): يوضح مؤشرات التوازن المالي لشركة بيوفارم

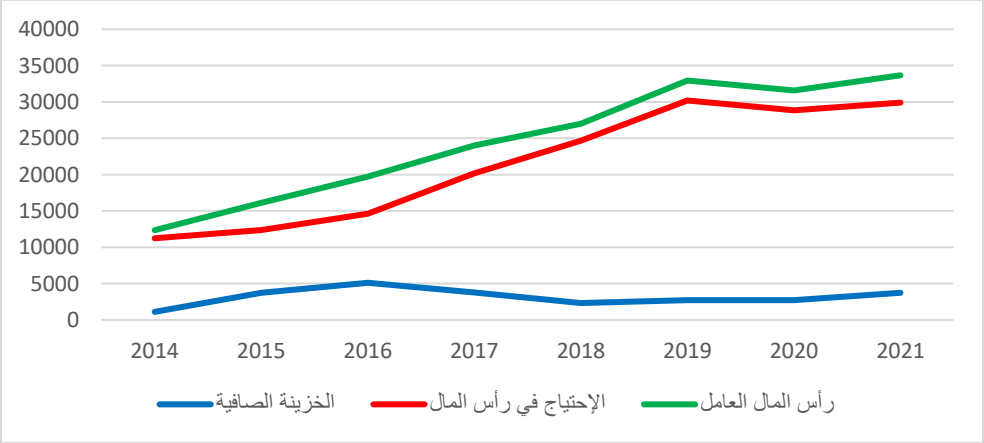

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على Microsoft Office EXCEL 2019

2-مؤشرات التوازن المالي لصيدال: مؤشرات التوازن المالي هي مجموعة من المؤشرات التي تهدف إلى تقييم صحة واستقرار البنية المالية للشركة، كما تساعد هذه المؤشرات على تحديد مدى توازن الموارد المالية واستخدامها بشكل فعال في تمويل الأنشطة.

عن طريق تحليلنا للميزانية المالية قمنا بحساب مؤشرات التوازن المالي لمعرفة مدى قدرة شركة صيدال للصناعات الصيدلانية على مواجهة إلتزاماتها المختلفة حسب آجال إستحقاقها.

يعرض الجدول التالي مؤشرات التوازن المالي لشركة صيدال خلال سنوات الدراسة:

الجدول رقم (III-15): مؤشرات التوازن المالي لشركة صيدال الوحدة: 10^6دج

التوازن المالي	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
FRN	13076	12472	8419	7291	7937	7467	8486	11696
BFR	8506	7213	4098	3350	5422	6359	6623	8280
TN	4570	5259	4321	3941	2515	1108	1863	3416

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على Microsoft Office EXCEL 2019

يلاحظ أن رأس المال العامل يغطي الإحتياج في رأس المال العامل مما ينتج عنه خزينة صافية موجبة خلال سنوات الدراسة حيث أن هذه الأخيرة سجلت تناقصا تدريجيا من 2015 إلى 2019 ثم إرتفعت بعد ذلك لغاية 2021

كما تشير النتائج إلى أن الخزينة الصافية أعلى من الإحتياج في رأس المال العامل في سنتي 2016-2017.

كما أنه مؤشر على قدرة شركة صيدال على مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل.

الشكل رقم (III-11): يوضح مؤشرات التوازن المالي لشركة صيدال

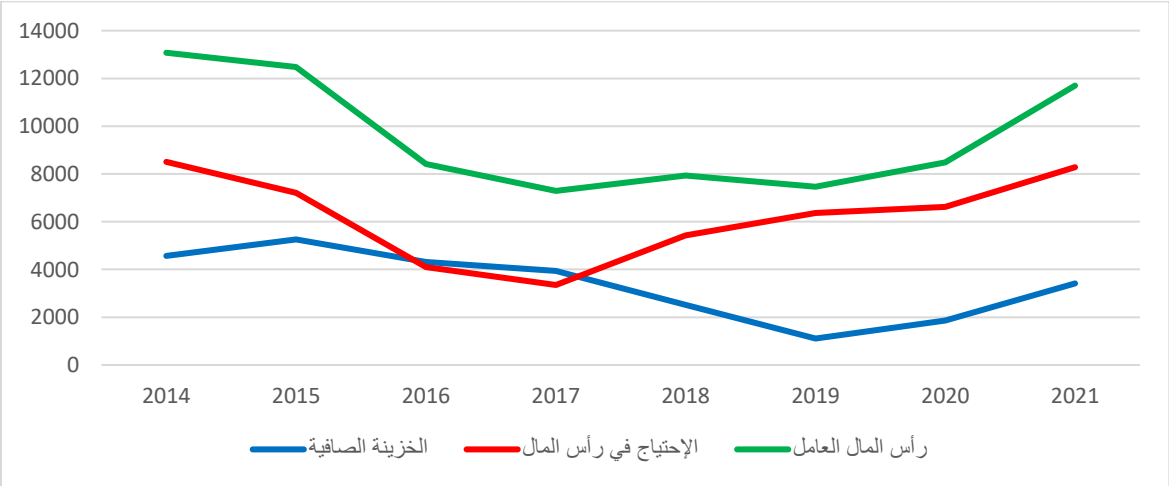

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على Microsoft Office EXCEL 2019

ثالثا: نسب الرفع المالي: (Leverage Ratios) هي مجموعة من المؤشرات التي تقيس استخدام الشركة للديون وتأثير ذلك على هيكلها المالي وقدرتها على تحمل المخاطر المالية، وتهدف هذه النسب إلى تحديد مدى اعتمادها على الديون في تمويل أنشطتها.

الجدول رقم (III- 16): يوضح تطورنسب الرفع المالي لدى الشركتين محل الدراسة

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
	الإستقلالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون							
Biopharm	90,56%	110,98%	140,99%	151,77%	153,67%	134,05%	130,00%	142,84%
SAIDAL	131,58%	149,09%	151,60%	142,59%	103,34%	122,01%	126,83%	106,35%
	الملاءة العامة = إجمالي الأصول / مجموع الديون							
Biopharm	198,15%	220,18%	243,62%	262,35%	257,38%	236,93%	239,10%	250,91%
SAIDAL	236,29%	254,40%	256,07%	246,66%	206,58%	226,56%	232,10%	208,00%
	الإستدانة = مجموع الديون/ إجمالي الأصول							
Biopharm	50,47%	45,42%	41,05%	38,12%	38,85%	42,21%	41,82%	39,85%
SAIDAL	42,32%	39,31%	39,05%	40,54%	48,41%	44,14%	43,09%	48,08%

تشير نسبة **الإستقلالية المالية** إلى حجم الديون في الهيكل المالي، ويلاحظ أن قيم نسبة الإستقلالية المالية لكلا الشركتين تفوق 1 وهذا يدل على أنهما مستقلتان ماليا.

نسبة الاستقلالية المالية تعكس قدرة الشركة على تمويل نشاطها وتلبية التزاماتها المالية المستقبلية وتحقيق أرباحها دون الاعتماد الكلي على مصادر تمويل خارجية.

تعد **الملاءة العامة** مؤشرًا هامًا لتقييم صحة وقوة الشركة من الناحية المالية، وتشير إلى مدى قدرتها على تسديد ديونها، يلاحظ أن الشركتين حققتا معدلا فاق 2 وهذا يعد مؤشرا إيجابيا.

الثلاثة سنوات الأولى كانت شركة صيدال أعلى من بيوفارم من حيث الإستقلالية والملاءة

أما **الإستدانة** فيمكن ملاحظة أن هذه النسبة تشبه الوزن النسبي للديون والتي تهتم بقياس التمويل بالديون بإختلاف آجال إستحقاقها حيث أن كلتا الشركتين كانت النسبة فيهما أقل من 0.5 وهذا يعد مؤشرا إيجابيا من أجل رفع ثقة الدائنين في قدرة الشركة على السداد.

النسب المالية المشتقة من حسابات النتائج:

أولا: نسب المردودية: هي مؤشرات تهدف إلى قياس كفاءة وربحية الاستثمارات والأنشطة التجارية، وتعكس هذه المؤشرات القدرة على تحقيق عوائد ملموسة ومستدامة على الإستثمارات المالية والموارد المستخدمة.

الجدول رقم (III-17): يوضح تطور نسب المردودية لدى الشركتين محل الدراسة

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
	المردودية الإقتصادية = نتيجة الإستغلال / الأصل الإقتصادي							
Biopharm	33,68%	36,27%	38,77%	33,44%	28,25%	24,01%	17,69%	21,23%
SAIDAL	7,52%	6,24%	6,06%	3,97%	4,27%	3,00%	1,01%	1,23%
	المردودية المالية = النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة							
Biopharm	25,86%	23,13%	23,83%	23,12%	22,76%	20,15%	13,78%	17,25%
SAIDAL	7,66%	5,37%	5,71%	4,27%	5,72%	3,31%	1,05%	1,62%
	الربحية التجارية = نتيجة الإستغلال/ رقم الأعمال							
Biopharm	10,31%	11,70%	12,99%	14,19%	14,01%	13,86%	10,38%	11,96%
SAIDAL	16,53%	14,35%	21,78%	14,42%	12,53%	10,59%	3,35%	4,17%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية

من خلال الجدول الموالي لتطور نسب المردودية للشركتين خلال سنوات الدراسة، نلاحظ أن شركة بيوفارم نسب المردودية الإقتصادية والمالية أعلى من شركة صيدال وهذه الأخيرة حققت نسب مردودية إقتصادية مرتفعة عن المردودية المالية وتشير المعدلات المرتفعة للمردودية وهذا يدل على أن الشركة تقوم تقلل من التكاليف مما يؤدي لزيادة الكفاءة في عملياتها، وتقاربت النسبتان لدى شركة صيدال،حيث عرفت إنخفاضا تدريجياخلال سنوات الدراسة من 7.5 إلى 1.20

كما تظهر نسبة الربحية التجارية بخلاف ما سبق فإن معدلات صيدال فاقت بيوفارم في الأربع سنوات الأولى، حيث سجلت شركة صيدال إنخفاضا تدريجيا على مدى سنوات الدراسة من 16.53 إلى 4.17 بإستثناء سنة 2016 أين حققت أعلى نسبة قدرت بـ: 22، وهذا راجع إلى زيادة في الأموال الخاصة، هذا ويمكن أن نفسر ذلك بأن الشركة لا تقوم بتوزيع أرباحها بل تحتفظ بها على شكل إحتياطات تحسبا لأية أحداث غير متوقعة كالخسائر غير العادية.

بينما شركة بيوفارم إرتفعت نسبة المردودية المالية حتى بلغت أقصى قيمة لها 14 وتثبت لسنتي 2017-2018 لتنخفض بعد ذلك

إرتفاع نسب المردودية المالية ناتج عن حسن إدارة رأس المال: يعني ذلك إدارة الموارد المالية بشكل فعال، بما في ذلك إدارة التدفقات النقدية والتخطيط المالي وإدارة الديون والاستثمارات بطريقة استراتيجية.

ثانيا: نسب الربحية: نلاحظ من خلال الجدول أن نسب الربحية لدى صيدال أعلى منها لدى بيوفارم، وكذا فإن معدل القيمة المضافة يعتبر الأعلى، ثم الهامش الإجمالي وأخيرا الربح الصافي على التوالي:

الجدول رقم (III-18): يوضح تطور نسب الربحية لدى الشركتين محل الدراسة

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
	معدل الربحية الإجمالية = **النتيجة الصافية / رقم الأعمال**							
Biopharm	7,87%	8,72%	9,85%	11,10%	11,93%	11,21%	7,79%	9,51%
SAIDAL	15,09%	11,45%	16,80%	13,40%	11,38%	8,44%	1,93%	0,47%
	الهامش الإجمالي = **الفائض الإجمالي للاستغلال/ رقم الأعمال**							
Biopharm	6,51%	9,20%	10,74%	13,73%	14,40%	14,58%	14,00%	12,75%
SAIDAL	26,32%	22,86%	26,54%	18,66%	13,55%	11,89%	11,29%	10,14%
	معدل القيمة المضافة = **القيمة المضافة / رقم الأعمال**							
Biopharm	12,76%	15,85%	17,71%	20,29%	20,92%	21,32%	20,56%	18,89%
SAIDAL	61,32%	55,14%	58,15%	48,21%	47,48%	50,97%	50,14%	50,36%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية

وكانت نتائج التحليل المالي للشركتين وفق النسب المالية المدروسة كما يلي: تعتبر نسبة معدل الربحية الإجمالية نسبة مهمة للشركات والمستثمرين على حد سواء، حيث توفر معلومات حول قدرة الشركة على تحقيق أرباح صافية بعد خصم جميع المصروفات والضرائب، حيث أن شركة صيدال بلغت نسبة الربح الصافي لها 15 في سنة 2014 ثم إنخفضت إلى 11.45 لترتفع في سنة 2016 إلى 16.80 كأقصى قيمة لها وتعاود التراجع لتصل لأدنى قيمة 0.47، بينما بيوفارم سجلت قيما عرفت إرتفاعا خلال السنوات الثلاث الأولى ثم ثبتت في 11 للسنتين 2018-2019 وعاودت الإنخفاض 2020.

من خلال الجدول رقم **(III-18)** : يمكن ملاحظة الهامش الإجمالي فقد تم تسجيل قيم كانت في تراجع بشكل تدريجي لصيدال في حين كانت بيوفارم معدلاتها أضعف وأخذت في الإرتفاع لتفوق قيم منافستها صيدال.

معدل القيمة المضافة (أو ربحية القيمة المضافة) هو مؤشر مالي يستخدم لتقييم ربحية الشركة وقدرتها على إنشاء قيمة إضافية من خلال عملياتها وأنشطتها، عندما يكون لدى الشركة هامش قيمة مضافة عالي، فإن ذلك يعني أن الشركة قادرة على تحقيق أرباح كبيرة مقارنة بإجمالي إيراداتها هنا تنطبق على شركة صيدال التي حققت ما يقدر بـ:61.32 ثم 55.14 من 2016 إلى 2017 ومن 58.15 في 2018 ثم تراجعت النسبة لتثبت عند 50 في السنوات الثلاث الأخيرة، وشركة بيوفارم حققت معدلات ضعيفة تراوحت قيمها بين أدنى نسبة للقيمة المضافة في السنة الأولى بـ12 وأعلى قيمة في سنة 2019 بـ21، الشركة لها هامش قيمة مضافة منخفض، قد يشير ذلك إلى أن

الشركة تواجه تحديات في تحقيق أرباح صافية مرتفعة مقابل إيراداتها. يمكن أن تكون الأسباب وراء ذلك متعددة، مثل ارتفاع تكاليف الإنتاج أو العمل، تنافسية السوق، تقلبات الأسعار، أو ضعف في إدارة العمليات.

1-المؤشرات التشغيلية لبيوفارم: تعبر عن القدرة على استخدام الموارد بكفاءة وتحقيق أفضل النتائج بأقل تكلفة. يمكن قياس هذا المؤشر من خلال مؤشرات مثل تكلفة الإنتاج لكل وحدة أو إجمالي الموارد البشرية المستخدمة مقابل الناتج.

والتي نوردها في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (III-19): يوضح تطور المؤشرات التشغيلية لشركة بيوفارم

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إنتاجية العامل	28,6270	30,2771	29,1668	27,6315	28,2071	29,3532	32,0855
مصاريف المستخدمين	4,69%	4,67%	4,75%	4,76%	5,08%	4,91%	4,49%

المصدر: من إعداد الطالبة

يلاحظ من خلال الجدول رقم **(III-19):** تناسب عكسي لمؤشر مصاريف المستخدمين مع إنتاجية العمال لشركة بيوفارم حيث أنه في سنة 2016 كانت مصاريف العمال تتناسب مع إنتاجية المستخدمين لتتناقص بعدها هذه الأخيرة خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2018.

الشكل رقم (III -12): يوضح تطور نسب التشغيلية لشركة بيوفارم

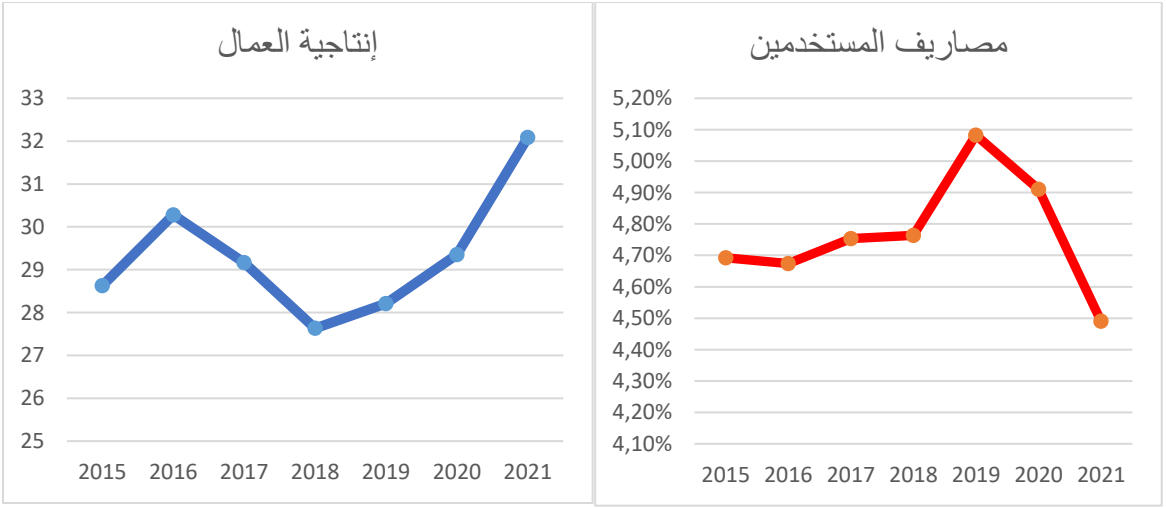

المصدر: من إعداد الطالبة

وفي المقابل إرتفعت مصاريف المستخدمين بشكل تدريجي لتصل إلى ذروتها سنة 2019، كما سجلت إنتاجية العمال إرتفاعا تواليا مع السنوات 2019-2020-2021، في حين أن مصاريف المستخدمين عرفت تراجعا تدريجيا بالتوافق معها.

يتضح أنه هناك علاقة عكسية تظهر من حيث تحسن إنتاجية العمال من خلال الزيادة المسجلة في السنوات الأخيرة وفي مقابل ذلك هناك تناقص لمصاريف المستخدمين خلال نفس الفترة.

2- المؤشرات التشغيلية لصيدال: مقاييس تستخدم لقياس أداء الأفراد أو المنظمات في إنجاز المهام وتحقيق الأهداف نسبة الإنتاجية تستخدم في قياس كمية المنتجات التي يتم إنتاجها في فترة زمنية محددة.

الجدول رقم (III-20): يوضح تطور النسب التشغيلية لشركة صيدال

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إنتاجية العامل	3,0711	3,1392	3,4644	3,3551	3,0356	3,1714	3,3013
مصاريف المستخدمين	30,61%	31,46%	27,92%	32,27%	37,41%	36,79%	38,63%

المصدر: من إعداد الطالبة

يوضح الشكل الموالي تطور مصاريف المستخدمين مع إنتاجية العمال لشركة صيدال

الشكل رقم (III- 13): يوضح تطور نسب التشغيلية لشركة صيدال

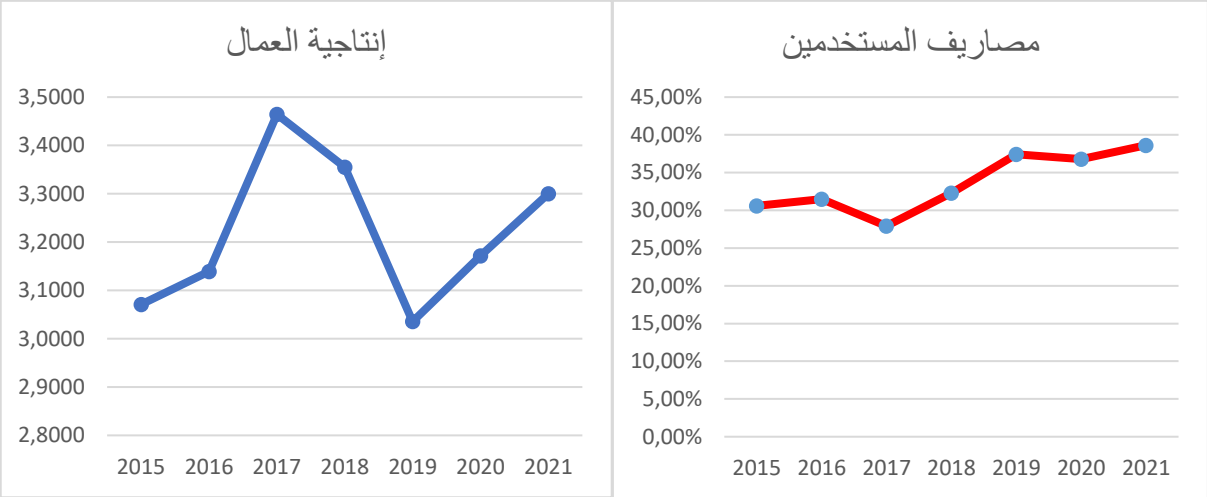

المصدر: من إعداد الطالبة

التعليق: يلاحظ من خلال الشكل أن إنتاجية العمال لدى شركة صيدال كانت في تزايد من 2015 إلى غاية 2017 أين وصلت لذروتها لكنها تناقصت بنفس الوتيرة السابقة لتصل لأدنى مستوياتها سنة 2019 ولترتفع بعدها بشكل تدريجي إلى غاية 2021.

في المقابل سجلت مصاريف المستخدمين إرتفاعا ضئيلا لتنخفض بعدها لأدنى مستوياتها، ثم إرتفعت بعد ذلك لتسجل أعلى قيم لها خلال السنوات من 2019 لغاية 2021.

مما يفسر بوجود علاقة عكسية بين مصاريف المستخدمين وإنتاجية العمال في الصناعات الصيدلانية، حيث تشكل تكاليف العمالة جزءًا كبيرًا من إجمالي النفقات التي تتكبدها الشركة. عندما يكون العمال أكثر إنتاجية

وكفاءة في مهامهم، فإنهم قادرون على تحقيق المزيد من الإنتاج في فترة زمنية معينة، مما قد يؤدي إلى انخفاض تكاليف العمالة. وذلك لأنه يمكن إكمال نفس القدر من العمل بساعات عمل أقل، مما يؤدي إلى انخفاض النفقات المرتبطة بالأجور والرواتب والتكاليف الأخرى المتعلقة بالعمالة.

النسب المالية المشتقة من القائمتين:

نسب النشاط: (Activity Ratios) هي مجموعة من النسب المالية التي تستخدم لقياس كفاءة استخدام الموارد والنشاط التشغيلي للشركة، كما تساعد هذه النسب في تقييم كيفية استخدام الشركة لمختلف الموارد المتاحة لها في تحقيق العوائد وتوليد الدخل.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل دوران الزبائن = رقم الأعمال / متوسط الزبائن								
Biopharm	4,04087	3,80088	3,88626	3,67768	3,39590	3,16993	3,05932	2,24016
SAIDAL	2,69002	2,74663	2,58306	3,0537	3,04067	2,73899	2,72434	2,76946
معدل دوران الموردون = المشتريات/ متوسط الموردون								
Biopharm	3,16971	3,34823	3,43538	3,23086	2,98379	2,80328	2,85089	3,23390
SAIDAL	2,24563	2,04659	1,56645	2,03138	2,5883	2,40578	3,0289	2,89461
معدل دوران المخزون = رقم الأعمال / متوسط المخزون								
Biopharm	3,67027	3,88847	4,18654	3,75333	3,24775	2,97372	2,97404	3,62781
SAIDAL	1,75745	1,88894	1,79708	1,9346	1,85708	1,43225	1,46000	1,24875

الجدول رقم (III-21): يوضح تطور نسب النشاط لدى الشركتين محل الدراسة

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية

معدل دوران الموردين: يبين الجدول رقم أن نسب دوران الحسابات الدائنة لشركة بيوفارم أعلى من شركة صيدال، حيث عرفت تزايدا من 2014 إلى 2016 أين حققت أعلى معدل 3.43 ثم تناقصت لتصل إلى أدنى قيمة 2.80، بينما تراوحت عند صيدال من 1.56 في سنة 2016 إلى 3.02 في سنة 2020

يدل معدل دوران الموردين المرتفع لشركة بيوفارم، على أن الشركة تدفع مستحقاتها للموردين بسرعة في مدة: 117 يوما، (أو مدة دوران الموردين)، وتعتبر فترة السداد مؤشر مالي يستخدم لقياس فترة زمنية متوسطة تستغرقها الشركة لدفع مستحقاتها للموردين، مما يشير إلى علاقة جيدة مع الموردين وقدرتها على الحصول على شروط تجارية مواتية، كما يمكن أن يكون ذلك مؤشرًا على كفاءة إدارة رأس المال العامل، في حين أن معدل دوران الموردين المنخفض لشركة صيدال يشير إلى أن الشركة تستغل فترة أطول لدفع مستحقاتها للموردين، وقدر متوسط الفترة بـ: 143 يوما، قد يكون ذلك مؤشرًا على مشاكل مالية في الشركة.

معدل دوران الحسابات المدينة (Account Churn Rate) في شركة صناعية يقيس مدى تحمل العملاء أو الحسابات المدينة لهذه الشركة وقدرتها على الاحتفاظ بها كعملاء دائمين. في حالة الشركات الصناعية الصيدلانية، يمكن أن يتعلق ذلك بالزبائن الذين يشترون المنتجات الصيدلانية التي تقدمها الشركة.

فإذا كان معدل الدوران منخفضًا، مثل شركة صيدال مقارنة ببيوفارم خلال سنوات الدراسة بإستثناء سنة 2021 فذلك يعني أن الزبائن يستمرون في الشراء والتعامل مع الشركة على المدى الطويل. 131 يوما لصيدال مقارنة بـ: 110 يوم لبيوفارم والتي شهدت تناقصا وهذا قد يكون نتيجة لعوامل مثل جودة المنتجات الصيدلانية، وخدمة العملاء الممتازة، والموثوقية في التسليم، والتكلفة المناسبة.

معدل دوران المخزون (Inventory Turnover) : يعتبر مؤشرًا هامًا لقياس كفاءة إدارة المخزون في الشركات إذا كان معدل الدوران مرتفعا مثل حالة شركة بيوفارم، فهذا يعني أن الشركة تستطيع تحويل المخزون إلى مبيعات بشكل سريع وفعال حيث بلغت فترة التخزين 104 يوما ويعكس ذلك تقليل تكاليف المخزون وتحقيق تدفق نقدي أفضل.

وإذا كان منخفضًا كما هو شأن شركة صيدال فهذا يعني أن المخزون يستغرق وقتًا أطول للبيع حيث يبلغ متوسط الفترة الزمنية حوالي 223 يوما، ويمكن أن يتسبب في تجميد رأس المال، يجب أن تكون هناك رؤية واضحة للمخزون واحتياطيات ملائمة لتجنب المخزون المرتفع وتحسين معدل الدوران.

القيمة السوقية: وتحسب القيمة السوقية وفق العلاقة التالية:

عدد الأسهم في الشركة المعنية * سعر السوق عند الإغلاق N/12/31

الشكل رقم (III -14): يوضح القيمة السوقية للشركتين صيدال وبيوفارم

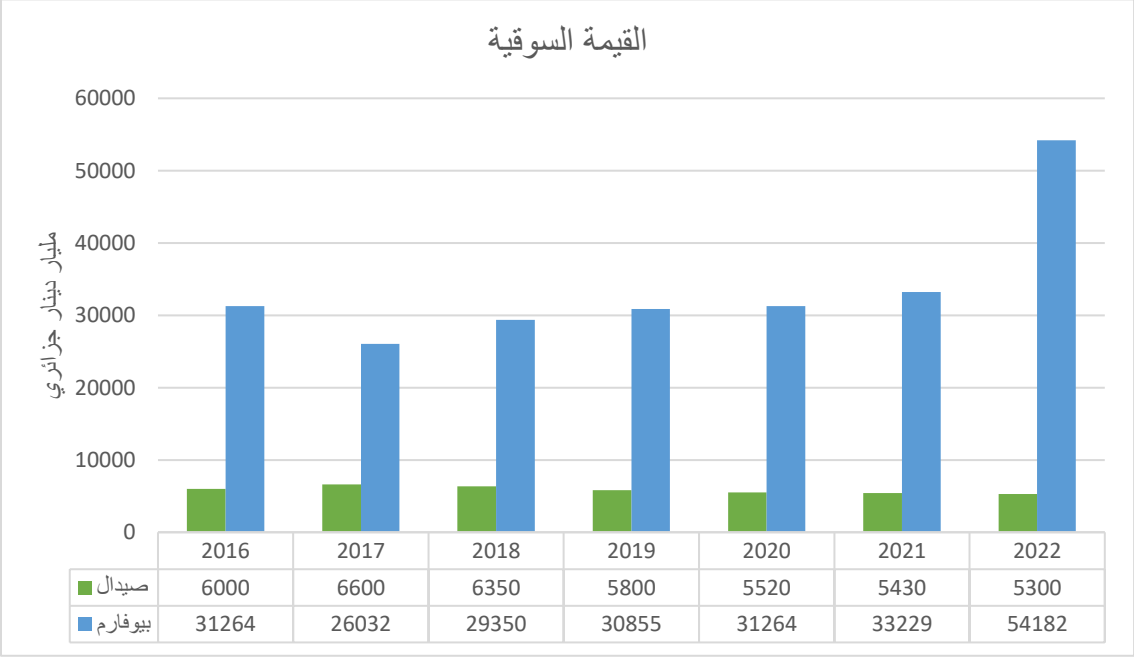

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صيدال	6000	6600	6350	5800	5520	5430	5300
بيوفارم	31264	26032	29350	30855	31264	33229	54182

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على موقع البورصة الجزائرية

يظهر الرسم التوضيحي لنا بأن القيمة السوقية خلال سنة 2022 لشركة بيوفارم أعلى بعشرة أضعاف من القيمة السوقية لشركة صيدال، حيث أن القيمة السوقية لشركة صيدال شهدت تراجعا تدريجيا من سنة 2017 إلى غاية 2022، على النقيض فإن شركة بيوفارم سجلت إرتفاعا تدريجيا في قيمتها السوقية خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى غاية 2022.

يمكن تفسير سبب ارتفاع القيمة السوقية لشركة بيوفارم خلال الثلاث السنوات الأخيرة كنتيجة لتطور النشاط الإنتاجي لها تزامنا مع الأزمة الصحية العالمية لمرحلة إنتشار وباء كوفيد-19،كما قد يكون إرتفاع القيمة السوقية لشركة بيوفارم ناتجًا عن أداء قوي وتوقعات مستقبلية إيجابية.

التعليق على النتائج: أظهرت نتائج تحليل النسب المالية التي تم حسابها بمختلف أنواعها وعلى مدار سنوات الدراسة، أداء الشركتين وتم التوصل إلى أن:

نسب الرفع المالي: تقارب بين النسب المالية للشركتين صيدال وبيوفارم

مؤشرات الربحية: تسجيل شركة صيدال لمعدلات أعلى من بيوفارم وذلك في المؤشرات الثلاثة الخاصة بالربحية

نسب التمويل: لشركة بيوفارم أعلى نوعا ما عن نسب التمويل لشركة صيدال

نسب المردودية: الإقتصادية والمالية كانت مرتفعة لدى شركة بيوفارم فيما كانت المردودية التجارية بدرجة أعلى عند صيدال.

نسب السيولة: فكانت النسب المالية الثلاثة متقاربة عبر سنوات الدراسة لشركتي صيدال وبيوفارم.

نسب النشاط: أو معدلات الدوران لشركة بيوفارم أعلى من شركة صيدال، كما أن الفترة اللازمة من تحصيلات الزبائن أقصر، في حين أن فترة سداد ديون الموردون أطول عند شركة صيدال.

القيمة السوقية: إرتفاع القيمة السوقية لشركة بيوفارم عن القيمة السوقية لشركة صيدال.

وبعد ما تم التشخيص المالي لكلا شركتي صيدال وبيوفارم وتم التوصل إلى إختلاف في 4 مؤشرات: "القيمة السوقية والربحية وتباين معدلات النشاط والمردودية أما بقية النسب كالسيولة والرفع المالي وحتى التمويل كانت متماثلة" وهذا ما يجعل الحكم صعبا على أي من الشركتين كان أداؤها أفضل من نظيرتها.

يُلاحظ أن البيانات تُظهر اختلافات وتشابهات بين أداء الشركتين في مجالات مختلفة، ويمكن لهذه المعلومات أن توجه اتخاذ القرارات الاستراتيجية المستقبلية في كل شركة بناءًا على نقاط القوة والضعف المُحددة.

مناقشة النتائج: إن إجراءات المراجعة التحليلية المبنية على إستخدام أنواع النسب والمؤشرات المالية المستخرجة من القوائم والتقارير المالية تعد أدوات أساسية لفهم مجال عمل الشركة محل المراجعة، إنطلاقا من تحويل البيانات المالية الكمية إلى معلومات كمية قابلة للفهم والتحليل.

-يعتبر إستخدام تحليل المؤشرات والنسب المالية الإجراء التحليلي الأكثر شيوعا في أوساط المدققين بالبيئة المحلية والدولية، نظرا لسهولة تطبيقها وبساطة تفسيراتها.

-التحليل المالي للمؤشرات والنسب المالية يُعتبر إحدى الإجراءات الأساسية والهامة في عملية المراجعة التحليلية. يهدف هذا النوع من التحليل إلى تحديد نقاط القوة والضعف في أداء الشركة، يشمل تحليل المؤشرات دراسة وتقييم مجموعة محددة من البيانات المالية والإقتصادية التي تعكس أداء ووضع الشركة، يتم استخدام هذا التحليل لفهم الإتجاهات والنماذج والتغيرات في الأداء المالي وتحديد المشاكل المحتملة وتقديم التوصيات لتحسين الأداء المالي.

-من خلال تحليل هذه المؤشرات، يمكن للمراجعين الماليين تقييم الأداء المالي للشركة محل التدقيق بتحديد نقاط القوة والضعف والمشكلات المحتملة. وبناءًا على هذا التحليل، يمكنهم تقديم التوصيات والملاحظات لتحسين الأداء واتخاذ القرارات المالية الصحيحة في المستقبل.

-أن نسب التحليل المالي تسمح بتقييم الأداء المالي والكفاءة التشغيلية للشركة محل الدراسة عن طريق حساب مختلف المؤشرات المالية والتي تعد كإجراءات تحليلية يمكن إعتبارها كخطوة أولية لتخطيط عملية المراجعة، لما توفره من فهم للمدقق عن الأحداث المالية ومتغيرات النشاط الدالة على وضعية الشركة محل التدقيق.

-من خلال دراستنا تبين أن إستخدام التحليل المالي للنسب كإجراء تحليلي لا يوضح التشخيص المالي بدقة وإنما يوفر صورة عامة عن نقاط القوة والضعف للشركة محل التدقيق وبشكل سطحي، حيث تساعد نسب السيولة على تقييم قدرة الشركة على تحمل إلتزاماتها قصيرة الأجل، كما أن نسب التمويل تحدد مدى قدرتها على الإستدانة.

- بناءًا على النتائج المُذكورة حول الأداء المالي والمؤشرات المختلفة لشركتي صيدال وبيوفارم، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

تحسين إدارة رأس المال: يُنصح بمراجعة استراتيجية رأس المال لكلا الشركتين لتحسين التوازن بين التمويل الذاتي واستخدام الديون، مما يمكن أن يؤدي إلى تحسين هيكل رأس المال.

تعزيز كفاءة الربحية: لشركة بيوفارم، يمكن النظر في التركيز على زيادة الكفاءة في تحقيق الأرباح، بينما يمكن لشركة صيدال الاستمرار في استغلال نقاط القوة في تحقيق المزيد من الأرباح.

تحسين إدارة السيولة: مثل تحسين سياسات الدفع والتحصيل وإدارة الأرصدة لضمان توافر السيولة اللازمة.

تحسين كفاءة العمليات: يُقترح تحسين كفاءة العمليات التشغيلية، خاصة فيما يتعلق بفترات تحصيل الديون وفترات سداد الديون، لتحقيق تحسين في دورة الأعمال.

المطلب الثالث: التنبؤ بالفشل المالي وإستمرارية الإستغلال

دواعي إختيار نموذج الدراسة: بعد الإطلاع على الدراسة السابقة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي فإنه عند إختيارنا تمت مراعاة طبيعة الشركتين محل الدراسة حيث أنه تم التوصل إلى نموذج موحد بغرض المقارنة نظرا لخصوصية الشركتين من حيث الحجم وكذلك طبيعة النشاط والمتمثل في الصناعة الصيدلانية إضافة إلى توفر القيمة السوقية لهما في البورصة الجزائرية، وكما يضم نسب مالية مشتركة مع نماذج أُخرى، وبهذا تم إعتماد نموذج Altman.

عرض النموذج: تم إعتماد أحدث نموذج لألتمان للتنبؤ بالفشل المالي والمعروف بإسم مطوره ALTMAN بعام 1968، والذي يأخذ مجموعة نسب مالية عن طريق معادلة الإنحدار الخطي والتي تعكس سلامة الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة خلال سلسلة زمنية تم فيها إحتساب ستة سنوات مما يتيح إمكانية تقييم المؤسسة للإستمرارية في الإستغلال في المستقبل القريب.

الشكل رقم (III-15): نموذج التنبؤ بالفشل المالي وعلاقته بإستمرارية الإستغلال

المصدر: من إعداد الطالبة

تقييم إستمرارية الإستغلال للشركتين محل الدراسة عن طريق نموذج التنبؤ بالفشل المالي

نموذج ALTMAN:

يعتبر هذا النموذج اهم النماذج المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي ومن أول الأعمال التي تلت نموذج Beaver حيث اعتمد على أسلوب التحليل التمييزي الخطي محاولا بذلك تجاوز القصور الذي شهدته الطريقة السابقة والتي إعتمدت على أساليب إحصائية بسيطة في تحليل النسب المالية وذلك من خلال إختيار نسب مالية واحدة التي

يعتقد بأنها الأفضل في التمييز بين المؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة. وقد اعتمد ألتمان على النسب المالية التالية في نموذجه، وقد تمثلت هذه النسب في المؤشرات التالية[1]:

Z: مؤشر الفشل الذي يتم من خلاله التنبؤ بفشل أو عدم فشل المؤسسة؛

X1: رأس المال العامل إلى مجموع الأصول الملموسة؛

X2 : الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول الملموسة؛

X3: الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول الملموسة؛

X4: القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات؛

X5: صافي المبيعات إلى مجموع الأصول الملموسة.

وقد تم وضع معادلة تجمع بين هذه النسب وفقا للصيغة الآتية:

$$Z = 0.012\ X1 + 0.014X2 + 0.033X3 + 0.006X4 + 0.010X5 \ldots\ldots (1)$$

أما المعاملات فهي تمثل أوزان متغيرات الدالة حيث تعبر عن الأهمية النسبية لكل متغير إعتمادا على ما تستخدمه المؤسسات موضوع البحث.

حيث يمكن تصنيف الشركات من خلال معامل Z فإذا كانت هذه الأخيرة أكبر من (2.99) ≥ Z يعين المؤسسة تقع في فئة الشركات غير فاشلة أي قادرة على الإستمرار، أما إذا كانت المؤسسة (1.81) ≤ Z فهي تقع ضمن الشركات المهددة بالفشل المالي والتي يحتمل إفلاسها.

أما المؤسسات التي تقع في المجال المحصور بين 2.99 ≥ Z ≤ 1.81ويطلق عليها بالمنطقة الرمادية وهذه الشركات يصعب إعطاء قرار حاسم بشأنها والتي تحتاج إلى دراسة تفصيلية.

غير أن هذا النموذج إنتقد بسبب عدم إمكانية تطبيقه على الشركات غير المدرجة في البورصة مما اضطر ألتمان إلى تعديل نموذجه سنة 1977 من خلال إستبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية مع تعديل معاملات التمييز حسب الصيغة الآتية:

$$\mathbf{Z=0.\ 717\ X1 + 0.847X2 + 3.107X3 + 0.420X4 + 0.998X5 \ldots\ldots\ldots\ldots (2)}$$

أما قيمة Z فتغيرت فقط بالنسبة للشركات المعرضة للخطر والفشل والتي أصبحت 1.23 ≥ Z وكذلك المنطقة الرمادية التي تراوحت بين 1.23 ≤ Z ≤2.99 أين لا يمكن للنموذج أن يصنف فيها المؤسسة.

[1] رشيد حفصي، **إستخدام النماذج الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الإقتصادية**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد: 09، العدد: 01، سنة: 2020، ص:92.

وقد تمثلت هذه النسب الجديدة في الآتي:

الجدول رقم (III- 22): النسب المالية لنموذج ألتمان

المتغير	النسبة	نوعها	وزنها النسبي
X1	صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول	مؤشر نشاط	0.717
X2	الأرباح المحتجزة والإحتياطات / مجموع الأصول	توزيع الأرباح	0.847
X3	النتيجة قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول	مؤشر ربحية	3.107
X4	القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع الخصوم	مؤشر رفع مالي	0.420
X5	المبيعات / مجموع الأصول	مؤشر نشاط	0.998

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نموذج ألتمان

ووفقا لهذا النموذج الجديد فإن الشركات التي يرتفع فيها احتمال الإفلاس كبير لما تكون قيمة Z تقل فيها عن 1.21، أما إذا كانت درجة Z أكبر من 2.90 فهذا يعني عدم إحتمال إفلاس المؤسسة بدرجة كبيرة، أما إذا كانت Z بين معامل 1.21 و 2.90 فإن حالة المؤسسة غير واضحة ويصعب الحكم عليها بالإفلاس من عدمه، وما يلاحظ على هذه النماذج أنها كلها تسعى إلى تقليل الفشل المالي في المؤسسة من خلال إقتراح نماذج كمية تساعد المؤسسات والمهتمين بالوضعية المالية المؤسسة بالحالة العامة للمؤسسة إن كانت في مرحلة الفشل المالي أم لا لتقوم بدورها باتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية لاستمرارية المؤسسة.

ويمكن توضيحها كالتالي:

الفئات	أنواع الشركات	المؤشر Z
الفئة الأولى	شركات فاشلة	Z ≤1.23
الفئة الثانية	شركات ناجحة	Z >2.99
الفئة الثالثة	شركات أداؤها متوسط	1.23≤Z≤ 2.99

الجدول رقم (III-23): مؤشرات قياس نموذج ALTMAN لشركة بيوفارم الوحدة: مليون دج 10^6

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
النتيجة قبل الضريبة	7 253	7 975	9 092	9 392	6 889	9 701
إجمالي الأصول	40 255	48 592	55 386	66 699	74 337	79 559
الأرباح المحتجزة	5 721	8 242	7 194	9 521	9 874	11 340
رقم الأعمال	56 376	58 567	63 055	67 838	71 475	82 139
القيمة السوقية	31 264	26 032	29 350	30 855	31 264	33 229
الأموال الدائمة	24 006	28 648	33 615	41 891	44 654	50 015
الأصول الثابتة	4 273	4 660	6 600	8 961	13 078	16 351

المصدر: من إعداد الطالبة

الجدول رقم (III–24): أرصدة قيم متغيرات نموذج ألتمان لبيوفارم

2021	2020	2019	2018	2017	2016	المعامل	
0,4231	0,4248	0,4937	0,4878	0,4937	0,4902	0,717	*X1*
0,1425	0,1328	0,1427	0,1299	0,1696	0,1421	0,847	*X2*
0,1219	0,0927	0,1408	0,1642	0,1641	0,1802	3,107	*X3*
0,4177	0,4206	0,4626	0,5299	0,5357	0,7767	0,42	*X4*
1,0324	0,9615	1,0171	1,1385	1,2053	1,4005	0,998	*X5*
200,87%	184,12%	212,17%	232,85%	243,54%	275,55%		*Z*

المصدر: من إعداد الطالبة

التعليق: إنطلاقا من الجدول يمكننا التعليق على كل قيم متغير من معادلة الإنحدار الخطي X:

(قيمة المتغير1-X) صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول:

نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الأصول (Net Working Capital to Total Assets ratio) هي مقياس يستخدم لتحديد نسبة صافي رأس المال العامل للشركة بالنسبة إلى إجمالي الأصول. تهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة الشركة على تمويل أنشطتها التشغيلية وتحقيق الاستدامة المالية، كما تشير إلى قدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل وتمويل نشاطها التشغيلي باستخدام أصولها المتاحة. يُفضل أن تكون النسبة إيجابية ومرتفعة، وذلك لضمان قدرة الشركة على التعامل مع التزاماتها قصيرة الأجل وتمويل النمو والاستثمارات المستقبلية.

في شركة بيوفارم عرفت النسبة إستقرارا بما يقارب 48.5 خلال السنوات الأربع الأولى لتتناقص بعدها في السنتين الأخيرتين بنسبة 42، في حين أنها كانت هذه النسبة ضعيفة لدى شركة صيدال حيث عرفت تذبذبا في القيمة من 15 إلى 26 خلال سنوات الدراسة.

(قيمة المتغير2-X) الأرباح المحتجزة والإحتياطات / مجموع الأصول:

نسبة الأرباح المحتجزة والاحتياطات إلى مجموع الأصول (Retained Earnings and Reserves to Total Assets ratio) هي مقياس يستخدم لتحديد حجم الأرباح المحتجزة والاحتياطات المالية بالنسبة إلى إجمالي الأصول. تهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة الشركة على تحقيق الربحية وتخزين الأرباح للمستقبل.

قيمة هذه النسبة تعكس حجم الأرباح المحتجزة والاحتياطات المالية بالنسبة إلى حجم الأصول الإجمالي للشركة. تشير القيمة العالية لهذه النسبة إلى وجود حجم كبير من الأرباح المحتجزة والاحتياطات، مما يشير عادةً إلى قوة مالية للشركة وقدرتها على تمويل الاستثمارات المستقبلية والتعامل مع المخاطر.

يلاحظ تسجيل شركة بيوفارم لمعدلات متذبذبة بين 12 و16، وفي المقابل فإن شركة صيدال شهدت إنخفاضا من سنة 2016 إلى 2017 من 27 إلى 26 ثم إرتفعت إلى 34 في بقية سنوات الدراسة مما يفسر إرتفاع حجم الأرباح المحتجزة والإحتياطات لدى شركة صيدال عنه لدى بيوفارم.

(قيمة المتغير-X3) صافي الدخل قبل الضريبة / إجمالي الأصول:

والتي تحسب من خلال العلاقة التالية النتيجة الصافية قبل الضرائب إلى مجموع الأصول، والتي تعبر عن مؤشر الربحية ويعمل هذا المؤشر على قياس النتائج التي تحققها شركة بيوفارم ومن خلال القيم يلاحظ أن الشركة حققت معدلات متوسطة خلال سنوات الدراسة على التوالي،حيث عرفت أعلى معدل لها بنسبة 18 مسجلة إنخفاضا من سنة 2016 إلى16 في 2018، وبعد ذلك إنخفضت أيضا بشكل تدريجي إلى غاية 2020 بنسبة 9، وبالمقابل فإن شركة صيدال هي الأُخرى عرفت إنخفاضا تدريجيا من معدل 4 إلى 3 ثم 1 إلى 0 خلال سنوات الدراسة وإذا كانت النسبة منخفضة، فإن ذلك يشير إلى وجود مشكلة في استخدام الأصول أو في تحقيق الأرباح منها، مما يعني أن شركة صيدال لا تستغل أصولها بشكل جيد على عكس بيوفارم.

وهو ما يدل على أنها مؤشر مالي يستخدم لتقييم كفاءة استخدام الأصول في تحقيق الأرباح. وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة الشركة في تحقيق الأرباح من استثماراتها في الأصول، وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك دليلاً على كفاءة استخدام الأصول في تحقيق الأرباح.

(قيمة المتغير-X4) القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع الخصوم: وهي قيمة الشركة التقديرية بناءً على سعر سهم الشركة في السوق وعدد الأسهم المتداولة

القيمة السوقية لحقوق المساهمين على مجموع الخصوم (Market Value of Shareholders' Equity to Total Liabilities ratio) هي مقياس يستخدم لتقييم نسبة قيمة حقوق المساهمين في الشركة إلى إجمالي الخصوم. توفر هذه النسبة فكرة عن قدرة الشركة على تحمل الديون ومدى توازن هيكلها المالي

تبين أن هذه النسبة لشركة بيوفارم هي الأُخرى عرفت إنخفاضا تدريجيا في معدلاتها خلال سنوات الدراسة من نسبة 70 في سنة 2016 إلى 41 سنة 2021، والملاحظ أنه في سنتها الأولى للدراسة كانت قيمة الشركة مرتفعة عن مقدار الديون لتتناصف بعدها مع حجم الإستدانة، وبالنسبة لشركة صيدال فإنها سجلت معدلات ضعيفة جدا مقارنة بشركة بيوفارم حيث معدلاتها تباينت من الأدنى 12 في سنة 2016 لترتفع إلى أعلى قيمة لها حيث قدرت بـ: 16 في سنة 2018، ثم تراجعت إلى قيمتها الأولى في سنة 2021.

إذا كانت النسبة أكبر من الواحد، فإن ذلك يشير إلى أن قيمة حقوق المساهمين أعلى من إجمالي الخصوم، مما يعني أن قيمة الشركة تفوق مستوى الديون المستحقة.

تشير قيمة هذه النسبة إلى نسبة قيمة حقوق المساهمين في الشركة مقارنةً بإجمالي الخصوم. إذا كانت النسبة أعلى، فإن ذلك يشير إلى أن حقوق المساهمين تمثل نسبة أكبر من إجمالي الخصوم، وهذا يشير عادةً إلى توازن مالي جيد وأقل استدانة.

(قيمة المتغير-X5) المبيعات / مجموع الأصول:

نسبة المبيعات إلى مجموع الأصول (Sales to Total Assets ratio) هي مقياس يستخدم لتحديد كفاءة استخدام الأصول التشغيلية في تحقيق المبيعات. تُستخدم هذه النسبة لتقييم كفاءة إدارة الأصول في توليد الإيرادات، وسجلت شركة بيوفارم تراجعا تدريجيا من سنة 2016 إلى غاية سنة 2020 من نسبة 140 إلى 96، ثم عرفت إرتفاعا بعدها سنة 2021 لنسبة 103، بينما شركة صيدال كانت ضعيفة حيث إرتفعت من معدل 20 في 2016 إلى 26 في سنة 2018 ثم إنخفضت بعدها بشكل تدريجي إلى سنة 2021.

تعتبر قيمة هذه النسبة مؤشرًا على كفاءة استخدام الأصول في تحقيق المبيعات، حيث يفضل أن تكون النسبة أعلى بحيث تشير إلى قدرة الشركة على تحقيق مبيعات أكبر باستخدام مجموعة أصول أقل.

مؤشرات قياس نموذج ALTMAN لشركة صيدال:

الجدول رقم (III–25): مؤشرات قياس نموذج ALTMAN لشركة صيدال

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
النتيجة قبل الضريبة	2 098	1 478	1 238	804	303	498
إجمالي الأصول	46 390	48 318	39 574	40 434	40 687	44 811
الأرباح المحتجزة	12 861	12 991	13 461	14 047	14 634	15 318
رقم الأعمال	9 609	10 265	10 317	9 392	9 809	10 211
القيمة السوقية	6 000	6 600	6 350	5 800	5 520	5 430
الأموال الدائمة	38 861	41 249	32 767	34 240	34 288	38 088
الأصول الثابتة	30 441	33 959	24 830	26 773	25 802	26 393

المصدر: من إعداد الطالبة

الجدول رقم (III–26): أرصدة قيم متغيرات نموذج ألتمان لبيوفارم

2021	2020	2019	2018	2017	2016	المعامل	
0,26101	0,20857	0,18467	0,20056	0,15090	0,18148	**0,717**	*X1*
0,3418	0,3597	0,3474	0,3401	0,2689	0,2772	0,847	*X2*
0,0111	0,0074	0,0199	0,0313	0,0306	0,0452	3,107	*X3*
0,1212	0,1357	0,1434	0,1605	0,1366	0,1293	0,42	*X4*
0,2279	0,2411	0,2323	0,2607	0,2124	0,2071	**0,998**	*X5*
78,95%	77,49%	78,06%	85,67%	70,04%	76,65%		*Z*

المصدر: من إعداد الطالبة

قيمة Z: يظهر لنا الجدول السابق تطبيق معادلة الإنحدار الخطي لنموذج ALTMAN على شركة صيدال والمتمثلة في قيمة Z خلال فترة الدراسة 2016-2022: حققت صيدال ما يقدر بـ: 0.76 سنة 2016 لتنخفض بعد ذلك إلى 0.70 سنة 2017، ثم إرتفعت القيمة لأقصى حد لها 2018 ب 0.85 لتنخفض بعدها 2019 بشكل ضئيل وتعود لنفس قيمتها السابقة، وهو ما يدل على أن شركة صيدال معرضة للفشل المالي حسب نموذج ALTMAN.

الشكل رقم (III -16): يوضح قيمة Z لنموذج ALTMAN للشركتين بيوفارم وصيدال

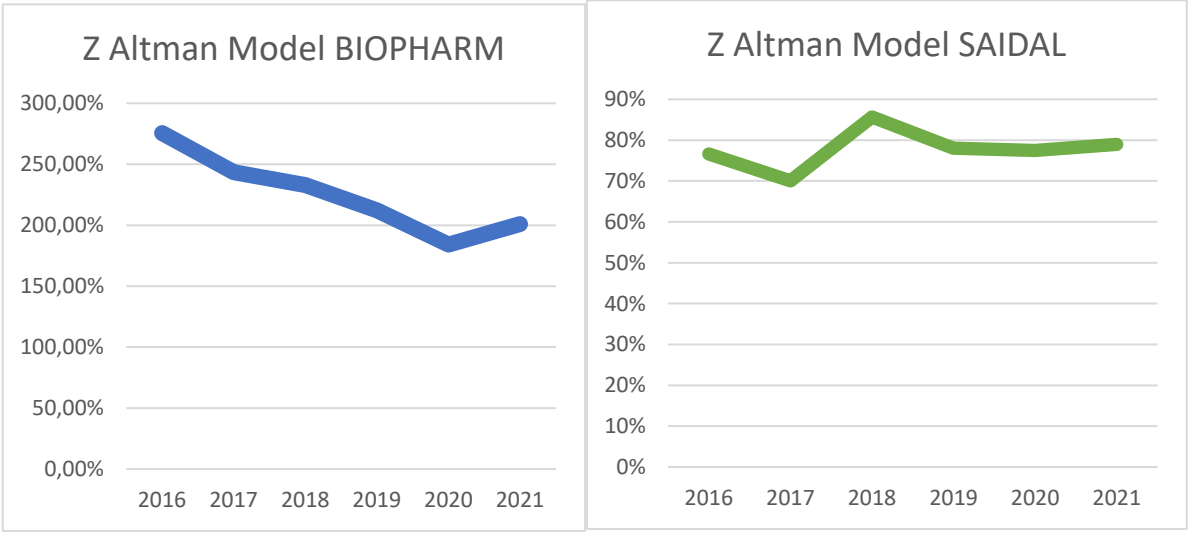

المصدر: من إعداد الطالبة

قيمة المتغير Z :

يظهر لنا الجدول السابق تطبيق معادلة الإنحدار الخطي لنموذج ALTMAN على شركة بيوفارم والمتمثلة في قيمة Z خلال فترة الدراسة 2016-2022 : تبين أن نتيجة سنة 2016 أكبر من نظيرتها لسنة 2017 وهكذا تواليا حتى سنة 2020 حيث عرفت تضائلا خلال سنوات الدراسة وإستمرت في تسجيل قيمة أقل من سنة لأخرى تدريجيا

لتواصل إلى غاية تحقيق ما قدر ب 184,12% لسنة 2020، في حين إرتفعت هذه النسبة سنة 2021 بمقدار 16.75% مما يدل على أن أداء الشركة متوسط حيث ليست في حالة أريحية مالية كما أنها قد لا تكون معرضة للفشل المالي في المستقبل القريب.

الجدول رقم (III-27): قيمة المتغير Z للشركتين لنموذج ALTMAN

الشركة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
BIOPHARM	275,55%	243,54%	232,85%	212,17%	184,12%	200,87%
SAIDAL	76,65%	70,04%	85,67%	78,06%	77,49%	78,95%

المصدر: من إعداد الطالبة

يلاحظ تسجيل قيمة مرتفعة لدى صيدال منه عند بيوفارم، ومنه وبعد تحقيق شركة بيوفارم لنسب تراوحت بين 1.23 وكذا 2.99 والتي تعد المعيار وفق هذا النموذج فهي بذلك في وضعية غير واضحة ويصعب الحكم عليها بالفشل المالي من عدمه، مما قد يوحي بوجود شكوك حول حالة الإستقرار المالي لشركة بيوفارم.

وفي المقابل فإن شركة صيدال معرضة بشكل كبير للفشل المالي مقارنة بنظيرتها بيوفارم نتيجة تسجيلها قيم لـ: Z أقل من 1.23، وهو ما يدعونا للبحث وراء هذه النتائج.

قد تكون القيمة السوقية المتباينة بين بيوفارم وصيدال

الشكل رقم (III-17): يوضح المقارنة لنموذج ألتمان بين شركة بيوفارم وصيدال

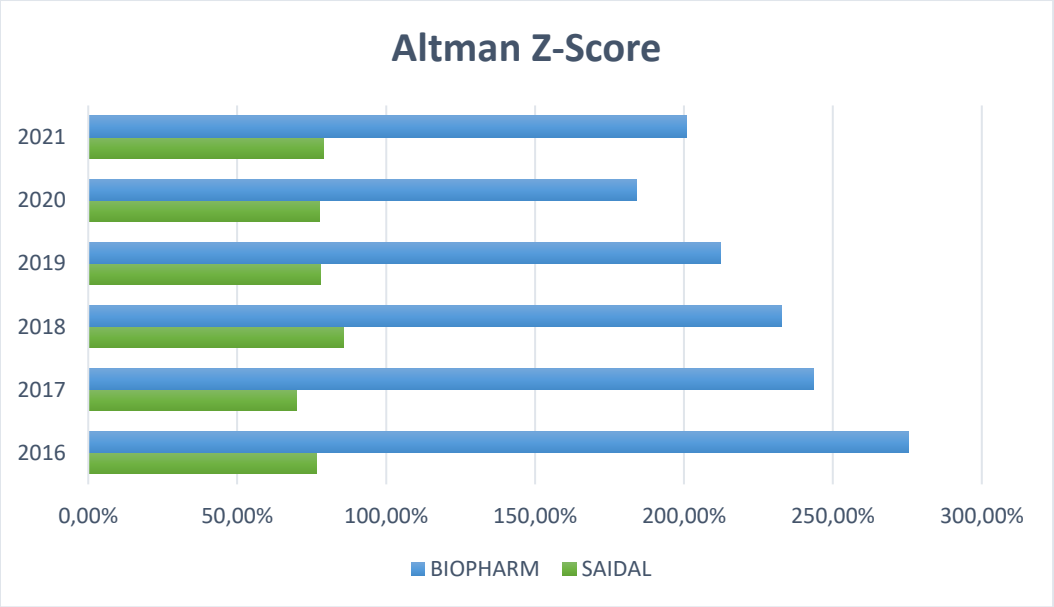

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج نموذج ألتمان

التعليق بخصوص إستمرارية الإستغلال لشركة صيدال وبيوفارم

مؤشرات مالية: تمثلت في المتغيرات الثلاثة الأولى

مؤشرات تشغيلية: المتغير الرابع

مؤشرات أُخرى: لا توجد

-حسب معيار إستمرارية الإستغلال فإنه يحتكم إلى إمكانية المواصلة في النشاط إلى ثلاثة مؤشرات مالية وتشغلية وأُخرى في حين أن نموذج التنبؤ بالفشل المالي **ALTMAN** لم يتطرق لجزئية المؤشرات الأُخرى والتي تتمثل في عوامل مثل عدم التخصيص الكفء للموارد

-إن نموذج ألتمان للتنبؤ بالفشل المالي لا يأخذ بعين الإعتبار العوامل الأُخرى ونذكر منها: إنخفاض فعالية المراجعة الداخلية أو عدم وجود لجنة مراجعة أو عدم فعاليتها أو ...

-كما يجب الإشارة إلى أنه يمكن القول أن غالبية ومعظم حالات التعثر وفشل الشركات يرجع إلى عوامل داخلية، وقد تكون طبيعتها غير مالية.

-بعد عملية جمع المعلومات ثم حساب المؤشرات المالية للنموذج تم التوصل إلى مجاميع المتغيرات ثم الرصيد النهائي وتبين من خلال نموذج ألتمان للتنبؤ بالفشل المالي أن شركة صيدال أكثر عرضة للفشل المالي مقارنة بنظيرتها بيوفارم والتي بحسب الرصيد لقيمة Z لنموذج ألتمان من الصعب تحديد وضعيتها.

المبحث الثالث: إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية وفق الطرق الحديثة

في هذا المبحث تم تطبيق أساليب التنقيب في البيانات لغرض إكتشاف الأخطاء وتقييم إستمرارية الإستغلال.

المطلب الأول: تقديم للأساليب المطبقة وآلية عملها:

لإعداد الدراسة التحليلية المقارنة وبعد وقع الإختيار على مؤسستين ذات الأسهم الناشطة في السوق المالية الجزائرية والرائدتين تحديدا في مجال الصناعة الصيدلانية وذلك نظرا لتوفر الكشوف المالية خلال فترة الدراسة.

تم الإعتماد على أساليب التنقيب في البيانات لإكتشاف الأخطاء، وسنشرح بإيجاز مفهومها وآلية عملها كالتالي:

أساليب التنقيب في البيانات المالية: التنقيب في البيانات هو عملية الفرز من خلال مجموعات البيانات الكبيرة لتحديد الأنماط ذات المغزى والعلاقات التي يمكن أن تكون غير ظاهرة للمحلل وتتجلى بالإستعانة بتقنيات التعلم الإحصائي والآلي ...

تمكن تقنيات وأدوات التنقيب في البيانات المؤسسات من التنبؤ بالإتجاهات المستقبلية وتعد جزءا من تحليل البيانات وأحد التخصصات الأساسية في علم البيانات، والذي يستخدم تقنيات لتحليلات متقدمة للعثور على معلومات مفيدة في مجموعة البيانات، وعلى مستوى أكثر دقة.

كما أنه يستخدم في المجال المالي لأغراض مختلفة مثل النمذجة التنبؤية في الأسواق المالية لأسعار الأسهم والصرف ولتطوير إستراتيجيات التداول وتحسين إتخاذ القرارات الإستثمارية من خلال إدارة المخاطر وتحسين المحافظ المالية، إضافة إلى أنها تمكن من إكتشاف الإحتيال المالي وأية أخطاء في البيانات المالية كما تساعد في تقييم المخاطر.

أهمية اكتشاف الأخطاء: في التدقيق المالي، يعد اكتشاف الأخطاء في التقارير المالية أمرًا بالغ الأهمية لضمان دقة وموثوقية البيانات المالية. يمكن أن يكون للأخطاء عواقب وخيمة على أصحاب المصلحة، مثل تضليل المستثمرين أو الدائنين أو المنظمين ، ويمكن أن تلحق الضرر بسمعة الشركة.

2الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اتبعت هذه الدراسة منهج دراسة الحالة من خلال تحليل محتوى الكشوفات و11 من تقارير الوضعية المالية للشركتين محل الدراسة و48 قائمة من القوائم المالية بإعتبارها المصدر الرئيسي لجمع البيانات المالية، والتي تم التوصل إليها عن طريق الموقع الرسمي لكلا الشركتين.

تم تفريغ الأرصدة من القوائم المالية بإستخدام MICROSOFT OFFICE EXCEL 2019 للجدولة والترتيب وتنظيم البيانات وحساب مختلف النسب المالية وكذا لتبسيطها عن طريق عرض الأشكال والرسوم التوضيحية.

حيث وجبت الإشارة إلى أنه تم تقدير قيم سنة 2022 عن طريق دالة FORECAST

إرتكزت هذه الدراسة في إنجازها على أساليب التنقيب في البيانات، حيث تم الإستعانة ببرمجية أورانج Orange Data Mining 3.34، من أجل توظيف الأساليب الإحصائية وأساليب التنقيب عن البيانات المالية لغرض إكتشاف الأخطاء وإمكانية إستمرارية النشاط

وبرنامج الحزمة الإحصائية IBM SPSS Statistics 27 لتقييم إستمرارية الإستغلال بحسب المعايير الجزائرية للتدقيق

أنواع نماذج التنقيب في البيانات:

يهدف إستخدام أساليب التنقيب في البيانات من أجل إثبات صحة نظرية ما أو بغرض تحليل البيانات للحصول على علاقات جديدة وغير متوقعة وكذلك يستخدم لتفسير بعض الظواهر المرئية.

التصنيف: Classification هو تحليل مجموعة البيانات ووضعها على شكل أصناف وأقسام يمكن إستخدامه فيما بعد لتصنيف البيانات المستقبلية بناءا على الخائص المشتركة وله عدة أدوات كشجرة القرارات والإنحدار والجار الأقرب.

التنبؤ : Prediction يسمح بالتوقع للأحداث والظواهر المستقبلية كدالة لما هو معروف وبإستخدام البيانات التاريخية، وتستند عملية التنبؤ إلى تطبيق تقنيات ونماذج التعلم الآلي والذكاء الإصطناعي مثل الشبكات العصبية الإصطناعية، ويمكننا توضيح مهام التنقيب في البيانات كالتالي:

الشكل رقم (III -18): مهام التنقيب في البيانات

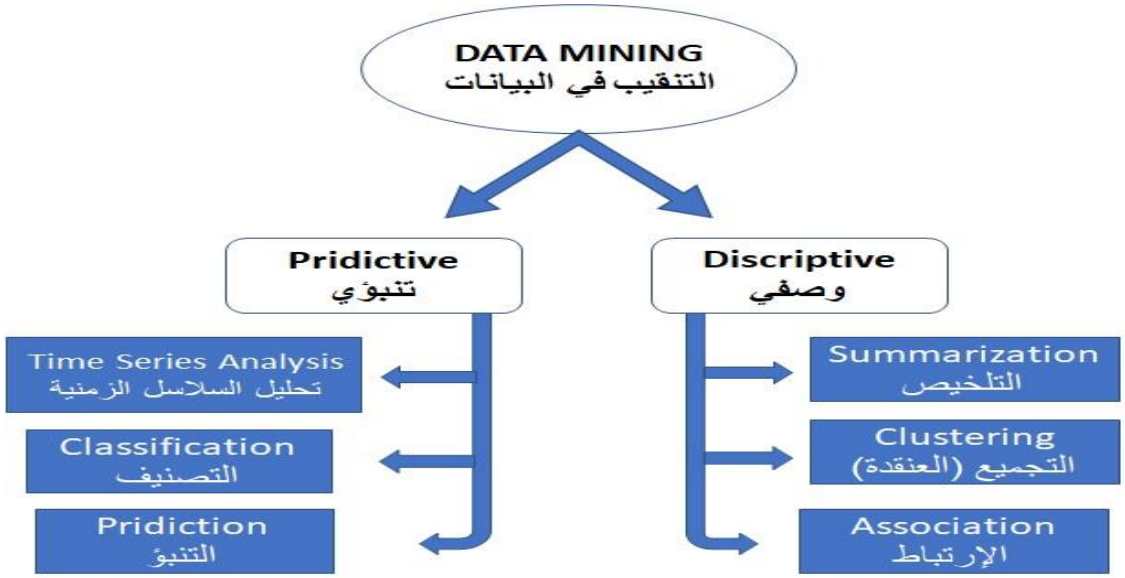

المصدر: أسامه أحمد محمد أبو الخير، **دور استخدام أساليب التنقيب فى البيانات لتحسين تقديرات مراقب الحسابات فى مدى وجود أخطاء جوهرية بالقوائم المالية (دراسة ميدانية فى بيئة الأعمال المصرية)**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد السابع، يونيو 2019، ص:321.

وبناءا على ما تقدم سنوضح دور أساليب التنقيب في البيانات.

التنقيب في البيانات: يمكن أن تكون هذه الأساليب، أدوات مفيدة لمساعدة المدققين الماليين في اكتشاف الأخطاء في التقارير المالية. يمكن لهذه النماذج تحليل كميات كبيرة من البيانات بسرعة وتحديد الأخطاء المحتملة التي قد يكون من الصعب على البشر تحديدها أو يستغرق وقتًا طويلاً لتحديدها.

وتتمثل خطوات التنقيب في البيانات كما هو موضح في الشكل رقم (III-19):

- ✓ تجميع البيانات
- ✓ تحضير وتجهيز ومعالجة البيانات من أية قيم متطرفة وكذا تعويض القيم المحذوفة
- ✓ عرض البيانات عن طريق أساليب تصور العلاقات
- ✓ الإستعانة بتقنيات التعلم الآلي والطرق الإحصائية
- ✓ بناء النموذج وتدريبه عن طريق تكرار التجريب و توسيع العينة
- ✓ تقييم النموذج عن طريق أدوات تقييم الدقة والمعايرة
- ✓ التوصل إلى نتائج التنبؤ والتصنيف للمتغير التابع

والشكل الموالي يوضح الخطوات:

الشكل رقم (III -19): خطوات عملية التنقيب في البيانات

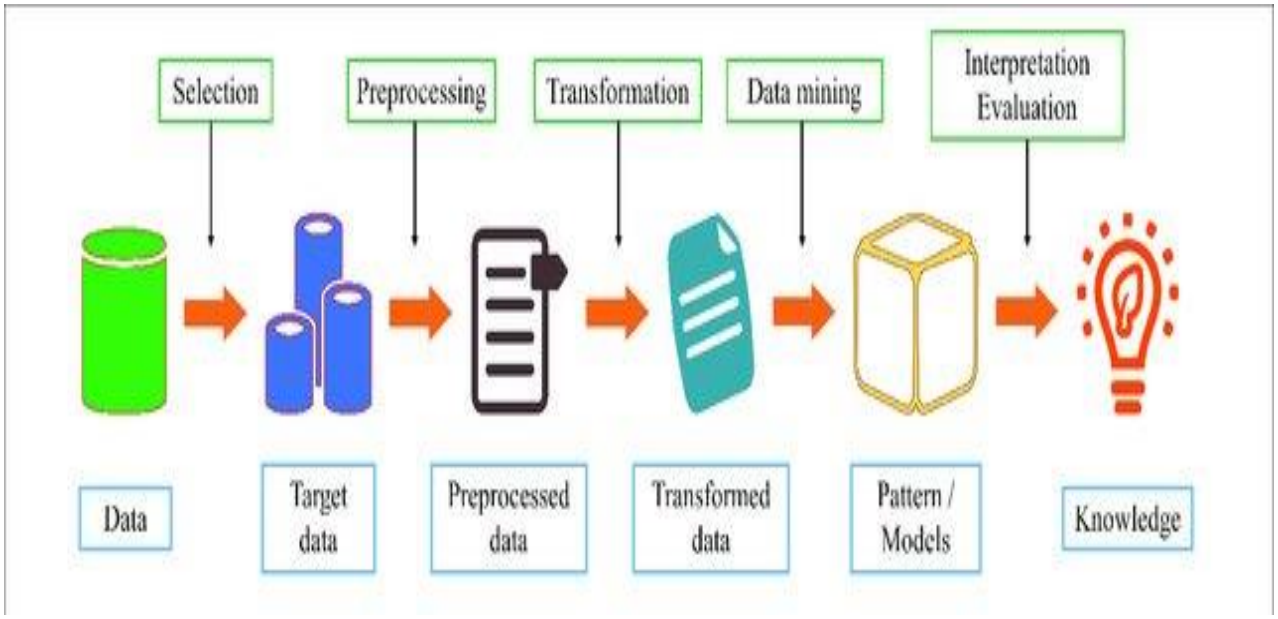

Source: Aimin Yang, et al, Review on the Application of Machine Learning Algorithms in the Sequence Data Mining of DNA, September 2020 Frontiers in Bioengineering and Biotechnology 8:1032, DOI: 10.3389/fbioe.2020.01032

المطلب الثاني: إستخدام أساليب التنقيب في البيانات كإجراءات تحليلية لإكتشاف الأخطاء

وبناءا على ما تقدم ذكره يمكن توضيح آلية توظيف النماذج المستخدمة لإكتشاف الأخطاء كالتالي:

للقيام بدراسة مقارنة بين شركة صيدال وشركة بيوفارم لتقدير الأخطاء عن طريق النسب المالية تم الإعتماد على **تحليل الإتجاهات THE TRENDS ANALYZE**، من أجل معرفة إتجاه تطور المؤشرات المالية للشركتين على حد سواء ولتحديد أي منهما على الإتجاه الإيجابي تمت القيام بتحليل الإتجاهات التاريخية على مدى تسع سنوات وكانت السلسلة الزمنية ممتدة من 2014 إلى غاية 2021 لتصنيف 2022 وكذا تم الإستعانة بتحليل نتائج الإرتباط للنسب المالية.

إن إختيار أسلوب **تحليل الإتجاهات** يرجع للأسباب التالية:

عدم وجود نسب مرجعية لمعايير الصناعة الصيدلانية في الجزائر؛

تطابق أرصدة الحسابات ذات العلاقة بين مختلف القوائم والتقارير المالية؛

إمتثال الشركتين إلى معايير المحاسبة والتدقيق المعتمدة في البيئة المحاسبية الجزائرية،

إفصاح الشركتين عن مختلف المعلومات المالية والمحاسبية وهذا بخلاف الشركات الأخرى،

متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة

سنتطرق في هذا المطلب للمتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة البحثية، وأهم المؤشرات التي تسمح بالتنبؤ بالفشل المالي حيث كانت كالتالي:

1/متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

حيث شملت متغيرين أحدها مفسر **(المتغير التابع):** ممثلا في الأخطاء حيث تم ترميزه بـ Y.

وقد تمت تصنيف الأخطاء في المؤسسة محل البحث وخلال الفترة الزمنية المحددة إلى أخطاء جسيمة في حالة نتائج سالبة للمؤشرات المالية

وأخطاء في المؤسسة محل البحث وخلال الفترة الزمنية المحددة إلى عدم وجود أخطاء جوهرية في حالة نتائج موجبة للمؤشرات المالية

كما أنه تمت تسمية الأخطاء الجوهرية بـ:

0 ⟵ أخطاء جوهرية جسيمة (تشير إلى تحريفات ..

1 ⟵ عدم وجود أخطاء جوهرية .

وكما شملت من جهة أُخرى المتغيرات المفسرة: **المتغيرات المستقلة:** والتي خصصت للمؤشرات المالية حسب سبعة مجموعات تندرج تحت كل مجموعة ثلاثة نسب مالية تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة

وهي كالتالي: النشاط، التدفق النقدي، ، السيولة، الربحية، المردودية، الرفع المالي.

والجدول الموالي يوضح المؤشرات المالية المستخدمة

متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

متغيرات النموذج تمثلت في:

المتغير المفسر: التابع وهو متغير كيفي ويتمثل في الأخطاء حيث يرمز له بـ: Y

ويصنف إلى نوعين الصنف الأول عدم وجود بيانات مالية صحيحة والصنف الثاني وجود بيانات صحيحة

0 سلبي؛ 1 إيجابي

المتغيرات المفسرة المستقلة: إقتصرت على المتغيرات الكمية وهذا نظرا لعدم توافر البيانات النوعية للشركتين، وكذا لصعوبة الحصول على هذه المتغيرات ذات الطبيعة المحاسبية بإعتبارها معلومات هامة.

كما يمكننا توضيح الأصناف كالتالي:

الأخطاء: بحسب هذه الدراسة فإن الأخطاء تنقسم إلى صنفان:

الصنف الأول α Type I error = : أخطاء تتطلب من المراجع القيام بتحقيقات إضافية

الصنف الثاني β = Type II error : أخطاء لا تتطلب من المراجع القيام بتحقيقات إضافية

إن الأخطاء التي نهتم بها في هذه الدراسة هي أخطاء التسجيل مثل السهو أو الحذف أو التكرار أو الفنية، وإن موقع حدوث هذه الأخطاء تكون على مستوى القوائم المالية نتيجة إغفال ظهور بنود معينة أو إجراء تسوية في الميزانية، مثل تسجيل الأصول الثابتة على أنها أصول متداولة

الأخطاء المؤثرة: خطأ في الجمع بين الأرصدة أو كتابته بشكل غير صحيح

الأخطاء غير المؤثرة: تعني الأخطاء المتمثلة في التكرار التسجيل للقيم

لتصحيحها ولتدارك الأمر مما يترتب عليها من مخاطر عدم الإكتشاف

2/ التعريف بالبرمجية المستخدمة: تمت الإستعانة ببرنامج أورانج والذي سنوضحه كالتالي:

أورانج: Orange وهو برنامج مفتوح المصدر يوفر واجهة برمجة مرئية للتحليل والتنقيب عن البيانات والتعلم الآلي، كما يوفر بيئة سهلة الإستخدام للعرض والمعالجة المسبقة للبيانات وهندسة الميزات كما يمكن من بناء النماذج والقيام بتقييم نتائج الإختبارات.

تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة: بغرض دراسة مدى ملائمة النسب المستخدمة ودقة البيانات المالية المعتمدة لتقدير الأخطاء تم القيام بالتالي:

تحليل الإرتباط للمؤشرات المالية: هو أسلوب إحصائي يستخدم لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين أو أكثر يمكن استخدامه في التدقيق التحليلي، لتحديد وتقييم العلاقات بين النسب المالية والمتغيرات الأخرى مثل الربحية والسيولة والملاءة وأداء السوق.

كما يمكن أن يساعد تحليل الارتباط في اكتشاف الاتجاهات والأنماط في النسب المالية وفق سلسلة زمنية، ويعتبر أداة لضمان جودة البيانات والتقارير المالية، من خلال تحديد التناقضات أو الأخطاء في النسب المالية.

وتبين لنا في هذه الدراسة أن هناك إرتباطا بين المؤشرات المالية كالآتي: **(أُنظر الملحق رقم: 29)**

- **بين نسب التدفقات النقدية ونسب السيولة حيث تتشارك النسب التالية في دراسة الخزينة**

الشركات التي تولد المزيد من النقد من عملياتها أكثر قدرة على الاستثمار في الأصول قصيرة الأجل مثل المخزون أو حسابات القبض، والتي يمكن أن تحسن السيولة لديها. وعلى العكس من ذلك، قد تحتاج الشركات التي تولد نقودًا أقل من عملياتها إلى الاعتماد بشكل أكبر على التمويل قصير الأجل للوفاء بالتزاماتها، مما قد يزيد من مخاطر السيولة لديها.

وهو ما ينطبق على الشركتين

- **الإستقلالية المالية مع الملاءة إرتباط إيجابي قوي حيث أن الزيادة في نسبة مرتبطة بالزيادة في الأُخرى:** ويمكن تفسير هذه العلاقة من خلال تحسين الاستقرار المالي حيث تشير نسبة الملاءة المالية المرتفعة إلى أن الشركة لديها قدرة قوية على الوفاء بإلتزاماتها المالية طويلة الأجل كما تشير إلى أن الشركة تستخدم مواردها بكفاءة، وتشير نسبة الإستقلالية المالية المرتفعة إلى أن الشركة لديها مستوى مرتفع من رؤوس الأموال الخاصة، وفي مقابل ذلك مستوى منخفض من الإعتماد على تمويل الديون مما يحسن من قدرتها على الحصول على رأس المال، حيث أن الشركة التي لها مستوى مرتفع من رؤوس الأموال الخاصة ففي هذه الحالة يكون المقرضون أكثر إستعدادا لتقديم قروض أو عروض إئتمان بأسعار فائدة منخفضة وذلك يعود إلى قلة مخاطر التخلف عن السداد.
- **المديونية مع الملاءة المالية إرتباط سلبي قوي:** يشير الارتباط السلبي بين المديونية والملاءة المالية إلى أن الشركات ذات المستويات المرتفعة من المديونية أقل قدرة على السداد المالي، وهذا يعني أن الشركات ذات المستويات العالية من المديونية قد تؤدي إلى زيادة المخاطر المالية للشركة وتكون أكثر عرضة للتخلف عن الوفاء بالتزاماتها.

- **الإستقلالية المالية مع الإستدانة إرتباط سلبي قوي:** يشير الارتباط السلبي بين الاستقلال المالي والمديونية إلى أن الشركات التي تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي أقل استقلالًا ماليًا. وهذا يعني أن الشركات ذات المستويات العالية من المديونية قد تواجه مخاطر مالية أعلى مثل تحمل تكاليف الإقتراض، ومنه فإن الشركات المستقلة مالياً قادرة على تمويل عملياتها بموارد داخلية، مما قد يقلل من مخاطرها المالية.
- **المردودية التجارية مع هامش الربح الإجمالي:** تدل على أن الشركات ذات العائد التجاري الأعلى أكثر كفاءة في عملياتها، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف وزيادة هوامش الربح الإجمالي، حيث حققت شركة صيدال من 2014 إلى غاية 2017 هامش إجمالي مرتفع عن شركة بيوفارم وهذه الأخيرة حققت معدلات أعلى من نظيرتها من 2018 إلى 2021.
- **المردودية الاقتصادية مع المردودية المالية العائد على الأصول وكذا معدل دوران المخزون وكذا التمويل الخارجي :** إن سبب وجود علاقة إرتباط إيجابية بين التمويل والمردودية هو أنه كلما كانت الشركة تستخدم المزيد من التمويل الخارجي فهي قادرة على الإستثمار في مشاريع مربحة تحقق عوائد أعلى، لكنها في الوقت نفسه قد تواجه أيضا تكاليف تمويل أعلى تؤثر على ربحيتها.
- **التمويل الداخلي مع التمويل الدائم إرتباط إيجابي قوي:** تعني أن هناك علاقة إيجابية قوية بين التمويل الداخلي والتمويل الدائم حيث في المجال المالي: يُعرف التمويل الداخلي بأنه الأموال التي تولد داخل الشركة من الأرباح المحققة والاحتياطات النقدية، بينما يشير التمويل الدائم إلى المصادر المالية الثابتة مثل الأسهم والسندات.

تقدير الإنحر افات وفقا لأسلوب تحليل الإتجاهات:

وتمثلت هذه المتغيرات الكمية في المؤشرات المالية التالية:

المؤشرات المالية المستخدمة في تقدير الإنحر افات:

تم إعتماد النسب المالية التالية وهذا بعد أخذ تمثيل لمختلف القوائم المالية، حيث تم إنتقاء مؤشرات تدمج أكثر من قائمة مالية ومن ثم تصنيفها في مجموعات وتسميتها، لقد تطرقت الدراسة إلى 37 نسبة مالية والتي تم حسابها وبعد عملية المعالجة وقع الإختيار على 27 نسبة ممثلة في التالي:

مقسمة إلى 7 أقسام وتجدر الإشارة إلى أنه تم إختيار النسب المالية بشكل يمكن من عرض مختلف القيم للقوائم المالية المتوفرة في كل من الميزانيات وحسابات النتائج وجداول التدفقات النقدية

إلا أننا إستبعدنا بعض النسب مثل نسب الهيكلة لكل من القوائم المالية الثلاثة

إضافة إلى ذلك تم الإستغناء عن بعض النسب المالية الأخرى

وبعد المعالجة تم إستبعاد 10 مؤشرات مالية من أصل 37

كما تم إختيار 27 نسبة موزعة ومقسمة على 6 أنواع وكل نوع يتفرع إلى ثلاثة نسب تحمل نفس الدلالة والوزن وكما تم دراستها للشركتين معا وعلى سلسلة زمنية قدرت بـ: 9 سنوات

وإنقسمت هذه المجموعات للنسب إلى التالي:

5 نسب للنشاط، 6 مؤشرات للتدفق النقدي، 6 نسب تجمع الرفع المالي والتمويل، 3 نسب للسيولة، و4 للربحية، 3 للمردودية. 5+6+6+3+4+3=27 كما تم إحتسابها لكلا الشركتين

وتم إعتماد النسب المالية الموزعة على 6 أصناف كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (III-28): النسب المالية المستخدمة في الدراسة

المؤشر	الرمز	النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير المالي
Activity	A1	معدل دوران الزبائن	رقم الأعمال / متوسط الزبائن	يعد مقياسًا هامًا لتقييم أداء الشركة والعمل على تحسين تجربة الزبائن وبناء علاقات تجارية طويلة الأمد
	A2	معدل دوران الموردين	المشتريات/ متوسط الموردون	مؤشرًا هامًا لقياس أداء سلسلة التوريد وكفاءة إدارة الموردين
	A3	معدل دوران المخزون	رقم الأعمال / متوسط المخزون	يعكس كفاءة إدارة المخزون في الشركة وقدرتها على تحويل المخزون إلى مبيعات نقدية
	A4	معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	يدل على مدى كفاءة المؤسسة في توظيف إستخداماتها لتوليد رقم الأعمال
	A5	معدل دوران الخزينة	رقم الأعمال / الخزينة	يعكس هذا المؤشر كفاءة الشركة في إدارة تدفقاتها النقدية
Cash Flow	T1	العائد على الأصول من النقدية	التدفق النقدي التشغيلي/متوسط مجموع الأصول	هو مؤشر يستخدم لتقييم كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتحقيق العائد المالي
	T2	تغطية التدفق النقدي	التدفق النقدي التشغيلي/الديون	مؤشر يقيس قدرة الشركة على تغطية التزاماتها المالية باستخدام التدفقات النقدية

	T3	هامش التدفق النقدي	التدفق النقدي التشغيلي /رقم الأعمال	هامش التدفق النقدي هو مؤشر هام يساعد في فهم كيفية توليد الشركة للتدفقات النقدية الصافية من أعمالها التشغيلية.
	T4	نسبة التدفق النقدي	التدفق النقدي التشغيلي /إجمالي التدفقات	تعكس القدرة النقدية للشركة على تلبية التزاماتها المالية القصيرة الأجل من خلال التدفقات النقدية المتاحة
	T5	تغطية التوزيعات	التدفق النقدي التشغيلي /توزيعات الأرباح	مؤشر يستخدم لتقييم قدرة الشركة على تغطية توزيعاتها المالية للمساهمين بواسطة التدفقات النقدية
	T6	مؤشر التدفق الصافي	التدفق النقدي التشغيلي /النتيجة الصافية	يعكس مؤشر التدفق الصافي القدرة التشغيلية للشركة على تحقيق تدفقات نقدية إيجابية.
Financing	F1	التمويل الذاتي	الأموال الخاصة/ الأصول غير الجارية	توضح مدى مساهمة الأموال الخاصة في تمويل الأصول الثابتة
	F2	التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ الأصول غير الجارية	نسبة رأس المال العامل وهي تشرح سياسة تمويل الأصول الثابتة
	F3	التمويل الخارجي	مجموع الديون/ الأصول غير الجارية	توضح مدى مساهمة الديون في تمويل الأصول الثابتة
	F4	الإستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	تشير إلى حجم الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة
	F5	الملاءة المالية	إجمالي الأصول / مجموع الديون	قياس قدرة المؤسسة على تسديد ديونها عن طريق بيع كل الأصول
	F6	الإستدانة	مجموع الديون/ إجمالي الأصول	قياس مستوى التمويل بالديون بإختلاف آجال إستحقاقها

Liquidity	L1	السيولة العامة	الأصول الجارية/الخصوم الجارية	قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل لتغطية الأصول الجارية
	L2	السيولة السريعة	الأصول الجارية – المخزونات /الخصوم الجارية	قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية دون اللجوء إلى بيع المخزونات
	L3	السيولة الجاهزة	خزينة الأصول/ الخصوم الجارية	مدى قدرة المؤسسة على سداد الديون قصيرة الأجل بالإعتماد على النقدية
profitability	P1	معدل الربحية الإجمالية	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	تقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح الصافية من المبيعات
	P2	الهامش الإجمالي	الفائض الإجمالي للاستغلال/ رقم الأعمال	تقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من مبيعاتها (رقم الأعمال)
	P3	معدل القيمة المضافة	القيمة المضافة / رقم الأعمال	تقيس نسبة إندماج المؤسسة في عملية الإنتاج
	P4	العائد على الأصول	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	مدى كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح من إستخدام أصولها
Return	R1	المردودية الإقتصادية	النتيجة التشغيلية / الأصل الإقتصادي	كفاءة التشغيل بالإستخدام الأمثل لوسائلها المتاحة
	R2	المردودية المالية	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	مقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من الأموال التي إستثمرها أصحاب المؤسسة
	R3	الربحية التجارية	النتيجة التشغيلية/ رقم الأعمال	أداء النشاط التشغيلي إستنادا إلى حجم المبيعات

المصدر: من إعداد الطالبة

وفيما يلي نعرض نتائج التحليل الوصفي لبيانات الدراسة خلال الفترة 2014-2022 لإكتشاف الأخطاء وفقا للنسب المالية المعتمدة آنفا:

P3- معدل القيمة المضافة: متوسط قدر بـ: 0.354، ومنوال بـ 0.127 ووسط حسابي 0.343 وبتشتت قدر بـ: 0.478 وكانت أدنى قيمة له 0.127 وأعلى قيمة بـ: 0.613 مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة، هامش القيمة المضافة يعكس كفاءة وربحية الشركة وقدرتها على تحويل الإيرادات إلى أرباح صافية عالية.

A2-معدل دوران الموردون: تمثل النسبة (الحسابات الدائنة) ويتم حسابها بقسمة المشتريات على متوسط حسابات الموردين، قدر المتوسط الحسابي للنسبة بـ: 2.766، ومنوال بـ: 1.566ووسط حسابي2.901 وبتشتت قدر بـ: 0.181 وكانت أدنى قيمة له 1.566 وأعلى قيمة بـ: 3.435 مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة، يعكس كفاءة وسرعة الشركة في دفع حساباتها للموردين.

A1-معدل دوران الزبائن: تمثل النسبة (الحسابات المدينة) والتي تحتسب عن طريق رقم الأعمال على متوسط حسابات الزبائن، وبمتوسط حسابي قدر ب 3.048، ومنوال 2.240 ووسط حسابي قدر ب: 2.941 ومقياس تشتت قدر ب: 0.166 وسجلت 2.240 كأدنى قيمة له و 4.040 كأعلى قيمة مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة. ويعتبر إرتفاعه مؤشرا إيجابيا ويعكس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة المؤسسة لإحتياجاتها من حسابات الزبائن.

T2-تغطية التدفق النقدي: متوسط قدر بـ: 12692.3- ، ووسط حسابي 0.169 وبتشتت قدر بـ: 2.364- وكانت أدنى قيمة له 69164.5- وأعلى قيمة بـ: 37604.4 مع تسجيل 5 قيم مفقودة 28%، يتم حساب تغطية التدفق النقدي عن طريق تقسيم التدفقات النقدية الصافية للشركة على التزاماتها المالية، كما تعكس قدرة الشركة على تحمل المخاطر المالية وإدارة سيولتها بشكل جيد.

T3-هامش التدفق النقدي: متوسط قدر بـ: 26582.5- ، ووسط حسابي 0.057 وبتشتت قدر بـ: 2.185- وكانت أدنى قيمة له 136639- وأعلى قيمة بـ: 67204.1 مع تسجيل 5 قيم مفقودة بنسبة 28%، يستخدم هامش التدفق النقدي لتقييم كفاءة الشركة في تحقيق التدفقات النقدية الصافية من الإيرادات التشغيلية.

T4-نسبة التدفق النقدي: (Cash Flow Ratio) متوسط قدر بـ: 0.388-، ووسط حسابي 0.699- وبتشتت قدر بـ: 7.720- وكانت أدنى قيمة له 7.064- وأعلى قيمة بـ: 6.804 مع تسجيل 5 قيم مفقودة بنسبة 28%، تستخدم هذه النسبة لتقييم قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لتسديد الديون والتزاماتها في الفترة القصيرة.

L3-السيولة الجاهزة: (Cash Liquidity) متوسط قدر بـ: 0.398، ومنوال 0.142 ووسط حسابي 0.303 وبتشتت قدر بـ: 0.620وكانت أدنى قيمة له 0.142 وأعلى قيمة بـ: 0.943 مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة، تعكس قدرة الشركة على تلبية التزاماتها المالية القصيرة الأجل باستخدام النقد والمكافآت النقدية المتاحة للشركة.

T1-العائد على الأصول من النقدية: متوسط قدر بـ: 6271.94- ، ووسط حسابي 0.070 وبتشتت قدر بـ: 2.197- وكانت أدنى قيمة له 32637.4- وأعلى قيمة بـ: 16252.4 مع تسجيل 5 قيم مفقودة بنسبة 28%، يعكس كفاءة استخدام الشركة للنقد في تحقيق عوائد مرتفعة وتعزيز القيمة المالية للشركة.

A5-**معدل دوران الخزينة:** متوسط قدر بـ: 8.683، ومنوال 1.667 ووسط حسابي 7.223 وبتشتت قدر بـ: 0.753 وكانت أدنى قيمة له 1.667 وأعلى قيمة بـ: 20.721 مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة، يعكس قدرة الشركة على استخدام النقد بشكل فعال في دورة الأعمال وتقليل احتياجاتها لتمويل إضافي.

R3-الربحية التجارية: (Profitability Return) متوسط قدر بـ: 0.118، ومنوال 0.027 ووسط حسابي 0.126 وبتشتت قدر بـ: 0.383 وكانت أدنى قيمة له 0.027 وأعلى قيمة بـ: 0.217 مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة، الربحية التجارية تعكس كفاءة وقدرة الشركة على تحقيق أرباح من عملياتها التجارية، وتستخدم لتقييم قدرة الشركة على تحقيق عوائد مالية مجدية من الإيرادات والتكاليف المتعلقة بأنشطتها التجارية.

L1-السيولة العامة: (Current Ratio) متوسط قدر بـ: 2.283، ومنوال 1.747 ووسط حسابي 2.204 وبتشتت قدر بـ: 0.159 وكانت أدنى قيمة له 0.747 وأعلى قيمة بـ: 0.374 مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة، تعكس قدرة الشركة على تلبية التزاماتها المستحقة في الفترة القريبة باستخدام الأصول المتاحة لديها، وتستخدم السيولة الحالية لتقييم قدرة الشركة على تحمل الديون القصيرة الأجل.

T5-تغطية التوزيعات: (Dividend Coverage) متوسط قدر بـ: 16.400-، ووسط حسابي 1.0129 وبتشتت قدر بـ: 2.246-، مع تسجيل 6 قيم مفقودة بنسبة 33 وكانت أدنى قيمة له 100.954- وأعلى قيمة بـ: 12.571، تعكس قدرة الشركة على توفير التمويل اللازم لدفعات التوزيعات المالية للمساهمين. تستخدم تغطية التوزيعات لتقييم قدرة الشركة على تحمل تكاليف التوزيعات والحفاظ على استدامة توزيعاتها المالية على المدى الطويل.

R1-المردودية الاقتصادية: (Economic Return) متوسط قدر بـ: 0.157، ومنوال 0.000- ووسط حسابي 0.121 وبتشتت قدر بـ: 0.847 وكانت أدنى قيمة له 0.0007 وأعلى قيمة بـ: 0.387 مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة، المردودية الاقتصادية هي مؤشر يعكس العائد الاقتصادي الذي تحققه الشركة من استثماراتها وأنشطتها الاقتصادية، وتستخدم المردودية الاقتصادية لقياس كفاءة الشركة في تحقيق عوائد مالية من مواردها ونشاطاتها.

F3-التمويل الخارجي: (External Financing Ratio) متوسط قدر بـ: 1.982، ومنوال 0.576 ووسط حسابي 1.424 وبتشتت قدر بـ: 0.711 وكانت أدنى قيمة له 0.576 وأعلى قيمة بـ: 4.4046 مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة، تعكس مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي لتلبية احتياجاتها المالية، وتستخدم هذه النسبة لتقييم قدرة الشركة على تمويل نشاطاتها ومشاريعها من مصادر خارجية.

F4-الإستقلالية المالية: (Financial Independence) متوسط قدر بـ: 1.305، ومنوال 0.905 ووسط حسابي 1.328 وبتشتت قدر بـ: 0.148 وكانت أدنى قيمة له 0.905 وأعلى قيمة بـ: 1.555 مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة، تعكس قدرة الشركة على تلبية احتياجاتها المالية وتمويل نشاطاتها دون الحاجة إلى الاعتماد الكبير على مصادر تمويل خارجية، تعد الاستقلالية المالية عاملًا مهمًا في تحقيق الاستدامة المالية وتقوية موقع الشركة في السوق.

R2-المردودية المالية: (Financial Return) متوسط قدر بـ: 0.122، ومنوال 0.006 ووسط حسابي 0.107 وبتشتت قدر بـ: 0.730 وكانت أدنى قيمة له 0.006 وأعلى قيمة بـ: 0.258 مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة، المردودية المالية تعكس كفاءة وربحية الشركة وقدرتها على تحقيق عوائد مالية من استثماراتها ونشاطاتها المالية، تستخدم المردودية المالية لتقييم أداء الشركة وتحليل كفاءة استخدام الموارد المالية.

P2-هامش الربح الإجمالي: (Gross Profit Margin) متوسط قدر بـ: 0.144، ومنوال 0.056 ووسط حسابي 0.136 وبتشتت قدر بـ: 0.399 وكانت أدنى قيمة له 0.058 وأعلى قيمة بـ: 0.265 مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة، هامش الربح الإجمالي يعكس كفاءة الشركة في توليد أرباح مالية من نشاطها الأساسي.

F6-الإستدانة: (Leverage Ratio)متوسط قدر بـ: 0.426، ومنوال 0.375 ووسط حسابي 0.420 وبتشتت قدر بـ: 0.088 وكانت أدنى قيمة له 0.375 وأعلى قيمة بـ: 0.504 مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة، نسبة الاستدانة تعكس حجم ومستوى استخدام الديون من قبل الشركة لتمويل أنشطتها ومشاريعها، تقيس نسبة الاستدانة النسبة بين الديون وحقوق الملكية الصافية للشركة.

F1-التمويل الذاتي: متوسط قدر بـ: 2.605، ومنوال 0.650 ووسط حسابي 2.061 وبتشتت قدر بـ: 0.706 وكانت أدنى قيمة له 0.650 وأعلى قيمة بـ: 6.0324 مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة.

A3-معدل دوران المخزون: (Inventory Turnover) متوسط قدر بـ: 2.558، ومنوال 1.248 ووسط حسابي 2.454 وبتشتت قدر بـ: 0.386 وكانت أدنى قيمة له 1.248 وأعلى قيمة بـ: 4.186 مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة، يقيس معدل دوران المخزون عدد المرات التي يتم فيها تحويل المخزون إلى مبيعات خلال فترة زمنية محددة، ويعبر عن العلاقة بين قيمة المخزون والمبيعات.

T6-**مؤشر التدفق الصافي:** (Net Cash Flow)متوسط قدر بـ: 4.2120-، ووسط حسابي 0.483 وبتشتت قدر بـ: 2.415- وكانت أدنى قيمة له 2.906- وأعلى قيمة بـ: 3.487 مع عدم تسجيل 5 قيم مفقودة بنسبة 28، مؤشر التدفق الصافي يعكس حالة التدفق النقدي للشركة ويقيس الفرق بين التدفقات النقدية الواردة إلى الشركة والتدفقات النقدية الصادرة من الشركة خلال فترة زمنية محددة.

P1- معدل الربحية الصافية: متوسط قدر بـ: 0.093، ومنوال 0.003 ووسط حسابي 0.101 وبتشتت قدر بـ: 0.471 وكانت أدنى قيمة له 0.00386 وأعلى قيمة بـ: 0.167 مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة، تعكس فعالية ونجاح الشركة في إدارة نفقاتها وتحقيق أرباح ملموسة.

F2-التمويل الدائم: متوسط قدر بـ: 2.978، ومنوال 1.128 ووسط حسابي 2.532 وبتشتت قدر بـ: 0.576 وكانت أدنى قيمة له 1.128 وأعلى قيمة بـ: 6.147 مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة، ويشير التمويل الدائم إلى استخدام مصادر تمويل طويلة الأجل مثل القروض البنكية وإصدار السندات والأسهم المفضلة لتمويل النشاط التجاري.

L2-السيولة السريعة: (Quick Ratio) متوسط قدر بـ: 1.361، ومنوال 0.843 ووسط حسابي 1.310 وبتشتت قدر بـ: 0.254 وكانت أدنى قيمة له 0.843 وأعلى قيمة بـ: 2.356 مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة، السيولة السريعة تعكس قدرة الشركة على تلبية التزاماتها المالية قصيرة الأجل بسرعة باستخدام الأصول السريعة (النقد والأوراق المالية القصيرة الأجل)، تعد الأصول السريعة هي الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة دون الحاجة إلى بيع الأصول الثابتة أو المخزون.

P4-العائد على الأصول: متوسط قدر بـ: 0.067، ومنوال 0.002- ووسط حسابي 0.060 وبتشتت قدر بـ: 0.730 وكانت أدنى قيمة له 0.002- وأعلى قيمة بـ: 0.137 مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة، يعكس كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتحقيق العائد المالي.

F5-الملاءة: متوسط قدر بـ: 2.359، ومنوال 1.981 ووسط حسابي 2.380 وبتشتت قدر بـ: 0.084 وكانت أدنى قيمة له 1.981 وأعلى قيمة بـ: 2.623 مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة، وتعكس قدرة الشركة على تحمل المخاطر المالية وتوفير التمويل اللازم لتلبية التزاماتها.

A4-معدل دوران الأصول: (Asset Turnover Ratio) متوسط قدر بـ: 9.218، ومنوال 0.207 ووسط حسابي 0.635 وبتشتت قدر بـ: 3.813 وكانت أدنى قيمة له 0.207 وأعلى قيمة بـ: 154.153 مع عدم تسجيل أية قيم مفقودة، ويقيس هذا المعدل قدرة الشركة على تحويل الاستثمارات في الأصول إلى إيرادات قابلة للتشغيل.

الشكل رقم (III -20): يوضح نوعي الأخطاء في الشركتين

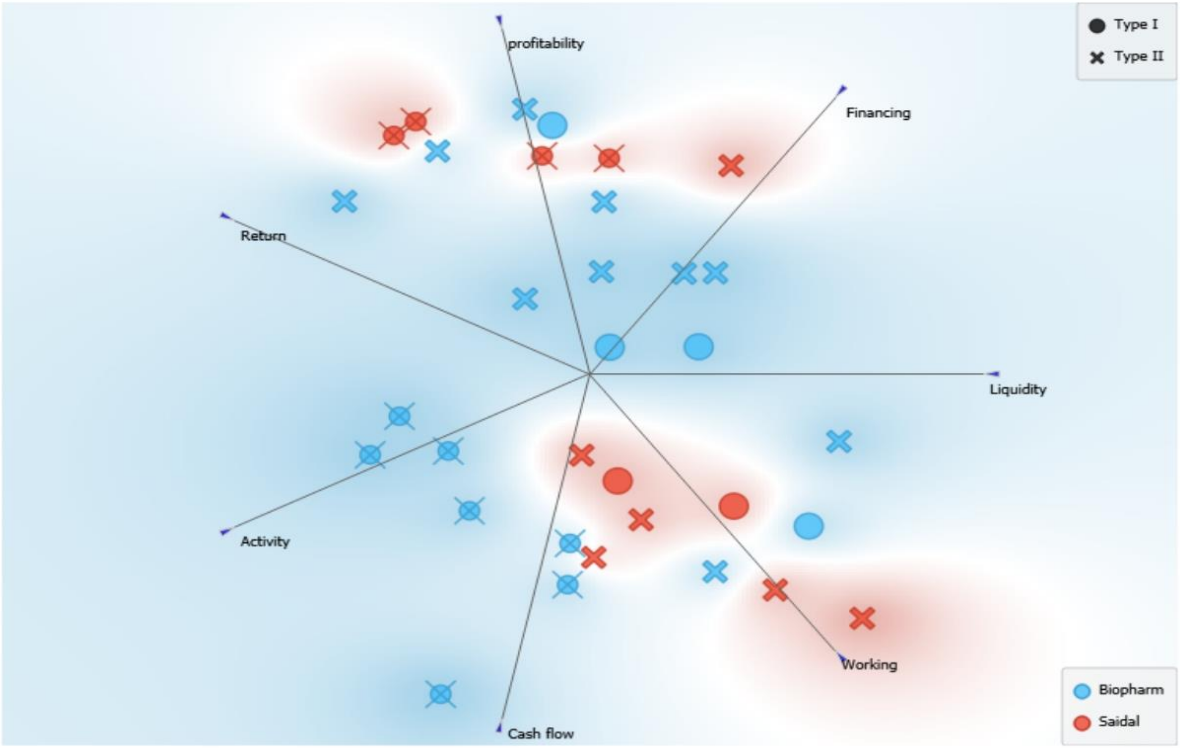

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج Orange

وبغرض فحص توزيع البيانات وتبيان أكثر تركزات الأخطاء المتعرف عليها قبل تصنيف البقية من المؤشرات فقمنا بإسقاط للأخطاء حسب نوع المؤشرات المالية بالنسبة للشركتين وهذا خلال سنوات الدراسة 2014-2022

وقبل البدء في تنفيذ النماذج تم تقييم لتقديرات الأخطاء الممكنة عبر ثلاثة سنوات متتالية وتم التوصل إلى ما يلي:Free Viz

يعد FreeViZ تمثيل مرئي لنموذج الدراسة يستعمل للتنقيب في البيانات ويسمح بتصور البيانات ويسهل تحليلها بطريقة بصرية، كما أنه أداة قيمة لإستكشاف البيانات ونمذجتها وتبيان العلاقات للنسب المالية، حيث يلاحظ من خلال الشكل توزيع الأخطاء حسب المؤشرات المالية للشركتين وخلال سنوات الدراسة.

وكما يوضح الشكل الرمز O يرمز إلى الأخطاء من النوع الأول ويرمز X للأخطاء من النوع الثاني، في حين أن اللون الأزرق يشير لشركة بيوفارم واللون الأحمر لشركة صيدال

كما يظهر الشكل تداخل بين نوع الأخطاء في رمز ثالث يدمج الرمزين سالفي الذكر وهذا ما يدعونا للبحث أكثر عن صحة هذه النسب المالية وتحديد طبيعتها حسب نوع الخطأ أي إن كانت سليمة أو تحتوي إنحرافات.

الشكل رقم (III -21): يوضح توزيع نسبة الخطأ على الشركتين محل الدراسة

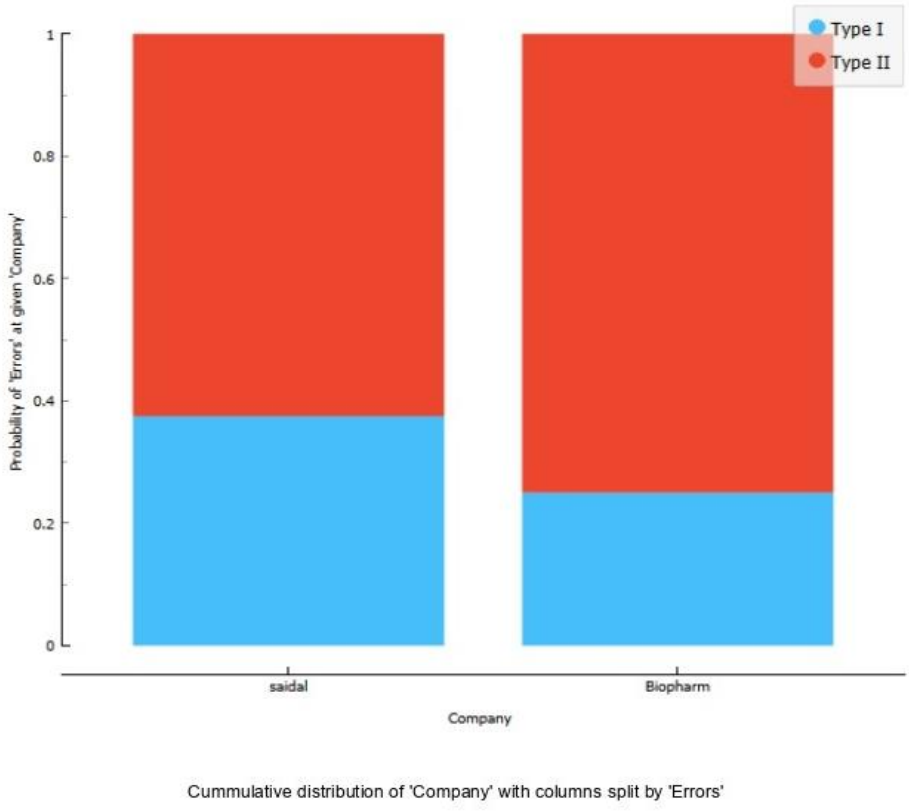

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج Orange

يبين لنا الشكل رقم (III-32): نسبة الأخطاء في القيم المالية لكلا الشركتين صيدال وبيوفارم، حيث أنه اتضح أن شركة صيدال لها 3 قيم من نوع الخطأ في الصنف الأول أي ما نسبته 11.11% من القيم الكلية، وبيوفارم قيمتين من الخطأ في الصنف الأول أي ما نسبته 16.67%

كلا الشركتان تحتويان على قيم غير متجانسة للنسب المالية من خلال الإرتباط بين المتغيرات إلا أنه لشركة صيدال النصيب الأكبر من هذه الأخطاء في الصنف الأول والتي تستدعي تدخل المدقق.

مما يستوجب البحث أكثر لتفسير هذه القيم.

الشكل رقم (III -22): مخطط الصندوق لتركزات الأخطاء عبر سنوات الدراسة

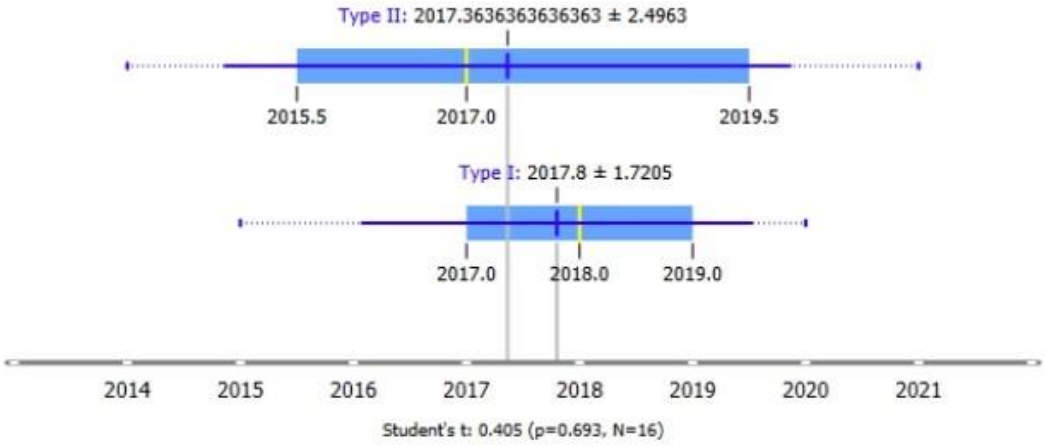

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج Orange

يوضح الشكل السابق تركزات الأخطاء لكلا الشركتين حيث أنها تركزت إجمالا في سنة 2017 وقدرت أغلب أخطاء الصنف الأول في النصف الثاني من السنة 2017 بينما كانت الأخطاء من الصنف الثاني في النصف الأول لسنة 2017

-تمكن الإجراءات التحليلية القائمة على أساليب التنقيب في البيانات بدراسة مختلف العلاقات و الأنماط لتحديد طبيعة الإتجاهات ومدى صحتها، كما تسمح بتقييم المؤشرات المالية بشكل مستقل أو ضمن مجموعات، وبهدف الوصول إلى مصادر الأخطاء سنحاول في هذه الجزئية تحديد النسب المالية المسؤولة بالدرجة الأولى عن الخطأ من النوع الأول.

الشكل رقم (III -23): أهمية السمات لإكتشاف الأخطاء

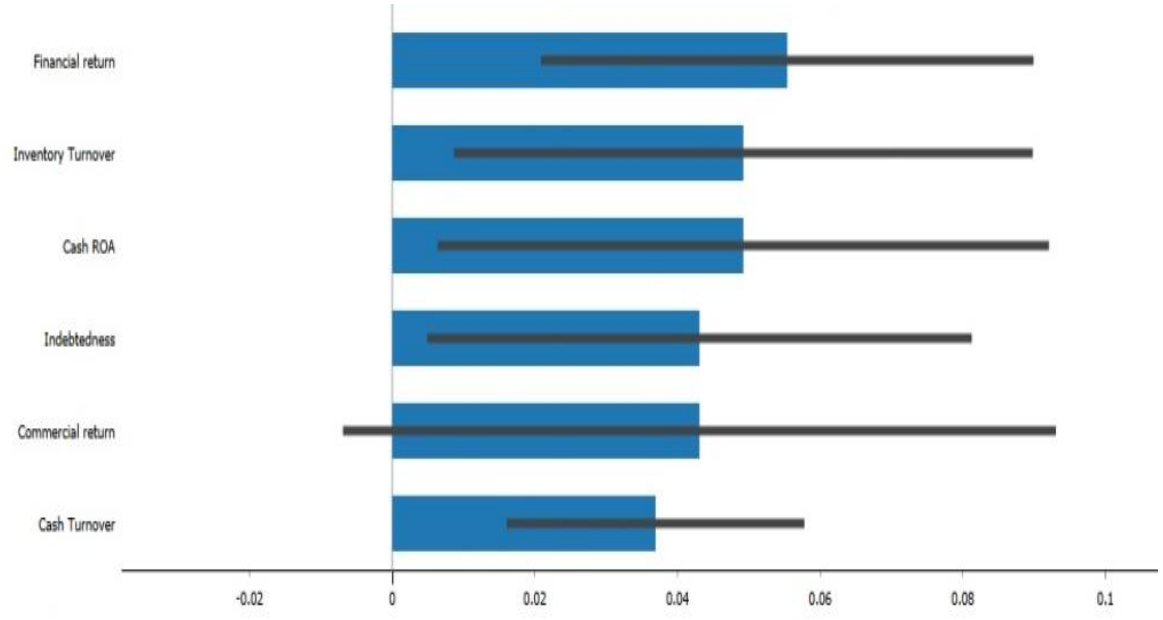

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج Orange

التعليق على النتائج ومناقشتها: يظهر الشكل المؤشرات المالية الأكثر دلالة وتعبيرا عن الخطأ من النوع الأول، حيث أنها تمثلت في النسب المالية في ثلاثة أصناف للربحية والمردودية والنشاط، وتجدر الإشارة إلى أنها نسب مالية مشتقة من قائمة حسابات النتائج.

وبناءا على أساليب التنقيب في البيانات وتحديدا بإستخدام خوارزمية الشبكات العصبية الإصطناعية كإجراءات تحليلية لإكتشاف الأخطاء تم التوصل إلى أنه كانت النسب المالية الأكثر إحتواءا على أخطاء تتطلب مراجعة تتمثل في النسب المالية التالية:

1- **المردودية المالية:** تسجيل شركة صيدال لقيم منخفضة، وإذا كانت المردودية المالية منخفضة فإن ذلك يشير إلى تحديات في تحقيق عوائد مالية مرتفعة من استثمارات الشركة. قد يكون ذلك نتيجة ضعف في أداء الشركة، أو زيادة في التكاليف التشغيلية،
2- **معدل دوران المخزون:** حيث أنه في شركة صيدال تم تسجيل معدلات أضعف من شركة بيوفارم وهو الذي يعتبر إنخفاضه مؤشرا سلبيا حيث يمكنها من تحقيق أرباح بإستخدام هامش ربح أكبر من الشركات المماثلة لها كشركة بيوفارم.

ومن تحليلنا لمعدلات الدوران إتضح أن هناك إنخفاضا لمعدل دوران المخزون يقابله ارتفاع لمعدل دوران الذمم الدائنة عند شركة صيدال وهو ما يشير إلى وجود إنحرافات في إتجاه المتغيران العكسي، ومن المرجح أنها تفسر نتيجة لمشتريات مسجلة لكنها غير حقيقية، مما يعني عدم معقولية النتائج بين المتغيرين والتي تستدعي تدخل المدقق لتحقيقات إضافية، حيث يشير إلى أن الشركة تواجه صعوبة في تحويل المخزون إلى مبيعات نقدية بشكل

سريع. قد يكون ذلك نتيجة لعدة عوامل مثل تراكم المخزون بشكل زائد، عدم القدرة على تلبية الطلب بشكل فعال، أو عدم توفر التنظيم اللازم في عملية الإمداد والتوزيع.

كما أن القيمة المنخفضة لمعدل دوران المخزون تعكس ضعف في إدارة المخزون وقد تؤدي إلى تجميد رأس المال وتأثير سلبي على التدفقات النقدية.

3- **العائد على الأصول من التدفق النقدي:** كانت كل قيم الشركة صيدال أقل من الواحد غير سنة 2020 التي سجلت فيها قيمة موجبة، إذا كان العائد على الأصول من النقدية منخفضًا، فإن ذلك يعني أن الشركة تحقق عائدًا ضعيفًا من استثماراتها في النقد والمكافآت النقدية. قد يكون ذلك نتيجة لاستخدام غير كفؤ للنقد أو تحقيق عوائد محدودة من الاستثمارات.
4- **المديونية:** ارتفاع النسبة خلال سنتي 2018-2021 إلى ما يقارب 50% إذا كانت نسبة الاستدانة مرتفعة، فإن ذلك يشير إلى أن الشركة تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي والديون لتمويل نشاطاتها ومشاريعها، قد يكون ذلك نتيجة لتوسع الشركة أو احتياجها إلى رأس المال للتوسع والنمو، ومع ذلك تعتبر نسبة الاستدانة المرتفعة مؤشرًا على مستوى المخاطرة المالية العالية وقد تكون مؤشرًا سلبيًا في حالة حدوث ضغوط مالية غير متوقعة أو تدهور في أداء الشركة.
5- **الربحية التجارية:** كانت تتناقص لدى شركة صيدال بشكل كبير خصوصا آخر سنتين 2020-2021 فإذا كانت المردودية التجارية منخفضة، فإن ذلك يعني أن الشركة تواجه تحديات في تحقيق أرباح ملائمة من عملياتها التجارية. وهذا يمكن أن يكون نتيجة لعدة عوامل من المرجح أنها نتيجة للمنافسة القوية في السوق للصناعات الصيدلانية وفي فترة الأزمة الصحية التي شهدتها البيئة الجزائرية والذي تكشف عنه القيمة السوقية المتدنية لشركة صيدال مقارنة مع شركة بيوفارم.
6- **معدل دوران التدفق النقدي:** تسجيل قيم أقل من الواحد ما عدا سنة 2020 كان المؤشر بقيمة إيجابية لدى شركة صيدال، وإذا كان معدل دوران النقدية منخفضًا، فإن ذلك يعني أن الشركة تواجه صعوبة في تحويل النقد المستثمر في دورة الأعمال إلى نقدية متاحة بسرعة. وهذا يشير إلى تعثر في إدارة النقد وقد يؤدي إلى زيادة احتياجات التمويل الخارجي.

- من خلال النتائج سابقة الذكر وبهدف التحقق من صدق نوع الخطأ المكتشف في النسب المالية فإننا نقدم كإقتراحات للشركتين وكذا تعتبر موجهة للمدققين:

التأكد من صحة البيانات:

- يجب إجراء عمليات تدقيق شاملة للحسابات المالية للتحقق من صحة البيانات واكتشاف أية أخطاء محتملة، وذلك عن طريق فحص مصادر البيانات الأولية كالسجلات والدفاتر المحاسبية ومطابقتها مع القوائم المالية للتأكد من صحة الأرصدة والحسابات المستخدمة في حساب النسب المالية لضمان دقتها واعتمادها كبيانات .

التحقق من الإجراءات:

- التأكد من تطبيق إجراءات التحقق الداخلي بشكل صحيح و وفقا للدورة المحاسبية للتأكد من سلامة البيانات المالية.

- فحص سياسات وإجراءات الشركة المتعلقة بإدارة المخزون وسياسات التمويل وغيرها ...إلخ.

- إجراء تقييم شامل حول مدى إلتزام الإدراة بتطبيق السياسات المحاسبية المعتمدة من قبل الشركة الخاصة بالقواعد والمبادئ المحاسبية والقوانين الجبائية للبيئة المحاسبية الجزائرية.

توجيه لإجراءات المراجعة:

- دعوة المحاسبين للتحقق من صحة ودقة الأرقام المالية والنسب المشكوك في صحتها.

- التحقق من توجيه المدققين لتحديد أي ملاحظات أو توصيات يمكن تطبيقها لتحسين البيانات المالية.

المطلب الثالث: الإجراءات التحليلية لتقييم إستمرارية الإستغلال

يصعب الوصول إلى رأي مهني حول إستمرارية الإستغلال للمؤسسة، عن مدى صحة وسلامة التقارير والقوائم المالية وما تحتويه من تحريفات نتيجة غش أو إحتيال وقد تظهر على شكل تضخيم أو تقليل في حجم الأصول والإلتزامات سواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة

إن القوائم المالية لوحدها غير كافية، حيث أنها لا تحتوي على كافة المعلومات الملائمة لتقييم إستمرارية الإستغلال كما هو الحال في نماذج التنبؤ بالفشل المالي، وهذه الأخيرة القائمة على النسب المالية تعاني العديد من أوجه القصور، حيث تفترض هذه النماذج ضمنيا أن جميع المؤشرات المالية للنجاح والفشل ذات دلالة محاسبية، بالإضافة إلى الطرق التقليدية المعتمدة في حسابها.

ومن أجل تحقيق التأكيد المعقول بخصوص التقرير عن إستمرارية الإستغلال إرتأينا بناء انموذج لتقييم إمكانية متابعة النشاط من عدمها، وتم إستخدام أساليب التنقيب عن البيانات للأهمية النسبية للمتغيرات الخاصة بالمحاسبة والتدقيق وضرورة إدراجها في نموذج للتنبؤ بالفشل المالي لتقييم إستمرارية الإستغلال، وبهذا تبين لنا ضرورة توظيف نتائج الدراسة المتوصل إليها

وفي هذه الحالة تحديدا سنحاول إختبار أسلوب تحليل الإتجاهات كإجراء تحليلي لتقييم إستمرارية الإستغلال، تم إستخدام برنامجين مختلفين برنامج جاهز للتنقيب في البيانات برمجية Orange3.34 وبرنامج تحليل الحزمة الإحصائية Spss27.

المؤشرات المستخدمة لتقدير انموذج لتقييم إستمرارية الإستغلال:

المتغيرات المستقلة:

حسب المعيار الجزائري للتدقيق رقم : 570 فإنه يمكن تقسيم المؤشرات المستخدمة إلى ثلاثة مجموعات، وتجدر الإشارة إلى أنه في دراستنا تم إستبدال المؤشرات الأخرى بمؤشرات ذات طبيعة محاسبية بناءا على ما تقدم من النتائج السابقة، حيث أنها كانت كالتالي:

مؤشرات ذات طبيعة مالية	**نسبة السيولة / الإستدانة / الربحية**
مؤشرات ذات طبيعة تشغيلية	**معدل دوران الحسابات الدائنة / التدفق النقدي التشغيلي**
مؤشرات ذات طبيعة محاسبية	**تقديرات الأخطاء / طبيعة الإفصاح المحاسبي**

إستعمال عدد من النسب والمؤشرات ذات الطبيعة المالية وغير المالية لبناء تشكيلة نموذج لتقييم التنبؤ بالوضع المالي للشركتين محل الدراسة ولضمان مدى إستمراريتها في الإستغلال، نذكر منها:

تم الإعتماد على مؤشرات مالية وتشغيلية ذات صيغة رقمية مستمرة:

نسب ربحية ممثلة في **هامش الربح الصافي:** لقياس قدرة الشركة على تحقيق أرباح ملائمة

تحليل **نسبة السيولة الحالية:** لتقييم قدرة الشركة على تسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل

نسبة الإستدانة: لتحليل الهيكل المالي ولتقييم مستوى إستدانة الشركة

نسبة النشاط الممثلة في **معدل دوران الذمم الدائنة**

نسبة التدفق النقدي التشغيلي:

بالإضافة إلى مؤشرات محاسبية نوعية ذات صيغة فئوية متمثلة في النتائج التي تم تقديرها للأخطاء حسب الأسلوب السابق الخاص بإكتشاف الأخطاء، ومؤشر لدرجة الإفصاح حسب السلم التالي:

الجدول رقم (III-29): درجة الإفصاح المحاسبي

توفر المعلومات المالية	النسبة	درجة الإفصاح
إحتواء التقرير على كافة المعلومات	**80-100**	**إفصاح كامل**
عدم توفر بعض المعلومات في التقرير	**60-80**	إفصاح متوسط
غياب عناصر هامة كإحدى القوائم المالية	**أقل من 50**	إفصاح ناقص

المصدر: من إعداد الطالبة

وبعد التوصل للمؤشرات المالية التي تم فيها تقدير وإكتشاف الأخطاء

عمدنا لدراسة مختلف النسب المالية المذكورة سابقا بأسلوب تحليل الإتجاهات للمؤشرات المختلفة عبر سنوات الدراسة وللشركتين

المتغير التابع:

تم اعتبار الحالة المالية لكل شركة في سنة المفترضة كمتغير تابع خاص بهذه الدراسة وتجدر الاشارة في هذا الصدد أنه قد تم ترميز هذا المتغير وفق قيمتين رقميتين 0 بالنسبة للنتائج السالبة و1 بالنسبة للسنة السليمة.

مجموع المؤشرات يشكل توليفة سالبة = عدم إستمرارية الإستغلال= 0

مجموع المؤشرات يشكل توليفة موجبة = إمكانية إستمرارية الإستغلال= 1

وكان الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة كالتالي:

الجدول رقم (III–30): الإحصاء الوصفي للبيانات

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Current Liquidity	18	1,747488805518580	3,374001452432820	2,283075522241618	,375645781265212
Indebtedness	18	,375067126564304	,504660289428501	,426527771998565	,039023244443033
Net profit margin	18	,003864344769625	,167967530440212	,093174746913004	,045241758038281
AP Turnover	18	1,566449814126390	3,435381233368040	2,766327669802678	,516823728699532
Cash flow Ratio	13	-7,064315352697100	6,804250406715020	-,388294554370384	3,120187030650896
Accounting Disclosure	18	50,00%	70,00%	61,6667%	8,57493%
Valid N (listwise)	13				

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج Spss27

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيم الإحصاء الوصفي من أدنى قيمة وأعلى قيمة والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري، للمؤشرات المالية الممثلة في السيولة الحالية والإستدانة وهامش الربح الصافي ومعدل دوران الحسابات الدائنة والتدفق النقدي والمؤشرات المحاسبية كتقديرات الأخطاء والإفصاح المحاسبي.

2) طريقة الدراسة:

بغية بناء اسلوب لتقييم إستمرارية الإستغلال قامت الطالبة باستخراج المتغيرات الأكثر دلالة على ملاءة المؤسسة انطلاقا من قائمة متغيرات الدراسة هذا وبالإضافة إلى الإستعانة بتمثيل ثلاثة قوائم مالية ممثلة في الميزانية وحسابات النتائج وكذا قائمة التدفقات النقدية مع مؤشرين محاسبيين تقدير الأخطاء والإفصاحات، كما تم ترجيح المتغيرات المالية والمحاسبية المستخرجة بمعاملات حسب درجتها التمييزية، من أجل الحصول على علاقة خطية تمكن من تصنيف التوليفة لكل سنة من الشركتين محل الدراسة. ومن أجل تطبيق هذه الطريقة ينبغي التقيد بالخطوات التالية:

لمتغير إستمرارية الإستغلال وفق حالتين

حالة نجاح=1

حالة فشل=0

المتغيرات المفسرة حسب الأهمية:

حظي المؤشر المحاسبي الممثل في تقدير الأخطاء بالأهمية الأولى في ظل المؤشرات المالية المستخرجة من مختلف القوائم المالية إلا أن النسب المالية المشتقة من الميزانية لها أهمية أقل من الأخطاء وتمثلت في نسبة السيولة تليها نسبة الهيكل المالي المتمثلة في الإستدانة.

كما حل الإفصاح المحاسبي رابعا من حيث الأهمية في النموذج كإجراء تحليلي لتقييم إستمرارية الإستغلال، وفي الأخير فإن المؤشرات المالية المشتقة من قائمة حسابات النتائج والتدفقات النقدية كالربحية والتدفق النقدي والنشاط.

تجدر الإشارة إلى أن التدفقات النقدية التي كانت تحتوي على أخطاء من الصنف الأول، تعد من المؤشرات المالية الهامة التي تدخل في تقييم إستمرارية الإستغلال،

الشكل رقم (III -24): أهمية السمات لإستمرارية الإستغلال

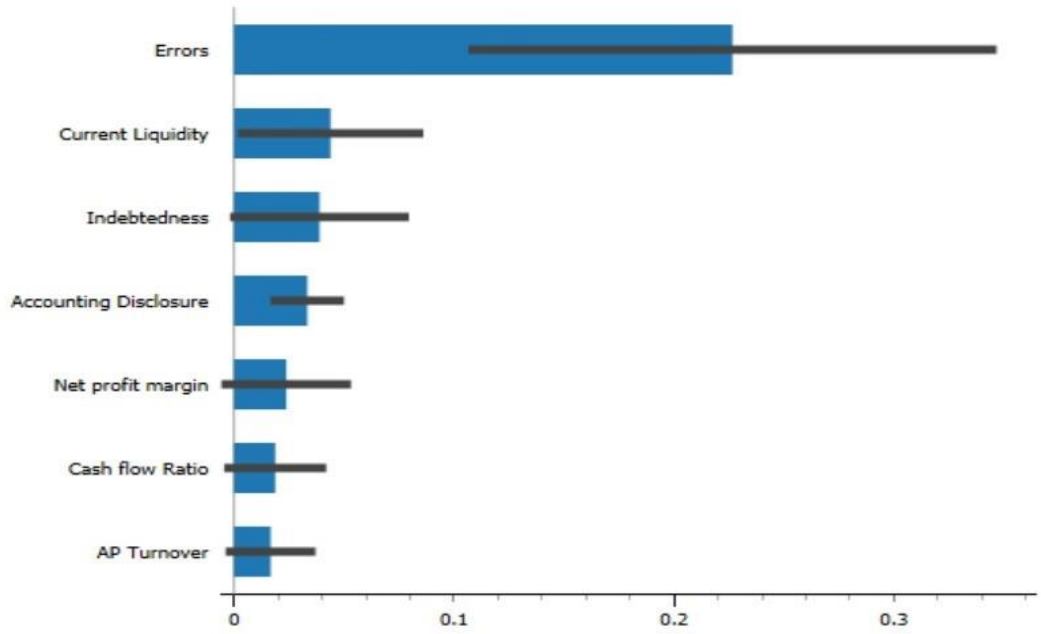

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج Orange

-يبين الشكل رقم (III-25) وضعية شركة صيدال مقارنة بشركة بيوفارم من حيث إمكانية الإستمرار باللون الأحمر في حين أن اللون الأزرق لعدم إمكانية متابعة النشاط نتيجة المؤشرات المحاسبية والمالية التي كشفت عن الصحة المالية لكلا الشركتين،

الشكل رقم (III -25): يوضح توزيع نسبة الإستمرارية للشركتين محل الدراسة

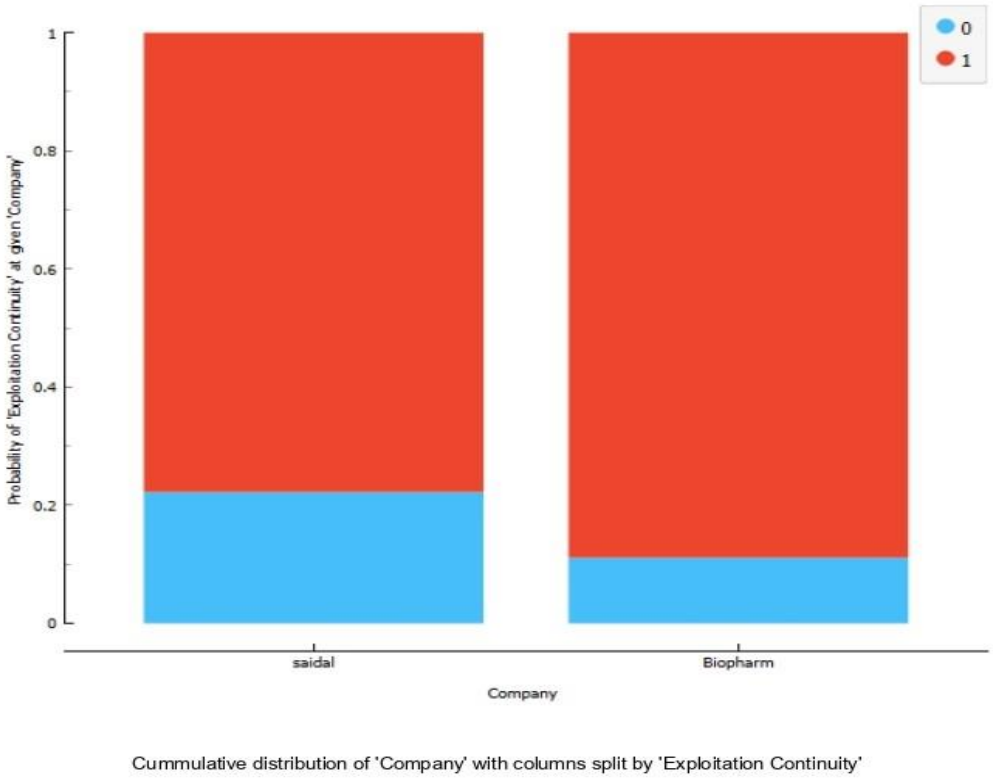

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج Orange

- أظهرت النتائج **89%** إستمرارية النشاط لشركة بيوفارم، في حين أن نسبة صيدال كانت أقل منها وكانت **77%.**

وبالتالي نستنتج أن كلا الشركتين لهما القدرة على مواصلة أنشطتهما في سوق الصناعات الصيدلانية غير أنه وجب مراعاة نسبة تقديرات الأخطاء لبعض النسب المالية كالتدفق النقدي ومعدلات النشاط والتي كانت مرتفعة عند شركة صيدال، وإيلاء المؤشرات المحاسبية أهمية بالغة لأنها المحدد الرئيسي لصحة الحسابات.

التعليق على النتائج:

إنطلاقا من إستخدامنا لأساليب التنقيب في البيانات كإجراءات تحليلية لتقدير الأخطاء عن طريق أسلوب تحليل الإتجاهات للمؤشرات المالية، وبعد عملية تحديد المؤشرات المالية ذات الأهمية التي تم التوصل إليها وتفسيرها.

عمدنا للبحث مرة أُخرى بأساليب التنقيب في البيانات بالإستعانة بأسلوب تحليل الإتجاه والذي أثبت نجاعته كإجراءات تحليلية لتقييم إستمرارية الإستغلال للشركتين محل الدراسة، حيث وقع الإختيار على مؤشرات مالية من مصادر للمعلومات من مختلف القوائم المالية لغرض تمثيلها بشكل جيد وكذا مؤشرات محاسبية تمثلت في تقديرات الأخطاء بنسب مالية حسب الشركتين في سنوات الدراسة.

-إن إستخدام الإجراءات التحليلية ممثلة في أساليب التنقيب في البيانات لتقييم إستمرارية الإستغلال يمكن أن تفسر على أساس المؤشرات المحاسبية كتقديرات الأخطاء التي تظهر في السجلات المحاسبية والإفصاحات في القوائم المالية، هناك عدة عوامل مالية وغير مالية يمكن أن تؤثر على إستمرارية الإستغلال، ومن بينها:

1-تقديرات الأخطاء: يجب أن تكون تقديرات الأخطاء في المحاسبة دقيقة وموثوقة، إذا تم تقييم الأخطاء بشكل صحيح وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها، فذلك يسهم في بناء ثقة المستثمرين والأطراف المعنية ويعزز استمرارية الاستغلال.

2-الربحية: إذا كانت الشركة تحقق ربحية قوية واستقراراً في العوائد على استثماراتها، فقد يكون هذا عاملاً إيجابيًا يشير إلى استمرارية الاستغلال.

3-التدفقات النقدية: إدارة التدفقات النقدية الجيدة تعزز استمرارية الاستغلال، حيث يمكن للشركة تلبية الالتزامات المالية والاستثمار في النمو والتطوير.

إضافة إلى كل من الإفصاحات، والمديونية والسيولة.

- بناءً على الفهم العام للإستمرارية في الإستغلال وفق الإجراءات التحليلية من المؤشرات المالية والمحاسبية للشركتين عموما وشركة صيدال خصوصا، نذكر بعض التوصيات الممكنة:

-تحسين إدارة التدفقات النقدية: يجب أن تركز الشركة على تحسين إدارة التدفقات النقدية من خلال مراقبة وتوجيه الإيرادات والنفقات بعناية، ينبغي أن تعمل الشركة على تحسين عملية التحصيل وتخفيض الديون المستحقة وضبط المخزون للحد من النقدية غير المستغلة وتحسين التوجيه المالي.

-تحقيق الربحية والمردودية: يجب أن تركز الشركة على زيادة الربحية وتحسين الكفاءة في إستغلال الموارد، يمكن ذلك من خلال تقليل التكاليف التشغيلية وتحسين عمليات الإنتاج وتحسين جودة المنتجات.

-تقييم وتحسين جودة التقارير المحاسبية: ينبغي أن تكون التقارير المحاسبية دقيقة وموثوقة وفقًا للمعايير المحاسبية المعترف بها، كما على الشركة إجراء تدقيق داخلي دوري للتحقق من دقة السجلات المحاسبية وتقديم التصحيحات اللازمة.

-الوفاء بالديون والالتزامات المالية: يجب أن تكون الشركة قادرة على سداد ديونها وإلتزاماتها المالية في الوقت المحدد، إذا كانت الشركة تواجه صعوبة في تلبية هذه الإلتزامات، فقد يشير ذلك إلى مشاكل في إستمرارية الإستغلال.

-تعزيز الشفافية والإفصاح: وجب على شركات الصناعة الصيدلانية أن تلتزم بالمصداقية في تقديم المعلومات المالية والإفصاح عن الأخطاء والمخاطر المحتملة، يمكن للشفافية والإفصاح الكافي أن يبني الثقة لدى المستثمرين والأطراف المعنية ويعزز إستمرارية الإستغلال.

مناقشة النتائج:

تم التوصل إلى وجود ارتباط بين المؤشرات المالية لإكتشاف الأخطاء (Error Detection) والمؤشرات المالية لتقييم إستمرارية الإستغلال (Continuity of Exploitation) يعكس العلاقة بين الجوانب المحاسبية والمالية المختلفة للشركة وتأثيرها على استدامة ونجاح العمليات التجارية.

- أما المؤشرات المالية لإكتشاف الأخطاء، فإنها تتعلق بمجموعة من المؤشرات والقياسات التي يمكن إستخدامها للكشف عن أخطاء محتملة في تقارير وحسابات الشركتين، وتشمل هذه المؤشرات تحليل الإنحرافات المالية، ومقارنة البيانات المالية عن طريق تحليل الإتجاهات.

أسفرت النتائج عن عدد الأخطاء والذي كان مرتفعا عند صيدال مقارنة ببيوفارم وأنها نتجت عن مصادر القوائم المالية التالية: نسبتين لقائمة التدفق النقدي، نسبتين للمردودية من حسابات النتائج، الإستدانة الميزانية، نسبة النشاط معدل دوران المخزونات.

-أما المؤشرات المالية لتقييم إستمرارية الإستغلال، فتستخدم لتقييم القدرة النسبية للشركة على مواصلة النمو ومتابعة النشاط في المستقبل فهي الأُخرى أسفرت نتائجها عن عدد القيم التي كانت منخفضة عند صيدال مقارنة بشركة بيوفارم وتشمل هذه المؤشرات معدلات النمو في النشاط، نسبة التدفق النقدي، السيولة المالية، معدلات الديون ممثلة في الإستدانة وكذا هامش الربح الصافي.

-الإرتباط بين هاتين المجموعتين من المؤشرات يعكس التفاعل بين تحليل المعلومات المالية للكشف عن الأخطاء ومراقبة وتقييم أداء الشركة وإمكانية إستمرارها في المستقبل، ووجود هذا الارتباط يساعد على تحسين عملية إكتشاف الأخطاء وتحسين الإجراءات التصحيحية.

إرتباط بين معدل دوران المخزون مع معدل دوران الموردون، وإرتباط بين المردودية والربحية، والتدفق النقدي مع السيولة، يعد هذا الإرتباط بين المؤشرات المالية كإجراءات تحليلية يستخدم لتقدير الأخطاء وإستمرارية الإستغلال يعكس العلاقة بين هذه المؤشرات ويساعد في تحليل وتقييم الأداء المالي للشركة.

عندما يكون هناك إرتباط قوي بين المؤشرات المالية المختلفة، يتيح ذلك للمحللين والمديرين فهم أفضل للتأثيرات المتبادلة بين هذه المؤشرات وكيفية تأثيرها على الأخطاء واستمرارية الاستغلال. بمعنى آخر، يمكن إستخدام المؤشرات المالية المختلفة كأدوات لتحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي والعمل على تحسينه.

-كخطوة نهائية قمنا بإعداد نموذج عن تقرير إستمرارية الإستغلال بإعتباره وسيلة إبلاغ هامة يعتمد عليها المدقق في البيئة المحاسبية الجزائرية يفيد المساهمين في شركة صيدال لإيصال رأيه حول مدى الإلتزام المهني للإدارة بالمهام الموكلة إليها من خلال ملخص للنتائج المحققة عن إمكانية متابعة النشاط مستقبلا وفق التالي:

الموضوع : التقرير حول إستمرارية الإستغلال

المرجع : تقرير محافظة الحسابات للسنة 2022

في إطار مهمة محافظة الحسابات لديكم للشركة صيدال لسنة 2022، التي يقع مقرها الرئيسي في ولاية الجزائر، يشرفنا أن نوافيكم بالتقرير الخاص بإستمرارية الإستغلال للسنة المالية التي تم إقفالها بتاريخ 31 ديسمبر 2022 .حيث يحتوي هذا التقرير على ثلاث محاور طبقا للقرار المؤرخ في 24 يونيو 2013 الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، وكذا المعيار (NAA570)، وتتمثل هذه المحاور في ما يلي:

أولا: المؤشرات المالية؛

ثانيا: المؤشرات التشغيلية؛

ثالثا: المؤشرات الأُخرى.

حتى يكون التعبير عن رأينا موثوقا، قمنا بحساب وقياس بعض المؤشرات التي تعد ضرورية إنطلاقا من المعلومات الواردة في القوائم المالية وبعض الوثائق المالية المتحصل عليها، مما سمح لنا بإكتشاف وجمع الأدلة التي تثير الشك حول موضوع إستمرارية لشركة صيدال في الإستغلال والمحافظة على نشاطها الصيدلاني، وهذا ما سمح لنا بالوقوف على بعض النقائص والملاحظات التي سنفصلها في هذا التقرير.

إن مهمة التدقيق التي قمنا بها قد تمت بالعناية اللازمة ووفقا للمعايير المطلوبة خاصة متطلبات المعيار الجزائري للتدقيق (NAA570) التي تتوافق مع معيار التدقيق الدولي (ISA570) مما يمكن حسب تقديراتنا أن تشكل قاعدة منطقية للتعبير عن رأينا حول إستمرارية شركة صيدال في الإستغلال.

غرداية يوم 15 ماي 2023

محافظ الحسابات

بناءا على أحكام المادة 676 والمادة 715 مكرر 11 من الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 ديسمبر 1975 ، المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم بالمرسوم التشريعي رقم 93 -08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 ،

الأمر رقم 96 -27 المؤرخ في 09 ديسمبر 1996 ،والقانون رقم 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005؛

وبناءا على أحكام المادة 06 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ،المتضمن ، المعدل؛

وبناءا على أحكام المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 08 -156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتعلق بتطبيق أحكام قانون النظام المحاسبي المالي؛

وبناءا على المادة 25 من القانون رقم 10 -01 المتعلق بمهن الخبير ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛

وبناءا على المرسوم التنفيذي رقم 11 -202 المؤرخ في 26 ماي 2011 المحدد لمعايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وآجال إرسالها؛

وبناءا على القرار المؤرخ في 24 جوان 2013 المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات.

وبناءا على المقرر 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 المتضمن الإصدار الأول للمعايير الجزائرية للتدقيق؛

وبناءا على المقرر 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 المتضمن الإصدار الثاني للمعايير الجزائرية للتدقيق؛

وبناءا على المقرر 23 المؤرخ في 15 مارس من 2017 المتضمن الإصدار الثالث للمعايير الجزائرية للتدقيق؛

وبناءا على المقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 المتضمن الإصدار الرابع للمعايير الجزائرية التدقيق.

فإنه وفي إطار المهمة الموكلة إلينا وبهدف تنفيذها بالعناية المطلوبة، وتطبيقا لأحكام المادة 23 من قانون المهنة رقم 10 -01 ،وتنفيذا لأحكام الفقرة رقم 6،8،9 والفقرة رقم 26 من المعيار الجزائري للتدقيق 570 لاستمرارية الإستغلال يشرفنا أن نوافيكم فيما يأتي بالتقرير الخاص لها؛

وإنه ليؤسفنا أن نعلمكم بأننا لم نتحصل على تقييم الإدارة بخصوص قدرة الشركة على الاستمرارية، رغم مطالبتنا بذلك تنفيذا لأحكام الفقرة رقم 17 من المعيار الجزائري للتدقيق 570 استمرارية الإستغلال، لكن هذا لم يمنعنا من تأدية مهمتنا وذلك بجمع العناصر المقنعة والكافية والملائمة، ومباشرة إجراءات تدقيق إضافية من أجل التأكد من قدرة الشركة على الاستمرارية في الإستغلال والنشاط، موضحة كالآتي:

أولا قياس المؤشرات المالية: تطبيقا لقواعد التحليل المالي قمنا بحساب بعض المؤشرات المالية التي رأينا من شأنها أن تدعم رأينا بخصوص قدرة شركتكم على الإستمرارية في الإستغلال.

حيث سجلت الشركة معدلات دوران منخفضة للمخزون

إضافة أنه تجدر الإشارة إلى تراجع قيمتها السوقية بشكل تدريجي خلال سنوات الدراسة

معدلات أخطاء في النسب المالية كانت معتبرة

كما أن هذا من شأنه أن يؤثر على إمكانيتها مواصلة نشاطها بنفس الأوضاع على المدى الطويل

بناءا على ما سبق ونظرا لكون النسب والمؤشرات المذكورة أعلاه مقبولة على العموم، ووفقا لتحليلنا فإن الوضع المالي الجيد للشركة هو نتيجة توازن هيكل الميزانية المالية لسنوات الدراسة بداية من 2014 و2018 و 2021، وفيما

يخص المؤشرات التشغيلية أن مصاريف المستخدمين في تزايد وأن **نسبتي المردودية الاقتصادية والمالية كانتا منخفضتين وتحديدا أنه لنسبة المديونية** فتجدر الإشارة أنه سجلت 48 % في سنتي 2018-2021 ويفضل أن تكون هذه النسبة أقل من 50% حسب المعايير المالية للصناعات، غير هذا فإنه يشرفنا أن نبلغكم بأننا لم نلحظ وجود أي مؤشر مالي آخر يثير الشك أو يشكل خطرا على استمرارية الإستغلال لشركتكم.

ثانيا قياس المؤشرات التشغيلية:

في إطار المهمة المطلوب منا تأديتها بخصوص استمرارية الإستغلال توصلنا إلى المؤشرات التشغيلية التي يمكن أن تثير مجتمعة أو منفصلة شكا معتبرا حول مقدرة شركتكم على الإستمرار، تتمثل هذه المؤشرات في :نية الإدارة في الإستمرار بالخطط الإستراتيجية الموضوعة للشركة من ناحية التحكم في إدارة المخاطر من حيث الحفاظ على الإجراءات المتخذة تبقى غير كافية لضمان تحقيق إستمرارية الإستغلال نظرا لبيئة قطاع الصناعات الصيدلانية والتي تتميز طبيعتها بالمنافسة المحلية والدولية، مما يدعونا إلى اعتبار هذا مؤشرا يثير القلق على مقدرة شركتكم على الإستمرار ومواجهة مثل هذه الإلتزامات.

.بالإضافة إلى ذلك أبرزت عوامل أخرى هذا الوضع .

فحسب الوضع الإقتصادي إن عدم إختصاص الشركة في نوع أو تخصصها في مجال محدد من الأدوية يصعب على الشركة السيطرة على التدفقات النقدية وعليه فإن وجود منافسين يؤدي بالشركة إلى عدم القدرة على ضمان الربحية الكافية وحسب رأينا تبقى إستمرارية الإستغلال معرضة للخطر والسبب هو عدم المحافظة على القدرات المالية للشركة.

يؤسفنا أن نبلغكم أن هذه المؤشرات مجتمعة أو بصفة فردية تثير شكا حول مقدرة شركتم على الاستمرارية .

ثالثا المؤشرات الأُخرى

أما بخصوص المؤشرات الأخرى فإننا وبحسب المعلومات المتوفرة والوثائق التي تم الاطلاع عليها، لم نسجل وجود أي مؤشرات غير التي ذكرت سابقا،

ختاما لمهمتنا وبعد الإتمام من فحص حسابات الشركة الصناعة الصيدلانية صيدال ،المقفلة في 31 ديسمبر 2022 وفقا للمعايير المتعّلقة بالتدقيق، وانطلاقا من العناصر المقنعة وأدلة الإثبات والأحداث والظروف المأخوذة، وبناءا على حكمنا الشخصي فإننا نعلمكم عن وجود عدم يقين معتبر مرتبط بالأحداث والظروف التي ذكرت في هذا التقرير مجتمعة أو بصفة فردية، والتي من شأنها أن تثير الشك حول استمرارية شركتكم في الإستغلال والنشاط في المستقبل.

خلاصة الفصل الثالث:

تم في هذا الفصل تطبيق أهم ما تم ذكره في الفصل النظري، من خلال تقديم رؤية شاملة حول البيئة المحاسبية في الجزائر والتي تطرقت للبورصة وقطاع الصناعة الصيدلانية والتعريف بالشركتين محل الدراسة، إضافة إلى البحث في تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2021،كما تم قياس المتغير المستقل المتمثل في إجراءات المراجعة التحليلية وإمكانية تطبيقه في البيئة المحاسبية الجزائرية كمتغير تابع للتشخيص المالي والتنبؤ بالفشل المالي مع الإستعانة بالأدوات التقليدية وكذا الحديثة من أساليب التنقيب في البيانات بطرق وصفية لإكتشاف الأخطاء وتحليل الإتجاه تقييم إستمرارية الإستغلال.

مما سبق تبين لنا من خلال تطبيق إستخدام النسب المالية كإجراءات للمراجعة التحليلية إمكانية التعرف وتفهم مجال نشاط الشركة وتقييم وضعيتها المالية، صعوبة الحكم على سلامة الشركة أو إمكانية تعرضها للفشل حسب نموذج ألتمان.

بالإضافة إلى تقديم لمحة عن الأساليب الحديثة وإستخدامها كأساليب التنقيب في البيانات بإعتبار أنها إجراءات تحليلية للمراجعة كشفت لنا القوائم المالية التي تتضمن المؤشرات ذات الأهمية البالغة لوجود قيم تحتوي على أخطاء من النوع الأول كشفت وجود بعض الإنحرافات والتي تربط طبيعة العلاقات بين المؤشرات المالية، وتعد من الأخطاء التي تتطلب تدخل المدقق والتي على أساسها تم تقليل نسبة إستمراريتها في نشاطها مقارنة مع شركة بيوفارم أين تضاءلت هذه الأخطاء، كما أنه عند إستخدام أسلوب تحليل الإتجاهات كإجراء تحليلي لتقييم إستمرارية الإستغلال، إتضح لنا أن شركة صيدال تحتوي على بعض التناقضات كالتباين بين نسب الربحية والمردودية والتي تعد من الأخطاء إضافة إلى تأثيرها على الإستمرار في النشاط وتم إعداد تقريره بهذا الخصوص.

خاتمة

خاتمة

جاءت هذه الدراسة لبيان آليات إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في البيئة المحاسبية الجزائرية لعينة من المؤسسات التي تنشط في قطاع الصناعات الصيدلانية والمدرجة في البورصة الجزائرية وهذا خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2014 إلى 2021، بإعتبار أن الإجراءات التحليلية تعد احدى أهم الوسائل المساعدة للمراجع في مجال التدقيق وتماشيا مع توجه الجزائر نحو المعايير الدولية في مجال المحاسبة والتدقيق، ومن خلال ما تم التطرق له في المطالب البحثية سعينا إلى تقديم محاولة لإستخدام مختلف الأدوات كإجراءات تحليلية للتوصل لتقييم الوضع المالي للشركتين محل الدراسة ولإكتشاف أية أخطاء وكذا لتقييم إستمرارية الإستغلال لشركتي صيدال وبيوفارم بإعتبارهما ناشطتان في السوق المالية التي تدخل ضمن مجال البيئة المحاسبية الجزائرية.

النتائج المتوصل إليها: كما مكنت الدراسة من التوصل إلى نتائج نظرية وتطبيقية كالآتي:

النتائج النظرية: بعد البحث في الإجراءات التحليلية يمكن تقديم ما تم إستنتاجه نظريا وما يمكن تفعيله ميدانيا في البيئة المحاسبية الجزائرية:

-يجري إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية وفق خطوات ينبغي على المدقق الإلتزام بها، بدءا من فهم مجال الشركة محل التدقيق، ومحاولة مقارنتها سواءا مع سنوات سابقة أو مع شركات مماثلة في النشاط وتحري أسباب الإنحرافات إن وجدت خلال مرحلة الفحص والتقرير في النهاية عن الوضعية المالية للشركة؛

-إن إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية يساعد في إكتشاف الأخطاء كما قد تسهل من تقييم إستمرارية الإستغلال؛

-يمكن إعتبار إجراءات المراجعة التحليلية قابلة للتطبيق على كافة الأرصدة والحسابات إذا ما توفرت علاقة بين رصيدين أو أكثر؛

-تسمح إجراءات المراجعة التحليلية بتوجيه إهتمام المدقق نحو البنود والحسابات التي تحتوي على إنحرافات أو أخطاء تشكل خطرا على الصحة المالية للشركة محل التدقيق مما يركز جهوده لدراستها؛

-إن الإستعانة بإجراءات المراجعة التحليلية المستندة إلى أساليب التنقيب في البيانات والمعدة إنطلاقا من بيانات سابقة تعتبر أكثر دقة، حيث تمكن من البحث في العلاقات بين المؤشرات المالية كالإرتباطات وتسمح بتوفير أحسن تمثيل للبيانات المتاحة؛

-تتعدد أساليب إجراءات المراجعة التحليلية حسب الغرض المراد من المدقق التوصل له كما أنها تختلف حسب مراحل عملية التدقيق، إضافة إلى أنها تتوقف على الخبرة المهنية والفنية التي يمتلكها المدقق؛

-تمكن الإجراءات التحليلية مدقق الحسابات من إكتشاف الأخطاء المحاسبية بحسب ما ينص عليه المعيار الدولي للتدقيق رقم 240 لحماية مصالح الجهات المستخدمة للقوائم المالية.

نتائج إختبار الفرضيات: بعد القيام بإستعراض أهم النتائج النظرية للدراسة، وبعد إنجاز الجانب التطبيقي، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تتعلق بفرضيات الدراسة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1/ فرضية إستخدام المؤشرات المالية كإجراءات للمراجعة التحليلية لتشخيص الوضع المالي للشركتين محل الدراسة:

أظهرت النتائج أن إستخدام المؤشرات والنسب المالية كإجراءات للمراجعة التحليلية تعد غير فعالة، فنجد أنها تقدم توضيحا بسيطا عن مجال عمل الشركة محل التدقيق ولا تسمح بتحديد جيد لنقاط القوة ومواطن الضعف وبالتالي لا يمكن إستخدامها لوحدها كونها غير كافية لتفسير أسباب حدوث العجز أو عدم تحقيق نتائج إيجابية ويمكن إعتبارها كخطوة تمهيدية للتدقيق.

2/ فرضية فعالية إستخدام نموذج ألتمان كإجراء للمراجعة التحليلية للتنبؤ بالفشل المالي للشركتين:

أثبتت النتائج عدم فعالية نموذج ألتمان كإجراء تحليلي في الكشف عن الفشل المالي لشركة بيوفارم وقدمت نتيجة معقولة عن شركة صيدال وبهذا فإن إستخدامنا لنموذج التنبؤ بالفشل المالي ALTMAN فإنها تبقى غير صحيحة إلى حد ما حيث تعالج في جزئية منها المؤشرات ذات الطبيعة المالية وكذا الخاصة بالنشاط أو التشغيل، لكنها أهملت في الشق الأخير المؤشرات الأُخرى والتي تتعلق بالأعمال ذات الطبيعة القانونية وكذا المتعلقة بالتدقيق المالي والمحاسبي.

3/ فرضية إستخدام أساليب التنقيب في البيانات كإجراء تحليلي لإكتشاف الأخطاء في الشركتين:

تؤكد الدراسة التطبيقية صحة الفرضية المتعلقة بإكتشاف الأخطاء عن طريق الإستعانة بإجراءات المراجعة التحليلية بإستخدام تقنيات التنقيب في البيانات والذي بحث في تركزات الأخطاء وكشف عن المؤشرات المالية التي كانت بها إنحرافات إستنادا إلى الإرتباطات بينها كالمردودية والربحية، وتبين أن شركة صيدال بها أكبر عدد من الأخطاء مقارنة بشركة بيوفارم في المؤشرات المالية والتي كان مصدرها قائمة التدفق النقدي.

4/ فرضية فعالية أسلوب تحليل الإتجاهات لتقييم إستمرارية الإستغلال للشركتين:

تبين أنه يمكن الإستعانة بأسلوب تحليل الإتجاهات في البيانات المالية لتقييم إستمرارية الإستغلال للشركتين والتقرير عنها وفق متطلبات البيئة المحاسبية الجزائرية وفقا للمعيار الجزائري للتدقيق رقم

570، حيث أن شركة بيوفارم قادرة على الإستمرار في النشاط بنسبة 89%، وكانت أحسن من نسبة 77% لصيدال.

نتائج دراسة الحالة:

- ❖ أبانت النتائج أفضلية المؤشرات المالية بإستخدامها كإجراءات تحليلية لتحديد الإنحرافات وإكتشاف الأخطاء من الصنفين الأول والثاني وهذا إستنادا إلى دراسة تحليل الإتجاهات للنسب المالية
- ❖ إتضح جليا تفوق طريقة تحليل الإتجاهات عند إستخدامها كإجراء تحليلي على الأساليب التقليدية، حيث أنه عند الإستعانة بها سمحت لنا بدراسة العلاقات بين النسب المالية وإرتباطاتها كما قدمت توجها للتحليل عن دلالات النسب المالية.
- ❖ إن الإستعانة بالمتغيرات المالية وغير المالية يؤدي إلى توقع أكثر دقة للفشل المالي وتقييم لإستمراية الإستغلال مقارنة بالإستعانة بكل منهما على حدى، وبهذا فإن المعلومات غير المالية وبالأخص المتغيرات الأُخرى المتعلقة بالتدقيق قد تغطي النقص كما جاء في نص المعيار الدولي للتدقيق والخاص بإستمرارية الإستغلال.
- ❖ كما تظهر لنا الأهمية النسبية للمؤشرات المحاسبية والمتمثلة في إكتشاف الأخطاء والجيدة للإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية عند تقييم إستمرارية الإستغلال.
- ❖ يتيح دمج الإفصاحات المحاسبية وتقديرات الأخطاء ضمن المؤشرات المحاسبية في نموذج التنبؤ بالفشل المالي القائم على نسب مالية توفير محتوى معلومات إضافي بشأن قدرة المؤسسة على الإستمرار في النشاط.
- ❖ إن تقديرات نسبة الأخطاء في القيم المالية لشركة صيدال هي 3 قيم من نوع الخطأ في الصنف الأول أي ما نسبته **11.11%** من القيم الكلية، ولشركة بيوفارم قيمتين من الخطأ في الصنف الأول أي ما نسبته **16.67%**
- ❖ كلتا الشركتين تحتويان على قيم غير متجانسة للنسب المالية من خلال الإرتباط بين المتغيرات إلا أنه لشركة صيدال النصيب الأكبر من هذه الأخطاء في الصنف الأول والتي تستدعي تدخل المدقق.
- ❖ تم إعتبار المؤشرات المحاسبية كتقديرات الأخطاء والإفصاح المحاسبي والمؤشرات المالية ممثلة في نسبة السيولة الحالية والإستدانة هي المحددة للصحة المالية السليمة للشركتين بدرجة كبيرة، فيما حلت المؤشرات المالية كهامش الربح الصافي والتدفق النقدي ومعدل الدوران بمساهمة أقل.
- ❖ الأخطاء لها دلالة قوية في تقدير إمكانية الإستمرار في النشاط للشركتين محل الدراسة، تليها نسبة التدفق النقدي ثم هامش الربح الصافي وكذا الإفصاح المحاسبي، **في حين أن نسبة السيولة ونسبة الإستدانة لها دلالة ضعيفة ومعدل دوران الموردون.**

- ❖ أظهرت النتائج إمكانية إستمرارية النشاط لشركة بيوفارم بنسبة **89%**، في حين أن إمكانية إستمرارية النشاط لشركة صيدال كانت أقل منها وقدرت بـ: **77%**.
- ❖ إن إستخدام تحليل الإتجاهات كإجراء تحليلي يساهم في تقييم إستمرارية الإستغلال لشركتي بيوفارم وصيدال.
- ❖ مكن إستخدام تحليل الإتجاهات كإجراء تحليلي من تقدير إكتشاف الأخطاء لدى شركتي صيدال وبيوفارم.
- ❖ أظهرت نتائج نموذج ألتمان أن شركة صيدال أكثر عرضة للفشل المالي مقارنة بنظيرتها بيوفارم والتي بحسب الرصيد لقيمة Z لنموذج ألتمان كان من الصعب تحديد وضعيتها.
- ❖ توفر الأساليب الحديثة دليلا قويا للتنبؤ بالوضع المالي بإستخدامها كإجراءات تحليلية للمراجعة حيث تم إكتشاف الأخطاء والتي يمكن بها الحكم على إستمرارية الإستغلال لشركتي صيدال وبيوفارم.
- ❖ إن الإستعانة بالبرمجيات الحديثة تمكن المدقق من الوصول إلى نتائج صادقة وأكثر دقة وتوفر الجهد والوقت، كما تدعم الأساليب المتقدمة للتقنية الحديثة كإجراءات تحليلية الرأي المهني لمدقق الحسابات بالإشارة إلى البنود ذات الأهمية النسبية في القوائم المالية للشركة محل التدقيق.
- ❖ تعد الأساليب التقليدية عاجزة عن تقديم دلالات للقيم المالية أو ربط العلاقات بين المتغيرات مما جعل من الصعب التعرف على الإنحرافات.
- ❖ أبانت نتائج الدراسة أن شركة صيدال تعاني بعض المشاكل في عدة مؤشرات مالية بعكس شركة بيوفارم التي ظهرت مؤشراتها أداء مالي جيد.
- ❖ المؤشرات المالية التي تضمنت أخطاء تركزت في قائمة التدفق النقدي وتمثلت في **العائد على الأصول من التدفق النقدي ومعدل دوران التدفق النقدي**، إضافة إلى المردودية المالية ومعدل دوران المخزون، المديونية والمردودية التجارية.

الإقتراحات و التوصيات: بعد تقديمنا للنتائج النظرية والتطبيقية تمكننا من التوصل للتوصيات التالية للشركتين والبيئة المحاسبية الجزائرية:

- ✓ يستحسن أن يلجأ مدققي الشركتين إلى الإعتماد على الإجراءات التحليلية لتقليل الأخطاء المحتملة
- ✓ وجب على مدققي الشركتين صيدال وبيوفارم الإلتزام بالمعايير الجزائرية للتدقيق والتقرير عن إمكانية إستمرارية الإستغلال
- ✓ يمكن للمدقق إستخدام أدوات التحليل المالي كإجراءات للمراجعة التحليلية للتخطيط لما تقدمه بإعتبار أنها خطوة أولية في عملية التدقيق فهي تساعد في التعرف على الشركة وفهم طبيعة نشاطها.

خاتمة

- ✓ الإستعانة بأساليب التنقيب في البيانات يعين المدقق للتعرف على الأخطاء خلال الفحص، والتي تهدف إلى التحقق من صحة الأرصدة ومدى توافقها وبهذا تعد كثاني خطوات الإجراءات التحليلية وفقا لعملية التدقيق.
- ✓ إستخدام تقرير المدقق كإجراء تحليلي نهائي يكون كآخر خطوة في عملية التدقيق للتقرير عن تقييم إستمرارية الإستغلال.
- ✓ تركيز جهود الهيئات المهنية على تعزيز إستخدام المدققين للأساليب الحديثة كالتنقيب في البيانات لأداء الإجراءات التحليلية.
- ✓ العمل على إعداد معايير قياس مرجعية جزائرية تخص كل قطاع تسمح بمقارنة الأنشطة وتقييم الأداء المالي والمحاسبي.
- ✓ الإهتمام بالتأهيل العلمي والمهارات العملية للمدققين وتطوير أدائهم باستخدام التقنيات الحديثة في إنجاز أعمالهم من خلال وضع برامج تدريبية.
- ✓ مواكبة التقنيات الحديثة بالتوجه نحو إستخدام تقنيات التنقيب في البيانات في مجال التدقيق والمحاسبة بالجزائر .
- ✓ إعداد دورات تكوينية وندوات علمية للتطرق للأساليب الحديثة في التدقيق للرقي بمهنة المحاسبة ورقمنتها.
- ✓ تطوير المهارات التقنية للمهنيين بتركيز الجامعات والمعاهد على إدراج المقاييس الكمية كتحليل البيانات وحلول الذكاء الإصطناعي والتعلم الآلي ضمن المناهج التعليمية ووفقا للقواعد الأخلاقية.

آفاق الدراسة: نظرا لإقتصار الدراسة على عينة صغيرة فإنه يستحسن توسيع عينة الدراسة للحصول على نتائج قابلة للتعميم في بيئة المحاسبة الجزائرية، ونقترح كدراسات مستقبلية:

- ➢ تقدير مخاطر التدقيق في البنوك التجارية بإستخدام أدوات التنقيب في البيانات؛
- ➢ تدقيق البيانات المالية الضخمة لإكتشاف الإحتيال المالي ومخاطره؛
- ➢ إستعانة مدقق الحسابات بالأساليب المالية المتقدمة كآلية للتدقيق المالي؛
- ➢ مدى مساهمة الأساليب الحديثة للإجراءات التحليلية في تحسين جودة التقارير المالية الرقمية؛
- ➢ تطبيق إجراءات التدقيق التحليلية لمراقبة التسيير بالمؤسسات الاقتصادية؛
- ➢ فعالية إجراءات المراجعة التحليلية المتقدمة في المؤسسات المالية المختصة بالتأمينات أو البنوك.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ/المراجع باللغة العربية:

الكتب والمؤلفات:

1. بن الساسي إلياس ، قريشي يوسف ، بن عبد الرحمان ذهيبة، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الثالثة، 2020.
2. أسامة سعيد عبد الصادق، **المراجعة الإستراتيجية والإدارية والتحليلية**، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، 2022.
3. ألفين أرينز وجيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية،2009.
4. أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعة القوائم المالية بإستخدام الإجراءات التحليلية وإختبارات التفاصيل**، 2004، دون ناشر، القاهرة.
5. بادي عبد المجيد، **تحليل القوائم المالية وفق منظور التحليل المالي**، المطبعة العالمية، الجزائر، 2022.
6. جمعة فلاح حميدات، **منهاج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير الماليةIFRS EXPERT** ، طبعة: 2019، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.
7. رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية**، دار وائل للنشر، 2015، الطبعة الأولى، الأردن.
8. زاهر عطا الرمحي، **الإتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية**، دار المأمون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ،2017.
9. لقليطي لخضر، **دراسات في المالية والمحاسبة**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2018.
10. مجدي الجعبري، **التحليل المالي المتقدم**، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، جمهورية مصر العربية.
11. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **المراجعة والتدقيق الشرعي**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2018، السودان، الطبعة الأولى.
12. محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة: 2003.
13. مراد كواشي، **المحاسبة المالية حسب قواعد النظام المحاسبي المالي SCF**، الطبعة الأولى، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
14. نصر الدين عيساوي، **التدقيق المالي**، مؤسسة نوميدياغراف للنشر والإشهار، قسنطينة-الجزائر، 2018.
15. هناء علي عبد الله، دراسات في المراجعة المتقدمة، جامعة بنها-كلية التجارة، جمهورية مصر العربية، بدون سنة نشر.

16. يقور أحمد، صفيح صادق، **المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF**، النشر الجامعي الجديد، 2017، تلمسان-الجزائر.

17. علي بن يحي، **التدقيق المالي والمحاسبي الإطار النظري والعملي**، دار نزهة الألباب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2023.

المقالات في المجلات العلمية:

18. أبو القاسم محمود أبوستالة، **مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراحل المراجعة من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالمنطقة الغربية**"، مجلة آفاق إقتصادية-جامعة المرقب، المجلد: 07، العدد: 14 – جامعة المرقب- ليبيا-2021

19. أسامه أحمد محمد أبو الخير، **دور استخدام أساليب التنقيب في البيانات لتحسين تقديرات مر اقب الحسابات في مدى وجود أخطاء جوهرية بالقو ائم المالية (دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية)**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد السابع، يونيو 2019، ص:321.

20. أسامه أحمد محمد أبوالخير، **دور استخدام أساليب التنقيب في البيانات لتحسين تقديرات مر اقب الحسابات في مدى وجود أخطاء جوهرية بالقو ائم المالية (دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية)**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة-جامعة كفر الشيخ، المجلد:05-العدد:07، يونيو 2019.

21. بقدور فاطمة الزهراء، **دور مدقق الحسابات في إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية لتقييم إستمرارية الإستغلال دراسة حالة CAAT**، مجلة العلوم الإدارية والمالية- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، المجلد:06-العدد:02، الوادي- الجزائر، 2022.

22. بن عيسى عبد الرحمان، **استخدامات المراجعة التحليلية في تقرير محافظ الحسابات عن قدرة شركات المساهمة في الجز ائر على الاستمرارية في النشاط حالة شركة بيوفارم**، مجلة أبعاد إقتصادية- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، المجلد: 08، العدد: 02، الجزائر،2018.

23. بولحبال فريد، **دور أساليب المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة**، مجلة معارف- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، العدد:23، 2017.

24. حمزة فيلالي، محمد بوشريبة، **أهمية أخلاقيات مهنة محافظ الحسابات في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية الواردة ضمن القو ائم المالية، دراسة لعينة من المؤسسات الإقتصادية لولاية قسنطينة بإستخدام النموذج SPSS23**، مجلة دراسات اقتصادية- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة02، المجلد 9 -العدد: 1(جوان /2022 ،).

25. رشيد حفصي، **إستخدام النماذج الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الإقتصادية**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد: 09، العدد: 01، سنة: 2020.

26. زهراء قيس جخيور، سهاد صبيح فرج، **إستعمال الإجراءات التحليلية في تقدير مخاطر أعمال التدقيق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العراق، المجلد:68،العدد:04، 2022.

27. ساهر محمد محمود عدوس، **دورتطبيق الإجراءات التحليلية في التدقيق على تخفيض مخاطر الأعمال (في شركات الوساطة المالية الأردنية)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، المجلد: 06، العدد: 01 – الأردن-2019.

28. سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، **(مدى تو افق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/ IFRS) دراسة تحليلية تقييمية)**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية – المجلد 2, العدد 1/ مارس 2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تيسمسيلت، الجزائر.

29. سليمة بن نعمة، أمين مخفي، **و اقع الممارسة المهنية للمحاسبة و التدقيق في الجز ائر (دراسة مقارنة للقانون 91 _و 08 القانون** 10-01)، مجلة مجاميع المعرفة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بتندوف، المجلد:03، العدد:02،سنة: 2017.

30. صحراوي فارس، زعرور نعيمة، **استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين عملية التدقيق. دراسة حالة الشركة التابعة حبوب الزيبان-المركب الصناعي القنطرة**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، المجلد: 08، العدد:01، الجزائر-2021

31. عايدة خلالف، بلقاسم بلقاضي،"**دورلجان المراجعة في التنبؤ باستمرارية الشركات أوفشلها المالي من خلال تطبيق نموذج Sherrod"**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، المجلد 9، العدد 01 ،2021.

32. عثمان عبد القادر حمه أمين، كولالة عاصي محمد، **أثر الإجراءات التحليلية على تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمدققين الخارجيين في اقليم كوردستان/ العراق**، المجلة العلمية لجامعة جيهان -السليمانية SJCUS -العراق، المجلد 04- العدد 02 سنة 2020

33. عفراء الفاضل محمد عثمان، أيمن عبد الله محمد أبو بكر، **دور المراجعة التحليلية في ضمان استمرارية المنشاة)دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة بولايتي الخرطوم والبحر الأحمر بالسودان**، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث-فلسطين، المجلد: 02، العدد: 04، السودان-2021

34. علي محمد موسى، **إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع**، المجلة الجامعة، المجلد:02، العدد :15، قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد- جامعة الزاوية، ليبيا، 2013.

35. غنية بن حركو، **التنظيم المحاسبي في الجز ائر وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة02، المجلد 1, العدد 2,- ديسمبر 2015.

36. كردودي سهام، بن قدور علي، راجي الحمود تركي، **فعالية أساليب المراجعة التحليلية و دورها في تحسين أداء عملية المراجعة دراسة ميدانية**، مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن باديس مستغانم، المجلد:3, العدد 1، 2018.

37. لخضر لقليطي، لحسن دردوري، **أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة**، مجلة الإقتصاد الصناعي- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة01 الحاج لخضر، العدد:03 المجلد:07، 2017.

38. محمد الصالح زويتة ، **دورحساب النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة**، مجلة الاقتصاد الجديد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، المجلد 3, العدد 2– سبتمبر 2012.

39. موراد حطاب، **نشاط بورصة الجزائرين الواقع والمأمول**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد:22 / العدد: 10، 2022.

40. وحيد محمود رمو، عبد الواحد غازي النعيمي، **متطلبات تطبيق التنقيب في البيانات في التدقيق تحديد مخاطر التدقيق نموذجا**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المجلد: 06/ العدد: 01، 2021.

41. وداد تهامي، منيرة حامد، **المعايير الجزائرية للتدقيق ، لمحة تاريخية وإستعراض للحالة الراهنة دراسة إستطلاعية**، مجلة المؤسسة- المجلد: 09، العدد: 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2020،03.

42. وليد عمر عويس، وأحمد علي بواعنة، **أثر الإجراءات التحليلية في تعزيز الحكم المهني لمدقق الحسابات القانوني في الأردن**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 17، العدد: 03. 2021

43. يرقي كريم، **إجراءات المراجعة التحليلية و استخداماتها في عملية المراجعة الخارجية في الجزائر**- دراسة ميدانية – مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02 – المجلد 04، العدد 02، سنة 2015.

الأطروحات والرسائل:

44. إسماعيل محمد مطر، 2016) **مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المدققين الداخليين في المصارف العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجيستير- الجامعة الإسلامية غزة - فلسطين

45. بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر،2019، ص49.

46. حجاز خديجة، **إستخدام أساليب التحليل الإحصائي كمدخل لترشيد الحكم الشخصي للمدقق في مجال المراجعة التحليلية-دراسة مجموعة من المدققين الخارجيين في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018-2019، ص:55.

47. دواق سميرة، **مدى ملاءمة البيئة المحاسبية في الجزائر لمتطلبات القياس والإفصاح وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2020. أطروحة دكتوراه، 174-175.

48. عميرش إيمان، **مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي -دراسة مقارنة بين كل من الجزائر وفرنسا**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في مالية، محاسبة وتدقيق - جامعة فرحات عباس سطيف 01، 2017.

49. قرموني سراج زكرياء، **المصادقة على الحسابات المالية كضمان الجودة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم الإقتصادية، تخصص: تدقيق مالي ومحاسبي، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، 2020/2019، ص:58.

50. كردودي سهام، **دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات-دراسة حالة مركب تكرير الملح- لوطاية بسكرة**، لأطروحة دكتوراه، في علوم التسير، 2015، ص:27.

51. لونيس نعيم، **إستخدام المراجعة التحليلية في تدقيق حسابات المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة: مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، 2019-2020، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص:25.

52. نادية عبد المجيد أبو سنيدة، **دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التوقعات من وجهة نظر المحاسب القانوني في قطاع غزة**، رسالة ماجيستير، الجامعة الإسلامية غزة – فلسطين، 2015.

مداخلات الملتقيات:

53. خديجة هاجر دويدي، **فيصل سعدي، و اقع تقارير المراجعة في الجزائر في ظل الإصلاحات، ضمن أعمال الملتقى العلمي الوطني حول: و اقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية**، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 11-2018/04/12.

54. كردودي سهام، عباسي صابر، **تقييم فعالية إستخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق المحاسبي دراسة تطبيقية في المؤسسة الإقتصادية- جيجل الكاتمية للفلين**، الملتقى الدولي الأول حول الطرق والأدوات الكمية المطبقة في التسيير،20/19 نوفمبر 2013، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة.

التقارير:

55. الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، **إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأُخرى والخدمات ذات العلاقة**، (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المترجمون) عمان، الاردن: مجموعة طلال ابو غزاله، (2010).

المطبوعات:

56. بن سانية عبد الرحمان، **أساسيات التحليل المالي**، جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018، الجزائر.

57. بوحفص رواني، **التدقيق المالي والمحاسبي دروس نظرية**، قسم العلوم المالية والمحاسبة - جامعة غرداية، الجزائر ، 2018.

القوانين والمراسيم:

58. مقرر رقم: 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016، المقرر رقم: 150 المؤرخ في 11 أكتوبر2016، مقرر رقم 23. (2017). المؤرخ في 15 مارس 2017، المقرر رقم:77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 **المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق NAA**. وزارة المالية والمجلس الوطني للمحاسبة عن الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

59. المرسوم التنفيذي رقم 21-449 المؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1443 الموافق لـ 15 نوفمبر سنة 2021، **مفاده بأنه منح الشهادات التي تخول حق القبول في التربص المهني لممارسة مهنة المحاسب المعتمد**. الصادر في الجريدة الرسمية العدد رقم:87 للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، والمعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 11-393.

60. المرسوم التنفيذي رقم 110-09 المؤرخ في 07 أفريل 2009 الصادر في الجريدة الرسمية العدد رقم: 21 الصادرة في 8 أفريل 2009 **يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة انظمة الإعلام الآلي**.

61. قرار مشترك مؤرخ في2017/03/07 الصادر في رقم 45 المؤرخة في2017/07/30 والذي حدد: **قائمة الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

62. القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد: 74.

63. قرار وزير المالية رقم 71. (25 03, 2009). المؤرخ في 07/26/ 2008، **المحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيره**. الصادر في الجريدة الرسمية (العدد رقم: 19). للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

64. -التعليمة الوزارية رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009، **المتعلقة بالتطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي** الصادرة عن وزارة المالية، بتاريخ 01 جانفي 2010.

65. ، قرار 24 يونيو 2013، **والمحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات**، الجريدة الرسمية العدد رقم: 24 للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، في سنة 2014.

66. قانون رقم 10-01 ،**المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، الصادر في الجريدة الرسمية العدد رقم: 42 للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ،بتاريخ 11جوان 2010 .

67. القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1444 الموافق 2022/12/12 **والذي يحدد قائمة الشهادات التي تمنح وتخول حق القبول في التربص المهني للمحاسب المعتمد**. الصادر في الجريدة الرسمية العدد رقم: 11 للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، بتاريخ 02/22 لسنة 2023.

ب/المراجع باللغة الأجنبية:

References:

Books:

68. AICPA, Statements on Auditing Standards SAS No-122, **Analytical Procedures 520**, 2021, New York.

69. Aimin Yang, et al, **Review on the Application of Machine Learning Algorithms in the Sequence Data Mining of DNA**, September 2020 Frontiers in Bioengineering and Biotechnology 8:1032, DOI: 10.3389/fbioe.2020.01032.

70. Audit Guide: **Analytical Procedures American Institute of Certified Public Accountants, Statement on auditing standards, No 520, Analytical procedures**, 2012, New York .

71. DECISION N° 23 DU 15 Mars 2017 **PORTANT NORMES ALGERIENNES D'AUDIT, NAA 520 : Procédures analytiques**, REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE, MINISTERE DES FINANCES, CONSEIL NATIONAL DE LA COMPTABILITE.

72. HOSMER David W & LEMSHOW Stanely, **Applied Logistic Regression**, 2nd edition, New York; Johnson Wiley & Sons, Inc, 2000.

73. IFAC: **ISA 520 Analytical Procedure**, AU Section 520 Analytical Procedures Source: SAS No. 122, parg 4 Audit Evidence, effective for audits of financial statements for periods beginning on or after December 15,2012.

Articles :

74. Adnan Kadhum Matrood, Diana Naeemah Abd alrazaq, Naeem Sabah Khilkhal, **THE IMPACT OF APPLYING ANALYTICAL PROCEDURES BY EXTERNAL AUDITOR IN ACCORDANCE WITH ISA 520 ON AUDIT PERFORMANCE IMPROVEMENT: AN EXPLORATORY STUDY IN THE IRAQI AUDIT FIRMS AND COMPANIES**, Academy of Accounting and Financial Studies Journal ،Research Article: Vol: 23 Issue: 01; 2019– IRAQ.

75. Alaa Fareed Abdulahad, Sawsan Fadel jassim, **Analytical Procedures and Their Impact on Reducing Audit Risks in the Auditor's Report**, Proceedings of 2nd International Multi-Disciplinary Conference Theme: Integrated Sciences and Technologies, IMDC-IST 2021, 7-9 September 2021, Sakarya, Turkey.

76. Ali Veysel , **PROBLEMS IN APPLICATION OF THE ANALYTICAL AUDIT PROCEDURES**, Journal of ICPA, Bulgaria - IDES, 4/ 2016.

77. Amina Bendjaballah, Ahmed Chemseddine Bouarar, **The Effect of Applying Analytical Procedures on Audit Quality: An Empirical Study**, Journal of the Développements Policies and the Prospective Studies, VOL : 06 - N°:02 – Algeria- 2021.

78. Amirouche ARBANE, Tassadit BOUSBAINE, **Conception et réalisation d'un réseau de neurones artificiels pour l'évaluation des erreurs significatives dans le cadre des procédures d'audit analytiques (cas du groupe SAIDAL)**, Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies, Vol 07, Number 01 – June 2020.

79. Ana Ježovita, Boris Tušek, Lajoš Žager, **THE STATE OF ANALYTICAL PROCEDURES IN THE INTERNAL AUDITING AS A CORPORATE GOVERNANCE MECHANISM**, Journal of Contemporary Management Issues, Management, Vol. 23, , No.2, Croatia. 2018.

80. Ashour A N Mostafa, Hamdi Elmburok Abdulghani Mahmoud, (2022). **Review of Data Mining Concept and its Techniques**. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences,. Vol. 1 2 , No. 6, 2022, E-ISSN: 2222-6990 . HRMARS

81. Benyoucef Meriem- Hadjadj Zineb, **The application of the Algerian auditing standards in the performance of the audit function of companies - Conducting a personal interview with a sample of auditors in the center** – Journal of Economics and Human Development, Volume 10 No.2,2019.

82. Dhyaa Abdulrazaq Abduljabar Al-Laban, Hassan Joudah Alhassany, **Analytical Procedures for the External Entrepreneurship Auditor and their Role in Reducing Audit Risks (An Applied Study In A Sample of Iraqi Banks)**, Academy of Entrepreneurship Journal ،Article: Vol: 27 -Issue: 3, 2021, Iraq.

83. Djelloul BOUBIR, **Le cadre conceptuel des normes d'audit ISA, la norme ISA1 200, future norme algérienne, NAA 200, audit financier et concepts de base**, REVUE PERIODIQUE de L'audituer N°6, Alger, Octobre 2016, p:25. https://cn-cncc.dz/wp-content/uploads/2016/10/revue-6-CNCC-pdf.pdf

84. Farzaneh A. Amani & Adamm. Fadlallab(2017), **Data mining applications in accounting: A review of the literature and organizing framework**, International Journal of Accounting Information Systems, vol(24).

85. Hasan Al Qtaish, Mohammed Hassan Makhlouf, Abdul Hakim Joudeh, **The Effect of Auditors' Use of Analytical Procedures in the Light of ISA 520 on Audit Quality: Evidence from Jordan**, Studies of Applied Economics, volume: 40, issue: 01, 2022. DOI: 10.25115/eea.v40i1.6637

86. Israa Mansour , Mutasem Kalib, **The Impact of Using Analytical Procedures on Reducing the Cost of Tax Audit "The Jordanian Income and Sales Tax Department"**, International Business Research; Vol. 12, No. 2; 2019 ISSN 1913-9004 E-ISSN 1913-9012, Published by Canadian Center of Science and Education; URL: https://doi.org/10.5539/ibr.v12n2.

87. J. Kritzinger & K. Barac, **The application of analytical procedures in the audit process: A South African perspective**; Southern African Business Review Volume. 21; NO. 1, 2017.

88. Kerdoudi Sihem , Moussi Sihem , **The importance of analytical review under the artificial neural network system to improve the performance of the audit process**, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE, Year : 2021 Vol.4 No.1 Special.

89. Mieke Jans & Michael Alles & Miklos Vasarhelyi(2013) , **The case for process mining in auditing: Sources of value added and areas of application**, International Journal of Accounting Information Systems, vol(14), No(1).

90. Miloud toumi, Naim Lounis, **Application of Analytical Procedures in the Audit Process Case study of Biofarm Company for the period 2014-2017**, Journal of Economics and Human Development, Volume 10 No: 2- Algeria, 2019.

91. Modar Abdullatif, Aya Banna, Duha El-Sahsah, Taher Wafa, **Exploring the application of analytical procedures by Jordanian external auditors**; Journal of Governance & Regulation, volume 10, Issue 3, Jordan, 2021.

92. Nebeg Kouider, Djekidel Yahia, Boudjelal Ahmed ,**Le système comptable financier et les difficultés de son application ainsi que les mesures pour son amelioration**, Finance and Business Economics Review Volume 5 /Number 2/ August / 2021/.

93. Nezir Aydin, Nida Sahin, Muhammet Seveci, Dragan Pamucar, **Prediction of financial distress of companies with artificial nueral networks**, Machine learning with applications, volume 10, 15 december 2022, 100432.

94. Oksana Dolinska, **IMPROVEMENT OF THE MODEL OF USING ANALYTICAL PROCEDURES AT INTERNAL AUDITING OF A BANK**, «EUREKA: Social and Humanities», Number 4, Ukraine; 2019, DOI: 10.21303/2504-5571.2019.00947.

95. Wadesango Newman, Jonathan January, Malatji Stephen, **THE APPLICATION OF ANALYTICAL PROCEDURES IN THE INTERNAL AUDIT PROCESS**, Academy of Accounting and Financial Studies Journal USA ،Volume 25, Issue 3, Zimbabwi, 2021.

Theses:

96. Abdelhalim Miliani, **Accounting Reform in Algeria under International Accounting Standards IAS/IFRS**, Ph.D. thesis, Finanace Sciences and Accounting Departement, University of Djilali liabess-Sida Bel-Abbes, Algeria, 2021/2022.

Reports:

97. American Institute of Certified Public Accountants, **Statement on auditing standards, No 56, Analytical procedures**, 1988, New York .

98. IAESB (2017), **Information and Communications Technology skills iaesb task force research**, www.iaesb.org/system/files/meetings/files/4-3-IAESB-ICTSurvey-Report.pdf, p: 11.

99. ifac , **Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements**, Volume-1, New York, 2020.

100. IQVIA, **Dynamique-du-Marche-du Medicament-en-Algerie**, Version-Finale, 28 -juin-2022.

ج/المو اقع الإلكترونية:

101. القوائم المالية للشركتين في البورصة الجزائر:https://www.cosob.org/etas-financiers-des-emetteurs/

102. الموقع الإلكتروني لشركة صيدال:https://www.saidalgroup.dz/ar/

103. الموقع الإلكتروني لشركة بيوفارم:https://www.biopharmdz.com/index.php/fr/

104. الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/

105. الموقع الرسمي للبورصة الجزائرية: https://www.sgbv.dz/ar/

106. الموقع الإلكتروني لمنصة الجزائر للتسوية: https://www.algerieclearing.dz/index.php/ar/

107. يومية المساء الإخبارية: https://www.el-massa.com/dz/

108. الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة الصيدلانية: https://miph.gov.dz

109. الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني للمحاسبة: http://www.cnc.dz/presentation.asp

110. الموقع الإلكتروني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين: https://www.cn-onec.dz/index.php

111. الموقع الإلكتروني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات: https://cn-cncc.dz

112. الموقع الإلكتروني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين: https://www.onca.dz/#

113. https://www.javatpoint.com/artificial-neural-network

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): جدول الأصول لشركة صيدال في سنة 2017

UM : DA

ACTIF	31/12/2017			31/12/2016
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	211 701 398,37	198 057 547,42	13 643 850,95	16 879 626,76
Immobilisations corporelles				
Terrains	10 383 338 837,77	0,00	10 383 338 837,77	10 383 338 837,77
Bâtiments	7 525 649 404,61	5 759 342 500,47	1 766 306 904,14	1 692 900 275,48
Autres immobilisations corporelles	15 441 341 953,87	14 089 777 801,58	1 351 564 152,29	1 299 353 290,89
Immobilisations en concession	280 023 210,00	3 661 722,62	276 361 487,38	277 770 251,06
Immobilisations en cours	13 501 512 857,53	0,00	13 501 512 857,53	11 189 299 772,01
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 466 608 492,92	0,00	1 466 608 492,92	1 388 910 621,59
Autres participations et créances rattachées	691 518 175,00	60 980 880,06	630 537 294,94	632 578 120,03
Autres titres immobilisés	4 000 000 000,00	0,00	4 000 000 000,00	3 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	157 814 646,73	0,00	157 814 646,73	154 332 649,23
Impôts différés actif	296 251 741,16	0,00	296 251 741,16	291 018 838,11
TOTAL ACTIF NON COURANT	**54 071 174 917,96**	**20 111 820 452,15**	**33 959 354 465,81**	**30 441 796 482,93**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	5 512 385 257,34	629 240 246,56	4 883 145 010,78	5 729 341 770,32
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 077 251 577,03	1 885 169 800,46	3 192 081 776,57	3 640 948 917,45
Autres débiteurs	1 357 995 866,76	377 579,41	1 357 618 287,35	1 255 089 406,58
Impôts	181 290 731,18	11 998 467,60	169 292 263,58	173 799 702,60
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	4 825 205 639,02	86 312 842,07	4 738 892 796,95	5 131 000 388,34
TOTAL ACTIF COURANT	**16 972 689 060,52**	**2 613 098 936,10**	**14 359 590 124,42**	**15 948 740 174,48**
TOTAL GENERAL ACTIF	**71 043 863 978,48**	**22 724 919 388,25**	**48 318 944 590,23**	**46 390 536 657,41**

قائمة الملاحق

الملحق رقم (02): جدول الخصوم لشركة صيدال في سنة 2017

UM : DA

PASSIF	31/12/2017	31/12/2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé	0,00	0,00
Autres fonds propres	8 721 856 492,20	8 721 856 492,20
Primes et réserves -(réserves consolidées)	12 991 033 164,36	12 861 813 853,88
Ecarts de réévaluation	1 585 712 860,28	1 585 712 860,28
Écart d'équivalence	955 727 524,41	1 037 081 287,61
Résultat Net	1 376 295 647,88	1 509 161 605,06
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 080 714 611,43	-1 766 796 831,10
Intérêts minoritaires	881 619 980,04	1 015 179 929,35
TOTAL I	**27 931 531 057,74**	**27 464 009 197,27**
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 894 562 658,08	8 973 229 626,56
Impôts (différés et provisionnés)	17 509 995,00	17 509 995,00
Autres dettes non courantes	1 059 992 788,80	1 061 401 552,48
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 346 632 170,47	1 345 087 321,65
TOTAL PASSIF NON COURANT II	**13 318 697 612,35**	**11 397 228 495,69**
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 436 731 269,94	2 430 054 019,90
Impôts	726 697 526,43	776 153 641,37
Autres dettes	4 107 579 876,69	3 512 927 858,77
Trésorerie passif	797 707 247,08	810 163 444,41
TOTAL PASSIF COURANT III	**7 068 715 920,14**	**7 529 298 964,45**
TOTAL GENERAL PASSIF	**48 318 944 590,23**	**46 390 536 657,41**

قائمة الملاحق

الملحق رقم (03): جدول حسابات النتائج لشركة صيدال في سنة 2017

UM : DA

COMPTE DE RESULTATS	31/12/2017	31/12/2016	R/O	Evolution 2017/2016
Chiffre d'affaires	10 265 897 771,06	10 223 411 484,28	89,79%	0,42%
Variation stocks produits finis et en cours	-558 329 961,16	265 663 623,51	2958,52%	-310,16%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	**9 707 567 809,90**	**10 489 075 107,79**	**85,05%**	**-7,45%**
Achats consommés	-3 755 793 245,73	-3 663 777 474,24	95,19%	2,51%
Services extérieurs et autres consommations	-1 002 621 754,72	-928 780 089,72	104,13%	7,95%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	**-4 758 415 000,45**	**-4 592 557 563,96**	**96,94%**	**3,61%**
III - VALEUR AJOUTTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**4 949 152 809,45**	**5 896 517 543,83**	**76,08%**	**-16,07%**
Charges de personnel	-2 866 108 087,05	-3 023 474 168,42	83,33%	-5,20%
Impôts, taxes et versements assimilés	-167 524 872,66	-173 817 524,53	92,79%	-3,62%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**1 915 519 849,74**	**2 699 225 850,88**	**66,39%**	**-29,03%**
Autres produits opérationnels	120 876 666,93	72 651 701,08	327,48%	66,38%
Autres charges opérationnelles	-58 405 988,66	-99 258 043,60	167,02%	-41,16%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-868 249 692,56	-1 299 102 638,36	77,59%	-33,17%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	370 500 844,60	719 627 105,07	275,07%	-48,51%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	**1 480 241 680,05**	**2 093 143 975,07**	**77,80%**	**-29,28%**
Produits financiers	163 571 611,87	183 271 195,24	224,10%	-10,75%
Charges financières	-164 840 374,12	-177 710 456,40	113,36%	-7,24%
VI - RESULTAT FINANCIER	**-1 268 762,25**	**5 560 738,84**	**1,75%**	**-122,82%**
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	**1 478 972 917,80**	**2 098 704 713,91**	**80,80%**	**-29,53%**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-277 583 318,00	-628 653 272,00	81,01%	-55,84%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	7 032 819,01	-96 986 328,41	68,73%	-107,25%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	10 362 516 933,30	11 464 625 109,18	88,88%	-9,61%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-9 168 160 152,51	-9 897 587 338,86	90,05%	-7,37%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**1 194 356 780,79**	**1 567 037 770,32**	**80,84%**	**-23,78%**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	**0,00**	**0,00**	**/**	**/**
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**1 194 356 780,79**	**1 567 037 770,32**	**80,84%**	**-23,78%**
Résultats minoritaires	85 189 898,58	4 426 500,76	-342,29%	1824,54%
Part dans le Résultat des Sociétés mises en équivalence	96 748 968,51	-62 302 666,02	/	-255,29%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**1 376 295 647,88**	**1 509 161 605,06**	**94,75%**	**-8,80%**

قائمة الملاحق

الملحق رقم (04): جدول الأصول لميزانية شركة صيدال في سنة 2018

UM : DA

ACTIF	31/12/2018			31/12/2017
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	**378 857 436,59**	**239 123 450,08**	**139 733 986,51**	**13 643 850,95**
Immobilisations corporelles				
Terrains	2 391 687 791,42	0,00	2 391 687 791,42	10 383 338 837,77
Bâtiments	7 584 297 976,37	5 271 308 688,28	2 312 989 288,09	1 766 306 904,14
Autres immobilisations corporelles	18 277 440 502,83	14 301 350 363,06	3 976 090 139,77	1 351 564 152,29
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	276 361 487,38
Immobilisations en cours	10 759 890 495,72	0,00	10 759 890 495,72	13 501 512 857,53
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 433 217 458,23	0,00	1 433 217 458,23	1 466 608 492,92
Autres participations et créances rattachées	685 893 175,00	462 033 246,90	223 859 928,10	630 537 294,94
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	0,00	3 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	152 869 240,73	0,00	152 869 240,73	157 814 646,73
Impôts différés actif	324 860 044,51	0,00	324 860 044,51	296 251 741,16
TOTAL ACTIF NON COURANT	**45 104 428 321,40**	**20 273 815 748,32**	**24 830 612 573,08**	**33 959 354 465,81**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	**6 956 065 304,74**	**667 793 354,53**	**6 288 271 950,21**	**4 883 145 010,78**
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 578 018 586,28	1 897 005 360,67	3 681 013 225,61	3 192 081 776,57
Autres débiteurs	1 391 498 314,49	7 500,00	1 391 490 814,49	1 357 618 287,35
Impôts	240 704 481,51	11 998 830,46	228 705 651,05	169 292 263,58
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 218 125 424,65	82 435 666,36	3 135 689 758,29	4 738 892 796,95
TOTAL ACTIF COURANT	**17 402 972 100,86**	**2 659 240 712,02**	**14 743 731 388,84**	**14 359 590 124,42**
TOTAL GENERAL ACTIF	**62 507 400 422,26**	**22 933 056 460,34**	**39 574 343 961,92**	**48 318 944 590,23**

قائمة الملاحق

الملحق رقم (05): جدول الخصوم لميزانية شركة صيدال في سنة 2018

UM : DA

PASSIF	31/12/2018	31/12/2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	8 721 856 492,20
Primes et réserves -(réserves consolidées)	13 461 406 696,77	12 991 033 164,36
Ecarts de réévaluation	1 272 192 408,65	1 585 712 860,28
Écart d'équivalence	1 016 986 928,55	955 727 524,41
Résultat Net	1 174 214 390,98	1 376 295 647,88
Autres capitaux propres -report à nouveau	-866 679 031,92	-1 080 714 611,43
Intérêts minoritaires	826 612 003,56	881 619 980,04
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	**19 796 410 396,58**	**27 931 531 057,74**
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 923 905 958,66	10 894 562 658,08
Impôts (différés et provisionnés)	19 887 217,01	17 509 995,00
Autres dettes non courantes	593 645 268,24	1 059 992 788,80
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 433 885 167,65	1 346 632 170,47
TOTAL PASSIF NON COURANT II	**12 971 323 611,56**	**13 318 697 612,35**
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 249 615 538,04	1 436 731 269,94
Impôts	201 334 246,61	726 697 526,43
Autres dettes	3 734 753 856,30	4 107 579 876,69
Trésorerie passif	620 906 312,83	797 707 247,08
TOTAL PASSIF COURANT III	**6 806 609 953,78**	**7 068 715 920,14**
TOTAL GENERAL PASSIF	**39 574 343 961,92**	**48 318 944 590,23**

قائمة الملاحق

الملحق رقم (06): جدول الأصول لميزانية شركة صيدال في سنة 2019

U : DA

ACTIF	31/12/2019			31/12/2018
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	465 669 052,05	291 611 807,29	174 057 244,76	139 733 986,51
Immobilisations corporelles				
Terrains	3 805 721 423,42	0,00	3 805 721 423,42	2 391 687 791,42
Bâtiments	13 199 283 086,61	5 707 118 136,67	7 492 164 949,94	2 312 989 288,09
Autres immobilisations corporelles	20 621 201 809,67	14 989 073 641,21	5 632 128 168,46	3 976 090 139,77
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations en cours	3 580 260 802,98	0,00	3 580 260 802,98	10 759 890 495,72
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 960 993 718,84	0,00	2 960 993 718,84	1 433 217 458,23
Autres participations et créances rattachées	102 167 575,00	53 407 519,13	48 760 055,87	223 859 928,10
Autres titres immobilisés	2 500 000 000,00	0,00	2 500 000 000,00	3 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	107 512 187,56	0,00	107 512 187,56	152 869 240,73
Impôts différés actif	329 960 563,53	0,00	329 960 563,53	324 860 044,51
TOTAL ACTIF NON COURANT	**47 814 418 783,66**	**21 041 211 104,30**	**26 773 207 679,36**	**24 830 612 573,08**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	7 449 789 735,69	562 259 114,50	6 887 530 621,19	6 288 271 950,21
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 073 699 027,73	1 896 165 287,33	3 177 533 740,40	3 681 013 225,61
Autres débiteurs	1 436 866 591,79	7 500,00	1 436 859 091,79	1 391 490 814,49
Impôts	222 336 344,63	0,00	222 336 344,63	228 705 651,05
Autres actifs courants	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	2 000 587 077,07	82 435 666,36	1 918 151 410,71	3 135 689 758,29
TOTAL ACTIF COURANT	**16 201 838 766,10**	**2 540 867 568,19**	**13 660 971 197,91**	**14 743 731 388,84**
TOTAL GENERAL ACTIF	**64 016 257 549,76**	**23 582 078 672,49**	**40 434 178 877,27**	**39 574 343 961,92**

قائمة الملاحق

الملحق رقم(07): جدول الخصوم لميزانية شركة صيدال في سنة 2019

U : DA

PASSIF	31/12/2019	31/12/2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'Etat	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	411 677 000,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	14 047 153 641,65	13 461 406 696,77
Ecarts de réévaluation	2 686 752 011,24	1 272 192 408,65
Écart d'équivalence	1 905 284 336,88	1 016 986 928,55
Résultat Net	793 514 004,08	1 174 214 390,98
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 178 074 235,34	-866 679 031,92
Intérêts minoritaires	609 971 657,90	826 612 003,56
TOTAL I	**21 776 278 416,42**	**19 796 410 396,58**
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 403 266 267,81	10 923 905 958,66
Impôts (différés et provisionnés)	21 011 203,32	19 887 217,01
Autres dettes non courantes	593 645 268,24	593 645 268,24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 446 788 017,73	1 433 885 167,65
TOTAL PASSIF NON COURANT II	**12 464 710 757,10**	**12 971 323 611,56**
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 556 885 668,31	2 249 615 538,04
Impôts	116 625 268,50	201 334 246,61
Autres dettes	3 708 972 235,69	3 734 753 856,30
Trésorerie passif	810 706 531,25	620 906 312,83
TOTAL PASSIF COURANT III	**6 193 189 703,75**	**6 806 609 953,78**
TOTAL GENERAL PASSIF	**40 434 178 877,27**	**39 574 343 961,92**

قائمة الملاحق

الملحق رقم (08): جدول حسابات النتائج لشركة صيدال في سنة 2019

U : DA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2019	31/12/2018	R/O	Evol. 2019/2018
Chiffre d'affaires	9 392 750 935,10	10 317 577 775,54	74,78%	-8,96%
Variation stocks produits finis et en cours	1 085 935 007,08	272 122 098,95	693,44%	299,06%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	**10 478 685 942,18**	**10 589 699 874,49**	**84,48%**	**-1,05%**
Achats consommés	-4 577 729 592,68	-4 624 142 242,57	100,13%	-1,00%
Services extérieurs et autres consommations	-1 113 922 480,89	-1 067 499 186,54	110,35%	4,35%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	**-5 691 652 073,57**	**-5 691 641 429,11**	**101,98%**	**0,00%**
III - VALEUR AJOUTTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**4 787 033 868,61**	**4 898 058 445,38**	**70,16%**	**-2,27%**
Charges de personnel	-3 514 951 683,35	-3 329 762 210,93	103,29%	5,56%
Impôts, taxes et versements assimilés	-154 310 399,06	-169 982 582,04	91,12%	-9,22%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**1 117 771 786,20**	**1 398 313 652,41**	**34,39%**	**-20,06%**
Autres produits opérationnels	687 941 345,58	1 159 167 515,64	5869,92%	-40,65%
Autres charges opérationnelles	-75 628 723,04	-188 852 963,84	115,89%	-59,95%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-1 399 508 839,03	-1 454 793 798,08	140,64%	-3,80%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	664 533 494,03	380 039 983,32	1060,72%	74,86%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	**995 109 063,74**	**1 293 874 389,45**	**43,94%**	**-23,09%**
Produits financiers	152 968 301,58	200 013 164,65	118,42%	-23,52%
Charges financières	-343 123 098,91	-254 951 764,57	67,94%	34,58%
VI - RESULTAT FINANCIER	**-190 154 797,33**	**-54 938 599,92**	**50,59%**	**246,12%**
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	**804 954 266,41**	**1 238 935 789,53**	**42,62%**	**-35,03%**
Impôts exigibles surrésultats ordinaires	-77 823 533,00	-127 206 062,00	27,22%	-38,82%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	5 579 922,73	-21 232 781,46	-46,46%	-126,28%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 984 129 083,37	12 328 920 538,10	95,06%	-2,80%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 262 578 272,69	-11 195 958 029,11	102,46%	0,60%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**721 550 810,68**	**1 132 962 508,99**	**44,68%**	**-36,31%**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	**0,00**	**0,00**	**/**	**/**
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**721 550 810,68**	**1 132 962 508,99**	**44,68%**	**-36,31%**
Résultats minoritaires	**19 736 411,44**	**44 778 352,30**	**/**	**-55,92%**
Part dans le résulta des Sociétés mises en équivalence	**52 226 781,96**	**-3 526 470,31**	**/**	**1580,99%**
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**793 514 004,08**	**1 174 214 390,98**	**49,14%**	**-32,42%**

قائمة الملاحق

الملحق رقم (09): جدول الأصول لميزانية شركة صيدال في سنة 2020

UM: DA

ACTIF	31/12/2020			31/12/2019
	MONTANTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT :				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
Immobilisations incorporelles	468 576 191,02	343 249 100,26	125 327 090,76	174 057 244,76
Immobilisations corporelles				
Terrains	4 398 481 823,42	0,00	4 398 481 823,42	3 805 721 423,42
Bâtiments	13 261 407 322,31	5 844 143 212,84	7 417 264 109,47	7 492 164 949,94
Autres immobilisations corporelles	20 778 518 111,59	15 362 335 010,82	5 416 183 100,77	5 632 128 168,46
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations en cours	3 523 900 855,21	0,00	3 523 900 855,21	3 580 260 802,98
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 134 015 175,22	0,00	2 134 015 175,22	2 960 993 718,84
Autres participations et créances rattachées	335 939 575,00	59 416 028,43	276 523 546,57	48 760 055,87
Autres titres immobilisés	2 002 300 000,00	0,00	2 002 300 000,00	2 500 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	14 614 749,45	0,00	14 614 749,45	107 512 187,56
Impôts différés actifs	352 717 927,73	0,00	352 717 927,73	329 960 563,53
TOTAL ACTIF NON COURANT	**47 412 120 294,95**	**21 609 143 352,35**	**25 802 976 942,60**	**26 773 207 679,36**
ACTIF COURANT :				
Stocks et encours	7 191 992 769,17	641 539 237,02	6 550 453 532,15	6 887 530 621,19
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 911 959 706,26	1 887 229 726,08	4 024 729 980,18	3 177 533 740,40
Autres débiteurs	1 316 384 098,39	7 500,00	1 316 376 598,39	1 436 859 091,79
Impôts	188 887 081,60	0,00	188 887 081,60	222 336 344,63
Autres actifs courants	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	2 868 002 018,68	82 435 666,36	2 785 566 352,32	1 918 151 410,71
TOTAL ACTIF COURANT	**17 495 785 663,29**	**2 611 212 129,46**	**14 884 573 533,83**	**13 660 971 197,91**
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF	**64 907 905 958,24**	**24 220 355 481,81**	**40 687 550 476,43**	**40 434 178 877,27**

قائمة الملاحق

الملحق رقم (10): جدول الخصوم لميزانية شركة صيدال في سنة 2020

UM: DA

PASSIF	31/12/2020	31/12/2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	411 677 000,00
Primes et réserves - (réserves consolidées)	14 634 151 624,90	14 047 153 641,65
Écarts de réévaluation	3 063 429 710,86	2 686 752 011,24
Écart d'équivalence	1 408 146 175,93	1 905 284 336,88
Résultat net	189 936 341,33	793 514 004,08
Autres capitaux propres - report à nouveau	- 797 268 702,03	- 1 178 074 235,34
Intérêts minoritaires	824 482 635,96	609 971 657,90
TOTAL I	**22 234 554 786,95**	**21 776 278 416,42**
PASSIF NON COURANT :		
Emprunts et dettes financières	10 404 842 508,14	10 403 266 267,81
Impôts (différés et provisionnés)	24 094 670,27	21 011 203,32
Autres dettes non courantes	0,00	593 645 268,24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 626 040 712,04	1 446 788 017,73
TOTAL PASSIF NON COURANT II	**12 054 977 890,45**	**12 464 710 757,10**
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 247 407 073,70	1 556 885 668,31
Impôts	175 915 917,23	116 625 268,50
Autres dettes	4 052 684 542,80	3 708 972 235,69
Trésorerie passive	922 010 265,30	810 706 531,25
TOTAL PASSIF COURANT III	**6 398 017 799,03**	**6 193 189 703,75**
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF	**40 687 550 476,43**	**40 434 178 877,27**

قائمة الملاحق

الملحق رقم (11): جدول حسابات النتائج لشركة صيدال في سنة 2020

UM : DA

Désignation	31/12/2020	31/12/2019	Évolution 2020/2019	R/O
Chiffre d'affaires	9 809 929 760,98	9 392 750 935,10	4,44 %	86,15 %
Variation stocks produits finis et en cours	264 531 468,40	1 085 935 007,08	- 75,64 %	30,22 %
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	**10 074 461 229,38**	**10 478 685 942,18**	**- 3,86 %**	**82,16 %**
Achats consommés	- 4 245 356 684,94	- 4 577 729 592,68	- 7,26 %	88,02 %
Services extérieurs et autres consommations	- 910 765 524,13	- 1 113 922 480,89	- 18,24 %	84,02 %
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	**- 5 156 122 209,07**	**- 5 691 652 073,57**	**- 9,41 %**	**87,29 %**
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	**4 918 339 020,31**	**4 787 033 868,61**	**2,74 %**	**77,39 %**
Charges du personnel	- 3 609 396 024,60	- 3 514 951 683,35	2,69 %	103,47 %
Impôts, taxes et versements assimilés	- 201 768 850,04	- 154 310 399,06	30,76 %	120,65 %
IV - EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION	**1 107 174 145,67**	**1 117 771 786,20**	**- 0,95 %**	**41,02 %**
Autres produits opérationnels	205 038 628,28	687 941 345,58	- 70,20 %	1 949,59 %
Autres charges opérationnelles	- 109 057 603,07	- 75 628 723,04	44,20 %	604,70 %
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	- 1 088 338 701,82	- 1 399 508 839,03	- 22,23 %	69,29 %
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	214 605 132,80	664 533 494,03	- 67,71 %	/
V - RÉSULTAT OPÉRATIONNEL	**329 421 601,86**	**995 109 063,74**	**- 66,90 %**	**29,39 %**
Produits financiers	129 016 705,12	152 968 301,58	- 15,66 %	155,30 %
Charges financières	- 154 762 522,08	- 343 123 098,91	- 54,90 %	73,19 %
VI - RÉSULTAT FINANCIER	**- 25 745 816,96**	**- 190 154 797,33**	**- 86,46 %**	**20,06 %**
VII - RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔT (V + VI)	**303 675 784,90**	**804 954 266,41**	**- 62,27 %**	**30,60 %**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	- 88 374 651,00	- 77 823 533,00	13,56 %	/
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires	- 19 069 142,98	5 579 922,73	- 441,75 %	/
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITÉS ORDINAIRES	10 623 121 695,58	11 984 129 083,37	- 11,36 %	85,98 %
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITÉS ORDINAIRES	- 10 388 751 418,70	- 11 262 578 272,69	- 7,76 %	91,43 %
VIII - RÉSULTAT NET DES ACTIVITÉS ORDINAIRES	**234 370 276,88**	**721 550 810,68**	**- 67,52 %**	**23,61 %**
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE	**0,00**	**0,00**	**/**	**/**
X - RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	**234 370 276,88**	**721 550 810,68**	**- 67,52 %**	**23,61 %**
Résultats minoritaires	- 592 334,84	19 736 411,44	- 103,00 %	/
Part dans le résultat des sociétés mises en équivalence	- 43 841 600,71	52 226 781,96	- 183,94 %	/
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	**189 936 341,33**	**793 514 004,08**	**- 76,06 %**	**19,14 %**

DÉSIGNATION	RATIOS 2020	RATIOS 2019	ÉVOLUTION	R/O
Valeur ajoutée/Chiffre d'affaires	50,69 %	51,63 %	- 1,80 %	88,80 %
Excèdent brut d'exploitation/Chiffre d'affaires	10,62 %	11,26 %	- 5,70 %	31,81 %
Charges du personnel/Chiffre d'affaires	37,98 %	38,71 %	- 1,88 %	119,73 %
Charges du personnel/Valeur ajoutée	74,93 %	74,99 %	- 0,08 %	134,84 %
Résultat opérationnel/Chiffre d'affaires	3,25 %	11,63 %	- 72,05 %	32,45 %

قائمة الملاحق

الملحق رقم (12): جدول التدفقات النقدية لشركة صيدال في سنة 2020

UM : DA

DESIGNATION	31/12/2020	31/12/2019
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	9 411 787 579,65	11 177 449 406,19
Sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	- 8 538 534 497,81	- 11 216 895 447,63
Intérêts et autres frais financiers payés	- 138 474 754,35	- 413 628 092,97
Impôts sur les résultats payés	- 75 573 533,00	- 122 858 267,04
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	**659 204 794,49**	**- 575 932 401,45**
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	/	/
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	**659 204 794,49**	**- 575 932 401,45**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	- 157 524 604,00	- 181 720 580,14
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	1 302 925,00	399 000,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	- 1 002 300 000,00	- 1 625 034 364,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	1 500 000 000,00	2 000 000 000,00
Intérêts encaissés sur placements financiers	66 187 500,00	122 500 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus	31 281 518,79	28 233 733,69
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	**438 947 339,79**	**344 377 789,55**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions	0,00	0,00
Dividendes et autres distributions effectués	- 52 434 670,50	- 44 497 971,50
Encaissements provenant d'emprunts	240 697 983,98	239 963 540,65
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	- 530 329 328,35	- 257 423 308,93
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	**- 342 066 014,87**	**- 61 957 739,78**
Incidences des variations des taux de change sur les liquidités et quasi-liquidités	25 085,93	- 1 603,72
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	**756 111 205,34**	**- 293 513 955,40**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	1 189 880 545,82	1 483 394 501,22
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	1 945 991 751,16	1 189 880 545,82
Variation de trésorerie de la période	**756 111 205,34**	**- 293 513 955,40**
Rapprochement avec le résultat comptable	**189 936 341,33**	**793 514 004,08**
	566 174 864,01	**- 1 087 027 959,48**

54

قائمة الملاحق

الملحق رقم (13): جدول الأصول لميزانية شركة صيدال في سنة 2021

UM : DA

ACTIF	31/12/2021			31/12/2020
	MONTANTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT :				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
Immobilisations incorporelles	468 576 191,02	394 405 777,42	74 170 413,60	125 327 090,76
Immobilisations corporelles				
Terrains	4 398 481 823,42	0,00	4 398 481 823,42	4 398 481 823,42
Bâtiments	13 339 694 443,48	5 997 599 674,29	7 342 094 769,19	7 417 264 109,47
Autres immobilisations corporelles	20 801 612 806,89	15 297 937 668,60	5 503 675 138,29	5 416 183 100,77
Immobilisations en concession	322 740 000,00	0,00	322 740 000,00	0,00
Immobilisations en cours	3 850 372 946,09	0,00	3 850 372 946,09	3 523 900 855,21
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 418 384 302,29	0,00	2 418 384 302,29	2 134 015 175,22
Autres participations et créances rattachées	44 667 575,00	0,00	44 667 575,00	276 523 546,57
Autres titres immobilisés	2 001 000 000,00	0,00	2 001 000 000,00	2 002 300 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	51 251 159,52	0,00	51 251 159,52	14 614 749,45
Impôts différés actif	244 899 794,64	0,00	244 899 794,64	352 717 927,73
TOTAL ACTIF NON COURANT	**48 083 329 606,35**	**21 689 943 120,31**	**26 393 386 486,04**	**25 802 976 942,60**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	10 543 599 209,86	738 647 724,91	9 804 951 484,95	6 550 453 532,15
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 327 265 862,11	1 976 357 046,12	3 350 908 815,99	4 024 729 980,18
Autres débiteurs	1 302 863 667,38	7 500,00	1 302 856 167,38	1 316 376 598,39
Impôts	170 411 184,88	0,00	170 411 184,88	188 887 081,60
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 852 847 170,60	82 435 666,36	3 770 411 504,24	2 785 566 352,32
TOTAL ACTIF COURANT	**21 215 547 084,02**	**2 797 447 937,39**	**18 418 099 146,63**	**14 884 573 533,83**
TOTAL GENERAL ACTIF	**69 298 876 690,37**	**24 487 391 057,70**	**44 811 485 632,67**	**40 687 550 476,43**

قائمة الملاحق

الملحق رقم (14): جدول الخصوم لميزانية شركة صيدال في سنة 2021

UM: DA

PASSIF	31/12/2021	31/12/2020
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	411 677 000,00	0,00
Autres fonds propres	0,00	411 677 000,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	15 318 040 327,17	14 634 151 624,90
Ecarts de réévaluation	3 055 720 451,96	3 063 429 710,86
Écart d'équivalence	1 838 063 594,82	1 408 146 175,93
Résultat Net	48 694 704,82	189 936 341,33
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 097 023 529,49	-797 268 702,03
Intérêts minoritaires	837 395 665,76	824 482 635,96
TOTAL I	**22 912 568 215,05**	**22 234 554 786,95**
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	13 825 430 092,80	10 404 842 508,14
Impôts (différés et provisionnés)	7 112 411,32	24 094 670,27
Autres dettes non courantes	322 740 000,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 021 362 673,15	1 626 040 712,04
TOTAL PASSIF NON COURANT II	**15 176 645 177,27**	**12 054 977 890,45**
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 207 198 255,47	1 247 407 073,70
Impôts	121 945 175,14	175 915 917,23
Autres dettes	4 038 233 979,11	4 052 684 542,80
Trésorerie passif	354 894 830,63	922 010 265,30
TOTAL PASSIF COURANT III	**6 722 272 240,35**	**6 398 017 799,03**
TOTAL GENERAL PASSIF	**44 811 485 632,67**	**40 687 550 476,43**

قائمة الملاحق

الملحق رقم (15): جدول حسابات النتائج لشركة صيدال في سنة 2021

UM : DA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2021	31/12/2020	Evolution 2021/2020
Chiffre d'affaires	10 211 439 983,73	9 809 929 760,98	4,09%
Variation stocks produits finis et en cours	997 900 766,87	264 531 468,40	277,23%
Production immobilisée	0,00	0,00	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	**11 209 340 750,60**	**10 074 461 229,38**	**11,26%**
Achats consommés	-4 999 154 719,75	-4 245 356 684,94	17,76%
Services extérieurs et autres consommations	-1 067 885 794,68	-910 765 524,13	17,25%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	**-6 067 040 514,43**	**-5 156 122 209,07**	**17,67%**
III - VALEUR AJOUTTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**5 142 300 236,17**	**4 918 339 020,31**	**4,55%**
Charges de personnel	-3 944 240 090,42	-3 609 396 024,60	9,28%
Impôts, taxes et versements assimilés	-162 116 139,62	-201 768 850,04	-19,65%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**1 035 944 006,13**	**1 107 174 145,67**	**-6,43%**
Autres produits opérationnels	175 408 940,73	205 038 628,28	-14,45%
Autres charges opérationnelles	-75 130 256,23	-109 057 603,07	-31,11%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-1 036 215 417,74	-1 088 338 701,82	-4,79%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	326 911 529,02	214 605 132,80	52,33%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	**426 918 801,91**	**329 421 601,86**	**29,60%**
Produits financiers	177 090 776,00	129 016 705,12	37,26%
Charges financières	-105 692 416,20	-154 762 522,08	-31,71%
VI - RESULTAT FINANCIER	**71 398 359,80**	**-25 745 816,96**	**-377,32%**
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	**498 317 161,71**	**303 675 784,90**	**64,10%**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-100 897 797,00	-88 374 651,00	14,17%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	25 670 878,24	-19 069 142,98	-234,62%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 888 751 996,35	10 623 121 695,58	11,91%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 517 003 509,88	-10 388 751 418,70	10,86%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**371 748 486,47**	**234 370 276,88**	**58,62%**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	**0,00**	**0,00**	**/**
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**371 748 486,47**	**234 370 276,88**	**58,62%**
Résultats minoritaires	19 855 956,80	-592 334,84	-3452,15%
Part dans le résultat des Sociétés mises en équivalence	-342 909 738,46	-43 841 600,71	682,16%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**48 694 704,82**	**189 936 341,33**	**-74,36%**

الملحق رقم (16): جدول قائمة التدفقات النقدية لشركة صيدال في سنة 2021

UM : DA

DESIGNATION	31/12/2021	31/12/2020
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	9 390 786 714,93	10 730 702 771,99
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	- 8 538 534 497,81	-11 216 895 447,63
Intérêts et autres frais financiers payés	- 138 474 754,35	- 413 628 092,97
Impôts sur les résultats payés	- 75 573 533,00	- 122 858 267,04
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	**- 1 395 218 322,28**	**656 429 815,37**
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	**- 1 395 218 322,28**	**656 429 815,37**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	- 198 592 706,71	- 166 695 000,24
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	12 689 717,30	1 302 925,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	- 1 000 000,00	- 1 002 300 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	2 300 000,00	1 500 000 000,00
Intérêt encaissés sur placements financiers	83 015 000,00	66 187 500,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus	10 559 582,00	31 281 518,79
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	**-91 028 407,41**	**429 776 943,55**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions	0,00	0,00
Dividendes et autres distributions effectués	-13 820 340,50	-52 434 670,50
Encaissements provenant d'emprunts	3 425 126 471,17	240 697 983,98
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	-437 009 921,12	-530 329 328,35
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	**2 974 296 209,55**	**- 342 066 014,87**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi- liquidité	10 818,91	25 085,93
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	**1 488 060 298,77**	**744 165 829,98**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	2 009 892 041,20	1 265 726 211,22
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	3 497 952 339,97	2 009 892 041,20
Variation de trésorerie de la période	**1 488 060 298,77**	**744 165 829,98**
Rapprochement avec le résultat comptable	**48 694 704,82**	**189 936 341,33**
	1 439 365 593,95	**554 229 488,65**

63

قائمة الملاحق

الملحق رقم (17): جدول حسابات النتائج لشركة بيوفارم في سنة 2021

(en millions de DZD)	Note	31/12/2021	31/12/2020	Var	%
Ventes et produits annexes	17	82 139	71 475	10 665	15%
Variation stocks produits finis et en cours		(548)	148	(696)	-471%
Production de l'exercice		**81 591**	**71 623**	**9 969**	**14%**
Achats consommés		(64 028)	(55 447)	(8 581)	15%
Services extérieurs et autres consommations	18	(2 047)	(1 481)	(566)	38%
Consommation de l'exercice		**(66 075)**	**(56 928)**	**(9 147)**	**16%**
Valeur ajoutée		**15 516**	**14 694**	**821**	**6%**
Charges de personnel	19	(3 688)	(3 510)	(178)	5%
Impôts, taxes et versements assimilés	20	(1 352)	(1 180)	(172)	15%
Excédent brut d'exploitation		**10 476**	**10 004**	**471**	**5%**
Autres produits opérationnels	**21**	122	482	(360)	-75%
Autres charges opérationnelles	**22**	(165)	(2 093)	1 928	-92%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	**23**	(2 561)	(2 356)	(205)	9%
Reprise sur pertes de valeur et provisions		**1 952**	**1 380**	571	41%
Résultat opérationnel		**9 823**	**7 418**	**2 405**	**32%**
Produits financiers		222	392	(170)	-43%
Charges financières		**(343)**	**(921)**	577	-63%
Résultat financier	24	**(122)**	**(529)**	**407**	**-77%**
Résultat ordinaire avant impôt		**9 701**	**6 889**	**2 813**	**41%**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	**(1 880)**	**(1 672)**	**(208)**	**12%**
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		**(7)**	353	(360)	-102%
Résultat net des activités ordinaires		**7 814**	**5 570**	**2 244**	**40%**
Résultat extraordinaire		**-**	**-**	**-**	**n/a**
Résultat net de l'exercice		**7 814**	**5 570**	**210**	**3%**
Dont Part du Groupe		**7 809**	**5 554**		
Part des minoritaires		5	16		
Bénéfice par action, part du Groupe (DZD)		**306,0**	**218**		

قائمة الملاحق

الملحق رقم (18): جدول الأصول لميزانية شركة بيوفارم في سنة 2021

(en millions de DZD)	Note	31/12/2021	31/12/2020	Var	%
Actifs non courants					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	1	**703**	**683**	**20**	**3%**
Immobilisations incorporelles	2.1	**78**	**114**	**(36)**	**-32%**
Immobilisations corporelles	2.2				
Terrains		2 018	2 018	-	0%
Bâtiments		**556**	617	(61)	-10%
Autres immobilisations corporelles		**3 420**	4 259	(839)	-20%
Immobilisations en concession		-	-	-	n/a
Immobilisations encours	3	**8 600**	**4 139**	**4 461**	**108%**
Immobilisations financières	4				
Titres mis en équivalence		-	-	-	n/a
Autres participations et créances rattachées		5	5	0	0%
Autres titres immobilisés		-	-	-	n/a
Prêts et autres actifs financiers non courants		204	392	(188)	-48%
Impôts différés actif	5	767	850	(83)	-10%
Total actifs non courants		**16 351**	**13 078**	**3 274**	**25%**
Actifs courants					
Stocks et encours	**6**	**21 655**	**23 628**	**(1 974)**	**-8%**
Créances et emplois assimilés					
Clients	7	26 607	24 060	2 547	11%
Autres débiteurs	8	6 069	5 798	271	5%
Impôts et assimilés		1 575	1 211	365	30%
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	n/a
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	9	1 001	1 002	(1)	-0%
Trésorerie	10	6 301	5 560	740	13%
Total actifs courants		**63 208**	61 259	1 949	3%
Total actifs		**79 559**	**74 336**	**5 223**	**7%**

الملحق رقم (19): جدول الخصوم لميزانية شركة بيوفارم في سنة 2021

(en millions de DZD)	Note	31/12/2021	31/12/2020	Var	%
Capitaux propres					
Capital émis		5 104	5 104	0	0%
Capital non appelé		(0)	-	(0)	n/a
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		11 340	9 874	1 466	15%
Résultat net - Résultat net du Groupe (1)		7 814	5 570	2 244	40%
Autres capitaux propores - Report à nouveau		21 035	19 867	1 167	6%
Part de la société consolidante (1)		**44 986**	**40 113**	**4 874**	**12%**
Part des minoritaires (1)		**307**	**303**	**4**	**1%**
Total Capitaux propores		**45 293**	**40 416**	**4 877**	**12%**
Passifs non courants					
Emprunts et dettes financières	11	4 160	3 600	560	16%
Impôts (différés et provisionnés)	12	562	638	(76)	-12%
Autres dettes non courantes		-	-	-	n/a
Provisions et produits constatés d'avance	13	-	1	(1)	-100%
Total passifs non courants		**4 722**	**4 238**	**484**	**11%**
Passifs courants					
Fournisseurs et comptes rattachés	14	19 869	19 729	140	1%
Impôts		1 712	1 558	154	10%
Autres dettes	15	5 405	5 565	(160)	-3%
Trésorerie passif	16	2 558	2 831	(272)	-10%
Total passifs courants		**29 544**	**29 683**	**(139)**	**0%**
Total passifs et capitaux propres		**79 559**	**74 336**	**5 223**	**7%**

الملحق رقم (20): جدول قائمة التدفقات النقدية لشركة بيوفارم في سنة 2021

(en millions de DZD)	31/12/2021	31/12/2020
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles	**7 361**	**6 586**
Résultat net de l'exercice	**7 814**	**5 570**
Dotations aux amortissements	834	714
Dotations aux provisions et pertes de valeurs	(225)	261
Variation impôts différés	**7**	(353)
Plus ou Moins value de cession	(37)	(40)
Marge brute d'autofinancement	**8 394**	**6 152**
Variation du Besoin en Fonds de Roulement	**(1 033)**	**434**
- Variation de l'actif courant	159	1 992
- Variation du passif courant	(1 192)	(1 558)
Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement	**(4 015)**	**(3 218)**
Décaissements sur acquisition d'immobilisations	(4 259)	(3 090)
Encaissements sur cessions d'immobilisations	41	42
Variation des Titres de participation	**-**	-
Incidence des variations de périmètre	2	(118)
Créances rattachées à des participations	-	-
Variation des placements (DAT)	202	(52)
Flux de trésorerie provenant des opérations de financement	**(2 334)**	**(2 910)**
Emprunts	**2 167**	360
Remboursement Emprunts	(1 607)	(417)
Compte courant d'associés	56	90
Augmentation de capital	**-**	-
Variation prêts et autres actifs financiers non courants	(14)	(8)
Dividendes payés	**(2 935)**	(2 936)
Variation de trésorerie	**1 012**	**457**
Trésorerie d'ouverture	3 731	**3 274**
Trésorerie de clôture	4 743	**3 731**
Variation de trésorerie	**1 012**	**457**

قائمة الملاحق

الملحق رقم (21): جدول حسابات النتائج لشركة بيوفارم في سنة 2020

Compte de résultat consolidé de la période					
(en millions de DZD)	Note	31/12/2020	31/12/2019	Var	%
Ventes et produits annexes	17	71 475	67 838	3 637	5%
Variation stocks produits finis et en cours		148	(172)	320	-186%
Production immobilisée		-	-	-	n/a
Subventions d'exploitation		-	-	-	n/a
Production de l'exercice		71 623	**67 666**	3 957	6%
Achats consommés		(55 447)	(51 115)	(4 332)	8%
Services extérieurs et autres consommations	18	(1 481)	(2 086)	606	-29%
Consommation de l'exercice		(56 928)	**(53 201)**	(3 727)	7%
Valeur ajoutée		14 694	14 464	230	2%
Charges de personnel	19	(3 510)	(3 448)	(62)	2%
Impôts, taxes et versements assimilés	20	(1 180)	(1 123)	(56)	5%
Excédent brut d'exploitation		10 004	**9 893**	112	1%
Autres produits opérationnels	21	482	271	211	78%
Autres charges opérationnelles	22	(2 093)	(89)	(2 004)	2243%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	23	(2 356)	(1 844)	(512)	28%
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 380	1 171	209	18%
Résultat opérationnel		7 418	**9 401**	(1 983)	-21%
Produits financiers		392	120	272	226%
Charges financières		(921)	(129)	(792)	615%
Résultat financier	24	(529)	**(9)**	(520)	5899%
Résultat ordinaire avant impôt		6 889	**9 392**	(2 504)	-27%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	(1 670)	(1 493)	(176)	12%
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		351	(295)	646	-219%
Résultat net des activités ordinaires		5 570	7 604	(2 034)	-27%
Eléments extraordinaires (produits)		-	-	-	n/a
Eléments extraordinaires (charges)		-	-	-	n/a
Résultat extraordinaire		-	-	-	n/a
Résultat net de l'exercice		5 570	7 604	(2 034)	-27%
Dont Part du Groupe		5 554	7557		
Part des minoritaires		16	48		
Bénéfice par action, part du Groupe (DZD)		218	296		

قائمة الملاحق

الملحق رقم (22): جدول الأصول لميزانية شركة بيوفارم في سنة 2020

Actif					
(en millions de DZD)	Note	31/12/2020	31/12/2019	Var	%
Actifs non courants					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	**1**	683	**445**	238	54%
Immobilisations incorporelles	**2.1**	114	**156**	(42)	-27%
Immobilisations corporelles	**2.2**			-	n/a
Terrains		2 018	1 508	510	34%
Bâtiments		617	576	41	7%
Autres immobilisations corporelles		4 259	3 216	1 042	32%
Immobilisations en concession		-	-	-	n/a
Immobilisations encours	**3**	4 139	**2 342**	1 797	77%
Immobilisations financières	**4**			-	n/a
Titres mis en équivalence		-	-	-	n/a
Autres participations et créances rattachées		5	5	-	0%
Autres titres immobilisés		-	-	-	n/a
Prêts et autres actifs financiers non courants		392	331	61	18%
Impôts différés actif	**5**	850	382	468	122%
Total actifs non courants		13 078	**8 961**	**4 116**	**46%**
Actifs courants					
Stocks et encours	**6**	23 628	24 438	(810)	-3%
Créances et emplois assimilés					
Clients	**7**	24 060	22 666	1 394	6%
Autres débiteurs	**8**	5 798	5 291	507	10%
Impôts et assimilés		1 211	1 258	(47)	-4%
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	n/a
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	**9**	1 002	540	462	85%
Trésorerie	**10**	5 560	3 546	2 014	57%
Total actifs courants		61 259	**57 738**	**3 521**	**6%**
Total actifs		74 336	66 700	7 637	11%

قائمة الملاحق

الملحق رقم (23): جدول الخصوم لميزانية شركة بيوفارم في سنة 2020

Passif					
(en millions de DZD)	Note	12/31/2020	12/31/2019	Var	%
Capitaux propres					
Capital émis		5 104	5 104	-	0%
Capital non appelé		-	-	-	n/a
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		9 874	9 521	352	4%
Ecart de réévaluation		-	-	-	n/a
Ecart d'équivalence (1)		-	-	-	n/a
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		5 570	7 604	(2 034)	-27%
Autres capitaux propores - Report à nouveau		19 867	15 507	4 360	28%
Part de la société consolidante (1)		40 113	**37 494**	**2 619**	**7%**
Part des minoritaires (1)		303	**244**	**59**	**24%**
Total Capitaux propores		40 416	**37 737**	**2 678**	**7%**
Passifs non courants					
Emprunts et dettes financières	11	3 600	3 505	95	3%
Impôts (différés et provisionnés)	12	638	647	(9)	-1%
Autres dettes non courantes		-	-	-	n/a
Provisions et produits constatés d'avance	13	1	1	(1)	-60%
Total passifs non courants		4 238	**4 154**	**84**	**2%**
Passifs courants					
Fournisseurs et comptes rattachés	14	19 729	19 169	560	3%
Impôts		1 558	1 347	211	16%
Autres dettes	15	5 565	3 481	2 084	60%
Trésorerie passif	16	2 831	812	2 019	249%
Total passifs courants		29 683	**24 809**	**4 874**	**20%**
Total passifs et capitaux propres		74 336	66 700	7 637	11%

قائمة الملاحق

الملحق رقم (24): جدول قائمة التدفقات النقدية لشركة بيوفارم في سنة 2020

Tableaux des flux de trésorerie consolidés		
(en millions de DZD)	31/12/2020	31/12/2019
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles	**6 586**	**3 064**
Résultat net de l'exercice	**5 570**	**7 604**
Dotations aux amortissements	714	626
Dotations aux provisions et pertes de valeurs	261	(50)
Variation impôts différés	(353)	295
Plus ou Moins value de cession	(40)	(54)
Marge brute d'autofinancement	**6 152**	**8 421**
Variation du Besoin en Fonds de Roulement	**434**	**(5 358)**
- Variation de l'actif courant	1 992	(10 023)
- Variation du passif courant	(1 558)	4 665
Flux de trésorerie prevenant des opérations d'investissement	**(3 218)**	**(2 510)**
Décaissements sur acquisition d'immobilisations	(3 090)	(2 624)
Encaissements sur cessions d'immobilisations	42	57
Variation des Titres de participation	-	-
Incidence des variations de périmètre	(118)	-
Créances rattachées à des participations	-	-
Variation des placements (DAT)	(52)	57
Flux de trésorerie prevenant des opérations de financement	**(2 910)**	**337**
Variation des dettes à long terme	-	-
Variation des dettes à court terme	-	-
Variation Intérêts courus non échus (compte 518)	-	-
Emprunts	360	3 400
Remboursement Emprunts	(417)	(118)
Subvention reçue	-	-
Compte courant d'associés	90	(1)
Augmentation de capital	-	-
Variation prêts et autres actifs financiers non courants	(8)	(8)
Dividendes payés	(2 936)	(2 936)
Variation de trésorerie	457	890
Trésorerie d'ouverture	3 274	**2 383**
Trésorerie de clôture	3 731	**3 274**
Variation de trésorerie	457	890

قائمة الملاحق

الملحق رقم (25): جدول حسابات النتائج لشركة بيوفارم في سنة 2019

Compte de résultat					
(en millions de DZD)	Note	31/12/2019	12/31/2018	Var	%
Ventes et produits annexes	17	67 838	63 055	4 783	7,6%
Variation stocks produits finis et en cours		(172)	477	(650)	(136,1%)
Production immobilisée		-	-	-	n/a
Subventions d'exploitation		-	-	-	n/a
Production de l'exercice		**67 666**	**63 532**	**4 133**	**6,5%**
Achats consommés		(51 115)	(48 315)	(2 800)	5,8%
Services extérieurs et autres consommations	18	(2 086)	(2 024)	(62)	3,1%
Consommation de l'exercice		**(53 201)**	**(50 339)**	**(2 862)**	**5,7%**
Valeur ajoutée		**14 464**	**13 193**	**1 271**	**9,6%**
Charges de personnel	19	(3 448)	(3 004)	(444)	14,8%
Impôts, taxes et versements assimilés	20	(1 123)	(1 107)	(16)	1,5%
Excédent brut d'exploitation		**9 893**	**9 082**	**811**	**8,9%**
Autres produits opérationnels	21	271	663	(392)	(59,2%)
Autres charges opérationnelles	22	(89)	(170)	81	(47,6%)
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	23	(1 844)	(1 598)	(246)	15,4%
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 171	859	312	36,3%
Résultat opérationnel		**9 401**	**8 835**	**566**	**6,4%**
Produits financiers		120	547	(427)	(78,0%)
Charges financières		(129)	(290)	162	(55,6%)
Résultat financier	24	**(9)**	**256**	**(265)**	**(103,4%)**
Résultat ordinaire avant impôt		**9 392**	**9 092**	**301**	**3,3%**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	(1 493)	(1 509)	16	(1,1%)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		(295)	(57)	(237)	413,4%
Résultat net des activités ordinaires		**7 604**	**7 525**	**80**	**1,1%**
Eléments extraordinaires (produits)		-	-	-	n/a
Eléments extraordinaires (charges)		-	-	-	n/a
Résultat extraordinaire		**-**	**-**	**-**	**n/a**
Résultat net de l'exercice		**7 604**	**7 525**	**80**	**1,1%**
Dont Part du Groupe		**7 557**	**7 482**		
Part des minoritaires		48	43		
Bénéfice par action, part du Groupe (DZD)		**296**	**293**		

قائمة الملاحق

الملحق رقم (26): جدول الأصول لميزانية شركة بيوفارم في سنة 2019

Actif

(en millions de DZD)	Note	31/12/2019	12/31/2018	Var	%
Actifs non courants					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	1	445	**445**	-	-
Immobilisations incorporelles	2.1	156	**170**	**(14)**	**(8,4%)**
Immobilisations corporelles	2.2				
Terrains		1 508	1 508	-	-
Bâtiments		576	627	(51)	(8,2%)
Autres immobilisations corporelles		3 216	2 186	1 030	47,1%
Immobilisations en concession		-	-	-	n/a
Immobilisations encours	3	2 342	**945**	**1 397**	**147,8%**
Immobilisations financières	4				
Titres mis en équivalence		-	-	-	n/a
Autres participations et créances rattachées		5	5	-	-
Autres titres immobilisés		-	50	(50)	(100,0%)
Prêts et autres actifs financiers non courants		331	331	0	0,1%
Impôts différés actif	5	382	333	49	14,7%
Total actifs non courants		8 961	**6 600**	**2 361**	**35,8%**
Actifs courants					
Stocks et encours	6	24 438	**21 187**	**3 251**	**15,3%**
Créances et emplois assimilés					
Clients	7	22 666	20 135	2 530	12,6%
Autres débiteurs	8	5 291	3 751	1 540	41,1%
Impôts et assimilés		1 258	531	727	137,1%
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	n/a
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	9	540	**48**	**492**	**1 034,9%**
Trésorerie	10	3 546	3 135	411	13,1%
Total actifs courants		57 738	**48 786**	**8 952**	**18,3%**
Total actifs		66 700	55 387	11 313	20,4%

قائمة الملاحق

الملحق رقم (27): جدول الخصوم لميزانية شركة بيوفارم في سنة 2019

Passif					
(en millions de DZD)	Note	31/12/2019	12/31/2018	Var	%
Capitaux propres					
Capital émis		5 104	5 104	-	-
Capital non appelé		-	-	-	n/a
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		9 521	7 194	2 328	32,4%
Ecart de réévaluation		-	-	-	n/a
Ecart d'équivalence (1)		-	-	-	n/a
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		7 604	7 525	80	1,1%
Autres capitaux propores - Report à nouveau		15 507	13 246	2 261	17,1%
Part de la société consolidante (1)		37 494	32 872	4 622	14,1%
Part des minoritaires (1)		244	197	47	23,7%
Total Capitaux propores		**37 737**	**33 069**	**4 669**	**14,1%**
Passifs non courants					
Emprunts et dettes financières	11	3 505	223	3 282	1 468,8%
Impôts (différés et provisionnés)	12	647	304	344	113,3%
Autres dettes non courantes		-	-	-	n/a
Provisions et produits constatés d'avance	13	1	19	(18)	(93,5%)
Total passifs non courants		**4 154**	**546**	**3 607**	**660,2%**
Passifs courants					
Fournisseurs et comptes rattachés	14	19 169	17 299	1 869	10,8%
Impôts		1 347	627	720	114,8%
Autres dettes	15	3 481	3 047	435	14,3%
Trésorerie passif	16	812	799	13	1,6%
Total passifs courants		**24 809**	**21 772**	**3 037**	**13,9%**
Total passifs et capitaux propres		66 700	55 387	11 313	20,4%

الملحق رقم (28): جدول قائمة التدفقات النقدية لشركة بيوفارم في سنة 2019

Tableaux des flux de trésorerie consolidés		
(en millions de DZD)	31/12/2019	12/31/2018
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles	**3 064**	**3 640**
Résultat net de l'exercice	7 604	7 525
Dotations aux amortissements	626	498
Dotations aux provisions et pertes de valeurs	(50)	221
Variation impôts différés	295	57
Plus ou Moins value de cession	(54)	(124)
Marge brute d'autofinancement	8 421	8 178
Variation du Besoin en Fonds de Roulement	(5 358)	(4 538)
- Variation de l'actif courant	(10 023)	(6 735)
- Variation du passif courant	4 665	2 197
Flux de trésorerie prevenant des opérations d'investissement	**(2 510)**	**(2 253)**
Décaissements sur acquisition d'immobilisations	(2 624)	(1 692)
Encaissements sur cessions d'immobilisations	57	159
Variation des Titres de participation	-	-
Incidence des variations de périmètre	-	(572)
Créances rattachées à des participations	-	-
Variation des placements (DAT)	57	(148)
* Souscription placements	-	(105)
* Remboursement placements (partie à court terme)	24	-
* Différence de cours sur DAT	(16)	(43)
* Bons de Trésor	50	-
Flux de trésorerie prevenant des opérations de financement	**337**	**(2 953)**
Variation des dettes à long terme	(118)	(50)
Variation des dettes à court terme	-	-
Variation Intérêts courus non échus (compte 518)	-	-
Emprunts	3 400	-
Remboursement Emprunts	-	(125)
Subvention reçue	-	-
Compte courant d'associés	(1)	(226)
Augmentation de capital	-	12
Variation prêts et autres actifs financiers non courants	(8)	(11)
Dividendes payés	(2 936)	(2 553)
Variation de trésorerie	**890**	**(1 566)**
Trésorerie d'ouverture	2 383	3 950
Trésorerie de clôture	3 274	2 383
Variation de trésorerie	**890**	**(1 566)**

الملحق رقم (29): الإرتباط بين النسب المالية

Correlations - Orange

Pearson correlation

(All combinations)

Filter ...

1	+1.000	Cash flow Margin	Current liability coverage
2	+1.000	Cash ROA	Current liability coverage
3	+1.000	Cash ROA	Cash flow Margin
4	+0.999	Internal Financing	Permanent Financing
5	-0.997	Indebtedness	Solvency
6	+0.995	Cash flow coverage	Current liability coverage
7	+0.995	Cash flow Margin	Cash flow coverage
8	+0.994	Cash ROA	Cash flow coverage
9	+0.993	WCR	Working Capital
10	+0.992	Financial autonomy	Solvency
11	-0.991	Financial autonomy	Indebtedness
12	+0.990	Current Assets Turnover	External Financing
13	+0.986	Financial return	ROA
14	+0.983	Economic return	Financial return
15	+0.982	Dividend coverage	Net Cash Index
16	+0.980	Current Assets Turnover	Economic return
17	+0.979	Commercial return	Net profit margin
18	+0.977	Economic return	External Financing
19	+0.969	Financial return	Fixed Assets Turnover
20	+0.969	Economic return	Inventory Turnover
21	+0.966	Economic return	ROA